مواجهة الأزمات

عثمان عثمان

الناشـــر

مصر العربية للنشر والتوزيع
١٩ شارع اســلام - حمامات القبة
القاهرة

١٩٩٥

- تصميم الغلاف : عبد العزيـــز جمال الدين
- الناشـــــر: مصر العربية للنشر والتوزيع

القاهرة : ص.ب: ٥٧٤٠ هليوبوليس غـــرب

تليفون وفاكس: ٢٥٦٢٢٦٨

١٩ش اسلام حمامات القبة - القاهرة - مصر

- الطبـعة الأولي: ١٩٩٥

مواجهة الأزمات



مقدمة

هل تكون الازمة البعثية – الكويتية آخر الازمات في الشرق الاوسط ؟ .

وهل يكون الغزو البعثي العسكري العراقي للكويت الذي فجرته تلك الازمة ، آخر الحروب العربية – العربية ، كما هو آخر الحروب الاسلامية – الاسلامية ؟؟.

هل كان الغزو العراقي هو السبب الذي فجر الازمة الدولية التي عرفت بـ «ازمة الخليج» ، ام كان الغزو وجهاً آخر للازمة؟.

تبدو اهمية هذه الدراسة الاولى من نوعها في المكتبة العربية ، والاسلامية ، من عدة وجوه ، لعل اهمها ، تلك الحقيقة الجدلية ، بأن اتجاه مسيرة الصراع الدولي المعاصر يكمن في اسلوب مواجهة ، او ادارة الازمات . وهو الاسلوب الذي يستند الى مبادىء وقوانين موضوعية تخضع لها هذه العملية المعقدة ، وليس استناداً الى المصادفات التاريخية.

فمن يمتلك الكفاءة الاستراتيجية في مواجهة الازمات ، وفقاً لإلمامه بالقوانين والمباديء التي تستند اليها تلك المواجهة ، «تجنب الخسائر» والدمار والهزيمة.ولربما حقق بدلاً من ذلك « الأرباح» .

والعكس صحيح.

هذا مع التأكيد، بأن امتلاك الكفاءة الاستراتيجية في مواجهة الأزمة، أو ادارتها ، لابد وأن يستند الى نظام سياسي يتمتع ببيئة وطنية استراتيجية مستقرة.

فلقد بات واضحاً، أنه ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وما تلاها من مرحلة تطوير الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات، وخضوع العالم الى سياسة الاستقطاب الثنائي للقوتين العظميين في حينه، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي السابق، فقد دخل الصراع الدولي مرحلة جديدة، هي ما يمكن تسميته، مرحلة إدارة ومواجهة الأزمات. ولقد أطلق الكتاب والمعلقون في بداية الأمر على تلك المرحلة في الخمسينات بما عرف باصطلاح «الحرب الباردة».

ففي ظل الرعب النووي الذي امتلكته الدول الكبرى، وبهدف تجنب آثاره المدمرة للبيئة ذات الخاصية السريعة، اتجه الصراع الدولي الى طريق جديد، وقواعد وأساليب جديدة تتفق وخاصية السلاح النووي. ذلك الطريق الجديد هو، إدارة، أو مواجهة الأزمات.

وهكذا، لم يعد اهتمام الدول الكبرى يقاس بكفاءة قادتها العسكريين القادرين على وضع استراتيجيات عسكرية تستهدف الحاق الهزيمة العسكرية السريعة بالخصم فحسب ، بل أصبح معيار الكفاءة في إدارة الصراع، هو الكفاءة في مواجهة الأزمات، بهدف منعها من الوصول الى حالة الحرب .

وإذا كانت هذه القفزة النوعية في إدارة الصراع الدولي قد نشأت بدايتها بين الدول الكبرى النووية، فإن انعكاساتها على الدول النامية يكون حتمياً بالضرورة.

وفي المنطقة العربية ، والاسلامية عموماً ، وفي دائرة الصراع العربي الإسرائيلي خصوصاً ، فإن احدى اهم اسباب النتائج التي وصل اليها الصراع واقعاً ونتائج مأساوية ، هو ذلك النسيج المعقد للازمة الذاتية الوطنية التي برزت في منطقة الشرق الاوسط عام 1949 ، بعد عام واحد فقط من الاعلان الامريكي الرسمي في 15مايو/آيار 1948 بقيام الكيان الاسرائيلي العدواني على الارض العربية الفلسطينية ، والاسلامية . ونقصد بذلك ، الازمة التي فجرها الإنقلاب العسكري السوري الذي قاده عميل وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية الضابط حسني الزعيم في ابريل/نيسان 1949 واطاح من خلاله لاول مرة في التاريخ العربي المعاصر ، بالنظام الديمقراطي البرلماني السوري القائم على التعددية السياسية. ذلك الانقلاب العسكري ، وما تلاه من انقلابات عسكرية في العديد من البلدان العربية هي التي فجرت «ازمة الشرق الاوسط» التي نحصد نتائج آثارها اليوم ، والتي انعكست في هذه الفوضى والواقع السياسي المأساوي في المنطقة العربية والاسلامية.

الاحتلال العسكري ، ومعه العدوان على الارض الوطنية ، احد مظاهر الصراع البشري على سطح هذا الكوكب ، وهو مظهر لآلية الصراع والتطور التاريخي.

فالاحتلال يثير رد الفعل التاريخي وهو ... التحرير.

إذن ، كان المفترض في حركة التاريخ في المنطقة العربية والاسلامية ، ان ترد على العدوان الاسرائيلي ... بحركة تحرير عربية واسلامية . تلك سنة التاريخ ، ومبرر حركته.

فحركة التاريخ مدٌ وجزر. وهكذا...

اي ان العدوان على الشعوب ، وبالتالي الاحتلال العسكري لاراضي الغير ، احدى ظواهر حركة التاريخ الاكثر انتشاراً . وبالتالي ، فإن العدوان لا يثير ازمة وطنية ذاتية . بل على العكس من ذلك ، فإن الاحتلال كثيراً ما يكون عاملاً مهماً لها في احتواء الأزمة الذاتية الوطنية وتوحيد صفوف الشعب وظهور مصلحين وقادة

له ، لقيادة عملية تحرير الوطن من الاحتلال.

الا ان النتائج المأساوية التي قاد اليها الانقلاب العسكري عام 1949 الذي اطاح بالنظام الديمقراطي السوري ، والنتائج الاكثر مأساوية التي قادت اليها الانقلابات العسكرية اللاحقة في البلدان العربية وتلك النتائج في مذبحة الديمقراطية هي التي فجرت الازمة الكبرى بمنطقة الشرق الاوسط ، وقادت الى مسلسل الهزائم التاريخية الكبرى امام العدو الاسرائيلي. كما قادت الى سلسلة لا نهاية لها من الازمات والحروب العربية – العربية ، كان آخرها ازمة الخليج ، والغزو العسكري البعثي للكويت.

فاحتلال اسرائيل لحوالي نصف الارض الاسلامية الفلسطينية ، وقيام الكيان الاسرائيلي بدعم من الرئيس الامريكي هاري ترومان عام 1948 ليس اول احتلال في التاريخ ، ولن يكون الاخير . فالولايات المتحدة الامريكية ذاتها تعرضت للاحتلال البريطاني في القرن التاسع عشر . كما ان حركة التاريخ الانساني كلها ، عبارة عن سلسلة من اعمال الاستعمار ، وحركة التحرير المضادة لها.

... فرنسا تعرضت للاحتلال من قبل النازي عام 1941 ... والصين تعرضت للاحتلال الياباني رغم كثافة العمق البشري ، والجغرافي والحضاري لها.

فالاستعمار ، ومثله الغزو العسكري ، ظاهرة عادية في يوميات حركة التاريخ الانساني منذ بدأت الحياة على هذا الكوكب. وهو بهذه الصفة ليس بأزمة ، ولا يفجرها بالنتيجة.

فالغزو الاستيطاني اليهودي لفلسطين ، ليس بالحالة الجديدة ، او الظاهرة الشاذة في حركة التاريخ الانساني. فهو والحالة هذه ، وباعتبارها غزواً استيطانياً وعدواناً متصلاً على الشعوب العربية والاسلامية ، لم يفجر الازمة الذاتية الوطنية المتشعبة التي تفجرت في المنطقة العربية والاسلامية ، وافرزت الحروب العربية – العربية.

فالغزو الصهيوني امر يختلف كلية في طبيعته ، ومعطياته ، ونتائجه ، عن الازمة الوطنية الكبرى التي فجرتها مذبحة الديمقراطية التي قادها الديكتاتور العسكري بقوة المؤسسة العسكرية، وجهاز استخباراتها الطفيلي والقمعي.

فالاول ، الغزو الصهيوني ، حدث خارجي . بينما الثاني ، الحكم العسكري الوطني ، حدث داخلي.

الاول ، يوحّد الهمم والطاقات الوطنية ، ويحرض على قيم الاستشهاد ضد العدو المحتل الاجنبي . بينما الثاني يغتال الديمقراطية والهمم والقيم الاستشهادية ،

ويعطل الطاقات الوطنية ... فتنشأ بالتالي ، الازمة الذاتية الوطنية، وهي التي تشكل العامل الرئيسي في انعدام الكفاءة لمواجهة، أو ادارة، الأزمة الدولية حين تنشب الأخيرة.

ما هو حالة استثنائية شاذة في حركة التاريخ الانساني ، هو «ازمة الديمقراطية» التي فجرتها الحركات العسكرية في المنطقة العربية ، حيث ادت تلك الازمة الذاتية الخطيرة، الى تفجير الحروب العربية - العربية التي تشهد بها يوميات الاحداث العربية ، والتاريخ العربي والاسلامي منذ الانقلاب العسكري السوري الاول عام 1949 ، ومن بعده الانقلاب العسكري المصري في 23 يوليو/تموز 1952 ، ومن بعده مجزرة 14 يوليو/ تموز 1958 في العراق، الى اخر انقلاب عسكري شهده السودان والذي اقام النظام العسكري القائم حالياً هناك مُتخذاً من "الاسلام الترابي" ستاراً له.

اي ان ازمة الديمقراطية التي فجرتها الانقلابات والانظمة العسكرية الوطنية العربية ، وحركات المعارضة الارهابية ، هي التي حالت دون ولادة ردة الفعل التاريخية الطبيعية على العدوان والاحتلال الاسرائيلي ، ولتحرير فلسطين.

معنى ذلك ، ان ازمة الديمقراطية التي فجرتها وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية في المنطقة ، هي التي حالت دون تحرير فلسطين.

والسبب في ذلك ، ان الانظمة العسكرية الوطنية جميعها بلا استثناء اتجهت علانية الى اسقاط اولوية الصراع ضد العدو الاسرائيلي ، واسقاط اولوية تحرير فلسطين. واتجهت الى خلق عدو وهمي ، هو ... الديمقراطية . واحياناً اخرى ، اتجهت تلك الانظمة العسكرية ، الى اعتبار الانظمة العربية الاخرى المنافسة لها، الملكية منها والأميرية، بمثابة العدو الرئيسي بدلا من العد و الاسرائيلي !!.

ومما « زاد الطين بلّة» كما يقول المثل الشعبي ، هو ظهور حركات سرية معارضة للانظمة العسكرية الوطنية ، والقمعية الفردية ، اتخذت من الارهاب وسيلة «للانتقام» من تلك الانظمة ، وبفلسفة سياسية تقوم على رفض الشورى الاسلامية ، والنهج الديمقراطي في العلاقة بين الحكام والمحكومين.

وبلغت الازمة ذروتها ، في ظهور منظمات فلسطينية في الشتات ، حملت السلاح في مواجهة النظام الاردني واللبناني ... بل وفي مواجهة المجتمع الدولي بأسره ، خطفاً للسياح الاجانب ، وقتلاً وعبثاً في تدمير البيئة الاردنية واللبنانية

تحت ستار الادعاء الكاذب بتحرير فلسطين. علماً ، بأن لبنان والاردن كانا في حينه وما يزالان في أيامنا المعاصرة، أكثر البلدان العربية ديمقراطية .

وهكذا ،التقت الانظمة العسكرية الوطنية ومعها الحركات والمنظمات الارهابية المعادية لها ، ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ، التقت جميعها على خط واحد وهو : إغتيال الديمقراطية ونهج الشورى الاسلامية . واصبحت الديمقراطية في المنطقة العربية تعاني من مطرقة الانظمة العسكرية ، وسندان المنظمات والحركات الارهابية المعارضة لها .

هذه القاعدة في تأجيل الديمقراطية ، او تعطيل مؤسساتها بموجب قانون الطوارىء والاحكام العرفية ، كانت تعني في النتيجة، وماتزال، تأجيل الصراع ضد العدو الاسرائيلي ، وخلق عدو وهمي للانظمة العسكرية الوطنية لتخريب الجهد ، ولتأكيد النزعة التخريبية والتسلطية القمعية لتلك الانظمة. هي القاعدة ذاتها التي طبقها النظام البعثي العسكري العراقي اخيراً ، عندما اعتبر النظام الكويتي العدو الرئيسي للشعب العراقي ، ولعموم الشعوب العربية والاسلامية !!؟.

... وضمن هذه الممارسات في النهج السياسي للانظمة العسكرية الوطنية استمرت ازمة الشرق الاوسط رسوخاً ، فاصبحت هي القاعدة ، واصبحت حالة الاستقرار «وعدم الازمة» هي الاستثناء . وضمن قاعدة استمرارية الازمة الذاتية الوطنية ، كان الغزو العسكري المصري لليمن عام 1963 رداً سياسياً من ذلك النظام على النظام الملكي السعودي الذي رفض النهج الاشتراكي المفاجىء الذي اتجهت اليه القيادة العسكرية المصرية، والذي اسفر عن خسائر مادية وبشرية مصرية ويمنية تفوق آلاف المرات تلك الخسائر المماثلة التي لحقت بالنظام العسكري المصري في حرب الخامس من يونيو 1967.

ومجزرة 14 يوليو/تموز 1958 في العراق جاءت ثمرةً لازمة الشرق الاوسط الوطنية ، واسفرت عن خسائر بشرية وسياسية واخلاقية في صفوف الشعب العراقي وعلى مراحل ، وبالتقسيط ، منذ قيام تلك الحركة الاجرامية حتى يومنا هذا ، تفوق الاف الخسائر التي لحقت بالشعب الفلسطيني في حربي عام 1948 ،1967.

ومن عمق الازمة الوطنية الذاتية المستعصية للديمقراطية وهي جوهر ازمة الشرق الاوسط ، برزت الحرب الاهلية التي فجرتها المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات بزعامة السيد ياسر عرفات ، ووكالة الاستخبارات المركزية الامريكية ، والمتعاونين معها في المنطقة ، والعقيد جعفر نميري ، ومن البعث العسكري السوري في حينه ، على الساحة الاردنية في سبتمبر /ايلول 1970 ، وعلى الساحة

اللبنانية بعد ذلـك . والتي تفوق في خسائرها البشرية والحضارية والمادية مليون مرة ، تلك الخسائر التي تكبدها الشعب الفلسطيني في حربي 1948 ، 1967.

والحرب العراقية – الايرانية التي فجرها البعث العسكري العراقي ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية في العشرين من سبتمبر 1980 ، اسفرت عن خسائر بشرية ومادية واسلامية تعادل عشرة ملايين مرة ، مثيلاتها من الخسائر التي تعرضت لها الدول والشعوب العربية في حرب يونيو/حزيران 1967.

... هذه الازمات وما أفرزته من الحروب ، والمآسي ، والخسائر الرهيبة بشرياً ومادياً واخلاقياً ، وآخرها الغزو البعثي العسكري للكويت في الثاني من اغسطس /آب 1990 ، ارتبطت ، وماتزال بـ «ازمة الديمقراطية» التي تفجرت منذ ظهور الانظمة العسكرية الوطنية العربية .

ذلك ، ان الطبيعة القمعية للانظمة العسكرية تحول دون وجود قرار سياسي سليم وموائم لمواجهة متطلبات الصراع ضد اسرائيل، ومتطلبات عملية التنمية والخدمات في النظام العسكري الوطني ذاته . وذلك بسبب التوتر الذي يصيب البيئة الوطنية الاستراتيجية، وعدم تلبية مطالب عناصر تلك البيئة.

وهذه هي بداية توتر البيئة الاستراتيجية الوطنية الذاتية ونشوء الازمة داخل النظام العسكري الوطني ذاته ، فيصبح عاجزاً عن ادارة الصراع . فتراه يبحث عن معارك وهمية ضد قوى ضعيفة ، ويختلق اعداء وهميين ، ليبرر استمرار بقائه في السلطة ، والغاء المؤسسات الديمقراطية من خلال استحداث قانون الطوارىء ، ومؤسسة الاستخبارات الوطنية للنظام العسكري.

إذن ، فإن العلاقة جدلية بين الكفاءة في مواجهة الازمات ، والنتائج التي تنتهي اليها.

ما يدفعني لتقديم هذه الدراسة ، هو ان اسباب الازمة التي فجرها البعث العسكري ونجم عنها غزوه للكويت ، ما تزال قائمة على حالها في أيامنا المعاصرة.

معنى ذلك ، ان احتمالات قيام غزو عسكري مماثل للغزو العراقي للكويت عام 1990، ماتزال قائمة لتحصل في مكان آخر .. غير الكويت. ولربما في الكويت ذاتها.

كيف ؟ ولماذا ؟

هذا ما تعالجه موضوعات هذه الدراسة ، والتي اخترت لها اخطر الازمات في

التاريخ الانساني ، القديم منه ، والحديث المعاصر .

ولم يكن مصادفةً ، انني اتخذت من «ازمة الحديبية» بداية لهذه الدراسة ، لما اكدته تلك الازمة من امكانية احتوائها ، وتسويتها سلماً.

وهذا ما تحقق عملياً بفضل الكفاءة الاستراتيجية التي واجه بها الرسول محمد صلوات الله وسلامه عليه ، تلك الازمة التي فجرتها قريش في وجه الجماعة الاسلامية التي جاءت مكة معتمرة ، لا محاربة لاداء العمرة في السنة السادسة للهجرة.

معنى ذلك ، ان الأزمة عندما تنفجر ، يمكن للقيادة الكفوءة التي تواجهها ان تسيطر عليها ، وتتم تسويتها سلماً . وهذا ما حصل على ارض الواقع في ازمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ ، بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة . حيث نجحت ادارة الرئيس الامريكي كنيدي في احتواء الازمة الرهيبة تلك ، والتي كادت ان تهدد بحرب نووية ، وتسويتها سلماً.

وهذا ما حصل ايضا في الأزمة الايرانية - الاماراتية عام ١٩٩٢، حيث أمكن بفضل حنكة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، وحكمته ، السيطرة على الأزمة واحتوائها بهدف تسويتها سلما.

إذن ، نحن في مواجهة نتيجتين متعارضتين ، تنتهي الى واحدة منهما كل ازمة دولية حدثت من قبل ، وقد تحدث اليوم ، او غداً :

النتيجة الاولى ، احتواء الازمة ، وتسويتها سلماً.

النتيجة الثانية ، انفجار الازمة الى حالة من الحرب ، وهي حالة لم يكن يتوقعها الطرف الذي فجّر الازمة ، او الذي واجهها.

كيف تتطور الازمة الى حرب لم يكن يريدها الطرف الذي فجر الازمة؟.

وكيف يمكن السيطرة على الازمة ، واحتوائها ، وتسويتها سلماً؟.

... حول هاتين المسألتين تدور موضوعات هذا الكتاب .

وإذا كان من حق فريق اساتذة وخبراء جامعة ستانفورد الامريكية ، ان يشيدوا بدراسة قيمة قدموها حول موضوع «مشاكل ادارة الازمات» بالادارة الناجحة

للرئيس الامريكي الراحل جون كنيدي في ادارة ازمة الصواريخ الكوبية ، واعتباره رائداً في إدارة الازمات لتسويتها سلماً... فإن من حق كاتب هذه الدراسة والذي انجز معظم موضوعاتها قبل صدور كتاب اساتذة جامعة ستانفورد المشار إليه ، والتى عرضت مترجمة الى الانجليزية على دار ماكلينز الكندية للنشر في نوفمبر ١٩٩٠ ، ولم يحصل أتفاق نهائي على نشرها في حينه، من حق الكاتب ان يقدم التجربة المحمدية العملاقة ، في مواجهة «ازمة الحديبية» في العام السادس للهجرة ، وتسويتها سلماً ، واعتبار المباديء المحمدية السياسية ، بل والإستراتيجية التي واجه بها صلوات الله وسلامه عليه تلك الازمة المدمرة، وتسويتها سلماً ، الى اعتبارها منهجاً رائداً في احتواء الازمات ، انسجاماً مع اهم المباديء التي تسعى اليها الدولة الاسلامية الوطنية ، والتي تتوافق مع الشريعة الاسلامية في آن واحد.

هل يكون الغزو البعثي العسكري العراقي للكويت آخر الحروب العربية - العربية، وآخر الحروب الاسلامية - الاسلامية ؟؟

ومن باب اولى ، هل تكون الازمة البعثية - الكويتية آخر الازمات ؟.

هذا ما ستجيب عليها المباديء التي تقوم عليها موضوعات هذا الكتاب ، والنتائج التي تنتهي اليها .

والله من وراء القصد

يناير عام ١٩٩٤

عثمان عبد صالح عثمان

فرضية الدراسة

الفرضيـة التي تستند اليها هذه الدراسة ، هي ان جميع الحروب التي شهدتها المنطقة ، ومنها حرب يونيو/حزيران 1967 ، والحرب الدولية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق في 16 يناير /كانون الثاني 1991 ، لم يكن يتوقعها قادة الانظمة العسكرية الوطنية العربية الذين فجروها . اي انها حروب نجمت عن إفتقار قيادة الانظمة العسكرية الوطنية العربية للكفاءة الاستراتيجية في ادارة أو مواجهة الازمات الدولية التي فجروها ، هم انفسهم ، ضد خصومهم في المنطقة ، والعالم. وان تلك الحروب نجمت اساساً عن ازمة وطنية ذاتية ترسخت وسبقت بدايات الأزمة الدولية، وكانت نتيجة لها. وان الفشل في مواجهة الأزمة، أو ادارتها يرتبط عضويا بخلل خطير في البيئة الوطنية الاستراتيجية للنظام السياسي الذي يواجه الأزمة ويديرها.

اي ان موضوعات هذه الدراسة ، تستهدف توضيح المبادىء ، والاسس التي تتطلبها عملية مواجهة الازمة الدولية ، او ادارتها ، بهدف السيطرة عليها وتجنب انفجارها حرباً مدمرة.

وحيث ان المواجهة الفاشلة ، والعبثية ، للازمة كثيراً ما تقود الى حرب لم يكن يتوقعها الطرف الذي فجر الازمة ، فقد كان لزاماً ان نقدم للتاريخ وثائق الادلة ، والادانة بتلك الحروب غير المقصودة ، التي نجمت عن انعدام الكفاءة الاستراتيجية في مواجهة الازمات، او ادارتها.

بالمقابل ،فإن الحروب المقصودة تخرج من نطاق موضوعات هذا الكتاب ، مثل الحرب الظالمة التي خطط لها البعث العسكري العراقي واعلنها على الجمهورية الاسلامية الايرانية في سبتمبر 1980 واستمرت مدة (٨) ثمان سنوات.

كيف تنشأ الأزمة الدولية؟

تنشأ الأزمة الدولية نتيجة حتمية لخلل في العلاقات بين الجماعات، أو الدول، أو خروج إحداها عن اتفاقات قائمة مع غيرها، مع حدوث ردود فعل سلبية من جانب الطرف الذي مس الخلل في العلاقات الناجم عن الحدث المفاجيء من الطرف الذي فجر الأزمة مصالحه، وحدوث سلسلة من الأفعال وردود الأفعال لها.

لكل أزمة طرفان، الأول، هو الذي خرج على الوضع السلمي الطبيعي القائم بين الطرفين، أو في المنطقة ويقال عنه، مفجر الأزمة.

بينما الطرف الثاني، هو الذي تستهدفه الأزمة.أي أنه الطرف الذي صدر عنه رد الفعل على الحدث.

ويفترض في هذا الطرف أنه هو الذي يواجه الأزمة.

عند خروج أحد الأطراف على الوضع السلمي الطبيعي القائم بين طرفين أو أكثر، وصدور رد فعل سلبي من جانب الطرف الاخر، لا تنشأ حالة «الأزمة». بل يحدث توتر في البيئة الاستراتيجية الإقليمية، هو مقدمة الأزمة.

ولكن عند حدوث سلسلة من الأفعال وردود الأفعال، ثم أفعال جديدة من قبل الطرف البادئ، وردود أفعال جديدة وسلسلة أفعال وردود أفعال متعددة من الطرفين، فإن هذه الحالة من التوتر ومن افعال وردود الأفعال بين الطرفين، والتي أصبحت تهدد مستقبل العلاقات بينهما، هي الأزمة.

أي أن «الأزمة» هي جملة أفعال تشكل خروجاً على اتفاقات أو علاقات سلمية طبيعية قائمة بين طرفين أو أكثر، وحدوث جملة ردود أفعال سلبية مضادة لتلك الأولى البادئة، بحيث أشتد التداخل بين الأفعال وردود الأفعال.

وبمعنى آخر، فإن وصول الأفعال الخارجة على الوضع الطبيعي، والسلمي، القائم بين الجماعات في الدولة الواحدة، أو بين الأطراف الدولية، وردود الأفعال المضادة، الى نقطة التشابك والتداخل المعقدين، وبعد ذلك الوصول الى مرحلة الذروة، هو ما يطلق عليه اصطلاح «الأزمة».

أي أن الأزمة هي مرحلة الذروة في توتر العلاقات في بيئة إستراتيجية وطنية، أو إقليمية، أو دولية بحيث يصبح أطراف تلك العلاقات قاب قوسين أو أدنى من الحرب.

والأزمة بهذا المفهوم، هي المرحلة التي لا بد أن تسبق دخول أطرافها حالة الحرب الاقتصادية أو العسكرية، وإن كانت الأولى لا بد أن تقود الى الثانية إن استمرت دون حل سلمي لها.

واستطراداً، فإن التعامل مع الأزمة، وما تتطلبه مواجهتها من مبادىء سياسية، وقرارات ذات طبيعة خاصة مميزة، يختلف جذرياً عن أسلوب التعامل مع إدارة الحرب. وهو أسلوب أكثر خطورة وتعقيداً من اسلوب إدارة، أو مواجهة الحرب.

من هذا المنطلق، فإن القرار السياسي المطلوب لمواجهة الأزمة الدولية، أخطر بكثير من ذاك الذي يتطلبه قرار الحرب، إدارةً، أو مواجهةً لها.

يترتب على هذه النتيجة، مسألة أخرى في غاية الأهمية، وهي أن الموضوعات التي ترتبط بمواجهة الأزمة، أكثر خطورة من تلك التي ترتبط بمواجهة الحرب. وبالتالي، فإن الصراع الدولي المعاصر بدأ يكتسب شكلاً آخر يختلف عن الصراع الذي اتخذ سابقاً، شكل الحروب الإقليمية، أو الدولية.

ولئن كان معيار النجاح في إدارة الصراع الدولي قديماً، وحتى الأزمة الكويتية حديثاً، يستند الى كفاءة الأطراف التي لديها كفاءات في وضع الخطط الاستراتيجية العسكرية لشن الحرب، أو لمواجهتها إن بدأها الخصم، فإن معيار النجاح في إدارة الصراع الدولي المعاصر يستند الى الكفاءة الاستراتيجية في مواجهة الأزمات. وهي الكفاءة التي يترتب على وجودها تجنب الوصول الى حالة الحرب.

وهذا ما كان واضحاً في تعامل النظام البعثي العسكري العراقي مع كل من حربه الظالمة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة، وإدارته للأزمة التي فجرها ضد الكويت من جهة أخرى.

فبينما نجح ذلك النظام في حربه ضد ايران مدعوماً من بعض الدول الخليجية له في تلك الحرب، وعلى مدى ثمان سنوات، فإنه فشل في إدارة الأزمة التي فجرها ضد الكويت، والتي انتهت بقيام تحالف عسكري خليجي ودولي ضده بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. بينما الأخيرة دعمته بشكل غير مباشر في حربه ضد ايران المسلمة على مدى ثمان سنوات.

بالمقابل، فإن الأزمة، وفي حالات معينة، يمكن أن تقود الى السلام.

المعادلة السياسية التي تفرض ذاتها في الأزمة على صانع القرار السياسي في الطرف الذي تستهدفه الأزمة (المعتدى عليه) هي التالية :

الحفاظ على المصالح العليا للدولة التي يمثلها، وعدم التفريط بها، الى جانب الابتعاد عن تصعيد الأزمة الذي قد يقود الى المواجهة العسكرية غير المرغوب فيها.

من هنا تبدو أهمية دراسة السبل الكفيلة بالسيطرة على الأزمات، أي مواجهة الأزمات، لتجنب حالة تطور الأزمة الى الحرب.

ولا بد من التنويه الى موضوع في غاية الأهمية، وهو، أن بعض الباحثين خصوصاً الأمريكيين منهم، يطلقون اصطلاح «ادارة الأزمات» على أساليب التعامل مع

الأوضاع الناجمة عن تشابك وتداخل الأفعال وردود الأفعال بين الدول ووصولها الى نقطة الذروة، التي لا بد وأن تقود الى واحد من طريقين :
التسوية، أو الحرب.

هذا الاصطلاح، إدارة الأزمات، لا يميز بين الطرف الذي فجر الأزمة، والطرف الذي داهمته الأزمة. وأكثر ما يهم هذا الفريق هو البحث عن الاسلوب الذي أدار به الطرف الذي استطاع السيطرة على الأزمة بعد أن تفجرت، وفقاً لمصالحه. دون أي اعتبار لمشروعية وعدالة الوسائل التي اتبعها الطرف الذي «كسب الأزمة»، أو للتضحيات والخسائر التي لحقت بالطرف الآخر دون وجه حق.

ونحن اذ تصفحنا أحداث التاريخ، وجدنا أن الرسول المصطفى محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، وضع منهاجاً عملياً يتضمن أساليب أخلاقية مشروعة لمواجهة الأزمة التي يفجرها المعتدي، بهدف الوصول الى السلام بما يضمن مصالح الطرفين، مفجر الأزمة، والمستهدف بها.

المبادئ العامة للمواجهة الناجحة للأزمات

تنشأ مع الأزمة، وتلازمها، حالة من التوتر في العلاقات السياسية ضمن هياكل القيادة في كل من الدولتين، أو الطرفين، المعنيين في الأزمة، الطرف الذي فجرها، والطرف الذي تستهدفه الأزمة. وإذا كانت قيادة الدولة تتطلب وفي الحالات الطبيعية المعتادة، كفاءة لتقديم الخدمات وضمان سلامة اداء الأجهزة التنفيذية، والتناسق والوئام بين السلطات الثلاثة : التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، فإن مواجهة الأزمة بالضرورة تقتضي كفاءة أكبر. لمواجهة ما تفرزه الأزمة من ضغوطات، وخيارات مفتوحة، لعل أخطرها، الحرب.

وإذا كانت عملية مواجهة الأزمة تتطلب شرط الكفاءة السياسية العالية لدى قيادة الطرف الذي تواجهه الأزمة، فإن ادارة عملية مواجهة الأزمة بحد ذاتها، تخضع لمبادئ وأسس موضوعية، لا بد منها.

تطرح الأزمة، ومنذ اللحظة الأولى لها على الطرف الذي يواجهها، وتستهدفه في الوقت ذاته، مطلبين متعارضين في طبيعتهما، وغير متعارضين في أهدافهما الاستراتيجية.

الأول، حماية المصالح والأوضاع القائمة له.

المطلب الثاني، تجنب الدخول في حرب مدمرة، أو ذات تكلفة باهظة مع الطرف الذي فجر الأزمة، ويقودها.

وتظهر الكفاءة الاستراتيجية للطرف الذي تواجهه الأزمة في قدرته على التوفيق بين المطلبين المشار اليهما، وذلك باللجوء الى المبادىء والأسس التي تتطلبها تلك العملية البالغة التعقيد والخطورة معاً.

يمكن تلخيص المبادئ العامة للمواجهة الناجحة للأزمة الدولية، بالتالي :

١ ـ تحديد أطراف الأزمة.
٢ ـ معرفة الأهداف الاستراتيجية التي يسعى اليها مفجرو الأزمة.
٣ ـ تحليل سليم للأوضاع الاستراتيجية لأطراف الأزمة.
٤ ـ طرح هدف سياسي بديل لتسوية الازمة سلمياً.

٥ ـ إدارة الأزمة، أي مواجهتها، من خلال خطة استراتيجية تستند الى قرار سياسي مرن وكفؤ.

هذه المبادئ الخمسة تختلف في طبيعتها وخصائصها ونوعيتها عن تلك التى يتطلبها فن ادارة الحرب العسكرية.

تخضع ادارة الحرب وإستراتيجتها العسكرية الى المبادئ الثمانية التالية:

١ ـ التمسك بالهدف والمحافظة على تحقيقه.

٢ ـ المقدرة على الهجوم في كل فرصة سانحة ومواصلة الهجوم بعد أن يبدأ.

٣ ـ امتلاك عنصر المفاجأة، وهذا العنصر يستند الى مثلث متساوي الاضلاع : الاول السرية، الثاني الخداع، الضلع الثالث سرعة التنفيذ .

هذا ويميز الخبراء الاستراتيجيون العسكريون بين نوعين من المفاجأة : الأولى الاستراتيجية ، والثانية المفاجأة التكتيكية .

٤ ـ الحشد في النيران والقوات في الموقع الاستراتيجي الحاسم.

٥ ـ جاهزية الاحتياط بأقل قدر من التكاليف، وبأكثر مردود متوقع.

٦ ـ توفير الأمن الاستراتيجي لحركة القوات المهاجمة . وبخط مواز تضليل العدو بحيث لا يكتشف حجم وأساليب القوات التى تخترق الموانع والحدود المائية أو البرية التى تشكل أهم دفاعاته الاستراتيجية .

٧ـ المرونة في الحركة والقدرة على مواجهة المتغيرات .

٨ـ التعاون التام بين مختلف الأسلحة .

هذه هي المبادئ الثمانية لفن إدارة الحرب. وعند مقارنتها بمبادئ مواجهة الأزمات، أو إدارتها ، تبدو الفروق النوعية كبيرة جداً .

ولعل الدلالة الاساسية والمهمة لهذه الفروق هي في أنها تختلف عن بعضها بشكل يشمل كل بند ومبدأ .

ومحصلة تلك الفروق ، هي أن القائد العسكري الذي يمتلك الكفاءة التامة لإدارة الحرب بنجاح تام ، لن يكون قادرا على تطبيق مبدأ واحد من مبادئ مواجهة الأزمات . فالأخيرة تتطلب كفاءة سياسية أكثر تقدما ووعيا . أي ان القادة العسكريين المشهود لهم بالكفاءة الاستراتيجية في إدارة الحرب وتحقيق النصر ، لا مكان لهم في ادارة الأزمات أو مواجهتها بنجاح . وهم ان دخلوا ذلك الميدان فسيكون الفشل مصيرهم بكل تأكيد .

البيئة الوطنية الاستراتيجية للنظام السياسي وأثرها على المواجهة الناجحة للأزمات

ترتبط مقدمة أي نظام سياسي على ادارته للأزمة الدولية أو مواجهته الناجحة لها، ارتباطا وثيقا بسلامة أوضاع بيئته الوطنية الاستراتيجية.

ولقد سبق وأوضحت في مؤلفي السياسة الخارجية والاستراتيجية العليا، ان البيئة الوطنية الاستراتيجية لأي نظام تتكون من العناصر الخمسة التالية:
١- السياسة ، ٢- السلع والخدمات ، ٣- التنظيم الاجتماعي، ٤- المشاركة السياسية في الحكم، ٥- المثل العليا والتقاليد والرموز الدينية.

وتتميز البيئة الوطنية الاستراتيجية الاسلامية بوجود عنصر سادس، وهو نشرالدعوة الاسلامية سلما.
فالتعايش السلمي بين هذه العناصر المكونة للبيئة الوطنية الاستراتيجية، دليل مادي على متانة النظام السياسي للدولة، وسلامة أداء مؤسساته، والتفاف جماهيره ذاتيا نحو مؤسسات النظام وقيادته.

والعكس صحيح .

أي ان وجود علاقات سلبية بين الجماهير ومؤسسات النظام، وتوتورات داخلية فيه، دليل وثائقي على خلل في البيئة الوطنية الاستراتيجية، أي ان هناك أزمة ذاتية داخل النظام، وترتبط بأسلوب الحكم، وعجز مؤسساته عن الوفاء بمطالب عناصر تلك البيئة الوطنية الاستراتيجية.

فالنظام السياسي الذي يعتمد النهج الديكتاتوري، ولا يسمح بوجود المؤسسات الديمقراطية، ويرفض تملك الأفراد لوسائل الاعلام، لابد وأن يكون عنصر المشاركة السياسية في بيئته الوطنية الاستراتيجية في أدنى درجات الضعف، وفي اقصى درجات التوتر، وينعكس هذا العنصر بالضرورة، على

باقي العناصر الأخرى .

وفي النتيجة فالنظام السياسي الذي يستند الى بيئة وطنية استراتيجية متوترة وغير مستقرة، لن يكون قادرا على مواجهة الأزمات الدولية، والسبب واضح.

فالذي يعجز عن مواجهة أزمته الدولة، لن يكون قادرا على مواجهة الأزمة الدولية والخارجية، وبالتالي لن يكون قادرا على تطبيق المبادىء العامة لمواجهة الأزمات، أو ادارتها .

الخطة الاستراتيجية في التعامل مع الأزمة :

يستحيل مواجهة الأزمة دون خطة استراتيجية كفؤة ومرنة في آن معاً. ولا بد أن تستند الخطة الى الأسس التالية :

١ ـ طرح الهدف، أو الأهداف السياسية، البديلة للأزمة، ووضع الخطة الاستراتيجية بحيث تكفل الوصول الى الهدف، أو الأهداف البديلة المطروحة.

٢ ـ السيطرة على الأفعال الصادرة من المعتدي الذي فجر الأزمة لدى دخولها مجال البيئة الوطنية الاستراتيجية للطرف (المعتدى عليه) المستهدف بالأزمة، وكذلك السيطرة على ردود الأفعال من جانب مؤسسات الطرف المستهدف بالأزمة (المعتدى عليه).

٣ ـ مرونة القرار السياسي، ومواءمته للهدف البديل المرسوم للأزمة، وبحيث تستند مرونة القرار السياسي الى عناصر ثلاثة مجتمعة :

الأول، مراعاة عامل الزمن، أي سرعة اتخاذ القرار السياسي.

الثاني، الاستعداد للتعامل مع المفاجآت.

أما العنصر الثالث، فهو القدرة على الاستجابة للمتغيرات.

٤ ـ توفير البدائل والخيارات، وترك الباب مفتوحاً للخصم للقبول بالبدائل والخيارات، أو لدفعه دون ضغط مباشر، للقبول بتلك البدائل والخيارات، والتي لا بد وأن تكون متفقة مع الهدف، أو الأهداف المحددة البديلة للأزمة ومعطياتها.

٥ ـ تجنب العقبات التي قد تبرز ويكون من شأنها عرقلة الخطة الاستراتيجية والأهداف المرسومة لها.

٦ ـ ترك هامش للحركة السياسية في الخطة، تضمن «حفظ ماء الوجه» للخصم الذي فجر الأزمة، وبحيث لا يبدو قبوله بالتسوية وكأنه هزيمة له. أي ضمان حفظ ماء الوجه للخصم ليتخلى عن إجراءات الأزمة التي مارسها، ولتشجيعه للدخول في عملية التسوية وقبولها.

وبالنتيجة، فإن المواجهة الناجحة للأزمة، تتطلب العمل وفق المبادئ العامة لمواجهة الأزمة، بالاضافة الى اعتماد خطة استراتيجية تتناسب مع خصوصيات الأزمة ومعطياتها، بالاستناد الى العناصر الموضوعية للخطة الاستراتيجية لمواجهة الأزمة.

المنهاج المحمدي في مواجهة الأزمة

حدد الرسول محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، منهاجاً عملياً، ونظرياً معاً، للتعامل مع الأزمة، في حال مواجهتها لمنعها من أن تنتقل الى حالة حرب بين الطرفين، وفي حالة كون الطرف الذي فجر الأزمة يتمتع بميزة التفوق العسكري الاستراتيجي على الطرف الاخر المستهدف بالأزمة.

كما حدد صلاة الله وسلامه عليه منهاجاً لمواجهة الأزمة والتعامل معها، في حالة وجود معطيات تؤكد رجحان كفة الطرف المعتدى عليه بهدف الحاق الهزيمة السياسية بالمعتدي الذي فجر الأزمة، بأقل التكاليف من الخسائر في الجانبين.

يستند المنهاج المحمدي في مواجهة الأزمة في حالة رجحان كفة الطرف المعتدي، الذي فجر الأزمة، الى المبادئ التالية :

١ ـ تحديد هدف سياسي بديل للأزمة وصولاً الى السيطرة عليها بعد حدوثها، وتصاعدها.

٢ ـ المواءمة في القرار السياسي المستند الى التقدير السليم لوضع جميع أطراف الصراع في الأزمة، جنباً الى جنب مع التوافق في الهدف السياسي لانهائها.

٣ ـ احتواء التصعيد الذي يلجأ اليه الطرف المعتدي، بهدف تحقيق المرونة للقرار السياسي في مواجهة الأزمة.

٤ ـ طرح بدائل على الطرف الذي فجر الأزمة تحفظ ماء الوجه له، لدفعه نحو التسوية بديلاً للأزمة.

٥ ـ ترك هامش للمناورة، والتضحية بقضايا هامشية، بهدف الوصول الى اتفاق حول قضايا أساسية.

هذه المبادئ طبقها الرسول المصطفى في أزمة الحديبية في السنة السادسة للهجرة. وهي الأزمة التي فجرتها دولة قريش الكافرة المستبدة بحاصرتها المسلمين في سهل الحديبية لمنعهم من دخول مكة معتمرين للطواف حول الكعبة، دون أي استعداد أو

توجه للمواجهة العسكرية مع قريش، أو غيرها. ونجح الرسول المصطفى بتطبيقه تلك المبادئ الخمسة في استبعاد المواجهة العسكرية في حينه، وعقد صلح الحديبية. هذا بالاضافة الى سلامة أوضاع البيئة الوطنية الاستراتيجية للمسلمين والمتمثلة بنظامهم السياسي القائم على العدل والالتفاف العقائدي الصلب حول القيادة المحمدية، الى جانب الايمان المطلق برسالة الاسلام كعقيدة، ورسالة الدولة الاسلامية ومؤسساتها الناشئة القائمة على الحق والعدل، والهادفة لتأكيد الحق ونشر العدل.

كما أن الرسول المصطفى عليه الصلاة والسلام، طبق هذه المبادئ الخمسة مع تعديل في الخطة الاستراتيجية، عندما واجه أزمة خزاعة وهي الأزمة التي فجرتها قريش باعتدائها على قبيلة خزاعه الحليفة للمسلمين بما كفل تحرير مكة، واسقاط دولة قريش الكافرة من سجل التاريخ الى الأبد. مع أن قريش كانت في الأزمتين هي المعتدية، وهي التي فجرت الأزمتين أساساً.

الا أن معطيات الوضع السياسي والعسكري للمسلمين في أزمة الحديبية، كانت تختلف عنها في أزمة خزاعة، قريش.

وسنعود للمنهاج المحمدي في هذا النوع من المواجهة للأزمة، في موضعه.

رابعاً : النتائج التي تقود اليها الأزمة

تنتهي الأزمة الى واحدة من نتيجتين :
النتيجة الأولى، التسوية السلمية بين الأطراف المتورطة في الأزمة.
النتيجة الثانية، الحرب.

وهذه النتيجة الثانية، الحرب، يكون المهزوم فيها واحداً من اثنين :
الطرف الذي فجر الأزمة، أو الطرف الذي استهدفته الأزمة بداية.

الا أن الشيء الثابت، هو أن النتيجة التي تنتهي اليها الأزمة، لا تستند الى المصادفات أو الحظ. بل هي ترتبط نتيجة وسبباً، بالكفاءة الاستراتيجية في مواجهة الأزمة، أو ادارتها. مع توافر المقدرة التي تتطلبها ادارة الأزمة، أو مواجهتها. هذا الى جانب مصداقية الخطة الاستراتيجية، والتي ترتبط عضوياً بكفاءة القيادة السياسية التي تتولى مواجهة الأزمة، أو ادارتها.

يحفل التاريخ القديم منه والحديث، على أمثلة لأزمات بسيطة، أو عند بداية تشكلها وقبل وصولها الى مرحلة التعقيد الخطير، ثم تحولت الى حروب مدمرة دون توقع الطرف الذي فجر الأزمة ذاته، من أن تتصاعد الأزمة وتتطور الى حالة الحرب. أي أن الطرف الذي فجر الأزمة كان يستهدف ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية فقط، دون أن تكون لديه النية المسبقة، ولا الاستعداد المسبق للانتقال بالأزمة الى حالة الحرب العسكرية مع الطرف الآخر، المستهدف بالأزمة.
وهذا الانتقال بالأزمة الى حالة الحرب التي لا يريدها الطرف الذي فجر الأزمة، برهان وثائقي على عدم كفاءة ذلك الطرف في ادارته للأزمة التي فجرها هو بنفسه ضد خصمه، أو خصومه. والمثال القريب لهذه الحالة هو تجربة النظام البعثي العسكري العراقي في أزمته مع الكويت عام ١٩٩٠ والتي انتهت بغزوه العسكري له، ثم المواجهة العسكرية بينه وبين قوات التحالف الأمريكية الدولية المعادية له، والتي انتهت بالحاق الهزيمة العسكرية الساحقه للنظام البعثي العراقي كما هو معروف.

معطيات عدم الكفاءة
في إدارة الأزمة، أو مواجهتها

تظهر عدم كفاءة الطرف الذي يدير الأزمة، أو يواجهها، من خلال الممارسات التالية:

١ ـ سوء التقدير لمركز الخصم، المستهدف في الأزمة، ومدى قوة مركز الخصم في واقع التحالفات الاقليمية مع الدول العظمى.

٢ ـ سوء التحليل لمعطيات الواقع الإقليمي والدولي تجاه الأزمة.

٣ ـ الافتقار الى الكفاءة في وضع خطة استراتيجية للتعامل مع الأزمة وفي طرح بدائل للسيطرة على الهدف المرسوم للأزمة، أو البديل لها.

٤ ـ غلبة التطرف في الشعور الوطني أو التعصب الديني، على المتطلبات العقلانية الموضوعية للسيطرة على الأزمة، بهدف مواجهتها، أو إدارتها. مثال ذلك، الاعتقاد بأن اجراء اتصالات مع الخصم، أو عقد محادثات ثنائية للبحث عن سبل تسوية الأزمة، يشكل خيانة وطنية، أو مخالفة للعقيدة الدينية (كذا...)

٥ ـ الخطأ في اختيار الوقت المناسب، لتفجير الأزمة، أساساً.

٦ ـ عدم وجود قرار سياسي كفؤ يتصف بالمرونة والسرعة لمواجهة تطورات الأزمة.

٧. الممارسات السابقة جميعها تعبير عن أزمة وطنية ذاتية استفحل خطرها داخل البيئة الوطنية الاستراتيجية للنظام، فالذي يفشل في تسوية أزمته الوطنية، سيفشل بالضرورة في مواجهه، أو ادارة الأزمة الدولية.

وسنتولى فيما يلي تحليل أهم الأزمات التي شهدها التاريخ العالمي، القريب منه والبعيد، وفقاً لهذه النظرية في مواجهة الأزمات، أو ادارتها.

أزمة الحديبية

السنة السادسة للهجرة

(الموافق للعام ٦٣٨م)

أزمة الحديبية

في السنة ٦ للهجرة الموافقة سنة ٦٣٨م

يستند طرحنا لهذه الأزمة على بساط البحث من الواقع الذي يؤكد، أن ما حصل في سهل الحديبية في السنة ٦ للهجرة كان حقاً «أزمـة»، بل وإنها تطورت الى حد المواجهة العسكرية. ولولا المنهاج السياسي الحكيم الذي طبقه الرسول المصطفى محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، في مواجهة تلك الأزمة، لكان قضي عسكرياً على القوة الاسلامية في تلك الأزمة، وعلى جزء كبير من قوة قريش ايضاً.

وبمعنى آخر، إن معالجتنا لأزمة الحديبية تستند الى عاملين :

الأول، أن أزمة خطيرة نشبت بين قوتين هما : قريش، والدولة الاسلامية الأولى في يثرب. أي أن هناك عوامل موضوعية للأزمة.

العامل الثاني، هو أن الطرف الذي فجر الأزمة، وهو دولة قريش، مارست صوراً صارخة لتصعيد الأزمة. يقابل ذلك كله، مبادئ سياسية جديرة بالدراسة، والتقدير، طبقها قائد الدولة الاسلامية الذي واجه الأزمة الذي فاجأته، فاستطاع تجنب مواجهة عسكرية سعت اليها قريش بكل جهدها، وتمت السيطرة على الأزمة، بالانتقال الى الصلح بدلاً من المواجهة العسكرية المدمرة.

أي أن أزمة الحديبية، واحدة من أخطر الأزمات التي شهدها التاريخ.

واستطراداً، فإن المبادئ السياسية التي طبقها الرسول المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم، في مواجهة تلك الأزمة الخطيرة، والسيطرة عليها، والانتقال بها الى الصلح بديلاً عن المواجهة العسكرية المدمرة، تجعل منها مدرسة سياسية دولية، هي الأولى من نوعها في التاريخ الإنساني. ومن هنا تبدو أهمية هذه الدراسة، وأهمية ترتيبها. حيث أن ما طبقه الرسول محمد من مبادئ في مواجهة تلك الأزمة، تجعل منها تجربة رائدة في التاريخ الإنساني.

كما أن لأزمة الحديبية وجهاً آخر، هو أنها تشكل تصحيحاً لمعلومات يحاول الفكر الأمريكي الصهيوني نشرها، والقائلة بأن فن إدارة الأزمات علم سياسي حديث نشأ مع أزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢، بما أبداه الرئيس جون كندي من اسلوب ناجح وعبقري في إدارة تلك الأزمة، والانتهاء بها سلماً دون حصول المواجهة النووية بين الدولتين العظميين.

نحن لا ننكر عبقرية الرئيس الراحل جون كنيدي في التعامل مع أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢.

الا أن ترداد القول الذي يحاول تكريسه الفكر الأميركي الصهيوني المعاصر، من أن اسلوب إدارة الأزمات، نشأ فقط، مع أزمة الصواريخ الكوبية، ولم ينشأ قبلها، هو تجاهل خطير للمبادئ السياسية الاسلامية التي كرسها الرسول المصطفى محمد في مواجهة الأزمات قبل (١٤) أربعة عشر قرناً من أزمة الصواريخ الكوبية.

فهي اذن، الأمانة التاريخية في كشف الحقيقة عن أول مدرسة سياسية لمواجهة الأزمات الدولية، للحيلولة دون تطور الأزمة الى حالة المواجهة العسكرية المدمرة.
إضافة لذلك، والى ما سنوضحه بالدليل القاطع في حينه، فإن أزمة الحديبية أخطر بكثير من أزمة الصواريخ الكوبية. ونكفي أن نسوق بايجاز مثلاً واحداً على ذلك الفارق النوعي في الخطورة بين الأزمتين، هو أن الاتحاد السوفييتي الذي فجر أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا لم يكن يسعى للمواجهة العسكرية المدمرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. بينما سعت قريش، وبكل ممارساتها اليومية خلال أزمة الحديبية، الى المواجهة العسكرية المدمرة مع الدولة الاسلامية في سهل الحديبية.

فمن المعروف، أن الاتحاد السوفييتي طرح ومنذ عام ١٩٥٨ ما عرف بسياسة التعايش السلمي مع المعسكر الرأسمالي.
كما أن امتلاك الاتحاد السوفييتي للسلاح النووي المماثل لامتلاك الولايات المتحدة لذلك السلاح المدمر، كان يعني استحالة المواجهة النووية. بينما كان شعار دولة قريش دائماً، هو تدمير الدولة الوطنية الاسلامية. وهذا ما سيتضح من خلال الاستعراض الكامل لكل من الأزمتين.

مراحل أزمة الحديبية

في السنة ٦ للهجرة الموافق سنة ٦٢٨م خرج المسلمون بقيادة الرسول محمد الى مكة، عاصمة دولة قريش الكافرة في حينه، للطواف حول الكعبة، وكانت زيارة البيت العتيق، والطواف حوله، إحدى العادات التي درجت على اتباعها القبائل العربية منذ القدم.

ذلك، أن زعامة قريش في مكة، ارتبطت تاريخياً بأول بيت بناه سيدنا ابراهيم عليه السلام للتعبد وهي الكعبة في مكة.

لا ينقص من هذه القيمة التاريخية والدينية، تحول قريش الى الوثنية، وتقديس اصنامها أمام الكعبة عشية أزمة الحديبية.

ذلك، أن العرف استقر على حرية الطواف حول الكعبة لمن جاءها لهذا الهدف، ودون أن يكون معه سلاح المحاربين.

ضمن الهدف للطواف حول الكعبة، ودون حمل سلاح القتال، أو الاستعداد له، دعا الرسول من شاء من المسلمين لزيارة البيت العتيق في مكة، معتمرين لا محاربين. فلبى دعوته ما مجموعه ١٤٠٠ الف وأربعماية من بينهم كبار الصحابة والمسلمون. وكان العدد المشار اليه، يمثل في الحقيقة، غالبية العنصر البشري في الدولة الوطنية الاسلامية، كما يشكلون في الوقت ذاته، غالبية العنصر البشري في الجيش الاسلامي، والذي كان يقوم على التطوع الجهادي الاستشهادي لنشر الاسلام والدفاع عن دولته، ولم يكن قائماً على الاحتراف أو الارتزاق.

المهم في الأمر، أن الرسول والمسلمين الذين خرجوا معتمرين، لا محاربين وبدون الدروع التي تستخدم في الحرب، سيوفهم في أغمادها لحالة الدفاع، كما استقر عليه العرف لمن يأتي مكة للطواف حول البيت العتيق من كافة القبائل العربية.

اذن، توجه الرسول محمد ومعه المسلمون الى مكة للطواف حول الكعبة عملاً بما استقرت عليه الاعراف والتقاليد بين كافة القبائل العربية منذ مئات السنين. ولم يكن مجيء المسلمين للطواف حول الكعبة وبشكل سلمي، مفاجأة، أو حدثاً جديداً في تاريخ العلاقات العربية مع قريش.

علمت قريش باقتراب الرسول والمسلمين من مكة لدى تجمعهم للاستراحة في سهل الحديبية القريب من مكة. وإذ أدركت قريش تواجد القيادات الإسلامية كلها تقريباً في ذلك الحشد، وإذ تأكد لقيادة قريش الوضع غير القتالي للمسلمين، فقد ضمرت تلك القيادة، على ما يبدو، النية السيئة لتوجيه ضربة عسكرية قاضية للمسلمين.

وهكذا، شكل الحشد الاسلامي السلمي القادم للاعتمار والطواف حول الكعبة ثم

الخروج منها، ومن منطلق الفكر الاستكباري العدواني لقيادة قريش الكافرة، فرصة تاريخية للقضاء على القيادات الاسلامية، ودعاتها، والنبي محمد نفسه.
فوجئ الرسول محمد بالحصار العسكري الذي ضربته قريش بين مكة والمسلمين في سهل الحديبية. وأدرك صلوات الله وسلامه عليه، النية السيئة الغادرة لقريش في الاستعداد لعمل عسكري ضخم ضد المسلمين.
شكل الحصار العسكري من قريش ضد المسلمين، وحشدها لجميع القبائل الحليفة لها في ذلك الحصار حول المسلمين في سهل الحديبية باتجاه مكة، في خطوة ظاهرها منع المسلمين من التوجه الى مكة، ما يمكن اعتباره بداية للأزمة.
لم يكن هناك في تلك المرحلة التاريخية وسائل إعلام لتردد التهديد والوعيد. الا أن الحشد العسكري الضخم من قريش وحلفائها والذي تجمع بشكل سريع ووقف حاجزاً عسكرياً لمنع توجه المسلمين لاداء هدفهم السلمي المتعارف عليه، وهو حق للجميع، شكل رسالة تهديد مباشرة، وصارخة للمسلمين.
إذن، فجرت قريش الأزمة، بحشدها العسكري مع حلفائها، واتخاذ ذلك الحشد مواقع قتالية، مع استعداد قتالي، لا مبرر لهما، لمنع المسلمين من التقدم نحو مكة والكعبة.
فوجئ الرسول محمد بالأزمة التي فجرتها قريش وحلفاؤها. وأدرك النوايا العدوانية التي تبيتها قريش من حشدها العسكري الضخم، وبالتالي، أدرك خطورة الصدام العسكري إن وقع بين المسلمين من جهة، وبين قريش وحلفائها من جهة أخرى، لتفوق قريش العسكري، أو القتالي على المسلمين حيث جاؤوا معتمرين لا محاربين.

كان الهدف الذي قرره الرسول لمواجهة الأزمة، هو تجنب الحرب، ودعوة قريش الى الصلح. وكانت الخطوة الأولى هي، توضيح الهدف السلمي للحضور الاسلامي الى قادة قريش.
تلك كانت الخطوة السياسية الأولى من الرسول محمد في مواجهة الأزمة. أي تحديد هدف سياسي، بديل للأزمة.

لجأت قريش الى ارسال موفد منها الى المسلمين هو بديل بن ورقاء الخزاعي. وفي اعتقادي، أن هدف قريش من ارسال وفدها، كان بهدف تحطيم عزيمة المسلمين حيث أبلغهم بضخامة الحشد القريشي واستعداد قريش وتصميمها على الحرب لمنع المسلمين من الطواف وزيارة الكعبة.
ويبدو أن الرسول عليه الصلاة والسلام أدرك لعبة قريش، فاستقبل الوفد القريشي

وأبلغه الهدف الاسلامي السلمي. وترك الوفد يعود الى قريش دون اعتقاله من جانب المسلمين.

عادت قريش، وأرسلت من جانبها وفداً ثانياً برئاسة مكرز بن حفص لاثناء المسلمين عن هدفهم، بل ولاستفزازهم. إلا أن الرسول استقبل وفد قريش الثاني، كما استقبل الوفد الأول، وأبلغه الهدف السلمي للمسلمين في الطواف حول البيت الحرام، دون أي هدف آخر.

ولا بد من الاشارة الى مسألة في غاية الأهمية، وهي أن شرح الرسول محمد لموفدي قريش الأول والثاني، عن الأهداف السلمية للحضور الاسلامي، لم تكن تصدر عن ضعف، أو تخاذل. إنما كانت دعوة الرسول وتأكيداته تنم عن اصرار المسلمين لممارسة حق تاريخي، وعرف مستقر في الطواف حول البيت الحرام، وأنهم مع ذلك، أي المسلمين يقبلون التفاوض حول هذا الموضوع، لتجنب سفك الدماء، لا للتنازل عن الحق في زيارة الكعبة.

وتطبيقاً لمبدأ عامل الزمن في القرار السياسي، أي سرعة الحركة في الأزمة، سارع عليه الصلاة والسلام بارسال مبعوث اسلامي، هو خراش بن أمية الخزاعي الى قريش لابلاغها بالهدف السلمي للمسلمين، وهو الطواف حول البيت الحرام ثم مغادرة مكة، دون أي توجه نحو الحرب.

الا أنها واستكمالاً لخطتها في تصعيد الأزمة، لجأت قريش الى عقر الناقة التي كان يركبها موفد المسلمين خراش بن أمية، بل وأرادت قريش قتله. لولا أنه نجا بأعجوبة. ولم تستمع قيادة قريش له فعاد أدراجه.

كيف تصرف الرسول المصطفى في مواجهة محاولة اغتيال قريش لمبعوثه خراش بن أمية؟

ازداد الرسول تمسكاً بخطته في السيطرة على الأزمة، وعدم السماح بأي رد فعل من الجانب الاسلامي رداً على استفزازات قريش، قد تتعارض مع الهدف الذي وضعه الرسول ليكون بديلاً للأزمة، وهو السلام والصلح، فكان أن أرسل الرسول وفداً إسلامياً ثانياً من عشرة أشخاص على رأسهم عثمان بن عفان.

الا أن قريش لجأت هذه المرة الى اعتقال الوفد الاسلامي ورئيسه. وهكذا، دللت قريش مجدداً على هدفها العدواني، وفي تصعيد الأزمة، ومواصلة استفزاز الجانب الاسلامي لدفعه الى خيار الحرب.

كيف كان رد الفعل الاسلامي ؟

استمر الرسول على تمسكه بخطته الاستراتيجية في السيطرة على الأزمة، وعدم حدوث رد فعل من الجانب الاسلامي على خطوة قريش التصعيدية للأزمة، حتى لا تحدث تطورات تضر بالهدف السياسي الاسلامي البديل للأزمة، وهو الحل السلمي .

وتأكيداً للفارق الكبير بين الاستسلام للعدو، وبين السيطرة على ردود الأفعال لانجاح الهدف السياسي المرسوم في الوصول الى صلح مشرف يحفظ الحقوق السياسية والدينية، فإن المسلمين تداعوا الى مبايعة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام على الاستشهاد، دون التخاذل أمام قريش. فبارك الرسول هذه الخطوة والتي عرفت ببيعة الرضوان. وكانت تلك الخطوة رسالة واضحة الى قريش، أن الدعوة السلمية للمسلمين، لا تعني الضعف أو الخوف، أو الاستسلام. وفي الوقت ذاته، فإن بيعة الرضوان، لم تكن رد فعل غاضب على تحرشات قريش واستشهاد مسلم غدر به مقاتلو قريش، بل كانت خطوة سياسية ايجابية عقلانية مسيطر عليها بالكامل. والدليل علي ذلك، أن المسلمين لم يبادروا الى قتل أي من أسرى قريش لديهم. ولم يردوا على أسر قريش لوفد التفاوض الاسلامي برئاسة عثمان بن عفان. بل ضمنوا سلامة الوفود القريشية جميعها . ولم ينتقموا لشهيدهم. ولم يقابلوا استفزازات قريش بمثلها .

كان لا بد لهذا الموقف الاسلامي العقلاني، والصلب، والحكيم الشجاع، من أن يحدث أثره في معسكر قريش وحلفائها . فأرسلت قريش وبضغط من حلفائها ، وفداً ثالثاً لمفاوضة المسلمين برئاسة الحليس بن علقمة، وهو زعيم قبيلة الأحابيش، من أكثر القبائل العربية في الحجاز عدداً، ومن أكثرهم تحالفاً تاريخياً قديماً مع قريش.

أدرك الرسول نوعية الوفد القريشي المفاوض، ومدى قوة تحالفه مع قريش. فاستقبله، وكذلك المسلمون معه، استقبالاً يليق بمكانته، مع مظاهر القوة والتصميم الاسلامي للهدف المعلن.

فلما رأى موفد قريش الحليس بن علقمة، الاستقبال الاسلامي له، صاح بأعلى صوته :

«سبحان الله، ما ينبغي لهؤلاء أن يُصَدّوا عن البيت. هلكت قريش ورب الكعبة. إنما القوم أتوا عُمّاراً».

فرد عليه الرسول المصطفى مرحباً :

«أجل يا أخا بني كنانة»

تأثر الحليس بن علقمة بما سمعه ورآه، وتأكد من المصداقية السلمية للحضور الاسلامي، فنقل هذه المصداقية الى قريش لدى عودته. وأخبرهم في الوقت ذاته بصلابة الموقف الاسلامي، وأن دعوتهم السلمية وهدفهم السلمي من الحضور، لا يعني الضعف أو التخاذل. الا أن قريش هزأته، واستخف قادتها باستنتاجاته، وتأييده السماح للمسلمين بزيارة الكعبة.

غضب الحليس إزاء الموقف السلبي لقادة قريش من موقفه،ونصائحه، فصاح فيهم قائلاً:

«يا معشر قريش، والله ما على هذا حالفناكم ولا على هذا عاقدناكم. أيُصَدّ عن بيت الله من جاء معظماً؟ والذي نفس الحليس بيده لتَخَلُّنَّ بين محمد وما جاء له، أو لأنفرن بالأحابيش نفرة رجل واحد».

الا أن قريش أصرت على موقفها الرافض السماح للمسلمين بزيارة البيت. وإزاء ذلك، أعلن الحليس بن علقمة خروجه من التحالف مع قريش وتركهم وعاد الى موطن قبيلته عند الطائف.

وهكذا، خسرت قريش أهم حليف عسكري وسياسي لها، لما يمثله مقاتلو قبيلة الأحابيش من عنصر مؤثر في الحرب لكثرة عددهم.

استمراراً منها في نهجها لتصعيد الموقف ارهاباً للمسلمين بهدف أن يعودوا أدراجهم دون زيارة الكعبة، أو ترويعهم ليسهل القضاء عليهم إن بدأت الحرب... أرسلت قريش موفداً رابعاً فظاً غليظاً، هو عروة بن مسعود الثقفي، لإقناع المسلمين ارهاباً بالرجوع. وبالرغم من قلة أدبه في مخاطبته للرسول ومحاولة بعض المسلمين عقابه على ذلك، إلا أن الرسول منع أي اعتداء عليه وبقي يحاججه في حق المسلمين بالطواف حول الكعبة. وفشلت كل أساليب قريش لترويع المسلمين.

بالمقابل، تعزز الموقف الاسلامي قوة بهذه النتائج على الصعيدين: الاسلامي والقريشي ذاته. وهذا ما اتضح بالوفد القريشي الخامس الذي جاء المسلمين للتفاوض برئاسة سهيل بن عمرو، من أكثر قادة قريش دهاء وحنكة. وهو الوفد الذي تم عقد صلح الحديبية بين قريش والمسلمين معه، بصفته رئيس الوفد القريشي المفاوض.

وكانت محصلة اتفاقية الصلح، أن يؤجل المسلمون زيارتهم للكعبة الى العام المقبل، مع حق المسلمين بعقد الاتفاقات التي يريدونها مع القبائل. وبعدم اعتداء أي من قريش أو المسلمين على القبائل المتحالفة مع الطرف الآخر. وأن يسمح لأي رجل من قريش إذا كان ما يزال تحت وصاية أبويه، بالدخول في الاسلام بشرط موافقة

ذويه، وألا يلزم المسلمون بعدم قبوله بينهم إن رفض ذووه دخوله الاسلام.

وما يهمنا في هذه النتيجة التصالحية التعاقدية، هو أنها جاءت متفقة مع الهدف السياسي الذي رسمه الرسول محمد بداية، وعندما فجرت قريش أزمتها في وجه المسلمين.

أي أن الرسول محمد نجح في مواجهة أزمة عاصفة كانت تسعى قريش من تفجيرها أن تتحول الى مواجهة عسكرية تقضي بها على القوة الاسلامية، وعلى الدولة الاسلامية في حينه، عسكرياً وسياسياً.

ولقد بقي الرسول مسيطراً على الأزمة وعلى ردود الأفعال في المعسكر الاسلامي، ولم يسمح بأي رد فعل قد يحقق لقريش هدفها بالرغم من استفزازات قريش شبه اليومية، وقتلهم أحد المسلمين واختراق مقاتليهم معسكر المسلمين حيث تم اعتقال (٥٢) من مقاتلي قريش. ولم ينتقم المسلمون لشهيدهم، ولم يردوا على اعتقال قريش للوفد الاسلامي برئاسة عثمان بن عفان وعددهم ١١ شخصاً والذي ذهب لتوضيح هدف المسلمين السلمي.

ومن خلال استعراض المبادئ التي طبقها الرسول محمد في مواجهة الأزمة، نجدها التالية:

١ - من حيث تطبيق المبدأ الاول ،

تحديد اطراف الازمة :

ادرك الرسول المصطفى منذ اللحظة الاولى لخروج قريش ، ومعها حلفاؤها ، واعتراضها الهدف السلمي للمسلمين في الطواف حول البيت العتيق ، ان قريش وحدها ، هي الطرف الاساسي في الازمة ، وليس حلفاؤها المُضَلّلين بها . ولهذا التحديد اهميته في مسيرة الازمة ، ثم في مرحلتها قبل الاخيرة حين خرج الاحابيش وهم اكبر حليف لقريش من التحالف وعادوا الى ديارهم.

معنى ذلك ، ان الرسول محمد عليه السلام نجح في تطبيق المبدأ الاول من مبادىء مواجهة الازمات .

٢ – من حيث تطبيق المبدأ الثانـي ،
تحديد الاهداف الاستراتيجية التي يسعى اليها الخصـــم مفجر الازمة

كان واضحا من طبيعة التصرف القريشي ، والنهج العدواني ، والحشد العسكري الضخم الذي واكب ذلك من قريش ، وتجميعها لاكبر عدد من حلفائها ، مقارنة بالحضور السلمي للمسلمين ان قريش تسعى لابادة المسلمين هذه المرة . مستغلة الحضور السلمي للمسلمين.

٣ – من حيث تطبيــق المبــدأ الثـــالث ،
تحليل الاوضاع الاستراتيجية لاطراف الازمة :

استطاع الرسول المصطفى ومن خلال تحليله الدقيق لعدد القبائل الحليفة لقريش المشاركة معها في اعتراض المسلمين ، ومن خلال نوع السلاح والخيل ، والاستعداد القتالي لقريش ، ان يدرك حقيقة الوزن العسكري لقريش في تلك اللحظات التاريخية.

وكانت محصلة ذلك التحليل ، ان الوضع القائم في حينه ، اي حين تفجرت الازمة ، هو لصالح قريش عسكرياً مائة في المائة . حيث ان الحضور الاسلامي اقل عدداً وعدة . اي ان قريش متفوقة استراتيجياً على المسلمين.

٤ – من حيث تطبيق المبدأ الرابـــــع ،
طرح هدف سياسي بديل لتسوية الأزمة ،

وهذا ما تمثل بطرحه صلوات الله وسلامه الهدف السلمي لمجيء المسلمين الى مكة، وهو زيارة البيت العتيق والطواف حول الكعبة، ودعوته قريش للتفاوض حول

هذا الموضوع بدلاً من المواجهة العسكرية.
وكذلك السيطرة على الأزمة، لانجاح الهدف السياسي. إذ أن طرح هدف سياسي بديل للأزمة، مع عدم السيطرة عليها، يكون بدون أية قيمة. بل إن فقدان السيطرة على الأزمة من شأنه تعطيل فرصة نجاح التسوية السياسية للأزمة، ذاتها.

وهذا ما تمثل ايضاً بالمبادرات المتتالية من الرسول محمد بإرسال الوفدين الاسلاميين الى قريش لاقناع قادتها المستكبرين بمصداقية الهدف السلمي التعبدي للمسلمين. هذا بالرغم من محاولة اغتيال قريش للوفد الاسلامي الأول.
كما تعامل الرسول محمد مع حلفاء قريش بهدف تحييدهم في الازمة ، وابعادهم عن قريش . ولجأ الرسول الكريم في سبيل ذلك الى خطة تقوم على استقبال حلفاء قريش حين جاؤوا مفاوضين عنها . والتأكيد لهم بالهدف السلمي للمسلمين . ونجح الرسول بذلك ، وهذا ما بدأ بعد عودة زعيم الاحابيش الى قريش ، حيث حاول اقناعهم بالهدف السلمي للمسلمين. ولما خالفته قريش ورفضت رأيه ، انسحب من التحالف معها وعاد الى دياره . فضعفت جبهة قريش العسكرية.
كذلك، موقف الرسول من ضمان سلامة وفد قريش الى المسلمين بالرغم من اعتقال الوفد الاسلامي الثاني من (١١) شخصاً من بينهم عثمان بن عفان رئيس الوفد.
وهكذا، برهن الرسول محمد عن مصداقية توجهه السلمي، وسيطرته على الأزمة. فجاءت قراراته السياسية موائمة للهدف الاستراتيجي الذي طرحه صلوات الله وسلامه عليه بديلاً للأزمة.

٥ – من حيث تطبيق المبدأ الخامس ، مواجهة الازمة بخطة استراتيجية تستند الى قرار سياسي مرن وكفوء

فلقد حاولت قريش اغتيال الموفد الاسلامي خراش بن أمية الخزاعي، وعقر مقاتلوها ناقة خراش. الا أن الرسول محمد منع المسلمين من أي رد فعل على غدر قريش.

ولدى اعتقال قريش الوفد الاسلامي برئاسة عثمان بن عفان، رفض الرسول أي رد فعل ثأري من المسلمين ضد موفدي قريش الى المسلمين.

ولدى قيام مقاتلين من قريش باقتحام معسكر المسلمين ليلاً، واغتيالهم أحد المسلمين، رفض الرسول أي عمل ثأري من جانب المسلمين ضد قريش رداً على أعمال قريش الاستفزازية.

وهذا ما بدا واضحاً ايضاً في قبول الرسول برجوع المسلمين الى المدينة دون الطواف حول الكعبة، على أن يعودوا الى مكة ويتطوفوا بالبيت في العام المقبل، وأن تخرج قريش من مكة على مدى ثلاثة أيام يبقى خلالها المسلمون حول الكعبة.
كما لجأ الرسول محمد الى ترك هامش للمناورة، والتضحية بمسائل غير جوهرية مقابل مكاسب أساسية سياسية اقليمية وعالمية.
فلقد لجأ صلوات الله وسلامه عليه، الى القبول بشروط شكلية لقريش، وهي التي تمثلت برفض قريش كتابة البسملة على عقد الصلح. وأكرر القول، رفض قريش كتابة البسملة على عقد الصلح، فقط. لأن مندوب قريش سهيل بن عمرو، أوضح، أن تدوين البسملة في متن عقد الصلح، يعني أن قريش دخلت الإسلام، وهو أمر يخالف الحقيقة في نظر قريش. ولقد أصر مندوب قريش على مطلبه بالغاء البسملة. وحدث رد فعل غاضب في الصف الاسلامي حول مطلب قريش. الا أن الرسول استجاب لطلب قريش، في سبيل إقرار الصلح وتجنب المواجهة المدمرة.
كذلك، اشترطت قريش شطب عبارة عن الصفة التعاقدية في الصلح للرسول محمد، من أنه يتعاقد مع قريش بصفته النبي والرسول، بل بإسمه العائلي محمد بن عبدالله. وأوضح ممثل قريش في المفاوضات، سهيل بن عمرو، أنه لا يؤمن لا هو ولا قريش بمحمد نبياً. وان ذكر صفة محمد بأنه رسول الله، تعني اعتراف قريش بنبوته، وهو أمر يخالف حقيقة موقف قريش، فاستجاب الرسول لمطلب قريش، وهو يتعلق بصياغة صك الصلح ولا يتعداه.

وهكذا، بينما اعتبرت قريش أن القبول الاسلامي بالنزول على بعض شروطها، يعني مكاسب أساسية لها، اعتبر الرسول محمد شروط قريش المشار اليها، هامشية وظرفية، وترتبط بشكل صياغة عقد الصلح لا مضمونه. ذلك، أن البسملة شطبت من عقد الصلح فقط، وبقي المسلمون يمارسونها لفظاً وكتابة في جميع مراسلاتهم

وعلاقاتهم وعقودهم.

كذلك، بقي محمد رسولاً يؤمن بنبوته كل مسلم، وتذكر صفة النبوة هذه بين المسلمين الذين شهدوا عقد الصلح، وخلال الاتفاق، وبعده. وهذا ما يؤكد كفاءة القيادة السياسية للرسول محمد في مواجهة الأزمة، والسيطرة عليها، واستبدالها بتسوية سلمية بهدف تجنب حرب مدمرة على حساب المسلمين، والنظام الاسلامي السياسي معها.

فالأهمية التاريخية، والسياسية، للمبادئ السياسية في مواجهة الأزمة التي طبقها الرسول محمد في مواجهته لأزمة الحديبية، أنها نجحت في تجنب حرب مدمرة لا محالة وهي حرب خطط لها، وسعى اليها، الطرف الذي فجر الأزمة، وأدارها بكل الخبث والدهاء... وهو قريش الكافرة.

كما أن القيمة السياسية لأزمة الحديبية هي في النتيجة التي تحققت على الأرض عملياً، وهي التسوية السلمية التي حققت انتصاراً سياسياً كبيراً للمسلمين ولدولتهم في حينه .ذلك الانتصار بدوره جاء بديلاً لهزيمة عسكرية كانت شبه مؤكدة، لو تحقق هدف قريش عند بداية الأزمة، وقبل بدء تمزق صفوف تحالفاتها مع الأحابيش خصوصاً، في المرحلة الحاسمة من الصمود الاسلامي، ومواجهته الناجحة للأزمة.

ذلك، أن الميزان العسكري في سهل الحديبية، كان لصالح قريش وحلفائها. وهي نتيجة عسكرية تتفق مع الهدف السياسي السلمي للمسلمين الذين خرجوا الى مكة معتمرين لا محاربين، ولا تتفق مع حقيقة المسلمين لو كانوا خرجوا محاربين.

أي أن التفوق العسكري لقريش في الحديبية ارتبط بالأزمة التي فجرتها قريش، والتي كانت تستند الى الفكر التآمري لقريش، ولنزعة العداء منها للمسلمين ولدولتهم التي بدأت تأخذ مكانها على الأرض، وأصبحت تهدد المستقبل السياسي لقريش وزعامتها في الجزيرة العربية.

مؤدى ذلك كله، أن الرسول محمد، أدرك أهداف قريش من وراء الأزمة، وأدرك بالضرورة، رجحان الكفة العسكرية لقريش في حال حصول المواجهة العسكرية ونتيجة ذلك كله على المسلمين، ودولتهم.

ذلك التحليل السياسي لأسباب الأزمة، وفهم أهدافها، ودراسة نتائجها عند استمرارها، هو المبدأ الثاني لمواجهة الأزمة. وهو في الوقت ذاته، دليل الكفاءة السياسية في التعامل مع الأزمة، ومواجهتها.

بعد ذلك التحليل وتحديد أهداف المعتدي القريشي في تفجير الأزمة، جاءت خطوة الرسول الثالثة، بطرحه هدفاً سياسياً بديلاً للأزمة، وهو تأكيد تمسكه بتوضيح هدفه السلمي، وسعيه للوصول الى تسوية سلمية للأزمة، بدلاً من المواجهة العسكرية.

اتبع الرسول ذلك، بقراراته السياسية المرنة والكفؤة، المتناسقة مع هدفه السياسي، الى جانب سيطرته على الأزمة، وعلى ردود الأفعال. وأخيراً، قدرة الرسول المفاوض، في الحركة الهامشية، وتركه لقريش مجال الانسحاب من الأزمة بما يحفظ ماء الوجه.

يؤكد كاتب هذه الدراسة، أنه لم يحدث طيلة عهود التاريخ الانساني، أن واجه قائد سياسي أزمة تهدد مستقبل دولته، شعباً ونظاماً سياسياً بالفناء، ونجح في تسوية الأزمة سلمياً، والخروج منها منتصراً سياسياً، مثل تجربة الرسول محمد في أزمة الحديبية.

وهذا ما يضيف الى أزمة الحديبية القيمة السياسية التي تستحقها.

وحيث أن الفكر السياسي الأمريكي الصهيوني، لا يعترف بوجود مبادئ لمواجهة الأزمات، أو ادارتها تحديداً، قبل تجربة الرئيس كندي في أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا، فلسوف نجري مقارنة بين الأزمتين : أزمة الحديبية، والأزمة الكوبية. هذا مع التأكيد على حقيقة مهمة، وهي أن تسليط الضوء على أزمة الحديبية، يظهر لأول مرة في التاريخ، من خلال هذه الدراسة الكاشفة لها، المحللة لكافة جوانبها. معنى ذلك، أن كتاب السياسة وخبراءها الاستراتيجيين، مسلمين وغير مسلمين معذورون لجهلهم بالفكر السياسي المحمدي في معالجة الأزمات، أو إدارتها.

ولا بد من أخذ درجة تطور الفكر السياسي الدولي عام ١٩٦٢ عنه عام ٦٢٨ في الاعتبار عند المقارنة بين أزمتي الحديبية، والصواريخ الكوبية شرطاً أساسياً موضوعياً، في الدراسة التي تستهدف المقارنة بين حدثين تاريخيين في حجم الحدثين محل هذه المقارنة. الا أنه وقبل اجراء المقارنة ذاتها، لا بد من تحليل سياسي لجوانب أزمة الصواريخ الكوبية، بداية.

الأزمة الكوبية
(أكتوبر ١٩٦٢م)

الأزمة الكوبية عام ١٩٦٢

المقصود بهذه الأزمة، تلك التي نشأت بادخال الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٦٢ صواريخ متوسطة المدى الى كوبا ذات النظام الماركسي. وحيث أن كوبا جزيرة تقع على مياه المحيط الأطلسي وتطل شواطئها على الحدود البحرية الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية، زعيمة الدول الصناعية الرأسمالية، فإن دخول تلك الصواريخ السوفييتية الى الجزيرة الكوبية، كان يعني وجود خطر حقيقي يهدد الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد جاء ذلك التطور الاستراتيجي ليحدث خللاً في توازن الصراع الاستراتيجي بين القوتين العظميين في حينه. اذ بينما كانت الولايات المتحدة قد بدأت منذ عام ١٩٤٨ سياسة الأحلاف العسكرية التي تحيط بالمعسكر الشيوعي من فنلندا شمالاً حتى باكستان جنوباً، ومن بورما حتى اليابان في جنوب شرق آسيا، جاءت الخطوة السوفييتية بادخال الصواريخ المتوسطة المدى الى جزيرة كوبا لتشكل اختراقاً استراتيجياً لذلك الحصار الأمريكي وتدميراً له.

وهكذا، جاء اكتشاف طائرات التجسس الأمريكية عام ١٩٦٢ لتلك الصواريخ السوفييتية في قواعد إطلاق لها في الجزيرة الكوبية ليشكل ما يشبه الزلزال السياسي والعسكري معاً لدى القيادة الأميركية للرئيس جون كنيدي.

تاريخياً وسياسياً، كان الاتحاد السوفييتي هو الذي فجر الأزمة الكوبية عام ١٩٦٢. فكيف واجهت إدارة الرئيس جون كنيدي تلك الأزمة؟؟

هذا هو السؤال.

كانت الخطوة الأولى التي اتخذها الرئيس الأميركي. أن دعا لعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن القومي الأمريكي لبحث الأزمة.

ومما لا شك فيه، أن المجلس، وبه العديد من اللجان التي تضم المحللين السياسيين والعسكريين، والخبراء الاستراتيجيين، ومنهم الخبراء في اتجاهات الفكر الشيوعي ذاته، والسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي... كل تلك اللجان ساهمت مجتمعة بتحليل معطيات الأزمة والأهداف التي يسعى اليها الاتحاد السوفييتي من وراء تلك الأزمة، وما تمثله تلك الصواريخ من خطر حقيقي على الولايات المتحدة، وعلى

التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ذاته.
وللحقيقة والتاريخ، فإنه لا بد من القول، أن الرئيس الأميركي جون كنيدي وبعد أن قدم له مجلس الأمن القومي الأمريكي الدراسة الاستراتيجية الشاملة ومن كافة الجوانب عن الأزمة، أهدافها واحتمالاتها، وضع هدفاً استراتيجياً بديلاً للأزمة، وهو، التوصل الى تسوية مع الاتحاد السوفييتي تستند الى سحب تلك الصواريخ من كوبا، مقابل ضمان بعدم الاعتداء على كوبا. أي إزالة مبرر القلق الكوبي، إذا كان وجود الصواريخ السوفييتية مطلباً كوبياً بدافع الخوف من عدوان أميركي عليها.

أهمية تحديد ذلك الهدف الاستراتيجي من قبل الرئيس جون كنيدي، أنه جاء قبل أن يباشر أية خطوة لإدارة الأزمة، أو مواجهتها. وهي بهذا التوقيت، والترتيب في أولويات مواجهة الأزمة، تؤكد صدق النوايا السلمية للرئيس الأمريكي. وبأنه كان يسعى فقط لإزالة أسباب الأزمة، دون استغلال تلك الأزمة لتوجيه ضربة ساحقة لأي من النظام الماركسي في كوبا ذاتها، أو للاتحاد السوفييتي من خلال القواعد الأمريكية في أوروبا والشرق الأقصى، وبالتعاون مع المعسكر الرأسمالي الحليف للولايات المتحدة على امتداد العالم.

بينما وجدنا إدارة الرئيس بوش في أزمة الخليج، هي التي استدرجت النظام العسكري العراقي، في الأساس، لتصعيد أزمته مع الكويت، ولتشجيعه لغزو الكويت عام ١٩٩٠.
وحتى مع افتراض أن إدارة الرئيس بوش لم تستدرج النظام العسكري البعثي العراقي لمصيدة «غزو الكويت» فإن تلك الادارة لم تتعامل مع الأزمة الخليجية، وإن كانت تشكل تهديداً للمصالح الأميركية في الخليج، بمثل ما تعاملت به إدارة الرئيس جون كنيدي مع أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا. مع الفارق الكبير، والاستراتيجي، في الخطر الذي تمثله كل من الأزمتين. والمقصود بذلك، البعد الجغرافي للنظام العراقي عن الولايات المتحدة الأمريكية، مقارناً بالقرب الجغرافي البحري لكوبا من الشواطئ الأمريكية.

فالحقيقة السياسية الوثائقية، أن الرئيس جون كنيدي وضع هدفاً سياسياً واستراتيجياً بديلاً لأزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا، وهو الهدف المتمثل بضرورة إزالة تلك الصواريخ من خلال تسوية سلمية للأزمة، مع اعطاء الضمان بعدم الاعتداء من جانب الولايات المتحدة على كوبا.

بينما وضع الرئيس جورج بوش هدفاً استراتيجياً للتعامل مع الأزمة الخليجية الثانية عام ١٩٩٠، بتدمير النظام العسكري العراقي، من خلال التصعيد الأمريكي للأزمة، وتحريض النظام الكويتي والأنظمة الحليفة لأمريكا في المنطقة على رفض أي توجه لتسوية الأزمة سلمياً، من خلال انسحاب قوات الغزو العراقية المعتدية من الكويت.

وحدها الجمهورية الاسلامية الايرانية ومعها سلطنة عمان والمملكة المغربية، والمملكة الاردنية، دعوا لتسوية الأزمة العراقية - الكويتية سلمياً. الا أن إدارة الرئيس بوش أفشلت ذلك الهدف الاسلامي العظيم.

كان لا بد من هذه المداخلة السريعة، والمقارنة بين الهدف السياسي الذي وضعه الرئيس جون كنيدي لمواجهة الأزمة الكوبية بالتسوية السلمية، مع الهدف العسكري الذي وضعه الرئيس جورج بوش لمواجهة الأزمة العراقية - الكويتية بتدمير المقدرة العسكرية للنظام العسكري العراقي من خلال تدمير النظام الكويتي ذاته، الحليف له، للتأكيد على سلامة الخطة الاستراتيجية التي وضعها الرئيس كنيدي، وعلى كفاءته في مواجهة الأزمة.

ذلك، أن مواجهة الأزمة التي تنذر بالمواجهة المدمرة، بهدف تسويتها سلماً، تتطلب كفاءة سياسية واستراتيجية، أضعاف ما تتطلبه مواجهة الأزمة لتصعيدها نحو الحرب.

فالحرب العسكرية وإن كانت تحتاج لكفاءة استراتيجية في الفن العسكري، الا أنها، أي الحرب، لا مجال فيها للحنكة السياسية، بل إن الكفاءة الاستراتيجية العسكرية الكبيرة، كثيراً ما تفتقر الى الحنكة السياسية فتنتهي انتصاراتها العسكرية الساحقة الى هزائم سياسية منكرة.

وهذا ما انتهت اليه الانتصارات العسكرية الالمانية النازية في الحرب العالمية الثانية، حيث أطلق مفجر تلك الحرب، والذي اجتاح أوروبا شرقاً وغرباً، النار على رأسه، وانتحر.

خطوات الادارة الأمريكية لمواجهة الأزمة الكوبية عام ١٩٦٢

بعيداً عن السرد التاريخي لتفاصيل رد الفعل الأمريكي منذ الاعلان عن اكتشاف وجود الصواريخ السوفييتية في كوبا، وحتى انتهاء الأزمة سلماً، كما أرادت لها الادارة الأمريكية للرئيس كنيدي، فإنه يمكن تلخيص خطوات الادارة الأمريكية في مواجهة تلك الأزمة وهو موضوع هذه الدراسة، بالاتي:

١ ـ تحديد هدف سياسي، واستراتيجي معاً، بديل للأزمة، وهو التسوية السلمية التي تستند الى سحب تلك الصواريخ السوفييتية من كوبا.

٢ ـ تحديد أهداف كل من الاتحاد السوفييتي وكوبا من تلك الأزمة.

ويبدو أن مجلس الأمن القومي الأميركي، توصل الى تحديد ذلك الهدف بالتالي :

أ ـ الرد على سياسة الأحلاف العسكرية التي تمارسها الولايات المتحدة لحصار الاتحاد السوفييتي، وإدخال صواريخ جوبيتر الى القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا.

ب ـ شعور كوبا بخطر ضربها بالصواريخ الأمريكية.

وما يؤكد هذا الاستنتاج، هو أن تسوية الأزمة فيما بعد استندت الى تعهد أمريكي بنقل الصواريخ الأميركية المتقدمة من نوع جوبيتر من القواعد الأميركية في تركيا جنوب الاتحاد السوفييتي، والتعهد بعدم مهاجمة كوبا عسكرياً.

٣ ـ وضع خطة استراتيجية مرنة لمواجهة الأزمة وفق الهدف السياسي البديل المحدد (بند١).

ولقد استندت تلك الخطة، وفق تحليل قام به كاتب هذه الدراسة على الخطوات التالية :

١ ـ توجيه الانذار المعلن الى الاتحاد السوفييتي بضرورة سحب تلك الصواريخ من كوبا لما تمثله من خطر على الأمن القومي الأمريكي، والتأكيد على إصرار الولايات المتحدةلتحقيق ذلك الهدف.

٢ ـ التهديد باللجوء الى القوة العسكرية لتحقيق ذلك الهدف، في حال رفض

الاتحاد السوفييتي إزالة تلك الصواريخ مع إعلان حصار بحري لجزيرة كوبا وللاسطول السوفييتي بها.

٣ ـ ترافق التهديد الأمريكي باللجوء الى القوة العسكرية، مع قنوات الاتصال السياسي بين الادارة الأميركية والقيادة السوفييتية التي كان يمثلها الرئيس نيكيتا خروشوف.

٤ ـ السيطرة السياسية الكاملة على ردود الأفعال في الجانب الأمريكي، وعدم تصعيد الأزمة.

٥ ـ اللجوء الى خيارات تتيح للخصم السوفييتي الانسحاب من الأزمة «بما يحفظ ماء الوجه»، وتمثل ذلك بسحب الولايات المتحدة لوحدات اسطولها الذي كان يحاصر الاسطول السوفييتي، والطلب الى وسائل الاعلام الاشارة الى ذلك، دون بيان رسمي، وذلك لتكون رسالة اشارة الى الاتحاد السوفييتي، لسحب اسطوله والصواريخ، بما يحفظ ماء الوجه.

٦ ـ تقديم تنازلات متبادلة، والحصول على مكاسب متبادلة بديلة، للطرفين، السوفييتي والأمريكي بهدف تسوية الأزمة.

وهذا ما تم فعلاً، بموافقة الاتحاد السوفييتي على سحب الصواريخ من كوبا، مقابل وعد أمريكي بعدم الاعتداء على كوبا عسكرياً، وبسحب صواريخ جوبيتر من القواعد الأمريكية من تركيا.

ضمن هذه الخطوات، والمبادئ السياسية، تمت تسوية الأزمة الكوبية سلمياً، ونجح الرئيس كنيدي في تجنيب البشرية خطر مواجهة مدمرة.

مقارنة سياسية بين

أزمة الحديبية والأزمة الكوبية ١٩٦٢م

(من حيث النوعية ودرجة الخطورة)

أولاً : نشأت أزمة الحديبية بين دولتين، قريش في مكة، ودولة المسلمين في المدينة (يثرب). وكانت دولة قريش أقوى من دولة المسلمين عسكرياً واقتصادياً، وفي تحالفاتها مع القبائل. وبالتالي، كان هناك خطر حصول هزيمة عسكرية مؤكدة للدولة الاسلامية لولم تتم تسوية الأزمة سلمياً . خاصة، وأن المسلمين لم يكونوا في وضع الاستعداد العسكري في الحديبية.

بينما وقعت الأزمة الكوبية بين دولتين عظميين، بينهما توازن استراتيجي، وتكافؤ في القوة العسكرية. ولقد ساهم امتلاك الطرفين للسلاح النووي المدمر ضمن أمور اخرى، على تجنب المواجهة، والجنوح الى التسوية السلمية.

ثانياً : وقعت الأزمة الكوبية عام ١٩٦٢م، بعد حربين عالميتين، وفي ظل الأمم المتحدة. ونشوء مجالس دولية، وعقد العديد من المؤتمرات الدولية الداعية الى التعايش السلمي بين المعسكرين، الشيوعي والرأسمالي.

بينما وقعت أزمة الحديبية في العصور القديمة، وقبل ظهور أية مدرسة في السياسة الدولية وفي ظل شريعة القوة وحدها .

ثالثاً : في أزمة الحديبية كان فشل التسوية يعني الحاق الهزيمة العسكرية بالدولة الاسلامية.

بينما لم يكن فشل تسوية الأزمة الكوبية ليؤدي الى الحاق الهزيمة العسكرية بالولايات المتحدة الأمريكية. بل إن كوبا لم تكن لتتجرأ على استخدام أي صاروخ ضد الولايات المتحدة الأمريكية، لو فشلت التسوية.

رابعاً : عند انفجار الأزمة في الحديبية، لجأت قريش الى تصعيد الأزمة بالحصار الذي فرضته على المسلمين الذين لم يكونوا يحملون أي أهداف قتالية، كما اعترف بذلك قادتهم، وخلفاؤهم. وعندما أرسل الرسول أول وفد إسلامي لاقناع قريش بنواياه السلمية والتعبدية في الكعبة، لجأت قريش الى محاولة قتل المبعوث الاسلامي. وعندما أرسل الرسول الوفد الاسلامي التفاوضي الثاني برئاسة عثمان بن عفان، لجأت قريش الى اعتقال الوفد، رغم المكانة الشعبية الكبيرة للوفد الاسلامي ورئيسه. ولم يتخذ الجانب الاسلامي أي رد فعل متطرف على الغدر القريشي، والذي جاء

مخالفاً للعرف السائد في ضمان سلامة المفاوضين في حينه. أي أن الرسول محمد واجه تصعيداً كثيراً من قريش، ومع ذلك، بقي مسيطراً على ردود الأفعال، متمسكاً بالهدف السلمي البديل للأزمة.

بينما في الأزمة الكوبية لم تقم كوبا ولا الاتحاد السوفييتي بأي عمل من شأنه تصعيد الأزمة.

خامساً : نشأت أزمة الحديبية من جانب قريش بدون أي مبرر. وكان المسلمون قد جاؤوا معتمرين للطواف حول الكعبة ولممارسة عرف استقر تاريخياً وهو السماح لكل القبائل العربية بزيارة البيت العتيق والكعبة. أي أن المسلمين جاؤوا مكة مسالمين لزيارة الكعبة ثم العودة، وبدون أي هدف عسكري. وكان الموقف القريشي مفاجئاً لهم. وكانت الأزمة بالتالي، مفاجأة لهم لم تكن واردة في حساباتهم.

بينما لم تكن الصواريخ السوفييتية في كوبا مفاجأة استراتيجية للولايات المتحدة. وهذا ما أكده روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي إبان الأزمة في شهادته أمام الكونجرس. حيث أكد أن وجود الصواريخ السوفييتية في كوبا لا يختلف عن وجودها في المانيا الشرقية بالنسبة للتوازن الاستراتيجي للولايات المتحدة.

هذا الى جانب، أن كوبا اختارت النظام الماركسي والتحالف مع الاتحاد السوفييتي قبل عدة سنوات من أزمة الصواريخ.

أي أن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تعلم تماماً بحقيقة وجود نظام ماركسي في كوبا حليف للاتحاد السوفييتي. وبالتالي، فلم يكن اكتشاف وجود الصواريخ السوفييتية في كوبا ليشكل مفاجأة استراتيجية للولايات المتحدة. بينما شكلت أزمة الحديبية مفاجأة كاملة غير متوقعة للمسلمين. والدليل على ذلك، أنهم توجهوا الى مكة لزيارة الكعبة معتمرين لا محاربين.

عناصر التشابه في مرونة القرار السياسي

لمواجهة كل من أزمتي :

الحديبية والكوبية

واجه الرسول محمد عليه الصلاة والسلام أزمة الحديبية ضمن مبادئ سياسية رائدة لم يسبقه اليها أي سياسي، أو نبي من قبل. وهي تصلح لتطبيقها في مواجهة أية أزمة، اليوم أو غداً. ولقد سبق وأوضحنا تلك المبادئ، فنحيل اليها منعاً للتكرار.

الا أنه وفي مجال المقارنة بين عناصر التشابه في حركة القرار السياسي لكل من الرسول محمد والرئيس كنيدي في مواجهة كل من أزمتي الحديبية، والصواريخ السوفييتية في كوبا، نجد التشابه في العناصر التالية :

١ ـ تحديد هدف سياسي بديل لتسوية الأزمة.

وهذا ما تأكد في إرسال الرسول وفدين إسلاميين على التوالي، الى قريش، لدعوتها لتسوية الأزمة سلمياً. أي أنه صلوات الله عليه، بادر الى مواجهة الأزمة بدعوة قريش الى التفاوض والتسوية السلمية بدلاً من الحرب.

وفي الأزمة الكوبية، وضع الرئيس الأمريكي جون كنيدي هدفاً سياسياً بديلاً للصواريخ الكوبية، وهو تسوية الأزمة سلمياً، ومن خلال إعطاء ضمان أمريكي بعدم الاعتداء على كوبا، وبسحب صواريخ جوبيتر الأمريكية من القواعد الأمريكية في تركيا مقابل سحب الصواريخ السوفييتية من كوبا.

٢ ـ عنصر السيطرة على الأزمة، وعدم السماح بردود فعل متطرفة، قد تقود الأزمة الى الحرب.

فلقد رفض الرسول محمد اتخاذ أي إجراء تصعيدي للأزمة. فرفض اتخاذ أي إجراء انتقامي رداً على محاولة اغتيال مبعوثه المفاوض الى قريش. ورفض اتخاذ أي إجراء انتقامي رداً على اعتقال قريش للوفد الاسلامي المكون من (١١) شخصاً من بينهم عثمان بن عفان رئيس الوفد. ورفض الرد على اغتيال قريش لأحد المسلمين خلال الأزمة.

وهذا ما لجأ اليه الرئيس كندي بسيطرته على الأزمة، وعدم سماحه بأي إجراء،

انتقامي ضد كوبا أو الاتحاد السوفييتي. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار، ضخامة حجم التصعيد والضغوط التي تعرض الجانب الاسلامي، عن مثيلاتها التي تعرض لها الجانب الأميركي في الأزمة الكوبية كما سبق وأوضحناه.

٣ ـ المحافظة على الاتصال المباشر مع الخصم.
وهذا ما تحقق بمبادرة من الرسول محمد، من خلال الوفدين اللذين ارسلهما لقريش لشرح الهدف السلمي للمسلمين ولدعوته قريش لتسوية الأزمة سلماً.
ولقد لجأ الرئيس كنيدي الى الاسلوب ذاته بالاتصال بخصمه الرئيس السوفييتي نيكيتا خروشوف إبان الأزمة لدعوته لتسوية الأزمة سلماً بسحب صواريخه من كوبا.

٤ ـ تقديم تنازلات متبادلة في سبيل الوصول الى التسوية للأزمة.
هذا ما تحقق في المفاوضات حول تسوية أزمة الحديبية، حيث قبل الرسول بأن يرجع المسلمون ذلك العام، على أن يعودوا لزيارة الكعبة في مكة في العام القابل.
وفي الأزمة الكوبية، رضي الرئيس كنيدي في المفاوضات الوعد بسحب صواريخ جوبيتر الأمريكية من القواعد الأمريكية في تركيا، وفي التعهد بعدم الاعتداء العسكري على كوبا مقابل سحب الصواريخ السوفييتية.

٥ ـ عنصر الخيارات البديلة لاتاحة الفرصة للخصم الذي فجر الأزمة بالانسحاب بما يحفظ ماء الوجه.
هذا ما تحقق من خلال تكريم الرسول لجميع وفود قريش، بالرغم من احتجاز قريش للوفد الاسلامي برئاسة عثمان بن عفان. وهو تكريم يختلف عن الضعف. بل كان المسلمون يظهرون للوفود استعدادهم للاستشهاد عندما يأمرهم الرسول.

كذلك تحقق هذا العنصر، بامتناع المسلمين عن محاصرة قريش، وذلك لاتاحة الفرصة لها للانسحاب بما يحفظ ماء الوجه.

وهذه الخطوة اتبعها الرئيس كنيدي بسحبه الاسطول الأمريكي الذي كان يحاصر الاسطول السوفييتي خارج المياه الإقليمية الكوبية، وذلك بهدف إتاحة المجال أمام ذلك الاسطول للانسحاب ومعه الصواريخ السوفييتية، بما يحفظ ماء الوجه.

٦ ـ المرونة والسرعة في اتخاذ القرار السياسي.

تحقق هذا العنصر الخطير في الممارسة العملية من خلال الأمور التالية :

أولاً : رفض ممثل قريش في المفاوضات سهيل بن عمرو تدوين البسملة في صك الصلح.
فاستجاب الرسول للطلب عندما ربطت قريش بين الطلب وتسوية الأزمة، رغم معارضة غالبية القيادة الاسلامية لطلب قريش ذاك.

ثانياً : رفض ممثل قريش تدوين صفة النبوة للرسول محمد في صك الصلح.
فاستجاب الرسول محمد للطلب عندما أصر مندوب قريش، وربط بين ذلك الطلب الذي اعتبره بمثابة شروط، وبين الصلح لتسوية الأزمة. وقد كاد شرط قريش أن يحدث انشاقاً في الصف الاسلامي. الا أن الرسول اتخذ قراره السريع الحاسم بأن استجاب لطلب قريش.

أوجه الاختلاف
في المبادئ السياسية
لمواجهة أزمتي : الحديبية والكوبية

بكل المعايير العلمية، ودون أي تعصب، فإن الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، ومن خلال ما قدمناه من رصد وتحليل وثائقيين للمبادئ السياسية التي طبقها عملياً في مواجهة أخطر أزمة كانت تواجه، ليس المسلمين فقط، بل الجزيرة العربية في تلك الفترة التاريخية العصيبة، نجد أن تلك المبادئ جاءت سابقة بأربعة عشر قرناً على تلك التي طبقها الرئيس الأمريكي كنيدي في مواجهة أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا.

كما أن أي محلل للقرار السياسي الذي تابعه كل من الرسول محمد والرئيس كنيدي لمواجهة الأزمة التي واجهته، يجد وبكل التأكيد، أن الاختلاف في اسلوب كل من الرسول محمد والرئيس كنيدي، هو اختلاف في المبادئ الاخلاقية التي يعتنقها الفكر السياسي والديني لكل منهما، وهو ما ترك بصماته واضحة على اسلوب مواجهة الأزمة، ونتائجها.

فلقد سعى الرسول محمد بصدق، الى تسوية شاملة بين دولة المسلمين ودولة قريش، قامت على مبادئ المصالحة التي تضمنها اتفاق الصلح.

بينما لم يستهدف الرئيس كنيدي الوصول الى مصالحة بين بلاده والاتحاد السوفييتي. وجُلّ ما كان يسعى اليه الرئيس كنيدي، هو سحب الصواريخ السوفييتية من كوبا، فقط، ومع استمرار الصراع بين بلاده والاتحاد السوفييتي للهيمنة على العالم، واقتسام مناطق النفوذ، واحتكار ثروات الشعوب.

ولقد كان طبيعياً هذا الاختلاف في المبادئ الاخلاقية التي انعكست على التسوية التي انتهت بها كل من، أزمة الحديبية والصواريخ السوفييتية في كوبا. وهو الاختلاف الناجم عن العقيدة الاسلامية للرسول محمد من جهة، والفكر الامبريالي لكل من الرئيس الأمريكي وخصمه السوفييتي من جهة اخرى.

الأزمة المصرية

(اكتوبر ١٩٥٦)

لا بد من التأكيد بداية، على أن حق مصر في تأميم شركة قناة السويس، قضية وطنية خالصة، لا تملك قوة في العالم أن تعترض عليها، أو أن تملك الحق في منازعة تلك الخطوة الوطنية الجبارة.

واستطراداً، فإن العدوان الثلاثي الذي قامت به بريطانيا وفرنسا واسرائيل ضد مصر، هو عدوان غاشم يتعارض مع حق الحرية والاستقلال والسيادة لشعب مصر.

كان لا بد من هذا التأكيد، قبل طرح الأزمة المصرية التي ارتبطت بتأميم شركة قناة السويس ظاهرياً في حينه، وانتهت حقيقة في العدوان الثلاثي، ونتائجه المعروفة.

ففي ٢٦ يوليو/ تموز ١٩٥٦ أعلن البكباشي جمال عبدالناصر رحمه الله تأميم شركة قناة السويس وتمصيرها. وكانت الشركة منذ تأسيسها مملوكة غالبية أسهمها للبريطانيين، والفرنسيين.

والحقيقة، أن الخطوة المصرية تلك لم تأت من فراغ. بل سبقتها مقدمات ومداخلات دولية قادت الى تلك الخطوة، وهي تأميم الشركة. فمنذ بدأت مصر السعي لبناء السد العالي، اتجهت الى البنك الدولي والمصارف الأوروبية والأمريكية، وإلى حكومات تلك المصارف، سعياً لتمويل نفقات بناء السد بهدف دعم الاقتصاد المصري من خلال تأمين مصدر احتياطي دائم للمياه التي يحملها النيل. الى جانب تأمين طاقة كهربائية بتكلفة زهيدة من مياه السد ذاتها تحتاج اليها الصناعة المصرية الناشئة.

وبينما كانت المفاوضات بين مصر والبنك الدولي توحي بقرب التوصل الى اتفاق لتمويل بناء السد، تعرضت تلك المفاوضات، وبدون أي مبرر، للفشل. وكان واضحاً، أن المداخلات الأمريكية وتأثيراتها في إدارة البنك الدولي، هي التي ساهمت في قرار البنك برفض المساهمة الدولية والغربية في ذلك المشروع الإقتصادي العملاق.

«ولتوازن القضية، حاول جمال عبدالناصر أن يعهد الى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والبنك الدولي تمويل السد العالي، مفتاح التنمية المصرية. ولكن الدبلوماسية الأمريكية بوحي من فوستر دالاس، كانت تريد أن تلعب بما هو أدق وأنعم، وأجلت فجأة منح الاعتمادات المنتظرة».

د. نورالدين حاطوم /مؤلفه / تاريخ عصرنا ص(٤٧٨).

هذا مع التأكيد، بأنه وطيلة مدة مفاوضات النظام العسكري المصري مع البنك الدولي والدول الأوروبية حول تمويل بناء السد العالي، لم تفكر حكومة عبدالناصر

لحظة واحدة، التوجه الى الاتحاد السوفييتي لطلب مساعدته في بناء السد.

كان الرفض البريطاني لتمويل بناء السد يستند الى حالة العداء السياسي التي تفجرت بين حركة ٢٣ يوليو والنفوذ البريطاني في المنطقة. إذ كانت بريطانيا تعتقد، بأن تلك الحركة العسكرية المصرية تسعى جاهدة بلا كلل، وبدعم سياسي لا حدود له من الولايات المتحدة الأمريكية، لاسقاط الأنظمة الملكية الهاشمية الحليفة لها في كل من العراق، والاردن.

بينما تعاملت الإدارة الأمريكية مع مشروع السد العالي، من زاوية دفع النظام العسكري المصري لمواصلة سياسة الهجوم وتدمير المصالح والنفوذ البريطانيين في المنطقة، وبحيث يبدو للنظام العسكري المصري، أن بريطانيا هي التي تقود الجبهة الأوروبية والأطلسية، لمنع بناء الاقتصاد المصري على أسس متطورة، ومن ذلك، بناء السد العالي.

فمن الحقائق الثابتة، أن للولايات المتحدة الكلمة الفاصلة، والحاسمة، في قرارات البنك الدولي لتمويل مشاريع التنمية في دول العالم الثالث.

إضافة الى ذلك، فلقد كانت الادارة الأمريكية تدرك تماماً، أن أسهم شركة قناة السويس في حينه، مملوكة لرعايا بريطانيين وفرنسيين واسترالبين وهو لنديين. ولم يكن الأمريكيون يملكون أية أسهم من تلك الشركة.

كما أدركت الادارة الأمريكية، أن شركة قناة السويس هي الرمز الاقتصادي الوحيد المتبقي للمصالح البريطانية الفرنسية في مصر.

واستطراداً، أدرك جون فرستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أن شركة قناة السويس تمثل آخر قلعة من قلاع المصالح الاقتصادية البريطانية الفرنسية المتبقية على أرض النظام المصري «الصديق الثوري» الجديد للمصالح والنفوذ الأمريكيين في مصر، والمنطقة كلها. وبالتالي، فإن مقتضيات طرد النفوذ البريطاني والفرنسي من شرق السويس لصالح النفوذ الأمريكي، كانت تقتضي «تمصير» تلك الشركة، وطرد مساهميها البريطانيين والفرنسيين الى الأبد من ساحة مصر، والشرق الأوسط كله.

نقل الاستاذ محمد حسنين هيكل مؤرخ الناصرية وفيلسوفها عن الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور انه كتب في مذكراته حسبما ورد في مؤلفه «ملفات السويس» ص ٥٤١ ما يلي حرفيا:

«جاءني فوستر يقول، إنه قابل عددا كبيرا من اعضاء مجلس الشيوخ وهم يرحبون بأن تتورط بريطانيا في الشرق الاوسط وان تتوقف الملاحة في قناة السويس حتى يضطر البريطانيون والفرنسيون الى شراء بترول أمريكي. وقد رددت عليه

قائلا: من أين سيتأتون بالمال لكى يدفعوا لنا ثمن هذا البترول »

ضمن هذه الأبعاد الاستراتيجية لشركة قناة السويس البريطانية الفرنسية، تعاملت الادارة الأمريكية في حينه معها، ومع مفاوضات مصر للحصول على قرض من البنك الدولي وحكومات أوروبا لبناء السد العالي. فلجأت واشنطن الى المداخلات الخفية لإفشال تلك المفاوضات، وتشجيع عبدالناصر، من خلال عناصرها المندسين حوله، لتأميم شركة قناة السويس.

ولعل دور وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (C.I.A.) في تحريض الزعيم الإيراني الراحل محمد مصدق على تأميم شركة البترول الإيرانية ـ البريطانية اكبر دليل على توجه تلك الوكالة الأمريكية لتشجيع قادة الحركات الوطنية والثورية، وزعماء الأنقلابات العسكرية على تأميم المصالح البريطانية والفرنسية، بهدف طرد النفوذ السياسي العسكري للدولتين المشار إليهما، وبهدف ان تحل محلهما المصالح النفطية الأمريكية.

بل ان الوكالة الأمريكية تلك، لجأت في تعاملها مع النظام العسكري المصري فيما يتعلق بتشجيعه على تأميم شركة قناة السويس إلى ذات الأسلوب الذي أتبعته مع الدكتور محمد مصدق عندما شجعت الأخير على تأميم الشركة البريطانية ـ الإيرانية للبترول. فبعد أن أعلن د. مصدق تأميم تلك الشركة مستندا الى الدعم الأمريكي الخفى، لجأت واشنطن الى دعم خطوات بريطانيا في محاصرة تسويق النفط الإيراني المؤمم على المستوى الدولي. وبقي ذلك الحصار قائماً الى أن قام الجنرال زاهدي بأنقلابه العسكري المعروف بدعم وكالة الأستخبارات المركزية الذي أطاح بحكم الدكتور مصدق، وأعاد الشاه الراحل الى الحكم، وحلت شركات النفط الامريكية لأول مرة في تاريخ إيران، محل الشركة البريطانية.

... وهكذا، أعلن البكباشي جمال عبدالناصر يوم ٢٦ يوليو/ تموز ١٩٥٦ تأميم شركة قناة السويس، وأعلن في الوقت ذاته، وحسب قوانين التأميم المعمول بها دولياً، استعداد مصر لتعويض حملة الأسهم عن أسهمهم في الشركة السابقة.

والقرار المصري بتأميم شركة قناة السويس لم يكن هو الأول من نوعه في التاريخ. بل إن العديد من الحكومات البريطانية المتعاقبة لجأت الى تأميم بعض المصالح الحيوية في بريطانيا ذاتها، مثل السكة الحديدية، وبعض الصناعات العسكرية، ومحطات توليد الطاقة.

وكذلك، كان الحال وما يزال، في فرنسا تجاه مشروعية التأميم.

.... في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ قامت بريطانيا وفرنسا واسرائيل بشن العدوان الثلاثي المعروف على مصر. وهو العدوان الذي بدأ في سيناء، ثم انتهى بالإنزال

البحري والجوي على مدن الإسماعيلية والسويس.

... ما بين تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وبدء العدوان الثلاثي ضد مصر في ٢٩ اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦، أي خلال مدة (٣) ثلاثة أشهر اتخذت الأزمة أبعاداً دولية.

فهل أن البكباشي جمال عبدالناصر كان يقصد تفجير تلك الحرب بين نظامه من جهة، وبين جبهة دول العدوان الثلاثي من جهة اخرى؟ وهل كان سيادته يتوقع حدوث تلك الحرب بالشكل وبالتوقيت والنتائج الذي حدثت فيه؟

وبمعنى آخر، ما هي القيمة الاستراتيجية لكفاءة قيادة النظام العسكري المصري في مواجهة تلك الأزمة الدولية التي تفجرت عقب تأميم شركة قناة السويس المملوكة في حينه للبريطانيين والفرنسيين؟؟

الإجابة على هذا التساؤل هي المبرر لهذه الدراسة أساساً، ولارتباطها في موضوعات هذا الكتاب.

والإجابة الدقيقة على هذا التساؤل المطروح، تقتضي موضوعياً، التصدي لعدة موضوعات مترابطة، لعل في مقدمتها، توضيح ظروف، ومعطيات، الصراع الدولي الذي شهدته المنطقة، وارتبط بقيادة النظام العسكري المصري ذاته.

هذا الى جانب تطبيق المبادىء التي تستند اليها مواجهة الأزمات على الخطوات التي تعامل بها البكباشي جمال عبدالناصر مع تلك الأزمة، بكل موضوعية، وتجرد.

الوضع السياسي في المنطقة
عشية أزمة ١٩٥٦

سبقت أزمة ١٩٥٦ مرحلة من الصراع على النفوذ في المنطقة، بين بريطانيا من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة اخرى.

فبعد تصفية نفوذها السياسي والعسكري من مصر، بعد نجاح الانقلاب العسكري المصري في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، اتجهت بريطانيا الى أن ترمي بثقلها كله، حول مملكة العراق الهاشمية الحليفة لها.

اتخذ صراع النفوذ بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عدة اتجاهات.

الاتجاه الأول، دعم كل فريق للأنظمة الحليفة له.

الاتجاه الثاني، إنشاء أحلاف عسكرية تضم دول المنطقة الحليفة لأي منهما.

الإتجاه الثالث، وانفردت به الولايات المتحدة الأمريكية، وبمقتضاه حرضت الادارة الأمريكية النظام العسكري المصري الصديق لها نحو الحصول على السلاح من الاتحاد السوفييتي السابق.

فيما يتعلق بالاتجاه الأول، وقفت بريطانيا بقوة الى جانب النظامين الملكيين الهاشميين في كل من العراق والاردن، وأمدتهما بالأسلحة.

بالمقابل، امتنعت بريطانيا عن بيع النظام العسكري المصري الأسلحة التي طلب شراءها، بل وسعت لدى حليفتها فرنسا، وغيرها من الأوروبيين، لعدم بيع النظام العسكري المصري الأسلحة التي حاول شراءها من تلك الدول.

وفيما يتعلق بالإتجاه الثاني، أنشأت بريطانيا حلف بغداد في ١٩٥٥/٢/٢٤، والذي تكون من العراق وتركيا. ثم انضمت الى الحلف كل من ايران وباكستان باتفاق عسكري ملحق مع العراق.

صحيح، أن الهدف الاستراتيجي المعلن للحلف كان محاصرة الاتحاد السوفييتي، إلا أن بريطانيا استهدفت من إنشاء الحلف أيضاً في تلك الفترة، تكريس العراق الملكي الحليف لها في المنطقة، باعتباره قوة استراتيجية وبدرجة يتفوق على النظام العسكري المصري الصديق للولايات المتحدة، والذي أطاح بالنظام الملكي الحليف لها،

ولمنعه من الامتداد باتجاه الشرق الأوسط شرقاً.

وفيما يتعلق بالاتجاه الثالث، فقد لجأت إليه الولايات المتحدة الأمريكية، كي يخرج النظام العسكري المصري الصديق لها من دائرة الحصار الذي فرضته عليه بريطانيا، ولكي يكون بإمكانه الحصول على السلاح، للوقوف في وجه النظام الملكي العراقي الذي غدا القوة العسكرية الرئيسية في المنطقة بعد تأسيس حلف بغداد، ودعم بريطانيا عسكرياً وسياسياً للحلف. ولقد تعزز الموقف الامريكي في هذه المسألة بعد أن أعترضت بريطانيا على محاولة واشنطن تزويد مصر بالأسلحة.

ضمن تلك التطورات، أعلن البكباشي جمال عبدالناصر في ١٩٥٥/٩/٢٧، أي بعد سبعة أشهر من قيام حلف بغداد، وتكريس العراق الملكي القوة العسكرية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط بدعم من بريطانيا العظمى المعادية للنظام العسكري المصري، أعلن سيادته موافقة الإتحاد السوفييتي على تزويد نظامه العسكري بالأسلحة التشيكية!

اعتقد الكثيرون، وما يزالون، أن صفقة السلاح التشيكية للنظام العسكري المصري، كانت قراراً وطنياً خالصاً للبكباشي جمال عبدالناصر، استجاب له الاتحاد السوفييتي السابق من منطلق محاولة ذلك الإتحاد الخروج من دائرة الحصار الذي فرضه عليه حلف بغداد، الذي ضم باتفاقات عسكرية الى جانبه كلاً من، ايران وباكستان، إلى جانب تركيا الدولة الثانية المؤسسة في الحلف.

مثل ذلك الاعتقاد الساذج، والخاطىء معاً، تدحضه المؤشرات الوثائقية التالية في حينه :

١ ـ أن حلف بغداد لم يكن يشكل أي خطر استراتيجي على الإتحاد السوفييتي. والدليل على ذلك، أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنضم للحلف، وان كانت تشارك بأعماله بصفة مراقب فقط.

٢ ـ إن حلف بغداد لم يرتبط مع حلف الأطلسي بأية رابطة، أو تنسيق عسكري، أو استراتيجي.

٣ ـ لم تساهم أية دولة أوروبية بأية أنشطة سياسية أو عسكرية للحلف.

٤ ـ ليس للعراق أية حدود مجاورة للاتحاد السوفييني.

٥ ـ إن شاه ايران، والذي له أطول حدود مشتركة مع الاتحاد السوفييتي السابق، لم يكن مؤسساً لحلف بغداد. وهو، وإن انضم لاحقاً للحلف المذكور، فإنه أتبع ذلك بزيارة ودية للاتحاد السوفييتي في يونيو ١٩٥٥. إضافة إلى وجود تعاون اقتصادي سابق وعلاقات صداقة بينهما.

٦ ـ كان واضحاً جداً، أن اسرائيل ومعها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة

الأمريكية، وبعض دول اوروبا، تعارض حلف بغداد، ومنذ اللحظات الأولى لطرح فكرته على بساط البحث بين الحكومتين، العراقية والبريطانية. والسبب في العداء الصهيوني لحلف بغداد، انطلق من عدة اعتبارات استراتيجية :

الأول، استبعاد الحلف لاسرائيل من العضوية فيه.

الثاني، أن الدول المشاركة في الحلف هي دول إسلامية.

الاعتبار الثالث، أن العراق هو المؤسس، وهو مركز القيادة السياسية للحلف. وقد أوضح النظام الملكي العراقي عداءه الشديد لإسرائيل منذ لحظة الإعلان عنها، وشاركت قواته في قتال القوات الاسرائيلية عام ١٩٤٨. إضافة الى أن النظام الملكي الهاشمي العراقي، اتخذ موقف العداء من البكباشي جمال عبدالناصر، بسبب التأييد الأمريكي للحركة الانقلابية المصرية. خاصة، وأن الأخيرة بدأت تدعو علناً لإسقاط الأنظمة الملكية الحليفة لبريطانيا في المنطقة.

ولقد عبر السيد أنتوني أيدن وزير خارجية بريطانيا في حينه عن العداء الاسرائيلي الشديد لحلف بغداد فيما أورده في مذكراته، حيث يقول حول هذا الموضوع / الصفحة (٣٢٠) :

«... لقد كان هدفنا أن نصوغ ارتباطاً جديداً مع العراق يصل بعلاقتنا الى نفس المستوى الذي تقوم فيه علاقتنا مع تركيا ومع غيرها من شركائنا في حلف الأطلنطي. ولا ريب في أن الاتفاقية التي توصلنا اليها الآن مع حكومة العراق، تحقق هذا الهدف. واتخذت المعارضة في مجموعها في المناقشة التي تلت في الرابع من نيسان موقفاً لا التزام فيه ولا تقيد. وكان اعتراض المعارضة الرئيسي على الميثاق يقوم على تأثيره على اسرائيل. وكنت مدركاً لهذا، لكني وثقت أن هذا الميثاق، إذا أتى بضمانة جديدة للشرق الأوسط، فستستفيد منها اسرائيل ايضاً. وعلى كل حال، لا يمكن أن يوصف أي حلف نشترك فيه، بأنه موجه ضد اسرائيل».

٧ ـ جعل البكباشي جمال عبدالناصر، من الهجوم السياسي اليومي على النظام الملكي الهاشمي العراقي وحلف بغداد، الأولوية على ما عداها من القضايا السياسية.

وهكذا، يكون سيادته قد التقى مع اسرائيل في معارضة ذلك الحلف.

والملفت للنظر، في هذا الموضوع، أن البكباشي جمال عبدالناصر، لم يكن قد أعلن تأميم شركة قناة السويس، ولا أبرم صفقة الأسلحة التشيكية حين أعلن حربه السياسية اليومية ضد حلف بغداد. بل إن العراق لم يكن قد اتخذ أية خطوة معادية للنظام العسكري المصري، تبرر تلك الحرب السياسية المعادية له من قبل القاهرة.

٨ ـ لو لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية راضية عن الصفقة التشيكية

للبكباشي عبدالناصر، لما كانت سمحت بها، ولما كانت تلك الصفقة قد ظهرت الى الوجود، أساساً.

فمن الواضح لكل مؤرخ في تلك الفترة، أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تطرح الاستراتيجية التي عرفت «باستراتيجية الانتقام الشامل» ضد الاتحاد السوفييتي السابق ان هو حاول تغيير وضع أية دولة خارج نطاق الدول الشيوعية. فما بالك بوجود نفوذ سوفييتي في ذلك الحين في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط، والتي تتواجد بها اسرائيل الحليفة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد سبق لجون فوستر دالاس، أن أعلن عام ١٩٥٠ «بأن الطريقة الوحيدة لردع أي معتد في المستقبل، هي أن نقنعه مقدماً، بأنه إذا لجأ الى العدوان فسوف نوجه اليه ضربات انتقامية عنيفة، تجعله الخاسر في النهاية من وراء عدوانه».

٩ ـ سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن تخلت عن حليفتها فرنسا في حرب الهند الصينية عام ١٩٥٤. وبالرغم من أن فرنسا كانت تحارب فيتنام المدعومة من الاتحاد السوفييتي السابق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستخدم استراتيجيتها التي طرحتها في حينه كما عبر عنها وزير خارجيتها جون فوستر دالاس المعروفة «باستراتيجية الإنتقام النووي الشامل» لمنع هزيمة فرنسا.

١٠ ـ جاء الموقف الامريكي في هذه المسألة متفقا مع موقف الإدارة السابقة للرئيس ترومان في «لعب الورقة السوفيتية» في الشرق الأوسط، بهدف تصفية النفوذين البريطاني والفرنسي في المنطقة ذاتها. فلقد أوضحت الوثيقة الأمريكية عن أجابات الرئيس الامريكي الأسبق هاري ترومان للملاحظات التى أوردها الوزير الأمريكي المفوض مستر واد سوورث ولمجموعة إدارة الشرق الأدنى وممثلي شركات البترول الأمريكية في الخليج، وهي الملاحظات الواردة في بيان رسمي تلاه الوزير المشار إليه أمام الرئيس ترومان في ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ ، وأوردها الاستاذ محمد حسنين هيكل في بند الوثائق بمؤلفه « ملفات السويس» ص ٦٣٣ ، ٦٣٤ ورد في ملاحظة المستر واد سوورث ما يلي حرفيا:

« .... ومن ناحية أخرى ينبغي ألا يكون هناك صدام بيننا وبين روسيا في تلك المنطقة. وعلى النقيض من ذلك . فإن السياسة الروسية تتوازي بصورة وثيقة حتى الآن مع سياستنا. وقد قدم الكرملين مثلنا، أعترافا غير مشروط بالاستقلال الكامل لسوريا ولبنان. ويلتمس المساواة في المعاملة التى حرمنا منها نحن الإثنين في مصر

والعراق. ونرجو ان تسمح لنا ان نقترح أنك لو كنت تبحث عن ميدان يمكن **ان تتعاشق فيه سياستنا وسياسة روسيا بادنى درجة من الاحتكاك فلن يكون** هناك ميدان أفضل من ذلك »

جاء رد الرئيس الامريكي هاري ترومان على الملاحظة السابقة ما يلي حرفيا حسبما ورد في الوثيقة ذاتها :

« قال الرئيس : أنه يود أن تتجه هذه البلدان تجاه كل من روسيا والولايات المتحدة ووافق على أنه ليس هناك ما يدعو الى نشوب نزاع بين روسيا والولايات المتحدة في تلك المنطقة. وعندما تابع مستر واد سووث ملاحظته بأنه لا يمكن العثور على ميدان أفضل ، « يمكن ان تتعاشق فيه سياستنا وسياسة ورسيا بأدنى درجة من الاحتكاك» أعلن الرئيس موافقته»

دلالة هذه الوثيقة ، أن هناك قرار امريكي منذ نوفمبر ١٩٤٥ بالسماح بحركة نشطة للاتحاد السوفياتي السابق في مصر والعراق وسوريا ولبنان بهدف طرد النفوذين البريطاني والفرنسي من تلك البلدان . بل ان الرئيس تورمان يستخدم اصطلاح **« العشق »** بين السياستين، الامريكية والسوفيتية في منطقة الشرق الاوسط. مع أستبعاد فخامته إمكانية التصادم والاحتكاك القوي بينهما . كما أن إجابة الرئيس ترومان على تلك الملاحظة وردت من مجموعة إدارة الشرق الأدنى، والتى تضم ممثلين لشركات النفط الأمريكية العاملة في المنطقة ، وممثلي وكالة الأستخبارات المركزية والصهيونية .

١١ ـ لم يكن النظام العسكري المصري يحمل أية توجهات سياسية ماركسية. بل على العكس من ذلك، فقد كان من طبيعة سياسية موالية للسياسة الأمريكية ومصالحها في المنطقة. كما وأن الرئيس الراحل أنور السادات، اعترف بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي قدمت الدعم الأساسي لنجاح حركة ٢٣ يوليو المصرية للإطاحة بالنظام الملكي في مصر. بينما كان النظام الملكي الهاشمي في العراق يقف في موقف العداء للنفوذ الأمريكي الحليف لإسرائيل في المنطقة.

معنى ذلك، أن صفقة الأسلحة التشيكية للنظام العسكري المصري عام ١٩٥٥ كانت تحظى بدعم أمريكي مسبق. وكان الهدف الاستراتيجي منها، دعم النظام العسكري المصري لتمكينه من القضاء على النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة من خلال الإطاحة بالنظام الملكي الهاشمي في كل من العراق والاردن. وبالتالي، الرد على معارضة بريطانيا ببيع السلاح الامريكي لعبد الناصر ، وبذلك يتعزز

النفوذ الأمريكي البديل على أنقاض الأنظمة الحليفة لبريطانيا. وهذا ما تأكد جلياً بالدعم الأمريكي للنظام العسكري المصري ضد العدوان الثلاثي الذي قادته بريطانيا وفرنسا واسرائيل ضد مصر في اكتوبر ١٩٥٦ كما سيرد في موضعه.

لكل ما تقدم ذكره، يتضح أن حلف بغداد لم يكن موجهاً ضد الاتحاد السوفييتي السابق، كما لم يكن يحمل المقومات الاستراتيجية لحصار ذلك الاتحاد في حينه. كما أن اسرائيل هي أكثر الدول عداءً لذلك الحلف.

والحقيقة التاريخية والسياسية، هي أن حلف بغداد، كان حركة وقائية من النظام الملكي العراقي الهاشمي وحليفته بريطانيا العظمى للوقوف في وجه الهجوم الأمريكي السياسي على المنطقة، الذي قادته حركة ٢٣ يوليو العسكرية المصرية الانقلابية. وهي الحركة التي جعلت من أولويات أهدافها، ضرب المصالح والنفوذ البريطانيين في المنطقة. لقد كان النظامان الهاشميان الملكيان في كل من العراق والاردن، هما الحليفان الرئيسيان لبريطانيا العظمى في منطقة الشرق الأوسط. خاصة، وأن بريطانيا قد تخلت عن دعمها لإسرائيل عند أعلان قيامها عام ١٩٤٨، بل قبل ذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث عادت بريطانيا لتقوية تحالفتها مع حلفائها من الدول العربية ودعم مواقف الأخيرة في الصراع العربي الاسرائيلي حفاظاً على مصالحها.

وبالرغم من أن الصهيونية العالمية كانت قد تخلت عن بريطانيا منذ عام ١٩٤٨ واستبدلتها بحليفتها الجديدة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن البكباشي جمال عبدالناصر، اتخذ من الدعم البريطاني السابق للصهيونية، خاصة وعد بلفور عام ١٩١٧ بإنشاء الوطن القومي اليهودي، مبرراً وحيداً لتدمير المصالح والنفوذ البريطانيين في المنطقة.

تلك كانت عوامل الصراع الدولي التي انعكست آثارها على منطقة الشرق الأوسط والتي سبقت أزمة ١٩٥٦، وارتبطت بها ارتباط العلة بالمعلول.

بعد هذا التوضيح التاريخي، والتحليلي في الوقت ذاته، ننتقل الى تطبيق المبادىء التي تستند اليها مواجهة الأزمات، على الأزمة المصرية تلك.

هل طبق البكباشي جمال عبدالناصر رحمه الله المبادىء التي تستند اليها مواجهة الأزمات على تلك التطورات التي أعقبت تأميم شركة قناة السويس ؟.

اولا : من حيث تطبيق المبدأ الأول
تحديد أطراف الأزمة :

كان واضحاً منذ إعلان القرار الوطني المصري بتأميم شركة قناة السويس، بل وقبل الإعلان عن ذلك القرار، أن القيادة المصرية اعتبرت بريطانيا وحدها، طرفاً في الأزمة التي رافقت عملية التأميم الشجاعة، ومهدت اليها.

وعليه، استبعد عبدالناصر الادارة الأمريكية من الأزمة، وأعطاها صك البراءة من أية علاقة لها بالأزمة، مع أنها هي المحرضة الرئيسية على تفجيرها، وإن كان ذلك التحريض خفياً. كما استبعد سيادته فرنسا واسرائيل من المشاركة، ولم يعتبرهما طرفين في الأزمة. وهذا ما أكده العديدون من أركان الناصرية فيما بعد في العديد من كتاباتهم.

فعملية تحديد أطراف الأزمة، هي الخطوة الأولى في التعامل الصحيح مع الأزمة، بهدف السيطرة عليها، وصولاً لاحتوائها. وعندما يحصل العكس، وتخطىء القيادة السياسية في تحديد أطراف الأزمة بدقة وموضوعية، فإن كافة الخطوات اللاحقة لمواجهة الأزمة، لا بد لها من أن تنتهي الى الفشل.

فاللجوء الى تأميم المصالح الأجنبية وتوطين ملكيتها، حق مشروع لأية دولة وفق معيار المصلحة الوطنية العامة. ولا يشترط في تأميم الشركات الأجنبية، أن تكون تلك الشركات مملوكة غالبية أسهمها للبريطانيين. كل ما يشترطه القانون الدولي بهذا الخصوص، هو تعويض أصحاب الشركات المؤممة التعويض المناسب.

فلقد ثبت وثائقياً، أن الطرف الأساسي الذي فجر الأزمة، هو وكالة الاستخبارات المركزية ممثلة بوزير الخارجية جون فوستر دالاس لموقفه المفاجيء بالتراجع عن المساهمة الأمريكية في تمويل السد العالي، وهو التراجع الذي أدى الى تراجع البنك الدولي عن التمويل.

كان واضحاً، أن الخطوة الأمريكية تلك، استهدفت دفع الحكومة المصرية لتأميم قناة السويس. وبالتالي، القضاء على آخر قلعة من قلاع المصالح البريطانية والفرنسية في مصر. وهذا ما اعترف فيه الاستاذ محمد حسنين هيكل كاتب الناصرية، ومؤرخ وثائقها.

فهو يقول في كتابه «ملفات السويس» الصفحة (٥١٥) ما يلي حرفياً :

«والتقى الدكتور محمود فوزي مع جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي، وكان اجتماعهما أول لقاء بين مسئول مصري وبين وزير الخارجية الأمريكي بعد قرار سحب عرض المساهمة الأمريكية في تمويل السد العالي. وكان لا بد أن يتطرق الحديث الى مسئولية دالاس عن تفجير الأزمة.

وتحمل دالاس مسئوليته وقال للدكتور فوزي، إنه «لا ينكر أنه هو الذي أشار على الرئيس ايزنهاور بسحب العرض الأمريكي لأن مشروع السد بضخامته كان أكبر من طاقة الاقتصاد المصري. وأن فترة تنفيذ المشروع سوف تجعل الشعب المصري يشعر بالضيق وهم لا يريدون أن تكون أمريكا موجودة في مشروع يصاحبه مثل هذا الضيق. ولذلك لم يكن لديه مانع من قيام الروس بهذه المهمة الثقيلة إذا أرادو« ثم أضاف دالاس «وقد تغير الموقف الان، فلم يعد هناك داع للروس لأنه من الممكن تمويل السد من دخل القناة».

واضح من كلام دالاس، أن الادارة الأمريكية راضية بشكل تام عن تأميم شركة القناة. كما أنها ـ أي الادارة الأمريكية لجون فوستر دالاس وايزنهاور ـ تعتبر عملية التأميم بمثابة مصدر تمويل بديل عن مشروع تمويل الاتحاد السوفييتي السابق للسد العالي.

وبالرغم من أن تأميم شركة قناة السويس كان، وما يزال، خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن ذلك لا يمنع من كشف الأسباب التي جعلت الادارة الأمريكية تقف الى جانب مصر في تأميم الشركة، بينما هي ـ أي الادارة الأمريكية ـ لجأت الى التراجع عن مساهمتها في تمويل بناء السد العالي، حيث أن التناقض في الموقفين، يعني، أن الموقف المعارض للتمويل الأمريكي للسد، كان بهدف دفع مصر لتأميم شركة قناة السويس.

أي أن الادارة الأمريكية، اتبعت خطوة تكتيكية للقضاء على المصالح البريطانية والفرنسية المتبقية في مصر.

معنى ذلك واضح تماماً، وكما يعترف الاستاذ محمد حسنين هيكل، أن جون فوستر دالاس هو الذي فجر الأزمة التي مهدت الى التأميم، وما رافقه من تصعيد للأزمة.

أي أن الادارة الأمريكية كانت طرفاً أساسياً في الأزمة. إلا أن عبد الناصر رحمه الله تجاهل ذلك، واعتبر بريطانيا وحدها الطرف الوحيد في الأزمة.

بل إنه أرسل وزير خارجيته محمود فوزي وعلي صبري الى واشنطن ونيويورك لتنسيق المواقف بين القاهرة وواشنطن. وعقد السيد علي صبري مستشار عبدالناصر عدة اجتماعات لهذا الغرض مع كيرميت روزفلت كبير مسئولي المخابرات المركزية الأميركية، كما ذهب الاستاذ محمد حسنين هيكل نفسه كما يعترف بذلك في مؤلفه «ملفات السويس» الى واشنطن للاتصال بالصحافة الأمريكية لكسبها الى صف مصر في مواجهة بريطانيا وفرنسا بسبب الأزمة.

معنى ذلك كله، أن عبدالناصر، رحمه الله، أخطأ في تطبيق المبدأ الأول من مبادىء مواجهة الأزمات، بعدم اعتباره الادارة الأمريكية طرفاً في الأزمة.

ثانياً : من حيث تطبيق المبدأ الثاني، معرفة الأهداف الاستراتيجية التي يسعى اليها مفجرو الأزمة.

إعتقد البكباشي جمال عبدالناصر، أن الموقف العدائي الذي اتخذته بريطانيا وفرنسا تجاه نظام حكمه عقب تأميم شركة قناة السويس، إنما كان بدافع الانتقام من عملية التأميم ذاتها. وهذا ما يتضح من سائر الخطب الجماهيرية التي ألقاها سيادته عقب التأميم، بل وعقب انتهاء الأزمة، وحتى وفاته، رحمه الله.

بينما الصحيح، أن الموقف البريطاني ومعه حليفه الفرنسي، استند في التعامل مع تلك الأزمة، على تنامي الحركة السياسية الهجومية من النظام العسكري المصري ضد المصالح البريطانية، ونفوذها في المنطقة.

ولقد جاءت صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، والمسيطر عليها من قبل الإدارة الأمريكية التي أعطتها جواز مرور مسبق، لتعزز المخاوف البريطانية والفرنسية معاً.. ولم تكن الدولتان على علم بموقع تلك الصفقة في الدائرة الاستراتيجية الأمريكية الهادفة الى «البلقنة» في مناطق الصراعات الدولية، حيث لا يكون للولايات المتحدة الأمريكية وجود حاسم ومؤثر فيها.

فلقد خيل للقيادة السياسية البريطانية والفرنسية، أن صفقة السلاح التشيكي لمصر، دليل على وجود صفقة سياسية بين الاتحاد السوفييتي السابق، والنظام الناصري. وبالتالي، فإن المصالح البريطانية والفرنسية في المنطقة أصبحت تواجه عدواً جديداً وهو، الاتحاد السوفييتي، الى جانب عدوها الشوري السابق، النظام العسكري المصري.

وفي هذا الصدد، أوضح كريستين بينو وزير خارجية فرنسا خلال الأزمة تلك الاستنتاجات السياسية بقوله بعد انتهاء الأزمة.

«... كنت أعرف منذ البداية، أنه ممكن الوصول الى حل بالاتفاق على تعويضات لشركة قناة السويس المؤممة والمساهمين. ولكن القضية كانت تعتمد على حرية الملاحة في قناة السويس، وهي الحرية التي أصبحت مهددة بعد اتفاقية السلاح بين مصر وتشيكوسلوفاكيا. حيث غيرت الاتفاقية تلك ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة حيث أصبح للاتحاد السوفييتي وجود مفاجيء».

ومما لا شك فيه، أن ما ذهب اليه المسئول الفرنسي لا يتفق والحقيقة. وهو من جهة اخرى، دليل على خطأ في الادارة الاستراتيجية البريطانية والفرنسية للأزمة. مما يعني، أن التصعيد البريطاني، الفرنسي للأزمة مع النظام العسكري المصري، كانت تستند الى تحليل خاطىء لأوضاع النظام المصري.

إلا أن خطورة الاستنتاجات البريطانية والفرنسية بالمقابل، لا تعني صحة الموقف السياسي المصري. وأن تصعيد الأزمة، وتطورها الى العدوان الثلاثي، كان بسبب مواقف سياسية خاطئة، وتحليلات سخيفة من بريطانيا وفرنسا تجاه مدلولات صفقة السلاح التشيكي لمصر.

ذلك، أن النهج السياسي المصري الذي تزامن مع صفقة السلاح التشيكية، كان يوحي، بأن الاتحاد السوفييتي (السابق) قد دخل الشرق الأوسط من البوابة المصرية. لقد كرس الاعلام الناصري الصاخب تلك الاستنتاجات السياسية التي تحدث عنها وزير الخارجية الفرنسي.

من هنا، تؤكد حقائق التاريخ، ونتائج عمليات الصراع الدولي، خطورة التوجهات السياسية التي تعتمد الضجيج الاعلامي، وسيلة أساسية لها.

فصفقة الأسلحة التشيكية لمصر لا يمكن لها من حيث حجمها، ونوعيتها، أن تشكل ذلك الخطر على منطقة الشرق الأوسط كما توهمت بريطانيا، وفرنسا، في حينه.

إلا أن المواجهة الناجحة للأزمات، وحسب المبدأ الثاني، كانت تفرض على قيادة النظام العسكري المصري، أن يستكشف حقيقة الأهداف التي يسعى اليها مفجرو الأزمة.

وإعمال ذلك المبدأ، كان يفرض على عبدالناصر أن يتفهم حقيقة ما قاله وزير الخارجية الفرنسي. وبالتالي، كان البكباشي جمال عبدالناصر مطالباً، بأن يتصدى للتفسيرات الأوروبية القائلة بأن الاتحاد السوفييتي قد دخل الشرق الأوسط من القاهرة، عبر صفقة الأسلحة التشيكية.

إلا أن ما حصل كان عكس ذلك، حيث وجد عبدالناصر في المواقف السياسية الأوروبية التي سيطر عليها الخوف من وجود نفوذ سوفييتي في المنطقة، دليلاً على خدمة الدعاية الجماهيرية له، وبحيث يبدو في نظر الجماهير العربية بطلاً تخشاه بريطانيا وفرنسا، وبأنه «يلعب» على الحبل السوفييتي لينتقم من الإنجليز الذين أعطوا فلسطين لليهود !؟

كما أن السبب الذي من أجله اشتركت اسرائيل في العدوان على مصر الى جانب بريطانيا وفرنسا، كان يختلف تماماً عن الأسباب البريطانية والفرنسية. بل أن سبب مشاركة اسرائيل في ذلك العدوان، يتناقض تماماً مع مفهوم النظام العسكري المصري لدوافع المشاركة الاسرائيلية.

فلقد أوضح موشي شاريت، أول وزير خارجية في الكيان الإسرائيلي، أن هدف اسرائيل من المشاركة في العدوان الثلاثي لم يكن بدافع الخوف من نظام عبدالناصر. وأن الهدف الحقيقي لإسرائيل من العدوان على مصر، هو الحيلولة دون حصول تحالف بين نظام عبدالناصر والدول الصناعية الأوروبية ومعها الولايات المتحدة الأمريكية.

يقول شاريت في يومياته حسب الترجمة التي أوردها الكاتب العربي الشجاع نصر شمالي في مؤلفه القيم «إفلاس النظرية الصهيونية» صفحة ١٦٧ :

«... إن استخدام القوة هو السبيل الوحيد لتصبح اسرائيل قوة مسيطرة في المنطقة. وربما لا لأن نظامه (نظام عبدالناصر) يشكل خطراً على اسرائيل، بل لأن تحالفاً بين الغرب وقيادته المهيمنة في العالم الثالث والشرق الأوسط ستؤدي حتماً الى اتفاق سلمي. وسيتسبب هذا الاتفاق بدوره في جعل الدولة الصهيونية لا تعتبر كواحد من المجتمعات الوطنية في المنطقة».

إلا أن موشى دايان وزير الحرب الاسرائيلي كان أكثر صراحة في كشف المصلحة الصهيونية من المشاركة في عدوان ١٩٥٦. فلقد صرح في كلمة له أمام لجنة الخبراء الاستراتيجيين الصهاينة بعد أيام من العدوان الثلاثي بقوله :

«... الحقيقة أننا لا نواجه أي خطر من القوة العسكرية العربية مطلقاً. ومن ناحية أخرى، فإن الأعمال الانتقامية هي سائلنا اللمفاوي الحيوي. وبدون هذه الأعمال كنا سنتوقف عن كوننا شعباً محارباً. وقد يترك المستوطنون المستوطنات. يجب أن نخبر هؤلاء المستوطنين بأن الولايات المتحدة وبريطانيا ترغبان في أخذ النقب منا ومن الضروري أن نقنع شعبنا بأننا في خطر».

ففي مواجهة الأزمة، لا بد من تطبيق مبادئها بكل دقة، وبكل إخلاص. وما يصدق إعلامياً في الشارع الوطني للاستهلاك المحلي الداعي للديكتاتور، يمكن أن ينقلب دماراً في لحظات تصاعد الأزمة الحرجة.

وباختصار، أخطأ البكباشي جمال عبدالناصر في تطبيق المبدأ الثاني من مبادىء مواجهة الأزمات

ثالثا : من حيث تطبيق المبدأ الثالث، تحليل الأوضاع الاستراتيجية للخصم

أثبتت يوميات أزمة ١٩٥٦، أن البكباشي جمال عبدالناصر، كان يجهل حقيقة الأوضاع الاستراتيجية للجبهة المعادية له بقيادة بريطانيا. بل إن سيادته أخطأ في توقعاته عن سير اتجاه الأزمة، واحتمالات تصعيدها الى ميعاد الذروة لتتخذ شكل العدوان.

يقول الكاتب الإستراتيجي أمين هويدي، وهو من أعمدة الناصرية وكبار كتابها، والذي كان يشغل منصب مستشار للبكباشي جمال عبدالناصر في فترة أزمة ١٩٥٦ حول هذه المسألة وتوقعات عبدالناصر :

« ... واعتقد (عبدالناصر) بناءً على ذلك، أن احتمالات اللجوء الى القوة يصل الى ٨٠٪ بعد اسبوع واحد من التأميم والى ٤٠٪ في شهر أغسطس ثم ينخفض الى ٢٠٪ خلال أكتوبر، ثم ينعدم بعد هذا التاريخ. أي أنه كان يعتقد أن ذروة الأزمة ستكون خلال شهري يوليو وأغسطس، ثم تنحدر بعد ذلك في طريقها الى الحل السلمي.

ولذلك، فإنه وحتى صباح ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ يوم العدوان الثلاثي لم يصدق المعلومات التي أرسلها كل من ملحقنا العسكري في باريس وأنقرة والتي كانت تحوي نص اتفاقية «سيفر» بين الدول المعتدية الثلاثة،

أمين هويدي / إدارة الأزمة / السياسة الدولية/ ابريل ٩٣.

فمما لا جدال فيه، أن الخطوة المصرية بتأميم شركة قناة السويس عمل من صميم أعمال السيادة المصرية. فضلاً عن اعتبارها خطوة وطنية ضرورية لاستعادة الاستثمار الوطني لمنشأة أجنبية استنزفت أهم مورد للدخل المصري يقوم على الأرض الوطنية المصرية. وبالتالي، فإن الموقف العدائي الذي اتخذته بريطانيا، والذي تجلى بأبشع صورة في العدوان الثلاثي، هو عمل يتعارض مع الحقوق الوطنية لمصر وشعبها.

إلا أن عدوانية الموقفين، البريطاني والفرنسي خلال تصاعد الأزمة، لا يجب أن

تحجب تلك الحقائق التي كشف عنها الموقف المصري في مواجهته للأزمة. وأهمها، جهله الصارخ في تحليل أوضاع خصمه الاستراتيجية، والمسار الذي اتخذته إدارة ذلك الخصم البريطاني الفرنسي للأزمة، تصعيداً سياسياً، وعملاً عسكرياً عدوانياً على شعب مصر في آخر المطاف.

فمنذ بداية الأزمة، بل وقبلها بكثير، تميز النهج السياسي للنظام العسكري المصري في صراعه السياسي مع المصالح والنفوذ البريطانيين في منطقة الشرق الأوسط، أن البكباشي جمال عبدالناصر اتخذ صفة الهجوم السياسي الصاعق على بريطانيا والأنظمة الحليفة لها في المنطقة بأسرها. ولقد اتخذ ذلك الهجوم صفة الحرب اليومية في دائرة الضجيج الاعلامي الصاخب الذي يعتمد على عواطف الجماهير، ويهدف تحريض العسكريين للإطاحة بالنظامين الملكيين الهاشميين في كل من العراق والاردن، الحليفين لبريطانيا العظمى في حينه. مما يعد تدخلاً سافراً في شئون تلك الدول. هذا فضلاً عن أن المستفيد الوحيد من سقوط النظام الملكي الهاشمي في العراق، هو النفوذ الأمريكي بالدرجة الأولى، واسرائيل بالدرجة الثانية.

لقد ثبت تاريخياً، وبعد سقوط النظام الملكي الهاشمي العراقي كما اشتهى عبدالناصر، أن الجبهة العربية المعادية لاسرائيل، تهاوت، واستسلمت بالكامل لاسرائيل. وهذا ما تمثل باتفاق الصلح المصري ـ الاسرائيلي الذي سعى اليه النظام العسكري المصري بقيادة الرئيس الراحل أنور السادات، الخليفة الذي اختاره عبدالناصر في حياته ليستكمل مشوار الناصرية السياسي.

فبينما اتجهت وكالة الاستخبارات المركزية الى تحريض النظام العسكري المصري لاسقاط النظام الملكي، اعتبر عبدالناصر اسقاط نظام بغداد الهاشمي هدفاً استراتيجياً له!.

... في الدائرة الاستراتيجية للصراع ضد اسرائيل، ولتحرير فلسطين، في ظل معطيات الواقع الاستراتيجي للمنطقة منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٥٨، فإن من مقتضيات الادارة الاستراتيجية الموضوعية للصراع، وبهدف الوصول الى الهدف الاستراتيجي بتحرير فلسطين في حينه (عام ١٩٥٢ وما بعده حتى عام ١٩٥٨) كان يقتضي الآتي :

قيام تحالف عسكري وسياسي يضم سورية والاردن والعراق، وبقيادة النظام الملكي الهاشمي العراقي. هذا الى جانب تركيز التحالف مع بريطانيا العظمى، وبقائه ولو مرحلياً، واستخدام ذلك التحالف للوقوف في وجه النفوذ الأمريكي الحليف لاسرائيل. أو على الأقل، تجنب الدخول في صراع مع بريطانيا لصالح اميركا حليفة اسرائيل.

إلا أن ما حصل كان العكس تماماً.

بل إن البكباشي جمال عبدالناصر، حاول مساومة بريطانيا على التخلي عن دعمها للنظام الملكي الهاشمي في بغداد، ليتمكن من ضم العراق الى جمهوريته.

يقول أنتوني ايدن وزير خارجية بريطانيا في فترة الأزمة في مذكراته عن اجتماعه بالبكباشي جمال عبدالناصر الصفحة (٣١٧) :

«... ومن الحق أيضاً، أن دخولنا في الميثاق سيحملنا بعض الإلتزامات نحو العراق لمساعدتها بالمعدات الحربية. ولكن هذا الالتزام ليس بالشيء الجديد أيضاً. فمنذ أن أصبحت العراق دولة، وهي تأخذ منا هذه المساعدة. كما أن العدد الأكبر من ضباطها قد تدربوا في المعاهد البريطانية.

وأجريت المحادثات المتعلقة بموضوع الميثاق في القاهرة وبغداد عند مروري بهما ذاهباً الى اجتماع حلف جنوب شرقي آسيا في بانكوك، وآيبا منه. وقد قضيت ليلة في القاهرة وأنا في طريق الذهاب. وجاء عبدالناصر فتناول معي طعام العشاء في سفارتنا.

فتحدثنا بحضور السيد رالف ستيفنسون سفيرنا في القاهرة والفيلدمارشال جون هاردنغ رئيس أركان حرب الامبراطورية. وقدم السير جون تقديراً استراتيجياً ممتازاً للوضع وافق عليه عبدالناصر كل الموافقة. وأعلن عبدالناصر أن مصالحه وعواطفه مرتبطة مع الغرب. ولكنه ذكر، أن الميثاق التركي - العراقي، بتوقيته السيء، ومحتوياته التعيسة، قد أخر بصورة خطيرة، تعاون الدول العربية الفعال مع الغرب.

وكنت خبيراً بهذه الحجة. فالوقت لا يصلح دائماً للجميع. واستعملنا كل وسيلة ممكنة من الحجج لاقناع عبدالناصر على الأقل لوقف انتقاده للميثاق. وإذا كان يرى في الاتفاقية «معقولية» في شروطها فليتوقف عن معارضته لها. ولا اعتقد مع ذلك، أننا قد أثرنا عليه كثيراً. والرئيس عبدالناصر، الذي أعتقد أنه رجل رائع في الخلقة، كان ودوداً طيلة المحادثات. فقد كرر الإشارة الى التحسن الكبير في العلاقات المصرية الانكليزية، والى الأهمية التي تعلقها حكومته على هذا التحسن، وإلى أمله استمرارها في المستقبل. لكن عبدالناصر لم يكن مستعداً مع ذلك، للاقتناع بموضوع المشروع التركي - العراقي. وقد علقت على ذلك في تقريري الى لندن آنذاك، مضيفاً قولي :«ولا شك في أن الغيرة تلعب دورها في هذا، وكذلك الأمل الضائع في زعامة العالم العربي». وقبل أن نشرع في محادثاتنا، أخذت لنا

بعض الصور وعندما أطفئت الأنوار أمسك بيدي وأبقاها في يديه...»

والعبرة في هذا الموقف السياسي للبكباشي جمال عبدالناصر، أنه كان يعني في الواقع السياسي والعملي، التركيز على إسقاط النظام الملكي الهاشمي في كل من العراق والاردن. وبالتالي، إسقاط حلف بغداد. أي أن سيادته أعطى موضوع إسقاط الأنظمة الهاشمية في العراق والاردن، الأولوية على ما عداها من القضايا المصيرية، مثل قضية تحرير فلسطين، أو التنمية الاقتصادية في مصر ذاتها. وبالمفهوم السياسي، ونتائجه، يكون البكباشي عبدالناصر قد أسقط الأولوية لقضية تحرير فلسطين، والتصدي للعدوان الاسرائيلي، أو النفوذ الأمريكي، وأعطى الأولوية بدلاً من ذلك، الى إسقاط النظام الملكي الهاشمي في العراق. والى ضرب المصالح البريطانية لصالح تلك الأمريكية. ولو أنه كان يسعى لتحل المصالح المصرية بدلاً من المصالح البريطانية، لكان الأمر مشروعاً تماماً، وخطوة وطنية مصرية شجاعة. ولكن الاقتصاد المصري في حينه، وكذلك النظام المصري، لم يكونا من القوة بحيث يصبحان بديلين عن تلك المصالح والنفوذ البريطانيين أو الهاشميين. والدليل على ذلك، أن الوحدة التي تحققت تحت قيادة البكباشي عبدالناصر فيما بعد، بين سورية ومصر، سرعان ما تفسخت قبل مرور أقل من ثلاث سنوات على قيامها. ولم يتجرأ أحد على إعادة طرحها بين البلدين منذ ذلك التاريخ الذي سقطت فيها تلك الوحدة في أيلول من عام ١٩٦١ حتى يومنا هذا.

وما يهمنا تأكيده بهذا الصدد، أن النظام العسكري المصري عجز عن تطبيق المبدأ الثالث من مبادىء مواجهة الأزمات، وهو المبدأ الخاص بالوصول الى تحليل سياسي سليم للأوضاع الاستراتيجية للخصم. وبالرغم من أن ذلك الخصم البريطاني ساهم في تصعيد الأزمة. كما افتقر بدوره الى العجز البريطاني عن تحليل أوضاع النظام العسكري المصري. حيث أن العدوان الثلاثي جاء ليشكل مكسباً سياسياً للنظام العسكري المصري، ذلك أن الشعوب العربية جميعها، كانت ترفض العدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على أي بلد عربي، خصوصاً مصر.

رابعا : من حيث تطبيق المبدأ الرابع، طرح هدف سياسي بديل لتسوية الأزمة :

من حيث تطبيق هذا المبدأ، فإن النظام العسكري المصري مارسه حسب الأصول. حيث أبدى عبدالناصر استعداد حكومته للتعويض على حملة الأسهم.
وكما سبق وأكدنا، فإن تأميم شركة قناة السويس عمل مشروع، وحق من حقوق مصر، وعمل من أعمال السيادة. وهو مبدأ تطبقه كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل في مجال المرافق والصناعات الحيوية والاستراتيجية.

كما أن النظام العسكري المصري أبدى مرونة كبيرة في استقبال وفود الدول التي تمثل المساهمين، وتبادل الاقتراحات الايجابية حول التعويضات من الجانبين، المصري، وممثلي حملة أسهم شركة قناة السويس المؤممة.
المهم، أن النظام العسكري المصري كان مخلصاً للمبدأ الرابع من مبادىء مواجهة الأزمات، والخاص بطرح هدف سياسي بديل لتسوية الأزمة. ولم يكن بإمكان عبدالناصر أن يتراجع عن قرار التأميم، حيث أن القرار حق طبيعي وسياسي لمصر، وهو حق معترف به دولياً.

ولكن المشكلة، أن التعامل مع الأزمة من قبل طرفيها الأساسيين، مصر من جهة، والحلفاء الأوروبيين بزعامة بريطانيا من جهة أخرى، كان يسير في خطوط متعرجة، وذات أهداف استراتيجية متعارضة.

فبريطانيا وفرنسا، تعاملتا مع الأزمة، من منطلق تكتيكي لتحقيق هدف استراتيجي، وهو أن النظام العسكري المصري أصبح حليفاً للاتحاد السوفييتي بعد صفقة السلاح التشيكية. وبالتالي، فقد استقر في قناعة الدولتين، أن مصالحهما في الشرق الأوسط أصبحت مهددة بخطر جسيم، مما يقتضي معه ردع النظام العسكري المصري، وسحق النفوذ السوفييتي الطارىء، والمتحالف مع النظام العسكري المصري.

من هذا المنطلق، رفضت بريطانيا وفرنسا، كافة البدائل السلمية التي طرحها عبدالناصر للتعويض على حملة أسهم شركة قناة السويس المؤممة. ذلك أن الهدف الاستراتيجي للدولتين المعتديتين لم يكن «أزمة التأميم» بل كان «أزمة الخطر

الشيوعي» الذي اعتقدت الدولتان، أنه أصبح واقعاً ملموساً من خلال صفقة السلاح لتشيكي لمصر (كذا...).
وبالتأكيد، لم يكن للاسرائيليين أسهم في الشركة المؤممة، فلم يكن عبدالناصر مطالباً بدعوتهم للتسوية، والتعويض.

ما يهمنا توضيحه، هو أن النظام العسكري المصري طبق المبدأ الرابع بكل مصداقية، وطرح بدائل سلمية بتسوية قضية التعويض على حملة أسهم الشركة المؤممة.

ومن جهة أخرى، فإن الأزمة التي ترافقت مع التأميم، فجرتها بريطانيا وفرنسا، ولم يفجرها عبدالناصر. هذه مسألة أساسية لا بد أن تكون حاضرة في الأذهان دائماً.

خامسا : من حيث تطبيق المبدأ الخامس، مواجهة الأزمة بخطة استراتيجية تستند الى قرار سياسي مرن، وكفؤ

تطبيق هذا المبدأ، وهو الأخير من مبادىء مواجهة الأزمة، لا بد لنجاحه من تطبيق المبادىء الأربعة السابقة بكل دقة، وموضوعية.

إضافة الى ذلك، فإن تطبيق هذا المبدأ الخامس، يتطلب الإحاطة الواعية للخطة الاستراتيجية للخصم المتورط في الأزمة، وتلك إحدى أهم الشروط التمهيدية لعمل الخطة الاستراتيجية من حيث المبدأ. أي أن يكون لك إطلاع على الخطة الاستراتيجية للخصم، قبل أن تضع خطتك الاستراتيجية لتحقيق أهداف استراتيجية تريد الوصول اليها في مواجهة الخصم.

تنفيذ هذا المبدأ الخامس، كان يقتضي من القيادة المصرية، أن تحيط علماً بالخطة الاستراتيجية لدول العدوان الثلاثي. فهل حقق عبدالناصر ذلك الشرط؟ وما هي الخطة الاستراتيجية التي وضعها سيادته للتعامل مع الأزمة في كافة مراحلها، خاصة المرحلة التي سبقت نقطة الذروة، وهي العدوان العسكري؟

أوضحنا فيما سبق، أن بريطانيا وفرنسا واسرائيل تعاملنا الواحدة منهن مع الأزمة بهدف استراتيجي يختلف عن هدف كل من الدولتين الأخريين.

كما أن النظام العسكري المصري لم يدرك تلك الأهداف للدول الثلاثة. كما لم يدرك بالضرورة الخطة الاستراتيجية لكل واحدة منها.

فلقد ثبت بعد انتهاء الأزمة، ومن واقع ملفات العدوان الثلاثي الذي انتهت اليه الأزمة في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦، أن الأهداف الاستراتيجية لدول العدوان الثلاثي، كانت كما يلي :

١ - فيما يتعلق ببريطانيا، كانت مشدودة الى هزيمتها السياسية في مصر على يد حركة ٢٣ يوليو العسكرية، وإلى الحرب الإعلامية - السياسية اليومية التي فجرها البكباشي جمال عبدالناصر ضد النظامين الملكيين الهاشميين الحليفين لبريطانيا في كل من العراق والاردن. مما يعني في القاموس السياسي، أن بريطانيا وضعت هدفاً استراتيجياً لها خلال الأزمة، وهو إلحاق الهزيمة السياسية بنظام عبدالناصر من خلال هزيمته عسكرياً. ومثل هذا الهدف الاستراتيجي، لا علاقة له بالوجه الظاهر للأزمة

التي تفجرت عقب تأميم شركة قناة السويس. أي أن بريطانيا استخدمت «أزمة التأميم» تكتيكاً في خدمة خطة استراتيجية وضعتها لإلحاق الهزيمة العسكرية بالنظام العسكري المصري، وصولاً الى تحقيق هدف إستراتيجي بريطاني، وهو الحاق الهزيمة السياسية بالنظام العسكري المصري. لردعه عن أهدافه السياسية الصاخبة الداعية لإسقاط النظامين الملكيين الحليفين في العراق والاردن، وعقاباً له على توجهه نحو الاتحاد السوفييتي الشيوعي (السابق) وإدخال النفوذ السوفييتي الى منطقة الشرق الأوسط من خلال صفقة السلاح التشيكية (كذا..).

وبالتأكيد، فإن عبدالناصر لم يستوعب الخطة الاستراتيجية التي كانت تنفذها بريطانيا. وبالضرورة، لم يكن يدرك تلك الأهداف الاستراتيجية لبريطانيا.

فلقد اعتقد البكباشي جمال عبدالناصر، أن بريطانيا تمارس ضغوطاً سياسية واقتصادية ضد مصر، بهدف ارغامه على التراجع عن قرار التأميم. وهذا ما أكده الأستاذ أمين هويدي أخيراً عام ١٩٩٣، حين قال، بأن عبدالناصر لم يكن يصدق التقارير التي بعث بها كل من الملحق العسكري المصري في أنقرة وباريس حول الاستعدادات العسكرية الفعلية من بريطانيا وفرنسا لشن عدوان على مصر قبل شهرين من العدوان.

وفيما يتعلق بفرنسا، فإنها تعاملت مع تأميم شركة قناة السويس بذات الخطة الاستراتيجية البريطانية، وإن اختلفت خلفيات الموقف الفرنسي في بعض التفاصيل. فلقد كانت فرنسا في حينه تواجه بداية الثورة الجزائرية المسلحة الماجدة. وخيل للقيادة الفرنسية، أن عبدالناصر ومن خلال تأييده السياسي لتلك الثورة، هو المحرك الأساسي لها. وبالتالي، توصلت تلك القيادة الى استنتاج مماثل لما توصلت له بريطانيا، وهو أن الحاق الهزيمة العسكرية بنظام عبدالناصر لا بد أن يقود الى هزيمة حركته السياسية في المنطقة.

ولقد كان وزير الخارجية الفرنسي خلال مرحلة الأزمة المسيو كريستين بينو، صريحاً جداً في توضيح حقيقة الأهداف الاستراتيجية لبلاده وبريطانيا في التعامل مع الأزمة حين قال، بأن بلاده لم تكن تنظر للأزمة على أنها قضية المساهمين في شركة قناة السويس المؤممة، بل باعتبار أن عبدالناصر قد سمح للنفوذ السوفييتي أن يمتد الى منطقة الشرق الأوسط، وبذلك أصبحت مصالح أوروبا الغربية مهددة بالخطر حسب الاستنتاجات الفرنسية والبريطانية.

وفيما يتعلق باسرائيل فإنها تعاملت مع الأزمة بأهداف استراتيجية تختلف جذرياً

مع تلك الفرنسية والبريطانية.

فلقد أوضحت القيادة الاسرائيلية على لسان موشى دايان وزير الحرب، وموشى شاريت وزير الخارجية، بأن قيادتهم لم تكن تشعر بأي خطر عسكري من نظام البكباشي عبدالناصر. وأن اشتراكهم في العدوان الثلاثي الى جانب فرنسا وبريطانيا، كان بهدف خلق الروح العسكرية القتالية العالية لدى الاسرائيليين بهدف دعم فكرة العداء العربي لاسرائيل. إضافة الى هدف استراتيجي آخر، وهو، منع النظام العسكري المصري من إقامة تحالف، أو تنسيق سياسي، أو عسكري، مع الغرب ينجم عنه تقزيم اسرائيل، بل واحتمال تجاهلها كلية.

بل إن السبب الوحيد لعداء اسرائيل تجاه حلف بغداد الذي كان قائماً خلال الأزمة، وكما كشفت عنه مناقشات مجلس اللوردات البريطاني لميثاق الحلف في حينه، هو أن الحلف تقودة المملكة العراقية الهاشمية بتحالف مع بريطانيا وتركيا.

يتضح من حقيقة المواقف والأهداف الاستراتيجية لدول العدوان الثلاثي، أن كل واحدة من الدول الثلاث كانت لها أهداف استراتيجية تعاملت بها مع الأزمة ومن خلالها، بشكل يختلف عن أهداف الدولتين الأخريين. وبالتالي، فلم تكن أي من الدول الثلاث تسعى لتحسين شروط التعويض على حملة أسهم شركة قناة السويس المؤممة. وهذا ما قصدنا بقولنا، أن دول العدوان الثلاثي لم تتعامل مع الأزمة باعتبارها «أزمة تأميم شركة قناة السويس». بل تعاملت مع الأزمة في الواقع السياسي من منطلق الأهداف الاستراتيجية لكل دولة، والتي سبق وأوضحناها.

بينما تعامل عبدالناصر مع الأزمة من واقع حقيقتها الظاهرة، وهي «أزمة التأميم». وبالتالي أقام عبدالناصر رحمه الله حساباته على أساس، أن محور الأزمة ينحصر في حق مصر بالتأميم، ومعارضة فرنسا وبريطانيا للتأميم.

واستطراداً، استبعد عبدالناصر أن تشترك اسرائيل في العدوان. بل إن سيادته استبعد العدوان العسكري أساساً بدءً من شهر سبتمبر كما أوضح مستشاره السابق ومدير مخابرات نظامه الأستاذ أمين هويدي في مقالة له عام ١٩٩٣ حول هذه النقطة بالذات.

فلقد ثبت أن عبدالناصر أخطأ في تقدير الموقف ومواجهة الأزمة كما يعترف بذلك الاستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه «ملفات السويس» حيث يقول :

« أجرى جمال عبدالناصر حساباته وبنى تقديراته للآثار والعواقب بدقة وبصيرة. وفي الحقيقة فقد كانت تلك واحدة من أعظم لحظات حياته. وقد استعاد مجموعة من سبع صفحات في حجم نصف «الفولسكاب» بدأت كما يلي :

الهدف : «وتأميم شركة قناة السويس، وهذا يحقق إمكانية تمويل السد العالي كما أن التأميم يلبي حقاً مصرياً يراود أحلام كل المصريين وهو أيضاً يؤكد أهمية القناة الى أرصدة مصر الاستراتيجية».

تقدير الموقف : وقد استغرق هذا الجزء من الورقة معظم ما تبقى من صفحاتها فقد بدأ بأن «قرار التأميم سوف يؤدي الى تعبئة جماهير الشعب المصري وجماهير الأمة العربية حوله ويلهم الجميع بمعنى الاعتماد على النفس. وتأميم شركة القناة أيضاً سوف يكون رداً كاملاً على سياسة الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية وسوف يبين لهم أننا قادرون على الحركة متحملون لمسئولياتها وأنهم لا يستطيعون بعد الآن أن يقرروا مصائرنا فضلاً عن أن يقوموا بتوجيه الإهانات لنا.

لكن الغرب لن يسكت وسوف يواجهنا بالتهديدات وبحملة سياسية ونفسية ضارية، وفي الغالب فإننا سنواجه بتهديدات عسكرية يمكن أن تتحول الى حرب بالفعل مالم نستعمل كل إمكانياتنا بحذر وحرص...»

حتى هذه اللحظة كان جمال عبدالناصر يقرأ في الأوراق التي كتبها في الصباح الباكر من ذلك اليوم. ثم نحى الأوراق جانباً وراح يستكمل بقية تقديره للموقف شفوياً. كان رأيه أن احتمال التدخل العسكري هو ما يجب أن نتحوط له ونتفاداه بكل وسيلة الا التراجع عن تأميم القناة إذا اتخذ القرار نهائياً وأعلن.

وقد استعرض موقف كل الأطراف المعادية لمصر وأبهم يمكن أن يصل به رد الفعل الى حد الحرب المسلحة. وقدر أن الجميع «نظرياً» سوف يفكرون في التدخل العسكري كرد فعل أولي لكن أطرافاً عديدة بينهم سوف تعيد التفكير وتتردد :

* الولايات المتحدة سوف تتردد في الغالب لأن تدخلها العسكري ضد دولة صغيرة مثل مصر يعتبر إفلاساً سياسياً كما أنه سيؤدي الى إحراجها بشدة أمام أطراف عربية صديقة لها في المنطقة وبالذات السعودية.

* فرنسا لا تستطيع أن تتدخل بمفردها فهي مشغولة بحرب الجزائر ووضعها العالمي كله خصوصاً بعد هزيمة الهند الصينية لا يمكنها من عمل مسلح حاسم ضد مصر.

* إسرائيل قد تفكر في التدخل عسكرياً ولكنها لا تستطيع أن تتخذ من تأميم

شركة ذريعة لشن الحرب، ثم أن تدخل اسرائيل عملياً ضد مصر سوف يجعلها حرباً ضد الأمة العربية كلها وهذا يفرض على أمريكا محاولة «فرملة» إسرائيل. ثم أن إسرائيل من مصلحتها أن تنتظر لكي ترى صراع مصر مع الغرب كله يشتد ويعنف.

* وأخيراً، فإن بريطانيا هو الطرف الذي يخشى من تدخله فعلاً. ومن هنا فإن الموقف البريطاني هو مفتاح الموضوع كله وإذن كيف يمكن أن تتصرف بريطانيا وكيف يمكن أن يتصرف «إيدن»؟

كان تقدير جمال عبدالناصر أن «إيدن» في موقف ضعيف، والضعف هو الذي سيغريه بالعنف، ثم أن منطقة الشرق الأوسط كانت هي المنطقة التي يعتبر «إيدن» نفسه خبيراً بشئونها وكان طموحه أن يقوم هو بترتيبها، ثم أن خروج «جلوب» من الاردن قد جعل «إيدن» يعتبره («جمال عبدالناصر») عدوه الرئيسي في المنطقة، وقد فكروا في عمليات اغتيال وفي تدبير اغتيال ولم ينجحوا حتى الان ولكنهم في حالة تعبئة نفسية ضد مصر وضده شخصياً حتى الذروة. وخطوة مثل تأميم قناة السويس سوف تكون القشة التي تقصم ظهر البعير وسوف يكون «إيدن» تحت ضغوط نفسية من داخله وضغوط سياسية من حزبه ومن الرأي العام البريطاني تدفعه كلها للعمل المسلح ضد مصر خصوصاً وأن الجو الدولي العامل الذي يمكن أن تصنعه دعاياته حول تأميم قناة السويس سوف يعطيه الأرضية الصالحة للتدخل المسلح».

وكان تقدير جمال عبدالناصر أن هذا «الجو الدولي العام نفسه هو الذي يتحتم على مصر أن تستغله وتستفيد منه لتفويت فرصة السلاح على الذين يفكرون فيه».

وكان تقديره أيضاً أن «إيدن» لا بد أن «يتصرف بسرعة وأن يضرب الحديد وهو ساخن وإلا فإن المناخ العام للأزمة سوف يهدأ وسوف يبرد».

وكان تقديره كذلك أن «احتمال التدخل العسكري ضد مصر سوف يكون محققاً بنسبة ٨٠٪ خلال الأسبوع التالي للتأميم. فإذا انقضت هذه الفترة الحرجة تناقصت احتمالات التدخل».

في الأسبوع الثاني والثالث من أغسطس سوف يكون الخطر بنسبة ٤٠٪.

خلال شهر سبتمبر سوف يكون الخطر بنسبة ٢٠٪.

حتى نهاية اكتوبر سوف يكون الخطر بنسبة ٢٠٪ ثم يبدأ في التلاشي بعد ذلك لأن الفرصة قد تكون قد أفلتت تماماً.

وسألني جمال عبدالناصر وإن كان في الحقيقة قد بدا وكأنه يسائل نفسه: «وكيف يمكن إذن أن نكثف عملنا السياسي للفترة الأولى لتفويت فرصة التدخل العسكري ضدنا؟ كيف نستطيع أن نكسب وقتاً تبرد فيه الأزمة ويتعود العالم على التأميم؟ ثم مضى يطرح سؤالين:

١ ـ ما هي فرص نجاحنا في تنفيذ تأميم قناة السويس، وكان رده على هذا السؤال أن الفرص كبيرة لأن عملية قناة السويس في صميمها عملية إدارة فالقناة كلها خدمة (Service) وهي في هذا تختلف عن تأميم البترول الايراني الذي هو عملية إنتاج وتسويق (Production & Marketing) والخدمة تعتمد على كفاءتها وأما الإنتاج والتسويق فهما يعتمدان على آخرين.

وإذا رآنا العالم نؤدي له خدمة القناة بكفاءة فلن يصغى الى أصوات التدخل الحمقاء خصوصاً إذا استطعنا كسب الوقت. وكان ظنه أن مصر تملك كفاءة إدارة الحركة في قناة السويس.

٢ ـ أما السؤال الثاني وهو أكثر تعقيداً فقد كان عن حجم القوات الجاهزة في منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض مما يستطيع «إيدن» استعماله في عملية عسكرية فورية ضد مصر.

«إذا كانت لديه قوات كافية فمعنى ذلك أن التدخل المسلح ضدنا حتمي.

وإذا لم تكن لديه قوات كافية جاهزة فما هو الوقت الذي سيمضي من الان وحتى تجهز قواته؟

وإذا لم تكن لديه قوات جاهزة وبالتالي سوف يضطر إلى الانتظار ـ فما هي المبادرات السياسية التي تستطيع مصر أن تقوم بها لتفويت الفرصة عليه قبل أن تستعد قواته؟»

ثم حاول جمال عبدالناصر في تقديره العام للموقف أن يستعرض أشكال التدخل العسكري المحتمل فبحث احتمالات الهجوم على القناة أو ضرب الاسكندرية أو

التوجه مباشرة الى القاهرة بعملية إنزال جوية. ثم استعرض قواعد العمل العسكري : البحر مباشرة من مالطة أو جبل طارق، أو القواعد العسكرية البريطانية في ليبيا، أو قبرص.

ووصل الى النقطة المحورية التي يلخصها سؤال حيوي هو : ما هو حجم القوات البريطانية القريبة منا وما هي درجة استعدادها؟ ثم ركز في النهاية على قبرص مستبعداً القواعد البريطانية في ليبيا لأنها بعيدة ولأن الزحف منها يرغمها على التقدم مساحات شاسعة في الصحراء المكشوفة الى جانب أنه سوف يؤدي الى ثورة شعبية فيها.

وهكذا اقتصر بحثه الأساسي في النهاية على قبرص، وتصرف على الفور فقد بعث برسول إلى الأسقف «مكاريوس» الزعيم الوطني القبرصي وإلى الجنرال «جريفاس» القائد العسكري للمقاومة الوطنية في قبرص يطلب منهما كل معلومات متاحة عن حجم القوات البريطانية ودرجة استعدادها في قبرص.

كانت مصر من قبل على اتصال بحركة التحرر الوطني القبرصية التي نشطت ضد الاستعمار البريطاني للجزيرة. وقد قدمت مصر لها ما كانت تحتاج اليه من مساعدات في ظروفها الصعبة وارتبطت معها بعلاقات وثيقة.

وكانت الثورة القبرصية وقواتها المسلحة «أبوكا» مستعدة لرد الجميل. وبالفعل فإن الجنرال «جريفاس» كما قال فيما بعد في رسالة لـ عبدالناصر «عبأ كل رجل وامرأة وطفل لجمع المعلومات وكلف بعض رجاله الموثوقين أن يعززوا معلوماتهم بصور فوتوغرافية من داخل القواعد البريطانية في قبرص».

(ولكن جريفاس، شأنه شأن أي «سياسي»! لم يتورع عن استغلال الموقف بعد ذلك لصالح قضيته فقد عرض على الإنجليز هدنة في قبرص طوال فترة أزمة السويس إذا قبلت الحكومة البريطانية ببعض شروط حركة المقاومة القبرصية!!).

كان جمال عبدالناصر يستعد بخطابه التقليدي في عيد الثورة يوم ٢٣ يوليو. وخطر له أنه قد يستطيع إعلان قرار التأميم في هذا الخطاب. وحان موعد الخطاب ولم تكن ردود «مكاريوس» و«جريفاس» قد وصلت بعد. وهكذا ألقى جمال عبدالناصر خطاباً عادياً في هذه المناسبة أثناء حضوره حفل افتتاح خط جديد لأنابيب

البترول بين السويس ومسطرد. لكنه حقق شيئاً آخر أثناء إلقاء هذا الخطاب فقد وقع بصره في الصف الأول من حضور الحفل على المهندس «محمود يونس» وهو مسئول هيئة البترول المصرية والرجل الذي أشرف على بناء الخط. واستقر رأيه وهو يلقي خطابه على اختيار «محمود يونس» لإدارة قناة السويس.

وأخذه معه إلى بيته بعد انتهاء الاحتفال وأفضى اليه بالسر الكبير وكلفه بمسئولية التنفيذ. وكان المشهد مؤثراً لأن محمود يونس قفز من مقعده يحاول تقبيل جمال عبدالناصر لأنه بهذا القرار يحقق العزة والكرامة بالفعل لمصر. ثم راحت دموعه تجري على خديه فرط تأثر وحماسة وطلب اليه جمال عبدالناصر أن يتمالك مشاعره لأن أمامه أياماً عصيبة فكل شيء بعد إعلان القرار سوف يكون متوقفاً عليه.

وفي صباح الأربعاء وصلت تقارير «مكاريوس» و«جريفاس» من قبرص :

*هناك حاملة طائرات بريطانية واحدة في البحر الأبيض وهي راسية الان في مالطة، وهناك مدمرة واحدة تقوم بأعمال الدورية في مثلث يمتد بين قبرص والاسكندرية وحيفا، وهناك في قبرص قوات برية تقدر بثلاثة ألوية (لواء الحرس من الفرقة الثالثة مشاة ـ لواء الكوماندوز الثالث ـ لواء مظلات).

* تقدير الجنرال «جريفاس» أن القوات البريطانية لا تستطيع في أوضاعها الراهنة القيام بعمليات عسكرية واسعة خارج الجزيرة لانشغال معظمها بمواجهة الثورة القبرصية.

* مما يدل على دقة هذه المعلومات عن حجم القوات البريطانية ودرجة استعدادها أنها قبل فترة قصيرة طلبت مدداً إضافياً يلحق بها لأنها وحدها لا تستطيع مواجهة الثورة القبرصية.

كان معنى هذا كله أن بريطانيا وحدها لا تستطيع بسرعة، والثغرة التي تتبقى هي ما إذا كانت بريطانيا على استعداد للتحالف مع أطراف اخرى ودفعها للاشتراك معها : فرنسا أو إسرائيل. واستبعد جمال عبدالناصر إمكانية تحقق ذلك وكان هذا هو الخطأ الظاهر الذي شاب تقديره للموقف.»

وهكذا ، يعترف الاستاذ محمد حسنين هيكل بكل صراحة ، أن تقدير عبدالناصر للموقف كان خطأ . فضلاً عن أن توجه سيادته نحو مكاريوس وجريفاس لطلب

المعلومات منهما عن حجم القوات البريطانية في قبرص ، كان يعنى أن سيادته يفهم الصراع الدولي عموماً ، وصراعه مع بريطانيا خصوصاً ، من زاوية الحرب العسكرية فقط . دون أي أعتبار للاشكال الاخرى في إدارة الصراع ، وأهمها الصراع السياسي وفي مقدمته ، فن مواجهة الأزمات ، الى جانب توازن المصالح وصراعها .

والعبرة في هذه المسألة، أن النظام العسكري المصري أخفق في تطبيق المبدأ الخامس من مبادىء مواجهة الأزمات.

الأزمة اللبنانية
(الأولى)

(مايو/أيار ١٩٥٨م)

الأزمة اللبنانية (الأولى)

(مايو / أيار ١٩٥٨م)

الفرضية التي تطرحها هذه الدراسة، وتسعى للتحقق منها بالتحليل والوقائع التاريخية، هي أن الأزمة التي فجرتها حكومة دولة الوحدة المصرية ـ السورية العسكرية على أرض لبنان في مايو / أيار ١٩٥٨، أسفرت عن نتائج تتعارض مع الأهداف المعلنة التي سعت اليها تلك الحكومة، وهي اسقاط حكم الرئيس كميل شمعون .

كما أدت تلك الأزمة، الى قدوم القوات الأمريكية الى لبنان لأول مرة في تاريخ الشرق الأوسط .

معنى ذلك، أن انعدام الكفاءة الاستراتيجية لقيادة الحكم العسكري لدولة الوحدة السورية المصرية، ودعمها للمعارضة المسلحة في لبنان، أدى الى تفجير أزمة دولية، كما أدى سوء إدارة القيادة السورية للأزمة التي فجرتها هي، الى قدوم قوات إحدى القوتين الأعظم لحماية العاصمة اللبنانية بيروت من خطر الغزو السوفييتي . وبالتالي، نشأت حالة من أشد حالات التوترات الدولية التي كانت تنذر بعواقب وخيمة.

كما ترتكز فرضية هذه الدراسة، الى أن الدعم السوري العسكري للمعارضة المسلحة في لبنان في مايو / أيار ١٩٥٨م، كان تعبيراً عن أزمة ذاتية عميقة الجذور داخل بيئة النظام العسكري الحاكم في دولة الوحدة السورية المصرية بشكل عام، وداخل بيئة مؤسسة النظام العسكري الحاكم في الاقليم السوري بشكل خاص. وبالتالي، فقد لجأت قيادة الحكم العسكري السوري في مايو / أيار ١٩٥٨م الى نقل أزمتها الداخلية التي كادت تهدد بانفجار مدمر، الى خارج أرضها الإقليمية السورية، الى لبنان.

وعليه، يتفق موضوع الأزمة اللبنانية في مايو/أيار ١٩٥٨ وما انتهت اليه من نتائج تتعارض مع الأهداف التي سعت اليها القيادة العسكرية السورية الحاكمة التي فجرت الأزمة أساساً، مع موضوعات هذا الكتاب. والمقصود بذلك، أن انعدام الكفاءة الاستراتيجية لدى قيادات الأنظمة التي تواجه، أو تدير الأزمات، يقود حتماً الى نتائج لم تكن تتوقعها تلك القيادات.

وعليه، فإن دراسة أزمة مايو/ أيار ١٩٥٨ اللبنانية، ترتكز الى الموضوعات التالية :

١ ـ الأزمة الذاتية السورية قبل نقلها الى لبنان.
٢ ـ انفجار الأزمة بدعم المعارضةالمسلحة في لبنان .
٣ ـ موقف الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من الغزو.
٤ ـ النتائج التي أسفرت عنها الأزمة.
٥ ـ كيف أدارت القيادة الناصرية الأزمة في حينه.

أولاً : الأزمة الذاتية السورية قبل نقلها الى لبنان

كان الأساس الأول للدستور الذي وضعته مؤسسةالعقيد عبد الحميد السراج الاستخباراتية لدولة الوحدة السورية ـ المصرية، هو، إعلان الحرب الأبدية على الديمقراطية . ومن مظاهر ذلك النص الدستوري، حظر التعددية السياسية، وبالتالي، حظر أي نشاط حزبي.
ومن مظاهر ذلك النص الدستوري على محاربة الديمقراطية الى الأبد، النص الدستوري بتأميم الصحافة وبجعلها تحت سيطرة مخافر الشرطة في القاهرة ودمشق.
هذا مع الأخذ بعين الاعتبار، أن الحريات السياسية في سورية قبل تطبيق الدستور لدولة الوحدة السورية ـ المصرية العسكرية، كانت أملاً للشعوب العربية المغلوبة على أمرها.
إذن، ولدت دولة الوحدة السورية ـ المصرية والتي عرفت بالجمهورية العربية المتحدة، وولدت معها في اللحظة ذاتها، أزمتها التاريخية الكبرى، وهي، أزمة الديمقراطية. حيث أصبحت مؤسسة الاستخبارات في كل من مصر وسورية، هي التي تمارس كل السلطات : التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والدينية، بل والإعلامية.
وبالتالي ، أصبحت تلك المؤسسة هي المسئولة عن إدارة الصراع السياسي في المنطقة.
حدث في عام ١٩٥٧، وعقب حرب السويس، أن أعلن الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور، مشروعه الذي عرف «بمبدأ ايزنهاور » وخلاصته، أن الولايات المتحدة لا بد من أن تملأ أي فراغ سياسي ينجم عن انهيار النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط.

... سارع الرئيس اللبناني كميل شمعون في حينه، وأعلن قبوله بالإعلان الأمريكي. كان ذلك قبل قيام دولة الوحدة السورية المصرية المعادية للحريات...

مع مرور بضعة أشهر على قيام دولة الوحدة السورية ـ المصرية تلك، كانت مؤسسة الاستخبارات السورية بقيادة العقيد عبد الحميد السراج قد أكملت سيطرتها الفعلية على كل المؤسسات في سورية.

وأصبحت بالتالي هي صاحبة القرار السياسي الوحيد، بينما هي لم تكن كذلك، قبل قيام دولة الوحدة في عهد التعددية السياسية، والأحزاب.

حدث في تلك الأثناء أيضاً، أن هاجم الاتحاد السوفييتي السابق النهج الديكتاتوري لدولة الوحدة السورية ـ المصرية. وجاء الموقف السوفييتي ذاك، متعاطفاً مع موقف الحزب الشيوعي السوري، الذي رفض النهج المعادي للحريات لدستور دولة الوحدة. ولقد كان طبيعياً، أن تقف الادارة الأمريكية في حينه، الى جانب قيادة دولة الوحدة تلك.

... حدث في تلك الأثناء ايضاً، ومن واقع التسلط الماروني السياسي على نظام الحكم اللبناني، أن اتجهت القوى الاسلامية في لبنان، ورداً على ما كان يعتبر تسلطاً مارونياً على الحكم هناك، الى إعلان دعمها، وتأييدها، للقيادة «الاسلامية» العرفية لدولة الوحدة السورية ـ المصرية.

ويبدو، أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A، وعلى ضوء معاداة الاتحاد السوفييتي السابق للنهج الديكتاتوري لدولة الوحدة السورية ـ المصرية في حينه قررت التصدي للموقف السوفييتي، فكان القرار بدعم تلك الوحدة،، واتجهت الوكالة الأمريكية الى تحريض عملائها من القيادات الإسلامية في لبنان الى تأييد الوحدة السورية ـ المصرية، رداً على الموقف الماروني السياسي المعارض لتلك الوحدة. وهو الموقف الذي كان يلتقي مع النفوذ البريطاني المعارض للهيمنة الأمريكية الجديدة تحت راية الانقلابات العسكرية الوطنية.

في مارس ١٩٥٨، أي بعد أقل من شهرين على قيام الوحدة المصرية ـ السورية، قام الاتحاد الهاشمي من العراق والاردن. ولقد جاء الاتحاد الهاشمي ضمن مبررات اخرى، رداً على التوجه الأمريكي المؤيد لدولة الوحدة المصرية السورية، والمحرض على إسقاط النظام الملكي الهاشمي الديمقراطي في كل من العراق والاردن. حيث جعل البكباشي جمال عبدالناصر من أولى مهماته، التحريض اليومي لقيام انقلاب عسكري للاطاحة بالنظامين الملكيين في كل من العراق والاردن.

رداً على الهجوم الناصري المستمر، أتجه النظام العراقي الملكي الى التحالف التكتيكي مع الحكم اللبناني الذي كان يمثله الرئيس كميل

شمعون في حينه، والذي كان يميل الى التحالف مع النفوذ البريطاني في المنطقة. مما شجع القوى السياسية اللبنانية المعارضة للوحدة المصرية - السورية، للنشاط، والتشكيك بمشروع الوحدة تلك، وبالأهداف الفوضوية لقيادتها.

وحيث كانت حرية الصحافة مكفولة في لبنان بموجب الدستور والعرف، فقد انبرى أنصار الديمقراطية والحرية للتشهير بالنهج الديكتاتوري، لدولة الوحدة السورية المصرية

وحيث كانت الأحزاب السورية قد أصبحت محظورة، والصحافة خضعت للتأميم، فقد شعرت مؤسسة الاستخبارات السورية الحرج من موقف الصحافة اللبنانية الحرة وبالتالي، فإنها - أي مؤسسة الاستخبارات السورية الحاكمة - بدأت تحصد ثمار أزمتها في حظر النشاط الحزبي، وتأميم الصحافة وتعليق الحريات. فكان عليها وحدها، أن تتصدى لخطر الديمقراطية على حدودها مع لبنان.
وهكذا، ما أن جاء شهر مايو/ أيار ١٩٥٨ حتى كانت مؤسسة الاستخبارات السورية جاهزة لنقل أزمتها الى الساحة اللبنانية، لتصفية الحساب مع الرئيس اللبناني كميل شمعون، بسبب تحالفه مع النظامين، العراقي والاردني.

ثانياً : انفجار الأزمة بالدعم العسكري للمعارضة المسلحة

في الثامن من مايو /أيار ١٩٥٨ اغتيل الصحفي اللبناني نسيب المتني، والذي عرف بمعارضته للتوجهات السياسية للرئيس اللبناني كميل شمعون في حينه، وهي التوجهات الموالية للاتحاد الهاشمي وللمصالح البريطانية المتعارضة مع النفوذ الأمريكي ومع الوحدة السورية المصرية، كما أوضحنا. وكان الصحفي المغدور من الطائفة المارونية ذاتها التي ينتمي اليها الرئيس اللبناني.
ولقد جاءت عملية الاغتيال تلك، في ذروة الصراع بين النفوذين : الأمريكي والبريطاني حول آخر قلعة للنفوذ البريطاني في المنطقة، وهي النظام الملكي الديمقراطي في العراق، ومعه النظام الملكي الديمقراطي الاردني.

ومع أنه لم يقم أي دليل على وجود أية قرينة تشير الى علاقة للرئيس اللبناني كميل شمعون في اغتيال الصحفي نسيب المستني، فإن أجهزة الاعلام للعقيد عبد الحميد السراج ، اتجهت الى اتهام الأجهزة اللبنانية الرسمية، وبالتالي، الرئيس شمعون، بتنفيذ عملية الاغتيال. خاصة، وأن الصحفي المغدور، كان معروفاً بتأييده للتوجهات الأمريكية وللعقيد السراج.
أعقب ذلك مباشرة، دعم عسكري بالعتاد والرجال للمعارضة المسلحة التي تفجرت ضد حكم الرئيس كميل شمعون .

اتخذت حركة العصيان المسلح أبعاداً طائفية حيث تسترت بالراية الإسلامية، معلنة تصديها للتسلط الماروني السياسي الذي كان يمثله الرئيس كميل شمعون. كما اتجهت حركة العصيان المسلح تلك، الى طرح شعارات مستحيلة، مثل شعار ضم لبنان الى جمهورية العقيد عبدالحميد السراج! هذا مع العلم، أن الصحفي المغدور نسيب المستني كان ينتمي الى الطائفة المارونية.
ومما يؤيد ذلك، أن عملية اغتيال المرحوم كمال مروة، صاحب ورئيس تحرير جريدة «الحياة» البيروتية، كان من الطائفة «الشيعية» الاسلامية. وكان ابراهيم قليلات الذي نفذ عملية الاغتيال، كما هو معروف ، ينتمي الى الطائفة «السنية» الإسلامية.

ثالثاً : موقف الأمم المتحدة، والإدارة الأمريكية من الأزمة

موقف الامم المتحدة :

في السادس من يونيو / حزيران ١٩٥٨ بدأت، ولأول مرة، مناقشة الدعم العسكري السوري للمعارضة المسلحة في لبنان بناءً على طلب من الحكومة اللبنانية.

وفي ١١ يونيو/ حزيران قرر مجلس الأمن تشكيل «لجنة رقابة» وارسالها الى لبنان للتحقق من تدفق السلاح من حكومة الوحدة السورية - المصرية الى المتمردين في لبنان.

ومع اشتداد أعمال الارهاب والعنف التي تفجرت ، في لبنان ضد الحكومة اللبنانية، لم تتمكن لجنة الرقابة الدولية من القيام بمهمتها، حيث عمت لبنان عموماً ومنطقة الحدود السورية - اللبنانية خصوصاً، حالة من أعمال العنف فقدت فيه الحكومة السيطرة على الأوضاع. وقد دعا المجلس في قرار له، الى خروج العناصر البشرية السورية من لبنان، وبالكف عن تزويد المتمردين اللبنانيين بالسلاح.

موقف الادارة الأمريكية

من الأمور الجديرة بالاهتمام في أزمة ١٩٥٨، هو الموقف السياسي للرئيس الأمريكي أيزنهاور، والذي تميز بالمواقف الوثائقية التالية :

١ - الموقف المعارض للرئيس كميل شمعون. وبالتالي، رفض تقديم أي عون للحكومة اللبنانية في مواجهة المعارضة المسلحة المدعومة من سورية .

أي أن موقف الإدارة الأمريكية كان يعني دعماً غير مباشر، للموقف السوري.

٢ - الموقف الثاني، والذي تمثل في انزال القوات الأمريكية في لبنان صبيحة يوم ١٥ يوليو/ تموز ١٩٥٨، أي في اليوم التالي لقيام مجزرة ١٤ تموز/ يوليو الأمريكية والتي استهدفت تدمير الاتحاد الهاشمي،

بتدمير النظام الملكي الديمقراطي العراقي، والتصفية الجسدية لجميع أفراد الأسرة الملكية الهاشمية في العراق، وبحيث لم ينج من المجزرة، طفل ولا كهل.

في الموقف الاول، حاول جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي تصوير الصراع في لبنان، على أنه صراع بين الرئيس كميل شمعون المدافع عن المصالح العراقية والاردنية، وبين معارضيه. ففي تصريح له في ١٣ مايو/ أيار ١٩٥٨ اي بعد خمسة أيام فقط من بدء العصيان المسلح ، قال الوزير الأمريكي بكل صراحة :

«لقد أخطأ الرئيس كميل شمعون حين حاول تجديد فترة رئاسته مما زاد في حدة الصراعات بين الطوائف اللبنانية. كما أن سياسة الرئيس شمعون الموالية للعراق والاردن قد عمقت هذا الصراع».

وعندما طلب الرئيس اللبناني في مايو/أيار المساعدة العسكرية من السفير الأمريكي في بيروت، فإن الرئيس الأمريكي ايزنهاور رفض ذلك بشدة.

كما رفض وزير خارجيته جون فوستر دالاس تقديم جندي أمريكي واحد لمساعدة الرئيس شمعون. ولعل هذا الموقف الرسمي الأمريكي، هو الذي دفع بمؤسسة الاستخبارات السورية برئاسة العقيد السراج الى إرسال المزيد من الدعم العسكري الى لبنان لدعم حركة التمرد والعصيان والعنف والارهاب، ضد مؤسسات الدولة اللبنانية، وحكومتها الصديقة للعراق والاردن.

بينما جاء الموقف الثاني للإدارة الأمريكية بإرسال القوات الأمريكية الى بيروت يوم ١٥ يوليو/ تموز ١٩٥٨ ليلتقي مع الخطة الاستراتيجية الأمريكية تجاه دعم مجزرة ١٤ تموز/يوليو في العراق. حيث أن القوات الأمريكية التي نزلت الى لبنان لم تكن تستهدف دعم الرئيس كميل شمعون، بل كانت تستهدف منع حدوث تدخل سوفييتي في سورية، أو العراق، أو في لبنان ذاته، رداً على تحطيم النظام الملكي العراقي المعارض القوي للنفوذ الأمريكي في المنطقة. وهذا ما بدا واضحاً في عدم حدوث أي صدام بين القوات الأمريكية وقوات المعارضة اللبنانية المسلحة.

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار، أن الانزال الأمريكي في لبنان، جاء بناءً على طلب رسمي جديد من الحكومة اللبنانية إثر وقوع مجزرة ١٤ يوليو/ تموز الأمريكية في العراق. بينما رفضت إدارة الرئيس

ايزنهاور عدة طلبات سابقة من الحكومة اللبنانية بإرسال قوات أمريكية بعد انفجار العصيان المسلح في لبنان.
والخلاصة، في الموقف الأمريكي، أنه جاء ليزيد من تفجير الأزمة، وتخريب البيئة الوطنية الاستراتيجية اللبنانية، بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

رابعاً : النتائج التي أسفرت عنها الأزمة

انتهت الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨ بالنتائج التالية :
١ - انتخاب رئيس أركان الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية، عقب نهاية ولاية الرئيس كميل شمعون، وهو من الطائفة المارونية التي كان ينتمي اليها الرئيس شمعون. كما أن الرئيس الجديد، حاز على دعم وتأييد الرئيس ايزنهاور والادارة الأمريكية عموماً، الى جانب دعم وتأييد الطائفة المارونية.
٢ - الزج بلبنان في دائرة صراع النفوذ بين القوى الدولية الكبرى، لأول مرة في التاريخ الحديث.
٣ - تشجيع نشر الإرهاب والعنف ضد المؤسسات الديمقراطية في لبنان.
٤ - قدوم القوات الأمريكية الى لبنان . علماً، بأن الاعلام الصاخب لحكومة الاقليم السوري كان يتهم الرئيس كميل شمعون بأنه يسعى لاستقدام القوات الأمريكية الى لبنان.

وبالمقابل، كان شعار المتمردين اللبنانيين هو ضم لبنان الى دولة الوحدة السورية - المصرية .
٥- وقفت الأمم المتحدة ضد الدعم العسكري السوري للمعارضة المسلحة في لبنان . وهذا ما اتضح بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وما أنبثق عن الأخير من قرار بتشكيل «لجنة المتابعة»، والتي وصلت الى لبنان فعلاً لمتابعة خروج العناصر السورية من لبنان .
٦ - شكل الدعم العسكري السوري للإرهاب في لبنان سابقة في نهج الأنظمة العسكرية الوطنية العربية. وبالتالي، كان ذلك الدعم العسكري مقدمة للغزو العسكري البعثي العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

٧ ـ كشفت أزمة ١٩٥٨ عن وجود تنسيق بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A من جهة، وبين قيادة مؤسسة الاستخبارات السورية بزعامة العقيد عبدالحميد السراج من جهة اخرى. حيث اتفقت الجهتان على محاربة الأنظمة الديمقراطية في العراق والاردن، وفي لبنان مسرح الأزمة، ايضاً.

خامساً : كيف أدارت قيادة حكومة الجمهورية العربية المتحدة الأزمة التي فجرتها في لبنان؟

أثبتت وقائع الأزمة اللبنانية افتقار مؤسسة الاستخبارات السورية بقيادة العقيد السراج ، للكفاءة الاستراتيجية لإدارة الصراع، ومواجهة، أو إدارة، الأزمات التي تفجرها هي في نظامها السياسي، وفي المنطقة الإقليمية. كما أثبتت تلك القيادة جهلها الفاضح بمبادىء مواجهة الأزمات. ويتضح ذلك من مقارنة تلك المبادىء بالاسلوب الذي أدارت به تلك القيادة الأزمة التي فجرتها، هي ذاتها، في ساحة لبنان الديمقراطي.

المبدأ الاول ، تحديد اطراف الازمة

فمن حيث المبدأ الأول، وهو تحديد أطراف الأزمة، فلقد أخطأت القيادة السورية، في اعتبار نظام الحكم اللبناني الديمقراطي ورئيسه كميل شمعون، بمثابة العدو الرئيسي لمصالح الشعب السوري، واعتباره طرفاً في الأزمة.

وحتى مع التحالف والتنسيق اللذين أقامهما حكم الرئيس كميل شمعون مع كل من العراق والاردن، فإن ذلك أمر مشروع ويندرج ضمن حرية كل دولة في إتباع السياسة التي تمليها مصالحها الوطنية، وتقرها مؤسساتها الديمقراطية. أما الدعم العسكري للمعارضة المسلحة في بلد أخر لأن سياسته الخارجية تتعارض مع مثيلتها لدى تلك الدولة الغازية، فهو جوهر السياسة الاستعمارية، والهيمنة الدولية.

كان واضحاً منذ البداية، أن القيادة العسكرية السورية، وربيبتها مؤسسة الاستخبارات ، تواجه أزمة ذاتية في سورية. وكان السبب المباشر في تلك الأزمة الذاتية، هو الأزمة الديمقراطية منذ اللحظة التي أصبح فيها الحكم الحقيقي حكراً لمؤسسة الاستخبارات.
فمنذ اغتصاب العسكريين للسلطة، أو احتكارهم لها، وإلغاء المؤسسات الديمقراطية، تنشأ الأزمة الذاتية الوطنية داخل النظام العسكري في ظل الديكتاتور العسكري القائد. ذلك، أن القرار السياسي المناسب لبناء مؤسسات النظام السياسي الجديد، أو لمواصلة بناء النظام السياسي القديم القائم في مواجهة التحديات والتطورات الإقليمية، يحتاج الى الكفاءات، والإبداع. ومثل هذه الخصائص يناصبها الديكتاتور الوطني العسكري العداء الصارخ.

فالحقيقة الوثائقية المأساوية لدولة الوحدة السورية المصرية، أنها كرست قيادة مؤسسة الاستخبارات السورية ضد الأنظمة الديمقراطية في البلدان العربية، والتي كانت ضمن الأنظمة الملكية الصديقة، أو الحليفة لبريطانيا في حينه.
لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية لتسمح بقيام تلك الوحدة أساساً، لو لم تكن إدارة الرئيس ايزنهاور مطمئنة تماماً، الى أن قيام تلك الوحدة يلتقي مع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وأهم

تلك الأهداف، أن قيام تلك الدولة سيؤجل الصراع العربي والإسلامي ضد اسرائيل الى نصف قرن، على الأقل.
خطان متوازيان رسمتهما المعطيات الاستراتيجية لدولة الوحدة المصرية السورية في الأول من فبراير/ شباط ١٩٥٨ :
الأول، اخضاع الشعب السوري لقيادة العقيد عبدالحميد السراج.

الثاني، تأجيل الصراع ضد العدو الاسرائيلي الى الأبد
وحيث أن القضية الأساسية لدى الجماهير العربية عموماً، والسورية خصوصاً، كانت تتمثل في الصراع ضد اسرائيل، فقد كان على القيادة السياسية لدولة الوحدة تلك، أن تختلق عدواً وهمياً آخر غير اسرائيل، بهدف تبرير تأجيل الصراع ضد اسرائيل.
وبحكم الرابطة السياسية التي كانت تربط العقيد عبدالحميد السراج منذ كان المسئول عن أمن الزعيم حسني الزعيم الذي قاد أول انقلاب عسكري في سورية في ٢٩ ابريل/ نيسان ١٩٤٩ بدعم من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A التي خططت لذلك الانقلاب العسكري في الأساس، اتجه العقيد السراج الى اعتبار النظام الملكي العراقي، والأردني، وكذلك نظام حكم الرئيس اللبناني كميل شمعون، بمثابة الأعداء الأساسيين للشعب السوري. ولأن النظام اللبناني الديمقراطي في حينه، كان الأضعف من بين تلك الأنظمة الثلاثة، فقد اتجه الاعلام البوليسي لدولة العقيد السراج الى اعتبار كميل شمعون ونظام حكمه الديمقراطي، هو العدو الأول لسورية، وليس الكيان الاسرائيلي.

وبكل المقاييس، لا يوجد أي مبرر لاعتبار حكم الرئيس اللبناني كميل شمعون طرفاً أساسياً في الأزمة. بل إنه وحسب مبادىء الامم المتحدة، كانت قيادة الوحدة السورية المصرية مطالبة بالامتناع عن أي عمل من شأنه تهديد سلامة وأمن لبنان. ناهيك عن متطلبات الجوار، والمبادىء الاسلامية والاخلاق العربية.

والخلاصة في هذه المسألة، أن قيادة الاستخبارات السورية بزعامة العقيد عبدالحميد السراج، ارتكبت خطأ استراتيجياً فادحاً، باعتبار نظام حكم الرئيس كميل شمعون طرفاً في تلك الأزمة المفتعلة.

المبدأ الثاني، معرفة الأهداف الاستراتيجية التي يسعى اليها مفجرو الأزمة.

مؤسسة الاستخبارات السورية هي التي فجرت الأزمة اللبنانية، وبالتالي، فمن المفترض أنها ارادت من وراء تلك الأزمة تحقيق أهداف استراتيجية تسعى اليها. وهذا صحيح مائة بالمائة. حيث كانت قيادة تلك المؤسسة قد أوضحت أهدافها الاستراتيجية بالاتي :

١ - إسقاط النظام الملكي الديمقراطي العراقي وكذلك الاردني من خلال انقلاب عسكري .
٢ - اسقاط نظام حكم الرئيس اللبناني كميل شمعون لرفضه دمج لبنان بالنظام السياسي العسكري لدولة الوحدة السورية المصرية. وللتنسيق السياسي الذي كان قائما بين حكم الرئيس شمعون وكل من النظامين : العراقي والاردني.

٣ - ايجاد مبرر لتأجيل الصراع ضد اسرائيل، من خلال اعطاء الأولوية لاسقاط تلك الأنظمة الثلاثة.

المبدأ الثالث، تحليل سليم للأوضاع الاستراتيجية لأطراف الأزمة.

في هذا المبدأ، جاء تحليل القيادة السورية بعيداً عن الموضوعية والصواب.
فلقد اعتقدت تلك القيادة، بإمكانية الإطاحة بحكم الرئيس كميل شمعون من خلال الدعم العسكري للمعارضة المسلحة في لبنان . وغاب عن إدراك تلك القيادة السورية، أن الرئيس كميل شمعون يمثل قوة سياسية للطائفة المارونية اللبنانية. كما أنه يمثل قوة سياسية لبنانية تحظى بدعم سياسي تاريخي من فرنسا خصوصاً.

وحتى في موازين القوى السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، فإنه من غير المسموح به في منظور الاستراتيجية الأمريكية، التضحية

بالنظام اللبناني ليصبح جزءاً من النظام السياسي لدولة الوحدة السورية المصرية، بالرغم من الخدمات التي تؤديها الأخيرة بشكل غير مباشر للأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.
ومما لا شك فيه، أن القيادة السورية فسرت تصريحات الرئيس الأمريكي ايزنهاور المعارضة للخط السياسي للرئيس اللبناني كميل شمعون، بسبب تحالف الأخير مع النظام الملكي العراقي الحليف للمصالح البريطانية في المنطقة، على أنه ضوء أخضر للإطاحة بحكمه.
وهكذا، تكون قيادة الوحدة السورية المصرية قد أخطأت في تطبيق المبدأ الثالث من مبادىء مواجهة الأزمات، وهو الخاص بالتحليل السليم للأوضاع الاستراتيجية للخصم، ولأطراف الأزمة.

المبدأ الرابع، طرح هدف سياسي بديل لتسوية الأزمة سلماً

لم يكن بإمكان العقلية السياسية ، لدولة الوحدة السورية المصرية، أن تطبق هذا المبدأ، وهو طرح هدف سياسي بديل لتسوية الأزمة سلماً.
فمع وصول الدعم العسكري السوري الى لبنان، وفشلها في الضغط على الرئيس كميل شمعون لاجباره على الاستقالة، استمرت تلك القيادة على إرسال المزيد من الدعم العسكري لنشر الارهاب والفوضى في الساحة اللبنانية.

وبالرغم من الاستنكار الدولي لذلك التدخل العسكري في شؤون لبنان تلك، لم تحاول قيادة الجمهورية العربية المتحدة تقديم بديل سياسي لتسوية الأزمة التي فجرتها، هي. فأصرت على موقفها في إرسال المزيد، والمزيد من العصابات المسلحة الى لبنان، لنشر الارهاب والفوضى.

المبدأ الخامس، مواجهة الأزمة من خلال خطة استراتيجية تستند الى قرار سياسي مرن، وكفوء

لم تكن قيادة الوحدة السورية تمتلك أدنى مقومات الكفاءة الاستراتيجية لإدارة الصراع الدولي، ومواجهة الأزمات.

فلقد اعتمدت تلك القيادة في تلك الأزمة التي فجرتها ظلماً وعدواناً على ساحة النظام اللبناني الديمقراطي، على عامل رئيسي هو، التعاطف العفوي من بعض القوى الإسلامية في لبنان. ولقد خيل لتلك القيادة، أن ارسال الدعم العسكري لتعزيز جبهةبعض الزعامات الاسلامية، من شأنه الإطاحة بحكم الرئيس كميل شمعون!

ولقد أدت ازدواجية الموقف الأمريكي من الأزمة عند وقوع مجزرة ١٤ يوليو/تموز في العراق بعد شهرين من الأزمة إلى كشف عمق تلك الأزمة السورية. فقبل تلك المجزرة الأمريكية، اتسم الموقف الرسمي للادارة الأمريكية بالسلبية تجاه الموقف السوري. وكان ذلك الموقف يعني في المنظور الناصري، دعم موقفها من الأزمة . ولكن بعد وقوع المجزرة في بغداد وسقوط النظام الملكي الديمقراطي هناك، وفي أقل من ٢٤ ساعة، كانت القوات الأميركية تنزل الى شواطىء بيروت.. كما أن الكثيرين من أبناء الشعب اللبناني قابلوا القوات الأمريكية بالورد والترحاب.

وكانت النتيجة، أن أكمل الرئيس كميل شمعون فترة رئاسته حتى آخر يوم. وانتخب البرلمان اللبناني رئيساً للبنان بموافقة الادارة الأمريكية والطائفة المارونية، وليس بموافقة قيادة الوحدة السورية - المصرية.

... وهكذا، انتهت الأزمة التي فجرتها مؤسسة الاستخبارات السورية الحاكمة برئاسة العقيد السراج في ساحة النظام اللبناني، دون أن تتحقق الأهداف التي سعى اليها أولئك الذين فجروا الأزمة.
كما أن الأزمة أسفرت عن نتائج لم تكن تتوقعها قيادة عبد الحميد السراج، وهي نزول القوات الأمريكية الى لبنان، بما تمثله تلك

القوات باعتبارها تنتمي لإحدى القوتين الأعظم، واحتمالات وقوع صدام نووي في المنطقة.

ولقد تحققت تلك النتائج غير المتوقعة، بسبب انعدام الكفاءة الاستراتيجية لدى القيادة السياسية لدولة الوحدة السورية المصرية، والتي كان يمثلها في سورية، العقيد عبدالحميد السراج.

الأزمـــة المصـــرية

(١٦مايو١٩٦٧)

الأزمة المصرية

١٦ مايو ١٩٦٧

تعتبر الأزمة الدولية التي فجرها البكباشي جمال عبدالناصر رحمه الله حين وجّه الى يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة في ١٦ مايو ١٩٦٧ طلباً بسحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء فوراً، وفي أقصى سرعة ممكنة، مثالاً وثائقياً على الادارة الفاشلة للأزمة. كما يعتبر القرار السياسي اللاحق، بإغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية، وممارسة «دبلوماسية القوة» التي لجأ اليها نظام عبدالناصر، أبلغ مثال على الحرب غير المقصودة التي تنجم عن عدم الكفاءة الاستراتيجية في إدارة الأزمات، والدليل على الممارسة الخاطئة والفاشلة لدبلوماسية القوة معاً.

ذلك، لأن النتيجة التي تحققت على الأرض، عملياً، من القرار المرتجل لرئيس النظام العسكري المصري في ١٦ مايو ١٩٦٧ والقرارات اللاحقة له، وخلال ١٨ يوماً تلت، كانت احتلال القوات الاسرائيلية لكامل سيناء وقطاع غزة وشرق قناة السويس. الى جانب احتلال القوات الاسرائيلية للضفة الغربية للمملكة الاردنية الهاشمية، ولهضبة الجولان السورية.

خطورة القرار السياسي المصري في ١٦ مايو ١٩٦٧، وما تبعه من سيناريو دبلوماسية القوة، هو بكونه قراراً سياسياً لم يكن يستهدف، أساساً، محاربة اسرائيل. ولا حتى ردعها عن العدوان. الا أنه ترتب على القرار، تصعيد الأزمة، ووقوع الحرب، وهزيمة عسكرية لحقت بدول عربية ثلاثة.

أي أن حرب ١٩٦٧، وقعت بسبب الأزمة الدولية التي فجرها البكباشي جمال عبدالناصر، الذي لم يكن يسعى الى الحرب من تفجيره للأزمة.

بالمقابل، نشأت حرب ١٩٦٧، وكان النظام العسكري المصري هو الخاسر الأكبر بها، ولم تكن اسرائيل تستهدف ذلك النظام مباشرة. وهذا ما يضفي على هذه الدراسة الأهمية والإثارة.

أي أن حرب ١٩٦٧، وهزيمة النظام الناصري عسكرياً بها، حدثت نتيجة حتمية لسوء ادارة البكباشي عبدالناصر للأزمة التي فجرها هو نفسه. ونتيجة حتمية، لاسلوبه الفاشل، في ممارسة دبلوماسية القوة تجاه اسرائيل، حليفة إحدى القوتين العظميين في حينه، وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

كيف تفجرت أزمة مايو ١٩٦٧

الى حرب في الخامس من يونية ١٩٦٧؟

بداية، لا بد من التأكيد على نبل الموقف السياسي العربي الذي وقفه عبدالناصر، رحمه الله، في دعمه السياسي المعنوي لسورية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية التي سبقت الأزمة. إلا أن الأزمة هي الأزمة. فيها تتقرر مصائر الشعوب، فإما الى النصر، وإما الى الهزيمة التي يقود اليها تصعيد الأزمة الى حالة الحرب.

لم تنطلق أزمة ١٦ مايو ١٩٦٧ من فراغ، بل مهدت لها مقدمات «وبدايات» الأزمة، من خارج البيئة المصرية، ومن طبيعة النظام العسكري المصري ذاته.

واستطراداً، لجأ البكباشي عبدالناصر، الى ممارسة ما اعتقده، هو، عن حسن نية، دبلوماسية القوة ضد اسرائيل بعد قراره الخطير في ١٦ مايو ١٩٦٧.

محصلة ذلك كله، أن أزمة دولية ظهرت في ذلك التاريخ. ثم تولى البكباشي جمال عبدالناصر نفسه، إدارة الأزمة الدولية التي فجرها هو بنفسه، ولجأ الى الضغط على النظام الاردني مستخدماً الوضع الاردني الاستراتيجي متمثلاً بخطوط تماس مع اسرائيل طولها ٦٢٥ كيلومتر، في سيناريو دبلوماسيته، هو، للقوة. وانتهت إدارة عبدالناصر لتلك الأزمة، الى حرب حقيقية قادتها اسرائيل، باعتبارها حرباً وقائية، واحتلت قواتها كامل سيناء، والضفة الغربية للمملكة الاردنية، وهضبة الجولان السورية الاستراتيجية.

ولفهم حقيقة أزمة ١٦ مايو ١٩٦٧، وانتقالها الى حالة حرب لم يكن يسعى اليها مفجر الأزمة، لا بد من التحليل السياسي الموضوعي، وتطبيق مبادئ إدارة الأزمات، في تلك الأزمة، للكشف عن مدى الكفاءة السياسية التي اتبعها البكباشي المصري في إدارته للأزمة العالمية التي فجرها.

سوف نحلل تلك الأزمة من خلال الموضوعات التالية :

١ ـ بدايات الأزمة، وهي التهديدات الاسرائيلية ضد النظام البعثي العسكري السوري.

٢ ـ القرار السياسي بتفجير الأزمة يوم ١٦ مايو ١٩٦٧.

٣ ـ تأكيد عبدالناصر، بأن نظامه على أتم الاستعداد لتلقي أية ضربة عسكرية من اسرائيل، إذا كانت الأخيرة هي البادئة بالحرب، وإفشال ضربتها وإنزال الهزيمة العسكرية باسرائيل إن بدأت الحرب.

٤ ـ لجوء البكباشي جمال عبدالناصر الى ممارسة دبلوماسية القوة، بشكل كشف عن جهله الصارخ بطبيعة النظام السياسي والعسكري لاسرائيل محاولاً أن يقلد دبلوماسية القوة التي مارسها الرئيس كنيدي عام ١٩٦٢ في أزمة الصواريخ الكوبية.

٥ ـ أثبت البكباشي عبدالناصر افتقاره الى أبسط مبادئ الإدارة الاستراتيجية للأزمات، حيث لجأ الى ارتكاب أخطاء استراتيجية قاتلة، تمثلت بطرده القوات الدولية من سيناء، وبالضغط منه على الاردن لاقحامه في سيناريو «دبلوماسية القوة». أو لجهة توقعه الضربة الاسرائيلية العسكرية من الشرق، فجاءته من الغرب.

٦ ـ استند البكباشي عبدالناصر في تفجيره لأخطر أزمة دولية الى أجهزة فاسدة في نظامه السياسي كما اعترف سيادته بذلك فيما بعد، وبعلاقات سياسية متأزمة مع الأنظمة العربية والاسلامية المعادية له في المنطقة. أي أنه فجر الأزمة الدولية في ١٦ مايو بينما كان نظامه يعاني أزمة وطنية ذاتية منذ عام ١٩٥٨، وبهدف التخلص من تلك الأزمة الوطنية بعد ان استفحل خطرها بغزوه العسكري لليمن عام ١٩٦٣ وفشل نظامه الاشتراكي، وسقوط مشروعه الوحدوي مع سورية عام ١٩٦١.

أولاً : بدايات الأزمة

الاشتباكات العسكرية السورية الاسرائيلية

ظهرت بدايات الأزمة من خلال التهديدات التي وجهتها اسرائيل الى سورية، والتي ترافقت مع اشتباكات عسكرية محدودة بين اسرائيل وسورية. وكان قد سبق تلك الاشتباكات قيام مجموعات فدائية فلسطينية تمولها مؤسسات نفطية كويتية وفلسطينية مقيمة بالكويت وتلقت تدريبها في سورية، بعدة عمليات عسكرية داخل الكيان الاسرائيلي.

مع بداية شهر مايو ١٩٦٧ كان التوتر العسكري بين اسرائيل ونظام البعث العسكري السوري قد بلغ ذروته. وقام الطيران الاسرائيلي بطلعات جوية فوق الجبهة السورية، فتصدت لها المقاتلات السورية في الأجواء السورية والاردنية، حيث لاحق الطيران السوري الحربي الطائرات الاسرائيلية، داخل الأجواء الاردنية، وحدثت خسائر للطيران السوري في تلك المعارك.

في المنظور السياسي، والقومي التعبوي، وليس في الواقع العسكري، برز نظام البعث العسكري السوري في مطلع مايو ١٩٦٧، على اعتبار أنه نظام المواجهة القادر على الحاق الهزيمة العسكرية بالكيان الاسرائيلي، والمتعاطف الوحيد مع المقاومة الفلسطينية الوليدة .

يقابل هذه النتيجة، التزام النظام العسكري المصري بالهدنة وبحالة السلام شبه الواقعي مع اسرائيل، متمثلة بوجود قوات الطوارئ الدولية في سيناء، وهي القوات التي أرسلتها الأمم المتحدة في فبراير ١٩٥٧ لتشرف على إنسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء، عقب حرب السويس في اكتوبر ١٩٥٦.

من وجهة نظر عبدالناصر التي أعلنها في خطاب له في مركز القيادة المتقدمة للقوات الجوية المصرية في سيناء يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧، أنه تصرف بدافع القلق من هجوم عسكري اسرائيلي وشيك على سورية. فلقد قال سيادته في ذلك الخطاب :

«يوم ١٢ مايو، بدأ أول تصريح بشكل وقح جداً . الواحد لما يقرأ هذا

التصريح، يعتقد أن هؤلاء الناس وصل بهم التبجح ووصل بهم الغرور، بحيث لا يمكن لنا أن نسكت عليه.. التصريح بيقول ان القادة الاسرائيليين أعلنوا أنهم سيقومون بعمليات حربية ضد سوريا من أجل احتلال دمشق، ومن أجل اسقاط الحكم السوري - في نفس اليوم اللي هوه يوم ١٢ مايو، صرح أشكول رئيس وزراء اسرائيل، تصريحات فيها تهديد عنيف لسوريا.. وفي نفس الوقت، قالت التعليقات أن مصر لن تتحرك لأن مصر مشغولة في اليمن طبعاً هما بيقولوا علينا إن إحنا مشغولين في اليمن.. إحنا موجودين في اليمن.. ولكن الكلام اللي هم بيقولوه علينا في اليمن - الأكاذيب اللي بيقولوها علينا في اليمن، طوال السنين اللي فاتت صدقوها.. ويمكن الاسرائيليين ايضاً صدقوها، إحنا نستطيع أن نقوم بواجبنا في اليمن. وفي نفس الوقت، نستطيع أن نقوم بواجبنا القومي هنا في مصر سواء في الدفاع عن حدودنا. أو في الهجوم اذا اعتدت اسرائيل على أي بلد عربي.

في يوم ١٣ مايو وصلتنا معلومات مؤكدة أن اسرائيل تحشد على حدود سوريا قوات مسلحة كبيرة يبلغ قوامها حوالي من ١١ لواء الى ١٣ لواء وأن هذه القوات وزعت على جبهتين - جبهة جنوب طبرية وجبهة شمال طبرية. وان القرار الاسرائيلي الذي اتخذ في هذا الوقت كان ينص على القيام بعمل عدائي ضد سوريا ابتداء من ١٧ مايو. يوم ١٤ مايو أخذنا قرار ان اذا حصل هجوم على سوريا فإن مصر هتدخل المعركة من أول دقيقة - ده الوضع اللي كان موجود يوم ١٤، وبدأت القوات تتحرك في اتجاه سيناء لأخذ أوضاعها الطبيعية - بيقولوا امبارح في وكالات الأنباء أن هذه التحركات لا بد أنها كانت نتيجة لخطة محكمة موضوعة من السابق ومترتبة وأنا بقول ان ترتيب الحوادث مش زي الكلام اللي أنا بقوله لكم دلوقت مكانش فيه تفكير ابداً قبل يوم ١٣ على أساس أن اسرائيل كما لم تتصور لم تكن تجرؤ انها تقوم بأي عمل ضد أي بلد عربي»

ثانياً : تفجير الأزمة

حتى يوم ١٥ مايو ١٩٦٧، كان واضحاً، أن الأزمة محصورة بين اسرائيل وسورية. الا أن هذا الوضع تحول وبشكل درامي، لنقل الأزمة من الحدود السورية الاسرائيلية، الى ساحة النظام العسكري المصري. كما طرأ تغير نوعي على سيناريو الأزمة، حيث اتجه البكباشي جمال عبدالناصر الى الواجهة، مفجراً أزمة جديدة تختلف جذرياً عن الأزمة العادية القائمة بين سوريا واسرائيل نتيجة للاشتباكات الجوية التي شهدتها أجواء الساحة السورية، وكانت محصلتها الشكلية لصالح الوضع التعبوي السوري الدعائي.

ففي يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ واجه عبدالناصر العالم بطلب هو أشبه بانذار وجهه الى الأمين العام للأمم المتحدة السيد يوثانت، يطلب فيه سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء فوراً وبالسرعة القصوى؟؟

يقول البكباشي عبدالناصر حول هذا الموضوع في خطاب له في ٢٢ مايو من العام ذاته :

«بعد كده في يوم ١٦ طلبنا سحب قوات الطوارئ الدولية بواسطة جواب الفريق فوزي ثم طلبنا بعد كده سحب قوات الطوارئ الدولية كلية . وبدأت حملة كبيرة في العالم تتزعمها أمريكا وانجلترا وكندا يعارضون طلب سحب قوات الطوارئ الدولية من مصر. وعلى هذا الأساس فهمنا أن هناك محاولات لأن تتحول قوات الطوارئ الدولية الى قوات تخدم أهداف الاستعمار الجديد.. من الواضح أن احنا حينما قبلنا وجود قوات الطوارئ الدولية لقينا أن هذه القوات دخلت مصر بموافقتنا ولا يمكن أن تستمر الا اذا استمرت موافقتنا.

ولغاية امبارح فيه كلام كثير جداً على قوات الطوارئ الدولية وفيه حملة على السكرتير العام للامم المتحدة لأن الرجل أخذ قرار أمين وقرار نزيه ولم يقبل الضغط الذي تعرض له من أمريكا ومن بريطانيا ومن كندا لكي يجعل من قوات الطوارئ الدولية شيء ينفذ خطط الاستعمار.

من الطبيعي وأنا بقولها النهارده بصراحة أن قوات الطوارئ الدولية اذا كانت تحولت من واجبها الأساسي الى واجب تحقيق أهداف الاستعمار كنا

هنعتبرها قوات معادية وكنا حنجردها من سلاحها بالقوة ونحن قطعاً قادرين على أن نقوم بهذا العمل».

وهكذا، يعترف عبدالناصر أن الدول الغربية بما فيها القوة العظمى وهي الولايات المتحدة الأمريكية، عارضت قراره السياسي الذي فجر الأزمة الدولية، بطلبه الى الأمين العام للأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء. بل إن سيادته اعتبر قوات الطوارئ الدولية تنفذ مخططاً استعمارياً (كذا..) وأنه كان ينوي أسر تلك القوات لو أنها رفضت الاستجابة الى طلبه بمغادرة مواقعها في سيناء، فوراً!!

أي أن قرار البكباشي جمال عبدالناصر يوم ١٦ مايو ١٩٦٧، كان تمليه عوامل الأزمة القائمة بين سورية واسرائيل، ولنصرة سورية، ولمنع اسرائيل من تنفيذ تهديداتها بمحاربة سورية، واحتمال احتلالها للعاصمة السورية، دمشق، على حد تفسير سيادته.

فالهدف السياسي المعلن لعبد الناصر، مثالي، وجدير بالتعظيم. مافي ذلك أدنى شك. ولكن الحقيقة الوثائقية، أن عبدالناصر، اتخذ قراره السياسي الخطير بطرد القوات الدولية من سيناء، ضمن سيناريو «دبلوماسية القوة» أي التهديد باستخدام القوة المسلحة ضد اسرائيل، وليس محاربتها فعلاً. بل وبدون الكفاءة الاستراتيجية العسكرية للتصدي لأي هجوم عسكري اسرائيلي.

ويبدو، أن سيادته ، عبدالناصر، أراد تطبيق سيناريو «دبلوماسية القوة» التي سبق الرئيس الأمريكي الراحل جون كنيدي وطبقها تجاه الاتحاد السوفييتي وكوبا في أزمة الصواريخ الكوبية قبل ذلك عام ١٩٦٢.

وما يؤكد هذه الحقيقة، هو عبدالناصر ذاته حيث أكد في العديد من المناسبات أنه لم يكن ينوي بدء الهجوم على اسرائيل.

وفي المفهوم السياسي، والعسكري معاً، فإن عدم وجود قرار في المبادأة في الحرب فعلاً، هو قرار بعدم الحرب.

قال البكباشي عبدالناصر في المؤتمر الذي عقده لممثلي الصحافة العالمية في القاهرة يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ ما يلي حرفياً :

«قوة الطوارئ كما قلت جاءت الى أرضنا بموافقتنا وشرط بقائها معلق بهذه الموافقة ولقد سحبنا هذه الموافقة واستجاب السكرتير العام للأمم المتحدة بأمانة

ونزاهة وشرف لطلبنا وانتهى أمر هذه القوات تماماً ولم يعد مفتوحاً لأي حديث.

والظروف التي طلبنا فيها سحب قوات الطوارئ معروفة هي الاخرى لكم جميعاً فلقد كان هناك تهديد لسوريا وكانت هناك خطة لغزوها وكانت هناك تدابير للتنفيذ وموعد محدد يبدأ فيه هذا التنفيذ، بينما أصوات المسئولين في اسرائيل ترتفع صراحة مطالبة بالزحف على دمشق.

ولم يكن في استطاعتنا أن نسكت على تهديد سوريا أو غزوها..

لم يكن في استطاعتنا أن نقبل ذلك بالنسبة لسوريا أو بالنسبة لأي وطن عربي.

وهكذا كان لا بد أن تتقدم القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة الى المواقع التي تستطيع منها أن تصل ويكون عملها مؤثراً في ردع العدوان.

وتداعت بعد ذلك تطورات كثيرة طبيعية ولم يكن فيها أي مفاجأة الا للذين زيفوا الدعايات المغرضة ضد الأمة العربية ثم سقطوا هم فريسة في الفخ الذي صنعوه لغيرهم.

كذبوا وكذبوا حتى صدقوا أنفسهم ولهذا السبب وحده فإن الحقيقة كانت مفاجأة لهم.

ونحن لا نعتبر أنه يمكن لأي منصف أن يسمى أي تصرف قمنا به في الاسبوعين الآخيرين عدواناً أو يجد فيه شبهة للعدوان. لقد ذهبت قواتنا الى سيناء لتردع العدوان. ولقد طبقنا على مضايق تيران حقوق السيادة المصرية وأي تعرض لهذه الحقوق يكون هو نفسه العدوان».

ثالثاً : تأكيد الاستعداد التام

لمواجهة الضربة الاسرائيلية

أكد البكباشي عبدالناصر في العديد من خطبه، ومؤتمراته الصحفية قبل انتقال الأزمة التي فجرها هو، الى الحرب الهجومية الوقائية من جانب اسرائيل يوم الخامس من يونيو / حزيران ١٩٦٧، أكد استعداد قواته العسكرية التام لمواجهة أي عدوان تقوم به اسرائيل سواء ضد مصر، أو ضد سورية.

ففي إجاباته على أسئلة الصحفيين، قال سيادته في المؤتمر الصحفي الذي عقده لممثلي الصحافة قبل (٦) أيام من الحرب.

السؤال الأول : من ونستون بيرديت هيئة إذاعة كولمبيا الأمريكية.

سيدي الرئيس ـ لقد قلتم إنه إذا أرادت اسرائيل أن تهدد بالحرب فنحن على استعداد لها ونقول لها أهلاً وسهلاً. فهل ثقتكم هذه ترجع الى قراءتكم عن الموقف السياسي الدولي أم أنها ترجع الى ايمانكم بالتفوق العسكري للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة.

الرئيس : «للإجابة على هذا السؤال نقول، لقد جاوزت اسرائيل المدى كلية في تهديدها طوال السنوات الماضية. وآخر شيء كان تهديد رئيس وزراء اسرائيل بالهجوم على سوريا والتهديد بالحرب، التهديد بالحرب كان مستمراً من اسرائيل وفي ١٢ مايو وصل هذا التهديد الى مدى لا يقبله انسان، وكان من الواجب على أي عربي أن يستجيب لهذا التهديد.

ولهذا أنا قلت إذا أرادت اسرائيل أن تهدد بالحرب وهي هددت بالحرب فأهلاً وسهلاً. إن اسرائيل في رأيي وقعت خديعة لانتصار مزيف حصل في سنة ١٩٥٦م، في سنة ١٩٥٦ إحنا ماحاربناش اسرائيل إحنا حاربنا العدوان البريطاني الفرنساوي. إحنا سحبنا قواتنا من سيناء علشان نواجه بريطانيا وفرنسا ووقفنا يومها ضد اسرائيل بقوات قليلة ولم تستطيع من اسرائيل أن تنفذ هذا اليوم خلال أي موقع مصري. ومع هذا قرأت المقالات في الصحف الأمريكية التي تمجد جيش اسرائيل وقوة اسرائيل الى آخر هذا الكلام الفارغ وقرأنا الكتب وكتب الشعر على حملة ٥٦.

أهو النهاردة إحنا واسرائيل لوحدنا إذا كانوا عايزين يجربوا الحرب بأقول لهم تاني النهاردة : أهلاً وسهلاً.

إحنا النهارده غير ٥٦ ـ ٥٦ سحبنا جيشنا من سيناء عشان تواجه انجلترا وكانت اسرائيل متواطئة مع انجلترا وفرنسا في حرب السويس.

النهارده جيشنا رجع تاني الى سينا، الى مواقعه الطبيعية وإحنا النهاردة سنة ٦٧.

طبعاً واحنا بنعمل هذا احنا بنختار المكان والزمان اللي بنتكلم فيه وإحنا بنختار المكان والزمان اللي بنقول فيه أهلاً وسهلاً.

واللي أدانا فعلاً التوقيت هو رئيس وزراء اسرائيل. لكن كنا مستعدين كنا مستعدين لهذا التوقيت.

هذا بالنسبة للسؤال الأول أما بالنسبة للتفوق العسكري طبعاً إحنا نعتقد أن قواتنا المسلحة قادرة على أن تقوم بواجبها بشرف وقوة وأمانة».

كما أكد سيادته عن استعداد قواته لمواجهة الموقف باجابته عن عدة أسئلة وجهت اليه، كما يلي :

السؤال الرابع : من مقياس ماديت ممثل وكالة أنباء المانيا الغربية.

سيادة الرئيس : ان القرارات السياسية الأخيرة التي اتخذتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة والتي تم تنفيذها عسكرياً خلال الاسبوع الماضي مع الاجراءات المشابهة التي اتخذت من الجانب الاسرائيلي قد أدت بالتأكيد الى زيادة خطر وقوع نزاع عسكري في الشرق الأوسط حتى اذا اعتبرت هذه القرارات بمثابة رد فعل على تهديدات اسرائيل لسوريا فهل تهدف سياسة الجمهورية العربية المتحدة الى اتخاذ القرار الأخير فيما يتعلق بوجود اسرائيل الآن؟ اذا لم يكن الأمر كذلك فما الذي ينبغي فعله في رأي سيادتكم للمحافظة على السلام في المنطقة؟

الرئيس : بالنسبة لهذا السؤال احنا اتخذنا هذه الاجراءات لإعادة الأمور الى طبيعتها ومستنيين دلوقت اسرائيل حاتعمل ايه؟

اذا اسرائيل تحرشت بنا أو بأي دولة عربية أو بسوريا فاحنا كلنا مستعدين

بأن احنا نواجه اسرائيل اذا ارادت اسرائيل الحرب زي ما قلت فأهلاً وسهلاً بالحرب. اللي حصل لغاية دلوقت يعني فيه هيصة كبيرة في العالم عملاها امريكا امريكا اللي هية خلفت اسرائيل وحامية اسرائيل وبتحاول تأزم الأمور وتهول في الأمور. أيه اللي حصل جت قوى طوارئ دولية في ١٩٥٦ نتيجة العدوان الانجليزي الفرنساوي الاسرائيلي علينا وقلنا لهذه القوات تمشي خليج العقبة كان مقفول سنة ١٩٥٦ وفي هذه الفترة كنا بنجهز نفسنا لنكون قادرين على مواجهة حقيقية مع اسرائيل.

ولما وجدنا اسرائيل تبجحت وزادت تهديداتها للدول العربية قلنا يجب نمسك بزمام الموقف وعدنا الى خليج العقبة ورجعنا الحالة الى ما كانت عليه ١٩٥٦ - ماحصلش حاجة ابداً لغاية دلوقت احنا مش معتبرين نفسنا معتدين، ولكن نعتبر أنه كان هناك عدوان وقع علينا في ١٩٥٦ - وتخلصنا من آثار هذا العدوان.

أمريكا بتهيص والدول الغربية كلها بتهيص، ومستر ويلسون بيدي تصريحات والاسرائيليين بيهيصوا والدول الغربية وصحافتها واخدة جانب اسرائيل على الأغلب وعلى هذا الأساس اللي بأقوله ان كل اللي حصل ان إحنا الأوضاع... المكاسب اللي اخذتها اسرائيل ١٩٥٦ نتيجة العدوان الغير مقبول رجعت الى ما كانت عليه. بعد كده اذا حصل عدوان فحيكون عدوان من اسرائيل. وإذا حل عدوان من اسرائيل زي ما قلت ان احنا لا نعتبر العدوان في مكان محدود ولكننا سنعتبر هناك حرب شاملة بيننا وبين اسرائيل».

السؤال رقم ٢٧ - من نونيو كيتامورا ممثل مجموعة صحف يوميوري اليابانية وأيديو موراصي ممثل مجموعة صحف شنوتشي وكاتا عارو يوشيزارو ممثل مجموعة صحف ماينتيشي اليابانية.

تقول بعض التقارير أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعد العدة لارسال وحدات من رجال البحرية تحت قيادة الاسطول السادس الى اسرائيل - فاذا حدث تدخل عسكري أمريكي من هذا النوع هل ستعتبرونه عملاً عدوانياً ضد الأراضي العربية؟ وهل تزمع حكومتكم، أن تطلب من الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الصديقة أن تتدخل في هذا الجزء من العالم؟

الرئيس - «من الطبيعي أن إرسال وحدات من رجال البحرية الأمريكية الى اسرائيل لحماية اسرائيل اذا اعتدت علينا يعتبر عمل عدائي موجه لنا وموجه للأمة العربية. واذا حدث تدخل عسكري أمريكي من هذا النوع طبعاً سنعتبره

عمل عدائي موجه الى الأمة العربية كلها. ونحن لن نطلب من أي دولة أن تتدخل من الدول الصديقة. ولكن نترك هذا للدول الصديقة نفسها لتقرر الأمر بنفسها».

السؤال رقم ٢٨ ـ من جواليكس موريس ممثل صحيفة لوس انجيلوس تايمز الأمريكية لقد صرحتم بأن الولايات المتحدة متواطئة كلية مع اسرائيل في الأزمة الراهنة وقلتم ايضاً أن العرب سيناضلون من أجل الحفاظ على حقوقهم حتى ولو أدى الأمر الى صدام علني.

وهذا التصريح يعني أن العرب يريدون الدخول في حرب مع الولايات المتحدة فكيف تستطيعون تنفيذ ذلك بدون مساعدة عسكرية مباشرة من الاتحاد السوفييتي؟

الرئيس ـ «أبداً ما احنا ما قلناش ان احنا عايزين نحارب الولايات المتحدة مفيش مشاكل بينا مباشرة وبين الولايات المتحدة. ولكن طبعاً بنحافظ على سيادتنا. اذا الولايات المتحدة اعتدت علينا وعلى سيادتنا، هل معنى هذا أن نسلم ونرفع ايدينا ونقول للولايات المتحدة احنا سلمنا والا معنى هذا أن احنا ندافع عن حقوقنا وعن سيادتنا. اذا حصل اعتداء علينا لا بد أن ندافع عن حريتنا وعن سيادتنا. احنا ما قلناش أبداً ان احنا عايزين نحارب الولايات المتحدة الأمريكية أو بيننا وبين الشعب الأمريكي. ولكنا نرى أن الحكومة الأمريكية انحازت كلية الى اسرائيل وتنكرت كلية للعرب.

وفي رأيي كما قلت أنه من الواجب على الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة في العالم أن تكون في تصرفاتها كلها تصرفات قائمة على العدل. أن تكون تصرفاتها غير منحازة لأن أكبر دولة في العالم كل العالم بينظر اليها وبينتظر منها، بكل أسف لم يحدث هذا، اخذت الولايات المتحدة جانب اسرائيل وتنكرت كلية للعرب.

عملوا ايه العرب للولايات المتحدة. طول عمر العرب كانوا عايزين صداقة الولايات المتحدة وطول عمر العرب مدوا ايديهم للولايات المتحدة وطول عمر العرب تعاونوا اقتصادياً مع الولايات المتحدة ما قلت ان مفيش مشاكل مباشرة. المشلكة الأساسية بيننا وبين الولايت المتحدة هي اسرائيل هم يأخذوا جانب اسرائيل ويتنكروا لـ ١٠٠ مليون عربي ينكروا لكل هذه النوايا الطيبة اللي قدمتها الأمة العربية للولايات المتحدة الأمريكية وللشعب الأمريكي».

السؤال رقم ٢٩ ـ من السيدة فانا بكمان ممثلة هيئة الاذاعة السويدية.

لقد صرح السيد الرئيس مراراً بأن العرب هم الذين سيختارون زمان ومكان الحرب ضد اسرائيل. هل تعتبرون سيادتكم أن هذه اللحظة قد أحسن اختيارها. ذلك علماً بأن هناك تكهنات بأن العلاقات الحالية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ليست على تلك الدرجة من الود التي كانت عليها منذ بضعة أسابيع ولا هي تتسم بطابع المواجهة الحادة، ومن ثم فقد يكون هذا الوضع لمصر من حيث أن هدفها هو ابقاء الدول الكبرى خارج النزاع.

الرئيس ـ «اللي حصل لغاية دلوقت ان احنا ووجهنا بتهديدات اسرائيل، اسرائيل قالت. رئيس وزراء اسرائيل قال انه عايز يحتل سوريا ويحتل دمشق ويغير الحكم الوطني في سوريا. هل احنا كنا مستعدين لمواجهة هذا الموقف؟ فعلاً كنا مستعدين لمواجهة هذا الموقف. قواتنا المسلحة على استعداد لمواجهة هذا الموقف وشعبنا على استعداد لمواجهة هذا الموقف. وماكانش الموضوع حساب ان احنا نعمل مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. احنا لا نتمنى بأي حال من الأحوال أن تحدث مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لأن معنى هذه المواجهة أن تقوم حرب عالمية وهذه الحرب العالمية ستؤثر على العالم كله وحاتكون حرب نووية.

ده لم يخطر في بالنا ولا نتمناه ولكننا ايضاً لا نقبل أن يهددنا رئيس وزراء اسرائيل ويقول أنه حايزحف علينا ويحتلنا. وهذه التهديدات كلها حصلت لم يحث أي رد فعل لها في الولايات المتحدة لم يستنكرها واحد في الولايات المتحدة، لم تستنكرها صحيفة في الولايات المتحدة. طبعاً بالنسبة للزمان وبالنسبة للمكان احنا في هذا الوقت في هذا الزمن على استعداد كامل للمواجهة، وزي ما قلت اذا اعتدت اسرائيل على أي بلد عربي فلن نتركها تحارب في رقعة محدودة ولكنها ستكون حرب شاملة».

وهكذا، أكد عبدالناصر في جميع إجاباته على العديد من الأسئلة استعداد القوات المصرية الكامل لإلحاق الهزيمة الكبرى باسرائيل عند بدء الحرب.

رابعاً : نتائج خطة عبدالناصر

باستخدام «دبلوماسية القوة»

بعد هزيمته العسكرية نتيجة لفشله في ادارة الأزمة الدولية التي فجرها هو نفسه، وهزيمة قواته العسكرية أمام القوات الاسرائيلية التي بادرت و هاجمت قواته، فقد بات واضحاً فشل عبدالناصر باستخدام «دبلوماسية القوة» التي استند اليها في تفجير أزمة ١٦ مايو ١٩٦٧. ولقد اعترف سيادته بهذا الفشل في خطاب له أمام مجلس الأمة يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٧ أي بعد أقل من شهرين على تلك الهزيمة، حيث قال :

«في يوم ٢٣ مايو أعلنا اغلاق خليج العقبة بالنسبة للسفن الاسرائيلية. بعد كده التغييرات السياسية التي تمت في اسرائيل في بداية شهر يونيو ومع متابعتنا لما يجري هناك أصبح احتمال الحرب ١٠٠٪.

معنى هذا ايه؟ ان احنا مكناش أبداً مطمئنين لكل العمليات الدبلوماسية والسياسية اللي بتعملها أمريكا. وكنا ايضاً ندرك أن فيه شيء يدبر وأن هذا الشيء لن يتأخر في يوم الجمعة ٢ يونيو ذهبت بنفسي الى القيادة العليا للقوات المسلحة وحضرت اجتماع حضره كل المسئولين العسكريين الكبار في القوات المسلحة وأبديت في هذا الاجتماع وجهة نظري قبل ما أسمع شرحهم للموقف.

وقلت في هذا الاجتماع يوم الجمعة ٢ يونيو أنه لا بد لنا أن نتوقع ضربة من العدو في خلال ٤٨ ساعة الى ٧٢ ساعة لا تتأخر عنها أبداً على أساس كل ما كانت تشير به دلائل الحوادث والتطورات.

وقلت ايضاً في هذا الاجتماع انني أتوقع أن يكون العدوان يوم الاثنين يونيو وأن الضربة الأولى ستوجه الى قواتنا الجوية.

معنى هذا ايه؟ معناه ان احنا مكناش مستهينين بالموقف نتيجة كل العمليات الدبلوماسية والاتصالات وارسال الأمين العام للأمم المتحدة وموافقة جونسون على أن زكريا محيي الدين يروح ولكن كان من الواضح جيداً لأي ضربة سياسية ان اسرائيل لا بد أن تقوم بعمل عسكري خصوصاً بعد تحرك

القوات العراقية وايضاً بعد ما دخلت الاردن اتفاقيات الدفاع المشترك.

بعدين المسألة السادسة بعد ما حدث فانه من الضروري أن نسلم بأمانة وكرامة أن المعركة المسلحة لم تسر كما كنا نتوقع وكما كنا نتمنى ولقد جاءت مصداقاً للحكمة القائلة بأنه لا يغني حذر من قدر.

ولست اريد الان أن أتحدث عن الأسباب ولا أرضى لنفسي ولا لهذا الشعب أن نقوم والمعركة ما زالت مستمرة بتوزيع المسئوليات هذا موضوع يملكه تاريخ شعبنا ونضاله ولكني استطيع أن أقول راضياً وبطيب خاطر وبضمير مستعد للحساب في أي وقت أنه مهما كان ويكون فان المسئولية أولاً وأخيراً يجب أن تقع علي ولقد قلت هذا الكلام في خطابي الى الأمة يوم ٩ يونيو الماضي وأقوله الآن وسوف أظل أقوله متحملاً بجميع نتائجه راضياً بأي حكم يترتب على ذلك ولقد كان هذا دافعي في حقيقة الأمر الى قرار التنحي في ٩ يونيو».

لقد بات واضحاً تماماً، أن خطة عبدالناصر باستخدام «دبلوماسية القوة» جاءت متعارضة وبشكل صارخ، مع المبادئ المتعارف عليها في الواقع العملي وفي الأزمات الدولية.

دبلوماسية القوة

الشرط الأساسي، والأولي، لاستخدام «دبلوماسية القوة» هو أن تكون الدولة التي تلجأ الى استخدامها، تملك قوة عسكرية مميزة، وقادرة فعلاً، على الدخول في مواجهة عسكرية حاسمة. بمعنى، أن من يريد استعمال «دبلوماسية القوة» أن يكون لديه قوة عسكرية استراتيجية حقيقية قادرة على السيطرة العسكرية، ان نشبت الحرب فعلاً.

أما الشرط الثاني لممارسة «دبلوماسية القوة» فهو الكفاءة الاستراتيجية العالية في إدارة الأزمات، وبحيث تؤدي إدارة الأزمة الدولية ضمن «دبلوماسية القوة» الى أن تحقق هدفها المقصود، وهو «ردع المعتدي» للانسحاب من الأزمة، وعدم القيام بأعمال عدائية.

كان هدف البكباشي جمال عبدالناصر، من لجوئه الى دبلوماسية القوة «ردع» اسرائيل من الاعتداء على سورية. الا أن ما حصل، هو العكس تماماً،

حيث لجأت اسرائيل الى مهاجمته هو في عقر داره، واحتلت سيناء بكاملها، ومنعت عنه مصدراً أساسياً من مصادر دخل مصر، وهو عائدات قناة السويس، بعد أن احتلت الضفة الشرقية للقناة.

الشرط الثالث في ممارسة «دبلوماسية القوة» هو أن تكون الاجراءات التي تصاحب تلك الدبلوماسية ذات حركة بطيئة في تفاعلاتها، وان كانت تحمل في طياتها التهديد الفعلي بالضربة العسكرية الحاسمة. والهدف من هذه الخصوصية في التفاعلات البطيئة للاجراءات العسكرية التي تستخدم في التهديد، هو تجنب لجوء الخصم الى قيامه بتوجيه ضربة وقائية وترك الباب مفتوحاً أمام الخصم، ليفكر في الانسحاب من الأزمة، وتشجيعه على التراجع، وعدم العدوان.

وهذا ما حصل في الاجراءات التي مارستها الادارة الأمريكية حين استخدمت دبلوماسية القوة في أزمة الصواريخ الكوبية، في عهد الرئيس جون كنيدي. فلقد انحصرت الاجراءات العسكرية الأمريكية تلك، في نطاق الحصار البحري الوقائي لكوبا، ولم يقم الرئيس كنيدي بأي اجراء تصعيدي لمحاصرة الاتحاد السوفييتي، أو اعطاء الأوامر، بوضع الصواريخ العابرة للقارات بدرجة الاستعداد القصوى مثلاً.

بل إن الرئيس كنيدي لجأ الى تخفيف الحصار البحري الوقائي الذي فرضه حول كوبا، خلال الأزمة، وقبل الاعلان عن تسوية الأزمة.

بينما في الأزمة المصرية في ١٦ مايو ١٩٦٧ لجأ البكباشي جمال عبدالناصر الى اغلاق مضيق تيران وخليج العقبة، في وجه الملاحة الاسرائيلية. وكان معنى تلك الخطوة، في حال استمرارها، حرمان اسرائيل من تصريف صادراتها والتجارة في أسواق أفريقيا. أي أن تلك الخطوة العسكرية التصعيدية من الحصار، دفعت اسرائيل الى القيام بحرب وقائية ضد النظام المصري.

والشرط الرابع في ممارسة «دبلوماسية القوة» هو أن تتضمن بعض خطواتها ما يمكن تسميته «بالترغيب» للخصم لدفعه للامتثال الى السلام، وعدم العدوان، والانسحاب من الأزمة.

فلقد أضاع البكباشي جمال عبدالناصر، فرصة تاريخية نادرة، حملها اليه الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت لدى زيارة الأخير له في ١٩٦٧/٥/٢٢ لبحث إمكانية أي دور للأمم المتحدة في تسوية الأزمة. ورفض سيادته فكرة عودة رمزية لقوات الأمم المتحدة في سيناء.

وباختصار، فإن البكباشي عبدالناصر رحمه الله فجر الأزمة الدولية بقراره طرد القوات الدولية في ١٦ مايو ١٩٦٧، وأعلن حصاراً عسكرياً بحرياً كبيراً لاسرائيل، ولجأ الى استعراضات تعبوية صارخة للقوة، والى شن حملة تعبوية ضخمة ضد اسرائيل، دون أي كفاءة عسكرية في التصدي للقوة الاسرائيلية المحدودة. وبالتالي، فإن سيادته لم يمارس «دبلوماسية القوة» كما استقر مفهوم استخدام تلك الدبلوماسية في تجارب التاريخ.

خامساً : اسلوب البكباشي جمال عبدالناصر

في إدارة الأزمة

تستند إدارة الأزمة، أو مواجهتها، في حال اعتبار اسرائيل هي التي فجرت الأزمة، وأن قرار عبدالناصر رحمه الله يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ بطرد القوات الدولية من سيناء وإغلاق مضيق ايلات في وجه الملاحة البحرية الاسرائيلية إنما هو رد فعل وطني على تهديدات اسرائيل ضد سورية، تستند الى مبادئ، وأسس، لا بد من العمل بها سواءً في إدارة الأزمة ، أو مواجهتها.

وعند تطبيق مبادئ مواجهة الأزمات، أو إدارتها، على أزمة ١٦ مايو / أيار ١٩٦٧ تتضح النتائج التالية :

أولاً : المبدأ الأول، تحديد أطراف الأزمة :

أخطأ البكباشي جمال عبدالناصر في تحديد أطراف الأزمة. وبالتالي، عجز عن تحديد العدو الأساسي، والصديق، والحليف. فهو اعتبر الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً معادياً وأساسياً في الأزمة. كما اعتبر كلاً من كندا وبريطانيا أطرافاً في الأزمة الى جانب اسرائيل.

لقد كان هناك اتجاه سياسي مضلل لدى الأنظمة العسكرية الوطنية العربية لترديد تلك الادعاءات السياسية بهدف التغطية على عجز تلك الأنظمة عن تحرير الأرض المحتلة. الى جانب خلق المبرر للتغطية على الأزمة الذاتية المستفحلة التي فجرها الحكم العسكري المطلق لتلك الأنظمة. فالادعاء اليومي لتلك الأنظمة العسكرية، بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي العدو الأساسي للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية، انما كان بهدف تبرير العجز عن ادارة الصراع ضد اسرائيل أولاً وأخيراً.

صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم إسرائيل ولها مصالح حيوية في المنطقة، ولكن الصحيح أيضاً، أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر دول العالم حرصاً على أن تقيم صداقات مع الشعوب العربية والاسلامية.

ومما لا شك فيه، أن الصهيونية العالمية بدورها كانت وما تزال، تحاول أن تخلق حالة من العداء بين السياسة الأمريكية الخارجية في المنطقة من جهة، وبين الأهداف السياسية للشعوب العربية والاسلامية من جهة أخرى.

وحتى مع افتراض وجود تحالف إستراتيجي بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فإن على القيادة الوطنية المخلصة أن تتعامل مع واشنطن بما يفرضه الواقع. وحيث أنه لا وجود لأي جندي أمريكي في المنطقة، فإنه لا يمكن القول بوجود قهر استعماري أمريكي ضد العرب.

هناك مصالح أمريكية حيوية في المنطقة، وهذا صحيح. وهناك دعم أمريكي إستراتيجي لاسرائيل ايضاً.

اذن، يكون الرد على «العدو» الأمريكي عندما يتأكد ذلك، بضرب تلك المصالح له حيثما وجدت. وعندما تشعر الولايات المتحدة الأمريكية أن مصالحها تتعرض للخطر لأنها «عدو» للشعوب العربية والاسلامية، فإنها ستتراجع بسرعة لتكون أكثر دول العالم صداقة للعرب وللمسلمين. لماذا؟

الجواب في غاية البساطة. وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة مؤسسات صناعية واحتكارية كبرى. والسياسة الخارجية فيها ترسمها ادارة تتبع توصيات مرشحي الشعب الأمريكي، وهم في التحليل الأخير، ممثلو الاحتكارات والمصالح التجارية الأمريكية داخل أمريكا وخارجها.

لقد وجدنا الوفاق السياسي يتحقق بين الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة العالم الرأسمالي وبين الاتحاد السوفييتي زعيم معسكر الالحاد الشيوعي. وكان أساس ذلك الوفاق الذي بدأ في جنيف عام ١٩٧٠، هو وفاق المصالح التجارية والصناعية.

والسياسة وجه آخر للتجارة، وإن كان وجهاً أكثر تعقيداً ويخضع لحسابات لا يتقنها تجار النفايات النووية.

في المسألة الأمريكية داخل أزمة الشرق الأوسط، لا بد من التمييز بين مؤسستين أمريكيتين في غاية الأهمية والخطورة، والتعارض.

المؤسسة الأولى، هي الكونغرس الأمريكي. وبالتالي، المؤسسات الديمقراطية بما فيها الرئاسة الأمريكية.

المؤسسة الثانية، وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A.

الصراع بين المؤسستين قائم وشرس أحياناً. وفي مناسبات تاريخية حدثت صراعات بين المؤسستين كان الضحية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نفسه. وهذا ما حصل مع الرئيس الراحل جون كنيدي عندما بدأ يتصارع مع أصحاب مصانع الأسلحة بسبب ميوله الى التسويات السلمية في النزاعات الدولية، والتي تأكدت خلال أزمة الصواريخ الكوبية .

المؤسسة الثانية، هي الحليف الرئيسي للصهيونية، ولاسرائيل. وهي المؤسسة المسئولة عن نشر الفتنة والدمار والحروب بين الشعوب.

ولكن الحقيقة المرّة هي أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية دعمت الأنظمة العسكرية الوطنية في البلاد العربية .

فقصة كورميت روزفلت مندوب الوكالة الأمريكية في مصر ودوره في دعم حركة ٢٣ يوليو المصرية العسكرية لا يحتاج الى تأكيد.

والوكالة الأمريكية ذاتها لا تدعم الأنظمة العسكرية الوطنية اعجاباً بالعيون السود والجباه السمر للعساكر العرب ليدمروا الكيان الاسرائيلي. بل إن الهدف من خلق تلك الأنظمة، هو خلق أنظمة عسكرية تكون عاجزة عسكرياً، وبشكل مطلق والى الأبد عن محاربة اسرائيل. وعاجزة ايضاً عن مجرد الوقوف أمام عدوان اسرائيل.

إذن، ليست المؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي تحدد السياسة الخارجية للولايات المتحدة، كما هي تشكل توجهات الكونغرس والادارة الأمريكية بالعدو الرئيسي للشعوب العربية. بل إن تلك المؤسسات صديقة بطبيعتها لأهداف الشعوب العربية والاسلامية.

وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية هي العدو الحقيقي للشعوب العربية والاسلامية. هذا صحيح.

واستطراداً، فإن الأنظمة العسكرية الوطنية، هي العدو الرئيسي للشعوب العربية.

تولد الأنظمة العسكرية الوطنية وتولد معها أزمتها التاريخية، وهي العداء

للديمقراطية والشورى الاسلامية. وبسبب تلك الأزمة، وما تفرزه من عجز سرطاني عن تحرير أرض الوطن من الاحتلال الاسرائيلي، وبناء التنمية، تلجأ الأنظمة العسكرية الوطنية العربية الى خلق عدو وهمي تزعم أنه عدو لا يمكن قهره.

ذلك العدو الوهمي هو الولايات المتحدة الأمريكية.

ضمن هذه السياسة الاعلامية المضللة في تكريس الولايات المتحدة الأمريكية عدواً وهمياً للشعوب العربية، لجأ البكباشي جمال عبدالناصر الى التعامل مع أزمة الصراع العربي الاسرائيلي. وكان يقصد بالعدو الأمريكي الوهمي، جميع المؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية دون تمييز، فإنه يكون قد خالف المبدأ الأول في مواجهة الأزمات، أو إدارتها، وهو المبدأ القائل بالدقة في تحديد أطراف الأزمة.

ولو أن البكباشي جمال عبدالناصر لم يتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها طرفاً أساسياً في الأزمة باتهامه اياها بأنها عدوة للشعوب العربية، لكانت النتائج جاءت مختلفة كلية.

وأبلغ دليل على ذلك، هو أن الرئيس الأمريكي ليندون جونسون وجه رسالة صداقة سلمية الى عبدالناصر في ٢٢ مايو ١٩٦٧ قبل اسبوعين من الحرب، يدعوه فيها لعدم تصعيد الأزمة، كما سيرد نصها في حينه. والرسالة كلها عبارات صداقة وود. ولا يمكن أن تصدر من عدو. وهذا لا يتعارض مع الدعم الأمريكي غير المحدود لاسرائيل. انما الحقيقة هي أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست عدواً للعرب، بالرغم من دعمها اللامحدود لاسرائيل عدوة العرب والمسلمين.

المبدأ الثاني في مواجهة الأزمات :

تحديد أهداف الخصم

ثاني تلك المبادئ، هو تحديد الأهداف الاستراتيجية الحقيقية التي يسعى اليها الخصم في الأزمة.

في أزمة مايو ١٩٦٧ قال جمال عبدالناصر، أن سبب قراره بطرد القوات الدولية من سيناء، يعود الى عزمه مهاجمة اسرائيل إن هي نفذت تهديداتها بغزو سوريا واحتلال دمشق. أي أن عبدالناصر اكتشف أن اسرائيل تريد احتلال دمشق.

فموقف عبدالناصر بالدعم السياسي المعنوي لسوريا ، والتهديد بدخول الحرب موقف عربي إسلامي في قمة الأخلاص.

معنى ذلك، أن سيادته صدّق ما كانت اسرائيل تقوله علانية في تهديداتها اليومية لسورية، وفي مختلف وسائل إعلامها.

لقد ثبت وثائقياً، أن الأهداف الاستراتيجية هي تلك التي لا تكون معلنة في اغلب الأحيان. بل إن الأهداف الاستراتيجية كثيراً ما تكون متعارضة مع تلك المعلنة في وسائل الاعلام، أي أن الخصم يعلن عكس ما يضمر من أهداف استراتيجية حقيقية.

أوضحت في العديد من مولفاتي وكتاباتي، ان الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية تستهدف "الأطراف" في الأنظمة العسكرية العربية، ولا تستهدف أبدا اقتحام "المركز" لتلك الأنظمة.

فلم يكن هدف اسرائيل، أبداً، احتلال عاصمة البعث العسكري السوري، دمشق. بل ان مسيرة الصراع في المنطقة أثبتت، أن البعث سواء كان في سورية، أم في العراق، شكل قوة قمعية معادية للفكر الاسلامي الوطني، وحليفاً غير مباشر لاسرائيل في الحيلولة بين الشعوب الاسلامية والعربية من جهة، وبين نشوء حالة الصحوة الديمقراطية والشورى الاسلامية لبناء أنظمة ديمقراطية قادرة على توفير فرص التنمية ولبناء الاقتصاد الوطني، القادر على الصمود في وجه المؤامرة الصهيونية على الشعوب الاسلامية والعربية.

ومن خلال ما صدر من دراسات استراتيجية عن قادة اسرائيليين، فإن الهدف الاستراتيجي الحقيقي من الأزمة التي افتعلتها اسرائيل مع البعث العسكري السوري في أبريل ومايو ١٩٦٧، كان بهدف استدراج الأنظمة الثلاثة، مصر، سورية، الاردن، الى حرب لاحتلال كامل الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية للاردن وقطاع غزة والجولان. وذلك كله بهدف الانتقال باسرائيل الى مرحلة التوسع الجغرافي والاستيطاني في الكيان الاسرائيلي، لاستيعاب مهاجرين يهود جدد. ولم يكن هدف حرب ١٩٦٧ اسقاط نظام البعث العسكري الاشتراكي السوري، أو نظام البكباشي عبدالناصر،بل إن اسرائيل أصرت على بقاء حزب البعث مستفرداً في السلطة في سوريا، وعلى بقاء عبدالناصر على قمة السلطة في مصر.

كما قررت الادارة الأمريكية انقاذ النظامين العسكريين في مصر وسوريا ودعمهما مالياً وسياسياً من دول المنطقة العربية الصديقة لها وللمصالح الأمريكية، بهدف منع النظامين العسكريين من السقوط السياسي، حتى لا تظهر أنظمة ديمقراطية بديلة لهما. وهذا ما تمثل بالدعم المالي والسياسي الكبيرين من دول النفط الخليجية لكل من النظامين المصري والسوري. وإن كان الأخير قد رفض قبول الدعم المالي انسجاماً مع اعتقاد قيادة البعث بإمكانية الاطاحة بالأنظمة السياسية الأميرية والملكية لدول النفط الخليجية لإقامة جمهورية البعث الاشتراكية العسكرية من البصرة حتى طنجة بقيادة ضابط سوري.

في أزمة الحديبية في السنة ٦ للهجرة عرفنا كيف واجه الرسول محمد صلوات الله وسلامه عليه، الأزمة التي فجرتها قريش في وجه الهدف السلمي للمسلمين في الخروج لزيارة الكعبة. فبادر بإرسال الوفود الواحد تلو الآخر الى قريش لاقناعها بهدفه السلمي، ولاثنائها عن هدفها العدواني، وفي تجنب الحرب معها.

كان يدرك صلوات الله وسلامه عليه، أن الحرب إن قامت فلن تكون لصالح الطرف الاسلامي. وهذا ما دفع الرسول لأن يكون مرناً في تفاوضه مع قريش. كما ان الرسول محمد سيطر على الأزمة، ومنع أي رد فعل انفعالي ضد قريش رداً على استفزازاتها المتكررة ضد المسلمين، قد تتسبب في تصعيد الأزمة الى حالة الحرب التي قرر الرسول تجنبها في تلك الفترة.

كما رأينا الرسول محمد يحافظ على الاتصال مع قريش خلال المفاوضات

لتجنب الحرب.

وبالرغم من بيعة المسلمين جميعاً للرسول وتأكيد العهد له بالاستشهاد دون التخلي عنه، فإن الرسول تجنب الحرب حرصاً منه على مصالح المسلمين، وحياتهم، في حرب يقوم الاحتمال بها على أن العدو القريشي سيكسبها ضدهم.

المبدأ الثالث : التحليل الدقيق للاوضاع الاستراتيجية لاطراف الازمة

اعترف جمال عبدالناصر نفسه عقب الهزيمة، بأنه كان يجهل حقيقة الأخطاء والعجز في القيادات السياسية والعسكرية التي كانت تتولى قيادة نظامه العسكري.

بل إنه توقع أن تأتيه الضربة العسكرية الاسرائيلية من الشرق فجاءته من الغرب حسب تصريحاته. بينما هو اعلن مراراً خلال الأزمة ، بأنه سينزل الهزيمة الكبرى باسرائيل إن بدأت الحرب .

كما اعترف سيادته، بعد نهاية الحرب بأنه كان يجهل حجم التطور العسكري الاسرائيلي الاستراتيجي. والأدهى وأمر من ذلك، أنه اعترف علانية بأنه وقف مذهولاً متألماً وعاجزاً عن توفير الحماية الجوية للجبهة الاردنية خلال الحرب التي ورط سيادته الاردن في أزمتها، وبالحرب التي قادت اليها الأزمة.

ولقد ثبت بالنتيجة، أن البعث العسكري السوري لم يصمد في المعركة التي جرت يوم ٥ حزيران ١٩٦٧، كما لم تقاتل قواته الجيش الاسرائيلي المهاجم. بل إنها لجأت الى اخلاء هضبة الجولان الاستراتيجية بدون أية معركة عسكرية، وهي الهضبة الاستراتيجية التي كانت تشكل عامل ضغط عسكري ضد اسرائيل.

فانعكست الآية بعد ذلك، وأصبح الاحتلال الاسرائيلي لهضبة الجولان عامل ضغط عسكري خطير ضد العاصمة السورية دمشق، وورقة ضغط سياسية إسرائيلية في مجال التفاوض في أيامنا المعاصرة . وهكذا، فشل البكباشي عبدالناصر في الوصول الى تحليل دقيق للأوضاع الاستراتيجية لأطراف الأزمة، ومنها نظامه العسكري ذاته. فيكون بذلك قد خالف المبدأ الثالث من مبادئ مواجهة الأزمات، أو إدارتها.

المبدأ الرابع في مواجهة الأزمات :
امتلاك البدائل السلمية

لم يكن عبدالناصر يمتلك أية بدائل لتسوية الأزمة سلماً، لاستخدامها، في حالة شعوره باحتمال هزيمته في تلك الأزمة، ان تصاعدت لحالة الحرب التي تؤكد هزيمته.

وامتلاك البدائل السلمية والخيارات، احدى أهم مبادئ الادارة الاستراتيجية للأزمات.

ففي اجابته على سؤال وجهه اليه مندوب صحيفة فرانس سوار الفرنسية، يوم ١٩٦٧/٥/٢٨، أوضح البكباشي عبدالناصر عن مزجه التعسفي بين الأهداف والخطة الاستراتيجية التي تضمن الوصول الى تلك الأهداف. لقد أجاب سيادته عن سؤال صحفي بالتالي :

السؤال الرابع : موجه من فورنييه ممثل صحيفة فرانس سوار الفرنسية.

علماً بأن الدول الكبرى لن تسمح بالقضاء على اسرائيل فما هي التسوية التي ترونها سيادتكم عملية ونهائية للشرق الأوسط. أي ما هو الوضع الذي تقبلونه كأسلوب للتعايش مع اسرائيل؟

الرئيس : «بقه احنا أصحاب حق ـ وحينما نكون أصحاب حق ما بيهمناش الدول الكبرى ـ الدول الكبرى بتقرر في بلادها ـ احنا ما احناش تحت وصاية دول كبرى ـ واحنا ما احناش تحت وصاية دول صغرى ـ حقوق شعب فلسطين يجب أن تعاد لشعب فلسطين ولا نقبل أي اسلوب للتعايش مع اسرائيل.

يجب أن تعود حقوق شعب فلسطين الى الشعب الفلسطيني ـ اللي حصل في سنة ١٩٤٨ أصله عدوان ـ عدوان على الشعب الفلسطيني ـ اسرائيل طردت الفلسطينيين من بلدهم وسلبتهم أملاكهم ـ مليوم فلسطيني مشردين النهاردة في كل مكان وأملاكهم، سلبتها اسرائيل ومع هذا نجد أن أمريكا وبعض الدول الكبرى زي بريطانيا بيقولوا انهم بيحموا اسرائيل وقالبين الدنيا الجمعة دي علشان احنا رجعنا الوضع الى ما كان عليه سنة ١٩٥٦».

والموقف ذاته، اتخذه البكباشي عبدالناصر، تجاه الرسالة التي وجهها اليه الرئيس الأمريكي جونسون في ٢٢ مايو ١٩٦٧، أي قبل (١٤) يوماً من الحرب التي هزمته. وفيما يلي نص رسالة الرئيس الأمريكي كما نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام :

«صاحب الفخامة

الرئيس جمال عبدالناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

عزيزي الرئيس ناصر :

لقد أمضيت معظم هذه الأيام الماضية أفكر في الشرق الأوسط، وفي المشاكل التي تواجهونها، والمشاكل التي نواجهها في المنطقة، وقد ذكر لي عدد من أصدقائنا المشتركين بما فيهم السفير «باتل» انكم قلقون لأن الولايات المتحدة قد أبدت اتجاهات غير ودية تجاه الجمهورية العربية المتحدة، وأود أن تعلموا بصورة مباشرة أن هذا ابعد ما يكون عن نوايانا..

ولقد راقبت من بعد جهودكم لتنمية بلادكم والنهوض بها، وأظنني أفهم كبرياء شعبكم وأمانيه - وتصميمه على أن يدخل العالم العصري ويشارك بدوره الكامل فيه بأسرع وقت ممكن وآمل أن نتمكن من ايجاد الوسائل العامة والخاصة على السواء للعمل معاً بطريقة أوثق.

كذلك فانني أفهم القوى السياسية التي تعمل في منطقتكم، أفهم المطامح وأسباب التوتر، وكذلك الذكريات والآمال.

وبطبيعة الحال، فان واجبكم وواجبي في الوقت نفسه الا ننظر الى الوراء، وانما أن ننقذ الشرق الأوسط - والمجتمع الانساني كله - من حرب اعتقد انه ليس هناك من يريدها. ولست أعرف الخطوات التي سيقترحها عليكم السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت ولكنني أحثكم على أن يكون واجبكم الأول تجاه أمتكم وتجاه منطقتكم وتجاه المجتمع العالمي كله، هو هذا الهدف السامي : وهو تجنب أعمال القتال.

ان المنازعات الكبرى في عصرنا هذا يجب الا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالسلاح والرجال - لا في آسيا - ولا في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. فذلك اللون من النشاط قد أدى الى نشوب الحرب بالفعل في

آسيـا، وهو يهـدد السـلام في مناطق اخرى. وكنت أتوقع أن أطلب الى نائب الرئيس، هيوبرت همفري، أن يتوجه الى الشرق الأوسط لاجراء محادثات معكم ومع غيركم من الزعماء العرب. وكذلك مع الزعماء الاسرائيليين. واذا ما خرجنا من هذه الأيام بدون أعـمـال قـتـال، فـانـي سـأظل آمل أن تتم على الفـور هذه الزيارة التي يقوم بها الصديق الذي يحظى بأوفى قدر من ثقتي.

ان كلا منا ممن يحملون مسئولية قيادة أمة يواجه مشكلات متباينة صاغها التاريخ، والموقع الجغرافي وأعمق المشاعر لدى شعوبنا. ومهما كانت الخلافات في نظرتنا واهتـمـامـاتنا بالنسبة لبـلادكم وبلادي، فـاننا كلينا نشـتـرك في الاهتـمـام باستـقـلال وتقدم الجمـهـورية العربية المتحدة وبالسـلام في الشرق الأوسط.

اني اتوجه اليكم بهذا الخطاب في هذه اللحظة الحرجة آملاً أن تشاركوني هذا التقييم، وأن يكون في امكانكم التصرف وفقه في الساعات والأيام المقبلة.

المخلص

ليندون ب. جونسون».

رد البكباشي على رسالة الرئيس الأمريكي يوم ٢ يونية، أي بعد مرور (١١) يوماً على تلقيه تلك الرسالة. والأخطر من ذلك، أن الرد أكد على أن قرار طرد القوات الدولية من سيناء، لا رجعة فيه. وكذلك، قرار فرض الحصار على مضيق تيران، نهائي ولا مجال فيه لأية مفاوضات!؟؟

فالانحياز الأمريكي لاسرائيل حقيقة لا يمكن انكارها. ولكن في مواجهة الأزمات، فإن المطلوب هو تحقيق المكاسب بأقل قدر من التكاليف. فبالرغم من وجود الصـواريخ في كـوبا، وبالرغم من العداء الشـديد بين الولايات المتحدة والاتحـاد السـوفـيـيـتي، فـإن الرئيس الأمـريكي كنيـدي، لجأ الى التسـوية، والتنازلات المتبادلة لتجنب المواجهة العسكرية والنووية، في الأزمة الكوبية. حصل ذلك، بالرغم من أن الاتحـاد السوفـيـيـتي هو الذي فجر الأزمة بادخاله الصـواريخ الى كـوبا المجـاورة للولايات المتـحدة الأمـريكيـة، ومـا تمثله تلك الصواريخ من خطر على الأمن القومي الأمريكي.

فبدلاً من أن تطرح القيادة المصرية بدائل لاحتواء الأزمة، خاصة بعد إعلان حالة التعبئة العسكرية في اسرائيل، وبداية تحرشاتها بقطاع غزة، لجأت تلك القيادة الى رفض بدائل أمريكية لتسوية الأزمة. فلقد طرحت الادارة الأمريكية يوم ٢٤ مايو ١٩٦٧ على عبدالناصر، أن يستمر قطاع غزة تحت إدارة الامم المتحدة وأن لا تذهب القوات المصرية الى القطاع. إلا أن عبدالناصر رحمه الله رفض ذلك. وهذا ما أكده شمس بدران وزير حربيته لرئيس الوزراء السوفييتي في لقائهما بموسكو يوم ٢٥ مايو ١٩٦٧ حسبما ورد في الوثيقة رقم (٢) من مؤلف الاستاذ أمين هويدي «الفرص الضائعة».

« ثم قرأ السفير مفكرة ثالثة على وزير الخارجية تشمل أربع نقاط :

ـ أن تبقى قوة الطوارىء في غزة وشرم الشيخ على أن تكون سلطة سحبها للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ـ ألا تحتل قوات ج.ع.م. شرم الشيخ لا بعد ضمان حرية الملاحة.

ـ ألا تذهب قوات ج.ع.م. الى قطاع غزة ويستمر القطاع تحت إدارة الامم المتحدة، علماً بأن إدارة القطاع تحت الحكم العسكري المصري منذ ١٩٤٨ ولم تسقط الا في ١٩٥٦ عند إحتلال اسرائيل للقطاع ثم أعيدت بعدها.... »

إذن، لم تكن البدائل الأمريكية لتسوية الأزمة سيئة. على العكس من ذلك، فإن تلك البدائل التي يعترف بها شمس بدران نفسه أمام القيادة السوفييتية خلال الأزمة، هي البدائل السلمية الحقيقية لاحتواء الأزمة. خاصة في ظل معطيات الفشل العسكري المصري في مواجهة العدوان الاسرائيلي الذي بدأ في الخامس من يونيو.

المبدأ الخامس في مواجهة الأزمة : وضع خطة استراتيجية كفؤة ، وتوفر قرار سياسي مرن وا لسيطرة على ردود الأفعال وعدم التصعيد.

لم يضع البكباشي عبدالناصر أية خطة استراتيجية لإدارة تلك الأزمة الخطيرة . بل أعتمد فقط، على تنفيذ دبلوماسية القوة بمفهوم سيادته الذي أوضحناه فيما سبق.

ولعل السبب في ذلك، أن عبد الناصر تعامل مع الأزمة، وفجرها قاصدا الوصول الى الأهداف التالية مجتمعة:

١- احتواء آثار غزوه العسكري لليمن عام ١٩٦٣، وما نجم عنه من الدخول في صراع سياسي وعسكري مع السعودية التي تصدت للغزو، من خلال دعمها للقوات اليمنية الرافضة للغزو .

٢- احتواء الآثار السلبية التي خلفتها هزيمة مشروعه الوحدوي مع سورية عام ١٩٦١.

٣- احتواء فشل الاشتراكية التي طبقها بمراسيم جمهورية، وبالتالي، قصور برنامجه عن تحقيق التنمية في مصر.

٤- احتواء الهالة الوطنية والاسلامية التي بدأت تتركز حول منظمات العمل الفدائي الفلسطيني رغم محدودية عملياتها التي بدأت منذ سبتمبر ١٩٦٥، والتي كانت تجد دعما عسكريا وسياسيا لها من سورية في حينه.

٥- الانتقام من الموقف الأمريكي الذي تخلى عنه، وانحاز الى خصومه السعوديين بعد غزو قواته لليمن.

٦- الرد على الاتهامات التي بدأت توجه له في المنطقة، بأنه أبرم صفقة مع الولايات المتحدة التزم بها بالسماح لاسرائيل بحرية اكتساح الأسواق الأفريقية بتجارتها من خلال استخدام مضائق تيران الخاضعة للسيادة المصرية.

كذلك، خالف سيادته أهم عنصر في المبدأ الخامس من مبادئ مواجهة الأزمات ، أو إدارتها ، وهو عنصر السيطرة على الأزمة ، وعدم تفاعلاتها ، وبالتالي، لم يكن هناك قرار سياسي مصري مرن للتعامل بكفاءة مع تطورات الأزمة بهدف السيطرة عليها .

على العكس من ذلك ، لجأ البكباشي عبدالناصر الى تصعيد الأزمة، ضمن مفهومه لدبلوماسية القوة. فكان أن سعى لأقحام الأردن في الأزمة ، بهدف إستخدام الوضع الإستراتيجي الاردني ضمن السيناريو.

هل يمكن لعاقل أن يقبل باقحام بلد مثل الاردن له أطول حدود مع اسرائيل بطول ٦٢٥ كيلومتر، في سيناريو «دبلوماسية القوة» المأساوية، بالرغم من حالة العداء السياسي القائمة بين نظام عبدالناصر والنظام الاردني الملكي؟ وبالرغم من عدم وجود سلاح طيران اردني قادر على حماية تلك الى ٦٢٥ كيلومتر؟ وبالرغم من العجز الفاضح للطيران المصري كما ثبت فيما بعد، لتأمين حماية الجبهة الاردنية؟ لقد ضغط البكباشي جمال عبدالناصر لاقحام الاردن في الأزمة، ضمن مفهومه لسيناريو دبلوماسية القوة، وهي خطوة تتعارض مع مبادئ مواجهة الأزمة، أو ادارتها.

حرب الشتائم الاذاعية اليومية

ضد قيادة النظامين : الاردني والسعودي

منذ عام١٩٥٥ بدأ البكباشي جمال عبدالناصر، حربا من الشتائم اليومية الجارحة عبر وسائل الاعلام لنظامه لم تتوقف ضد النظام الاردني لاسقاطه ولالحاقه بالحكم العسكري المصري. بل ان سيادته وجه في خطاب له يوم ٢ مايو ١٩٦٧ أي قبل (١٤) يوماً من تصعيده لأزمته الدولية موجها الشتائم للملك حسين ولوالدته سيلا من الشتائم حسبما هو وارد في خطب عبدالناصر الصادرة عن دار الأهرام.

و قبل ذلك في خطاب له في 22 فبراير 1967 وجه البكباشي جمال عبدالناصر سيلاً من الشتائم للملك حسين وللملك الراحل فيصل ملك السعودية. حسب ما هو وارد في خطب عبد الناصر الصادرة عن دار الاهرام والموجودة في المكتبات الناصرية حتى يومنا هذا.

دلالات تلك الشتائم، والتي كانت شبه يومية انها تعبير عن أزمة ذاتية خطيرة يعيشها نظام عبد الناصر وفي محيطه الاقليمي.

تحريض الاتحاد السوفييتي ضد الاردن والسعودية

وحسبما ورد في الوثيقة رقم (٢) من المؤلف القيم للكاتب الاستاذ أمين هويدي «الفرص الضائعة» فإن وزير الحربية المصري شمس بدران لجأ خلال لقائه مع اليكسي كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي يومي ٢٦، ٢٧ مايو ١٩٦٧ أي قبل (١١) يوماً من الحرب، الى شتم الملك حسين ملك الاردن، والملك فيصل ملك السعودية، حيث ورد في تلك الوثيقة النص الحرفي لما قاله وزير الحرب المصري : تحت بند«* كشف الدول العربية الرجعية

دلالة هذه الوثيقة، هي أنها تكشف العقلية السياسية لحركة ٢٣ يوليو في مواجهة الأزمة. وكيف ذهب وزير الحربية المصرية الى موسكو ليحرض السوفييت على الاردن والسعودية بالرغم من أن البلدين وضعا قواتهما تحت تصرف البكباشي عبدالناصر والسيد شمس بدران وزير الحربية المصري نفسه الذي أدار الحرب بعد (١١) يوماً من ذلك اللقاء مع رئيس الوزراء السوفييتي.

القيمة الاستراتيجية للقوات الدولية

في سيناء خلال الازمة

ضمن الأزمة الاقليمية، والذاتية المصرية، لجأ البكباشي جمال عبدالناصر الى طرد القوات الدولية من سيناء، والى اغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية. تماماً مثلما لجأ الى اسلوب الشتائم اليومية في مواجهة الملك السعودي الراحل فيصل، والملك الحسين بن طلال ملك الاردن.

فبكل المقاييس السياسية، لم تكن متطلبات الدفاع الحقيقي عن سورية لو قامت اسرائيل بالزحف حقيقتاً على دمشق، تستدعي طرد القوات الدولية من سيناء. بل ان القرار ذاك، شكل خطأ استراتيجياً وانتحاراً سياسياً له.

ذلك أن عدد تلك القوات الدولية لم يكن يتجاوز (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف جندي وضابط.

كما أن قراره بمنع السفن الاسرائيلية من المرور من مضيق تيران، لم يكن قراراً عملياً، ولا استراتيجياً. بل كان خطأ استراتيجياً قاتلاً. ذلك، لأنه أعطى بعمله ذاك، المبرر القانوني لاسرائيل لشن حرب وقائية ضده.

وكان أفضل، لو أن سيادته لجأ الى التهديد باستعادة السيطرة على مضيق تيران إذا نفذت اسرائيل تهديدها بغزو سورية.

وكان أفضل ألف مرة لعبد الناصر، لو أنه أرسل قوات مصرية لترابط في مواقع متقدمة في سيناء، الى جانب قوات الطوارئ الدولية، والاعلان، أن تلك القوات ستضرب اسرائيل في حال تنفيذ اسرائيل تهديداتها بالهجوم على سورية.

وهكذا، يتأكد وثائقياً وبالتحليل الاستراتيجي، أن البكباشي جمال عبدالناصر دلل على عدم كفاءته الاستراتيجية في إدارة الأزمة التي فجرها بنفسه يوم ١٦ مايو/أيار ١٩٦٧. فهو قد خالف جميع المبادئ المقررة في

مواجهة الأزمات، أو إدارتها. ولم يكن لديه المؤسسات القادرة على صناعة القرار السياسي الكفؤ والمرن في إدارة الأزمة الدولية .

وبالنتيجة، فلقد فجر عبدالناصر أزمة نظامه هو يوم 16 مايو 1967 ودون أن يكون لديه خطة استراتيجية لإدارة الأزمة.

صحيح أن سيادته لم يكن يتوقع أن تلحق به تلك الهزيمة العسكرية. والسبب في ذلك، أنه لم يكن يتوقع نشوب الحرب أساساً. وهذا وحده الدليل على عدم كفاءته في إدارة الأزمة، أو مواجهتها.

سادساً : استند البكباشي جمال عبدالناصر في تفجير الأزمة الى نظام تتحكم فيه مراكز القوى المتصارعة فيما بينها

بعد أقل من مرور (٦) أشهر على تفجيره الأزمة الدولية التي هزمته عسكرياً شر هزيمة، اعترف عبدالناصر في خطاب له أمام مجلس الأمة يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، بأن طبيعة نظامه الذي أقامه منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والذي من خلاله، وبرموزه السياسية، فجر الأزمة الدولية في ١٦ مايو ١٩٦٧، وواجه حرب ١٩٦٧ وهزيمتها المنكرة، طبيعة ذلك النظام تستند الى الأجهزة القمعية السرية المنتشرة في كل مدرسة ومصنع ومكتب. وأوضح سيادته، بأن نظامه السياسي كان «دولة مخابرات» بالرغم من آلاف الخطب الرنانة التي سبق وتحدث بها عن «الديمقراطية الاجتماعية»(!!) التي أقامها نظامه البوليسي فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وكعادته دائماً، حمّل مسئولي أجهزة قمعه السرية مسئولية ذلك الانحراف. الا أنه، أصر على الاحتفاظ بالأجهزة السرية القمعية، بعد أن وعد جماهيره بتطهير تلك الأجهزة من الفاسدين، أي أنه أصر على التمسك بأجهزة المخابرات فوق رؤوس العباد وفوق كل السلطات، وليس التخلص منها.

قال سيادته في خطابه يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ حرفياً :

« شيء آخر في مجال التغيير حساب الانحرافات في جهاز المخابرات الذي تكشف. حصل أنه اتكشف انحرافات في جهاز المخابرات وحينما اكتشفت مسبنهاش اللي اشتركوا في هذه الانحرافات اعتقلوا وتعرضوا للتحقيق وحيروحوا للمحاكمة حيروحوا لمحكمة الثورة.

فيه ناس طبعاً بيلقوا لوم هذه الانحرافات على النظام. أنا بدي أقول ان الانحرافات بتحصل في كثير من أجزاء العالم. المهم ان احنا نلحق نفسنا ونبتر هذه الانحرافات اللي حصلت في هذا الجهاز تعرفوا أو يمكن سمعتم عليها أكثر انحرافات رخيصة ومش ده المجال الحقيقة اللي أنا أتكلم فيه.

حصل في كثير من أجزاء العالم أمثلة برضه جت لي جوابات ازاي أنت

مكنتش عارف؟ ازاي الريس ما كنش يعرف بالجاري وبهذه الانحرافات؟ وأنا بأقول النهارده فرصة ان أنا أرد على هذه التساؤلات لان يمكن أنتم بينكم وبين بعض أثرتم هذه التساؤلات اذا كانت الانحرافات حصلت في المخابرات اذا كانت المخابرات هي المفروض انها تقول لي على الانحرافات اللي تحصل في البلد مكانش ناقص غير اني أعمل مخابرات على المخابرات ومخابرات على جهاز رقابة المخابرات وهكذا لا ننتهي.

ولكن أنا بقول ان اللي حصل برضه كان نتيجة الاتجاه نحو مراكز القوة والاتجاه نحو خلق مجموعة تستطيع انها في المستقبل أن تحكم ونسيت نفسها فانحرفت وموصلتش، قبل ما توصل للهدف اللي هو الحكم وجدت أن سهل الانحراف فانحرفت.

أنا بقول بصراحة ان أنا كنت أرى بعض مظاهر هذه الانحرافات قبل ٥ يونيه ولكن لم أكن أتصور مداه. حاولت بكل ما أستطيع نجحت أحياناً ولم أر الحقيقة كلها في أحيان اخرى وأنا فعلاً كنت أشفق على البلد من تكتلات القوى ومراكز القوى وكان حديثي دائماً أمام انتخابات الرياسة وبعد كده وعندكم هنا ومرة جيت وقلت لكم هل نعمل حزب أو نعمل حزبين ووضعت لكم مجموعة من الأسئلة وكان حديثي عن الديمقراطية والمزيد من الديمقراطية لأن ده كان السبيل الوحيد ان احنا نغطي على الانحرافات. وأنا من تجربتي الماضية ناس بتخاف من اثارة أي شيء اما في مجلس الأمة وأما في الصحف ولكن بعد كده ما بيهمناش ان الشخص ينحرف والناس تتهامس مبيهمناش طالما الموضوع ما انتشرش وما اتفتحش في مجلس الأمة أو ما اتنشرش في الجرايد خلاص. ولهذا أنا ايضاً مرة اتكلمت معاكم هنا على أساس ان احنا في حاجة الى مجتمع مفتوح لكن طبعاً بتوع المخابرات كانت وسائل الاخفاء كانت مباحة بالنسبة لدولة المخابرات اللي وجدت واللي تغلغلت واللي انحرفت أنا باعتبر ان هذه الدولة سقطت».

في النتائج السياسية

ثبت من خلال التحليل، والرصد الوثائقي للأزمة الدولية التي تفجرت في ١٦ مايو ١٩٦٧، ان البكباشي جمال عبدالناصر رحمه الله كان حسن النية، وكان يسعى فقط لردع إسرائيل ومنعها من الاعتداء على سوريا. فهو لم يكن يسعى لهجوم على اسرائيل، إذا تعرضت سورية لهجوم اسرائيلي يستهدف احتلال عاصمة البعث العسكري السوري، دمشق. وبالتالي، فإن قراره الخاطىء، والمرتجل، بطرد قوات الطوارئ الدولية من سيناء لم يكن له أي مبرر استراتيجي. فضلاً، عن أن ذلك القرار هو الذي فجر الأزمة الدولية التي قادته الى الهزيمة العسكرية في النتيجة.

وعلى العكس من ذلك، فلقد شكل قرار عبدالناصر بطرد القوات الدولية من سيناء مكسباً استراتيجياً، وذهبياً لاسرائيل.

ولو بقيت تلك القوات الدولية في مواقعها على الحدود بين اسرائيل ومصر في سيناء لما حصلت هزيمة النظام العسكري المصري ذاته. ولما تحققت تلك النتائج على جميع الجبهات، وبالشكل الذي انتهت اليه، حتى أيامنا هذه.

والخلاصة، أن حرب ١٩٦٧ حدثت دون أن يسعى اليها، أو يتوقعها، ذاك الذي واجه الأزمة.

الا أن تلك النتيجة، وهي الحرب، كان لا بد لها أن تتحقق، بسبب عدم كفاءة الطرف الذي فجر الأزمة في ادارتها، أو مواجهتها لو أن غيره فجر الأزمة.

واستطراداً، فإن تطور أزمة ١٦ مايو ١٩٦٧، الى حالة الحرب ونتائجها المعروفة في ٥ يونيو ١٩٦٧ جاءت نتيجة حتمية لعدم تطبيق البكباشي جمال عبدالناصر للمبادئ الأساسية في مواجهة الأزمات، أو ادارتها. سواءً منها المبادئ التي كرسها الرسول محمد في أزمة الحديبية ٦٢٨م، أم تلك التي طبقها الرئيس كنيدي في أزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢م.

فالعبرة في مواجهة الأزمة، أية أزمة، هي في الكفاءة الاستراتيجية لدى الطرف الذي يواجه الأزمة، للسيطرة عليها، ورسم هدف بديل لها.

وتحويل الأزمة عن مسارها التدميري، ومنعها من أن تتحول الى حرب لا يريدها الطرف الذي يواجه الأزمة، انما تتطلب تطبيق المبادئ الأساسية في مواجهة الأزمات، وبشكل كامل وعبقري.

أثبتت أزمة مايو ١٩٦٧، أن النوايا الحسنة وحدها لاتكفى لمواجهة الأزمة 143كما ان الاستناد الى الحشد المعنوي وحده قد يقود الى الكارثة.

أثبتت أزمة مايو ١٩٦٧، أن اللجوء الى «دبلوماسية القوة» في مواجهة الأزمات، أو ادارتها، طريق محفوف بالمخاطر. فضلاً، عن أن هذا النوع من الدبلوماسية حكر على الأنظمة السياسية الديمقراطية وفي الدول ذات القوى العظمى، والتي يخضع القرار السياسي فيها لمشاركة من عدة مؤسسات. وبالتالي، فإن «دبلوماسية القوة» موصدة أبوابها في وجه الأنظمة التي تعاني من أزمة ذاتية وطنية.

تلك هي أهم العبر والدروس المستفادة من أزمة ١٦ مايو ١٩٦٧.

ولأن هذه العبر والدروس لم تعلن في حينه، وحتى يومنا هذا، فلقد تكررت أزمة مايو ١٩٦٧ مرة ثانية، ولكن في سيناريو خاص، في ايلول ١٩٧٠، وتحولت الى حرب أهلية في الساحة الاردنية، أكثر دماراً وتخريباً من أزمة مايو ١٩٦٧.

أزمة الارهاب الدولي

ضد النظام الملكي الديمقراطي الاردني

(سبتمبر / أيلول ١٩٧٠)

أزمة سبتمبر / ايلول ١٩٧٠

جاءت أزمة سبتمبر / ايلول ١٩٧٠ وبعد مرور ثلاث سنوات على أزمة مايو ١٩٦٧، لتشكل تكراراً للاسلوب الإرتجالي واللاعقلاني في إدارة الأزمة، أو مواجهتها. وبالتالي، فأزمة سبتمبر / ايلول ١٩٧٠، نموذج جديد في الواقع العربي الحديث، الذي تتطور فيه الأزمة الى حرب أهلية لم يكن يريدها، ولم يكن يتصور حدوثها، الطرف الذي فجر الأزمة.

كانت قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات تعتقد، أن خطف الطائرات الأوروبية المدنية الأربع، من شأنه أن يُفشل مبادرة روجرز للتسوية السلمية في حينه. وأنه سيقود الى تركيع اسرائيل والادارة الأمريكية، وإجبارهما على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية على أرضه الوطنية، بعد عودة الاسرائيليين الى أوطانهم الأصلية التي قدموا منها(؟!).

فالحرب الدموية التي نشبت بين المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات على الساحة الاردنية بعد أن اتخذت من المدن الاردنية مسرحاً لعملياتها العسكرية ولممارسة سلطات النظام الملكي الاردني رغما عنه من جهة، وبين قوات النظام الاردني الملكية من جهة اخرى ، نتيجة لخطف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لطائرات الركاب المدنية الأوروبية، لم تكن مقصودة، ولم يتوقعها أولئك الذين فجروا الأزمة الدولية بخطف تلك الطائرات الأربع في السادس من سبتمبر ١٩٧٠، واحتجزوا ركابها رهائن في فنادق الاردن.

لقد جاءت حرب سبتمبر / ايلول ١٩٧٠ الأهلية، تكراراً لحرب ٥ يونيو / حزيران ١٩٦٧ التي سبقتها قبل ذلك بثلاث سنوات، من حيث أن كلتاهما حرب غير مقصودة نجمت عن عدم الكفاءة في ادارة الأزمات، وبسبب وجود أزمة ذاتية مزمنة لدى الجهات التي فجرت الأزمة وادارتها. وبالتالي، فإن أزمة سبتمبر / أيلول ١٩٧٠، تكرار حرفي لأزمة مايو / أيار ١٩٦٧ .

ففي كل واحدة من الأزمتين، أدار الطرف الذي فجر الأزمة، الأحداث وسيناريو الأزمة باسلوب ارتجالي، وبجهل فاضح بمبادئ إدارة الأزمات، ودون استعداد لمواجهة حالة الحرب، ودون توقع لحدوثها ان تطورت اليها الأزمة. وهذا هو المبرر لهذه الدراسة.

كيف نشأت أزمة سبتمبر / ايلول ١٩٧٠؟

وما هي مقدماتها، وكيف انفجرت، وكيف تطورت الى الحرب؟

سنتولى فيما متابعة هذه الموضوعات على التوالي :

حقيقة أزمة سبتمبر / ايلول ١٩٧٠

نشبت الحرب في سبتمبر / ايلول ١٩٧٠ بين قوات النظام الملكي الاردني من جهة، وبين المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات المدعومة من قوات البعث العسكري السوري من جهة اخرى، نتيجة لتصعيد الأزمة السياسية التي افتعلتها تلك المنظمات تجاه مبادرة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي.

... للوهلة الأولى، يبدو أمراً مستغرباً، كيف يمكن لمنظمات عسكرية شبه عصابات مسلحة، ولا تمتلك حق ممارسة السيادة والشرعية على كيلو متر مربع واحد من الأرض، سواءً في مصر، أو سورية، أو السعودية، أو الكويت، أو ليبيا، أو الاردن، ليكون لتلك المنظمات القدرة على التصدي لمبادرة سياسية تطرحها إحدى القوتين الأعظم.

اذن، كانت هناك قوى دولية، تقف خلف الستار، وتسعى لتحريض المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، وتدفعها رغماً عنها، أو بترغيبها، أو «باختراقها»، لتصعيد الأزمة.

فالتحليل الاستراتيجي لأزمة سبتمبر / ايلول ١٩٧٠، يتطلب رصد مواقف كافة المواقف الاقليمية والدولية من الأزمة، وأطرافها. ومثل هذا الاتجاه في التحليل

والدراسة، يتطلب بحث الموضوعات التالية :

١ - موقف كل من : مصر، الاردن، سورية، اسرائيل، والمنظمات العسكرية الفلسطينية، من مبادرة روجرز.

٢ - موقف وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية من مبادرة روجرز.

٣ - مأزق المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات قبل مبادرة روجرز، وبعدها.

٤ - الخطة الاستراتيجية لوكالة الاستخبارات المركزية لإفشال مبادرة روجرز.

٥ - إزدواجية مواقف الأنظمة العربية، وأثرها، في تفجير أزمة سبتمبر / ايلول ١٩٧٠.

٦ - انفجار الأزمة.

٧ - كيف أدرات المنظمات العسكرية الفلسطينية والأنظمة العسكرية الحليفة لها، الأزمة.

أولا: مواقف الدول المعنية والمنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات من مبادرة روجرز

مقدمة : القيمة السياسية لمبادرة روجرز

في الأول من مايو / ايار ١٩٧٠ وبمناسبة عيد العمال، دعا البكباشي جمال عبدالناصر، رئيس النظام العسكري المصري في خطاب جماهيري له، الرئيس الأمريكي نيكسون، لممارسة الضغط على اسرائيل لتسحب قواتها من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧، ليصبح بالإمكان تحقيق السلام في المنطقة، وتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ .
سارع وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز، واقترح تصوراً يمكن على أساسه تحقيق السلام على أساس القرار ٢٤٢، ويقوم على خطوتين متلازمتين.

الأولى، إحياء مهمة جونار يارنج مبعوث الأمين العام للامم المتحدة، في بحث سبل تحقيق السلام على أساس القرار ٢٤٢ .
الثانية، التزام الأطراف المعنية، سورية، الاردن، مصر، اسرائيل، بوقف اطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر، يمكن تجديدها بموازاة الخطوة الأولى، ولإنجاحها.
تلك خلاصة المبادرة التي عرفت فيما بعد «بمبادرة روجرز».
فهي إذن، استجابة أمريكية لطلب رئيس النظام العسكري المصري العلانية.
ولهذا السبب، أعلن البكباشي جمال عبدالناصر في خطاب له في ٢٣ يوليو/تموز ١٩٧٠ قبوله بمبادرة روجرز.
أعقب ذلك الاردن، الذي أعلن قبوله بالمبادرة.

رفض نظام البعث العسكري السوري المبادرة الأمريكية.
أعلنت اسرائيل قبولها بالمبادرة. على أنها اعتبرت قبولها لا يعني تلقائياً العودة

الى حدود ما قبل الخامس من يونيو / حزيران ١٩٦٧ .

أما المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات فقد أعلنت رفضها الصارخ للمبادرة، بل وهددت بأنها ستسعى الى افشالها !

أما سبب موقف تلك المنظمات العسكرية الرافض لمبادرة روجرز، فهو أن المبادرة لم تعترف بأي دور سياسي في التسوية السلمية المقترحة لتلك المنظمات. على العكس من ذلك، فإن الشرط الأساسي لنجاح المبادرة الأمريكية، كان يتطلب وقف إطلاق النار على الجبهات، الاردنية، المصرية، والسورية مع اسرائيل. وحيث أن المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات كانت تمارس أنشطتها العسكرية ضد اسرائيل انطلاقاً من الاردن، فقد كان قبول الاردن بالمبادرة الأمريكية يفرض على تلك المنظمات وقف قصفها للمستوطنات الاسرائيلية، والذي كان يتم من داخل الأراضي الاردنية.

تلك كانت محصلة مواقف الأطراف المعنية بأزمة الشرق الأوسط تجاه مبادرة روجرز. ومن الواضح، أن المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، لم تكن طرفاً في تلك المبادرة. الا أن استبعاد أي دور لتلك المنظمات من المبادرة كان يفرض عليها بالنتيجة، الالتزام بأهم شرط من شروطها، وهو وقف عملياتها العسكرية التي كانت تتم من الاردن، الذي قبلت حكومته الرسمية بالمبادرة.

هذه النقطة، هي مدخل الأزمة التي تورطت بها المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، وفشلت في مواجهتها. كما فشلت في إدارة الأزمة عندما فجرتها هي، أي تلك المنظمات، عندما لجأت الى اختطاف طائرات الركاب المدنية، في محاولة منها لإفشال المبادرة الأمريكية كما تصورت قيادة تلك المنظمات، وهو موضوع سنتطرق اليه فيما بعد.

في النتيجة... بدأ وقف إطلاق النار من جانب الاردن ومصر واسرائيل رسمياً يوم ٥ أغسطس/ آب ١٩٧٠ تنفيذاً لقبول الأطراف الثلاثة بمبادرة وزير الخارجية الأمريكي، وليم روجرز.

... ومع بدء وقف اطلاق النار رسمياً، وحسب التزام تلك الاطراف به أمام العالم، وفي الوثائق الدولية، بدأت قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية تفكر في الخروج من المأزق.

فالمهم، ان تطوراً سياسياً حصل على الأرض، وهو وقف اطلاق النار كشرط من شروط المبادرة الأمريكية.

ففي الخامس من اغسطس/ آب قامت الولايات المتحدة الأمريكية بابلاغ السكرتير العام للامم المتحدة قبول كل من مصر والاردن واسرائيل بمبادرة روجرز، وببدء وقف اطلاق النار.

... مع بدء مهمة جونار يارنج مبعوث الامم المتحدة حول مبادرة روجرز، تمحورت مواقف الأنظمة العربية واسرائيل من المبادرة بالاتي :

١ ـ مع المبادرة :

أعلنت كل من مصر والاردن، موافقتهما على المبادرة. وأعلنت غالبية الدول العربية باستثناء البعث العسكري السوري تأييدها للمبادرة. مع أن تلك الدول، ليست طرفاً في المبادرة، والتي هي تخاطب الدول ذات الحدود الجغرافية مع اسرائيل.

الموقف الاسرائيلي : لئن قبلت اسرائيل رسمياً بالمبادرة الأمريكية، فإنها **رفضتها عملياً**، باعلانها الرسمي، أن قبولها المبادرة لا يعني عودتها الى حدود ما قبل الخامس من يونيو / حزيران ١٩٦٧. ولسوف نرى حقيقة هذا الموقف، بانسحاب اسرائيل رسمياً من الاتصالات التي كان يجريها مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جوناريا رينغ، وهي الاتصالات التي تشكل ركناً أساسياً في المبادرة الأمريكية.

٢ ـ ضد المبادرة : وقفت رسمياً ضد مبادرة روجرز الأطراف التالية:

أولاً : وقف نظام البعث العسكري السوري ضد مبادرة روجرز. كما أن البعث العسكري العراقي كان يرفض أية تسوية تتضمن الاعتراف بحدود الكيان الاسرائيلي، وأمنه. فموقفه السياسي كان يعني بالضرورة، رفض مبادرة روجرز، أيضاً.

ثانياً : وقفت المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات كما سبق وأوضحنا ،ضد مبادرة روجرز، بسبب أن المبادرة تجاهلت أي دور لتلك المنظمات في عملية

التسوية السلمية التي سعت اليها المبادرة.

من هنا، يمكن فهم التنسيق الذي حدث بين تلك المنظمات العسكرية الفلسطينية وبين نظام البعث العسكري السوري بهدف إفشال مبادرة روجرز.

ثالثاً : وقفت وكالة الاستخبارات المركزية ضد مبادرة وزير الخارجية الأمريكية، كما ثبت وثائقياً ومن مذكرات د. هنري كيسنجر عندما كان مستشاراً للأمن القومي الأمريكي.

الا أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام في هذا الصدد، هي موقف بعض الدول الخليجية . حيث لجأت الأخيرة الى تقديم الدعم المالي الهائل للمنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، من خلال منظمة العاصفة الفلسطينية، رغم معارضة تلك المنظمات بشكل عام لمبادرة روجرز، وقبول النظام الملكي الاردني، والنظام العسكري المصري بمبادرة وزير الخارجية الأمريكي.

أي أن الموقف الخليجي، كان مزدوجاً. فهو مع المبادرة الأميركية، ومع الاردن ومصر اللذين قبلا المبادرة. كما هو الموقف المؤيد للمنظمات العسكرية الفلسطينية الرافضة للمبادرة، والمعادية للنظام الاردني.

هذه الازدواجية في المواقف السياسية تكررت من جانب نظام العقيد القذافي الليبي. فهو أعلن منذ قيام حركته الانقلابية وكان في حينه برتبة ملازم ثان، انضواءه تحت قيادة النظام العسكري المصري. الا أنه أعلن دعمه اللامحدود عسكرياً وسياسياً، للمنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات. بل إنه لجأ عند انفجار الحرب فيما بعد بين الجيش الاردني وتلك المنظمات العسكرية كما سيرد ايضاحه، الى قطع علاقاته الدبلوماسية مع النظام الا دني. معلناً انحيازه المطلق لتلك المنظمات التي فجرت أكبر أزمة دولية، بارتكابها أبشع عملية ارهاب دولية باختطافها أربع طائرات مدنية واحتجاز ركابها المدنيين رهائن.

في ظل تلك الازدواجية في المواقف السياسية للأنظمة العربية تجاه مبادرة روجرز، وتجاه النظام الاردني، وتجاه المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، كان طبيعياً أن تلجأ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالاتفاق مع حركة فتح ، الى استثمار تلك الازدواجية في المواقف، لتصعيد الأزمة، وتفجيرها نحو المواجهة الدامية مع قوات النظام الاردني.

لم يكن بامكان أي من تلك المنظمات العسكرية الفلسطينية أن تتجرأ على ارسال عنصر واحد من عناصرها ليحمل السلاح على أرض النظام الملكي الاردني، لو أن الأنظمة العربية، خصوصاً الخليجية منها، ودولة الكويت بشكل أخص، لم تفتح خزائنها الذهبية لعصابات الارهاب التي اتخذت لها شعار «الكفاح المسلح» قناعاً

يخفي حقيقة كفاحها الفوضوي لتدمير البيئة الوطنية الاستراتيجية الاردنية.

في ظل تلك الازدواجية من مواقف الأنظمة العربية تجاه النظام الملكي الاردني، وجدت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الفرصة سانحة لها لإفشال مبادرة روجرز. ولقد ألقت الأزمة بكل ثقلها على بيئة النظام الملكي الاردني. وانعكست بشكل خلل، وتوتر، أصاب هيكل وفعالية السلطة التنفيذية.

فلقد تشكلت واستقالت أربع حكومات اردنية في أقل من ثلاثة أشهر، هي عمر الأزمة حين انفجارها!

الأولى، حكومة بهجت التلهوني التي استقالت يوم ٢٦ يوليو /تموز ١٩٧٠ فتشكلت على أثرها حكومة عبدالمنعم الرفاعي في اليوم التالي.

الثانية، استقالة حكومة عبدالمنعم الرفاعي في ١٦ سبتمبر ١٩٧٠ وتشكلت على أثرها حكومة عسكرية برئاسة الزعيم محمد داود.

الثالثة، استقالة الحكومة العسكرية بعد ثمانية أيام فقط من تشكيلها وخلفتها حكومة جديدة برئاسة أحمد طوقان.

الرابعة، استقالة حكومة أحمد طوقان بعد شهر، حيث جاءت بعدها الحكومة التي تولى رئاستها الشهيد المرحوم وصفي التل.

أربع وزارات تشكلت واستقالت خلال الأزمة في مدة ثلاثة أشهر!! لماذا؟ وكيف؟

ثانياً : موقف وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية C.I.A. من مبادرة روجرز

الملاحظة المثيرة للجدل، هي ما تكشف فيما بعد على لسان د. هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي خلال أزمة سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠، من أن جهاز الأمن القومي الأمريكي، اتخذ موقفاً عدائياً من مبادرة وزير الخارجية وليم روجرز!؟
أي أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وقفت مع المنظمات العسكرية الفلسطينية، ومع البعث العسكري السوري، ومع الكيان الاسرائيلي عملياً، في رفض مبادرة وزير الخارجية الأمريكي.

أوضحت في العديد من كتاباتي، النهج المستقل لوكالة الاستخبارات المركزية بقيادة الحركة الصهيونية، ولحساب أهدافها، عن أهداف واستراتيجية وزارة الخارجية الأمريكية. ولقد كان الموقف من مبادرة روجرز، هو المثال المادي الملموس على واحدة من الحالات النادرة، للعداء بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وتوجهات ومبادرات وزارة الخارجية الأمريكية. وفي وضع ومعطيات، تتضح فيه غلبة السيطرة الصهيونية على وكالة الاستخبارات المركزية.
يوضح د. هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي إبان أزمة سبتمبر ١٩٧٠ موقف ذلك الجهاز المعادي لمبادرة وزارة الخارجية بقوله في مذكرته حول هذه المسألة، عن موقفه من مبادرة روجرز قبل ثلاثة أشهر من أزمة اغسطس ١٩٧٠ :

«إن أول مسعى لنا كان معاكساً للمجابهة، إذ كان مبادرة اخرى للسلام. كما كنت أحاول استخدام اجتماع مجلس الأمن القومي، في العاشر من شهر حزيران، في سبيل المطالبة بإعادة نظر أساسية في استراتيجيتنا، لكن وزارة الشؤون الخارجية، كانت سبقتني وحولته إلى محادثات حول قرار تعبوي. أما روجرز فقد أعد حواراً متشعباً متضمناً مبادرة دبلوماسية أمريكية، تخصص لاستدراج الأحزاب للكف عن المناورات والبدء في المباحثات. سيطلب إلى اسرائيل ومصر قبول وقف إطلاق النار لمدة تسعين يوماً، والبدء بمفاوضات غير مباشرة، بقيادة ممثل الأمم المتحدة جونار يا رنج. ولتشجيع اسرائيل على القبول، فإن الولايات المتحدة ستقدم لها لقاء ذلك وبناء على طلباتها، ثلاث طائرات فانتوم في شهري تموز وآب. وأربع طائرات فانتوم

وسكاي هوك شهرياً، تخصص للتعويض عن خسائرها، واتفاقات التسليم هذه، تبقى مع ذلك خاضعة لإعادة النظر، في حال البدء بالمفاوضات وظهور ملامح تقدم فيها.

لقد فوجئت بظهور هذه المبادرة، إذ أن اقتراح الشؤون الخارجية، كان بمثابة تشجيع لاسرائيل لإفشال المفاوضات، طالما أن مبيع الطائرات لن يعاد النظر فيه، الا في حالة ظهور ملامح تقدم في تلك المفاوضات. وبالنسبة للسيناريو المقترح، فإنه لم يتعرض قطعاً لتلك المشكلة الشائكة أكثر من غيرها، ألا وهي وجود القوات السوفييتية في مصر. فأطلعت نيكسون على قلقي، قبل عقد اجتماع مجلس الأمن القومي. وأكدت في الواقع، على ألا يغرب عن بالنا عند إجراء مفاوضات، تلك القرائن، أي ما يقدم عليه السوفييت من أعمال مفاجئة».

وحتى يجد د. كيسنجر مبرراً لإفشال مبادرة روجرز، راح يعطي تفسيرات بأن تلك المبادرة، من شأنها تحقيق مكاسب للاتحاد السوفييتي. ولما فشلت استنتاجاته في إفشال المبادرة على الصعيد الأمريكي، لم يكن أمام كيسنجر، سوى خطة وكالة الاستخبارات المركزية ذاتها، لإفشال التسوية من خلال تفجير أزمة في المنطقة، يصبح معها من العسير اتخاذ أي إجراء تفاوضي، أو عملي، لتطبيق المبادرة.

يقول د. كيسنجر متابعاً تقديم تفسيرات تخدم هدفه في إفشال مبادرة روجرز :

«لقد قوبلت بصيحات الاستنكار، ولم تكن لديهم عبارات أكثر لياقة، لوصف تأثير تصريحي. واتهمتني الشؤون الخارجية والرؤوس الكبيرة في الجماهير، أنني أحاول عرقلة مبادرة السلام، وتوجيه تهديدات صَلفَة، لا تسمح لنا وسائلنا بتنفيذها. وجاء اللائمون من كل جانب، ما عدا الجانب السوفييتي، ولا يقوم هؤلاء بالتحريض الا إذا وجدوا نفوسهم في مأمن، وعلى الرغم من أنهم سمعوني أنادي بهذه الآراء من ثلاثة أشهر. وفي الثلاثين من شهر حزيران، وأثناء مؤتمر صحفي رسمي أقيم لبيان واقع العمليات في كمبوديا، ضغط عليّ الحاضرون بأسئلة عدة بشأن تهديدي المزعوم «بطرد الروس» فتملكت رباطة جأشي وقلت : إن الوجود العسكري السوفييتي، يخلق وضعاً جديداً خطيراً، وربما اجبرت على استعمال عبارة أقل وضوحاً (من عبارة طرد) ثم اردفت اني لا أزال على تأكيدي أن وجود القوات المقاتلة السوفييتية، غير مقبول مع السلام. أضف الى ذلك أنه لن يمضي وقت طويل على الوجود السوفييتي في الشرق الأوسط، حتى تتواجد قوات عربية من أصحاب البلاد، وتعرض على ابدال استعمار بآخر. وظهر صدق كلامي هذا بعد ثلاث سنوات.

وفي الأول من شهر تموز، كان نكسون قد أبل من صدمة كمبوديا، وعلى الرغم من

عدم استعداده للتورط في القضية الاسرائيلية، العربية، فمع ذلك لم يكن بحاجة للفت انتباهه للخطر الجغرافي السياسي، المتمثل بوجود القوات السوفييتية في مصر. ولما كان روجرز في سفر، فقد أقام نكسون لقاء متلفزاً ليعلن موافقته على القسم الأكبر من تحليلي».

ويقول الدكتور كيسنجر مشككاً بقبول النظام العسكري المصري بمبادرة روجرز الأمريكية ذاتها، وداعياً إلى تخريب تلك المبادرة الأمريكية السلمية على اعتبار أن تنفيذ المبادرة يعني مكاسب سياسية لأصدقاء الاتحاد السوفييتي في المنطقة.

«كان رأي البعض في حكومة الولايات المتحدة، أن نعمد الى فرض خطة روجرز على الاسرائيليين، لكن الرئيس لم يكن على استعداد للقيام بذلك، وهو منهمك في أزمة لاوس. كما أن هذا الرأي لم يكن صائباً من الناحية الاستراتيجية. فما دامت مصر، في واقع الأمر، قاعدة عسكرية سوفييتية فلا شيء يدعونا الى أن ندير الظهر لحليف لنا من أجل مصلحة عميل سوفييتي. هذا هو السبب الذي جعلني أعارض باستمرار تسويات شاملة يرفضها الطرفان، ولا تخدم سوى الأهداف السوفييتية. إذ أنها اما أن تبرهن عن عجزنا، وإما تضمن مثالاً لما يمكن أن تحصل عليه موسكو من خلال ممارسة ضغطها. وكان هدفي هو شل الحركة، حتى تعمل موسكو الى المطالبة بحل وسط. أو حتى تقرر بعض الحكومات العربية المعتدلة، وهذا هو الأفضل، أن طريق التقدم يمر من خلال واشنطن».

ما معنى هذا التحدي من مستشار الأمن القومي لمبادرة السلام، التي أطلقتها وزارة الخارجية الأمريكية في منتصف عام ١٩٧٠، أي قبل أزمة سبتمبر / ايلول بعدة أشهر؟

ولماذا هذا الاصرار من الدكتور كيسنجر، على اتهام مبادرة روجرز بأنها تخدم الأهداف الاستراتيجية السوفييتية؟

يقول كيسنجر في موقع آخر حول هذا الموضوع ذاته : «انني لم أكن مقتنعاً بأن النفوذ السوفييتي سيتضاءل حتماً اذا تمت تسوية الصراع العربي الاسرائيلي، إذ أن الكثير يعتمد على اسلوب التسوية وتفاصيلها. فالاسلوب الشامل الذي يضم الأطراف كافة، يرجح كفة المتصلبين حكماً. لأنه يمنح الحكومات المتشددة حق الفيتو على العملية بأسرها. وإذا بدأ كأن التسوية تمت بسبب ضغط أو ابتزاز سوفييتي،

فستزداد قوة الأنظمة الراديكالية، وسياساتها المعادية للغرب والموالية للسوفييت. مما ستبدو الأراضي كأنها قد أعيدت إلى عملاء للسوفييت. لقد كنا بحاجة الى العمل، لا من أجل تسوية من أي نوع كان فقط، بل لنبرهن كذلك، على أن التقدم يتم على الوجه الأكمل من خلال أصدقائنا. أي بكلام آخر، أن المعتدلين هم الذين يملكون مفتاح السلام في الشرق الأوسط».

والعبرة في هذه الوثيقة الكسينجرية، هي أن جهاز الأمن القومي الأمريكي، ينفذ استراتيجية متناقضة لاستراتيجية وزارة الخارجية الأمريكية. كما أن الجهاز الذي يقوم بالتدخل المباشر في شؤون المنطقة الإسلامية، ويفجر الصراعات الإقليمية فيها، هو جهاز وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

والأخطر من ذلك كله، أن وثيقة كيسنجر، تؤكد دور الوكالة الأمريكية في تفجير أزمة سبتمبر / ايلول ١٩٧٠، من خلال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وضمن شعاراتها الداعية الى ضرب المصالح الأمريكية في المنطقة،

ثالثاً : مأزق المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات قبل مبادرة روجرز

سبقت أزمة سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ فترة من العبث السياسي، والفوضى، لا مثيل لهما، لجأت خلالها المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، وبدعم من نظام البعث العسكري السوري، ونظام العقيد القذافي، وبدعم مالي من عائدات النفط لبعض دول الخليج، الى تسليح المرتزقة من جنسيات مختلفة في الاردن، وتحويل الاردن الى ساحة من الفوضى تحت ستار الكفاح المسلح لتحرير فلسطين.
ويمكن حصر الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها تلك المنظمات بالاتي :

أولاً : تحويل الساحة الاردنية الى ساحة مواجهة عسكرية مع اسرائيل دون إرادة شعبها وحكومته

لسوف يقف المؤرخون طويلاً عند هذه الحالة المثيرة للتساؤلات العديدة، وهي الحالة التي تحالفت فيها المؤسسات المالية في بعض دول النفط الخليجية العربية، خصوصاً دولة الكويت، لتفتح أبواب خزائنها الذهبية على مصراعيها لمنظمة العاصفة الفلسطينية، الجناح العسكري لحركة «فتح» من أجل تشكيل عصابات مسلحة وبرواتب تفوق رواتب الجيش الكويتي ذاته، من أجل انفاقها على تلك العصابات المسلحة في الساحة الاردنية، توطئة واستعداداً لأزمة سبتمبر ١٩٧٠، ولحرب سبتمبر/أيلول ١٩٧٠.

لقد اختارت المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات الساحة الاردنية فقط، للتجمع بها ولتدريب مقاتليها، وللقيام بتلك المسرحيات العسكرية الفوضوية من عمليات القصف الصاروخي الحدودي للمستوطنات اليهودية في فلسطين المحتلة من داخل الحدود الاردنية، ولم تكن أي من تلك المنظمات لتجرؤ على إقامة معسكر تدريب واحد في الكويت أو السعودية أو مصر.

كانت اسرائيل ترد على مصادر النيران، فكانت تنتقم لكل قصف صاروخي باعتداء جوي، أو بقصف من حمم قذائف المدفعية البعيدة المدى على المدن الاردنية الآهلة بالسكان. فكان الدمار، وكان أن تحول الاردن، الى ساحة مواجهة، رغم أن أهله كانوا يرفضون تلك الحالة.

وبالضرورة، فقد كان النظام الملكي يرفض ذلك القرار السياسي الذي اتخذته دول النفط الخليجية بالتحالف غير العلني مع النظامين السوري والليبي بتحويل الاردن الى ساحة مواجهة مع اسرائيل، بل وإلى تحويل الاردن الى ساحة مواجهة بين المنظمات الفلسطينية المسلحة، وبين الجيش الاردني

ثانياً : توطين الكفاح المسلح الفلسطيني في الاردن

كان المفروض سياسياً ومنطقياً، أن يكون الكفاح الفلسطيني المسلح في الشتات مع افتراض نظافته وسلامة أهدافه، مؤقتاً، وبهدف تأمين تدريب كوادر على حرب المدن والعصابات، واستخدام السلاح، وأسلحة التفجير. ثم نقل هذه الكوادر سراً، الى الوطن المحتل. ومثل هذه النظرة الموضوعية، كانت تستدعي بالضرورة، أن تظل قواعد التدريب العسكري الفلسطيني في الدول العربية سراً من أسرار النضال الفلسطيني، وأن تكون تحت الأرض.

إلا أن ما حصل كان عكس هذه القاعدة. فعجزت المنظمات العسكرية الفلسطينية، عن نقل مجموعة مقاتلة مدربة واحدة الى الأرض المحتلة. بالرغم من سياسة الجسور المفتوحة، بين الكيان الاسرائيلي والاردن، والتي كان يمكن من خلالها، تسريب آلاف العناصر المدربة عسكرياً الى الداخل.

وبدلاً من سرية قواعد المنظمات الفلسطينية في الاردن، انتقلت تلك القواعد الى المخيمات في الاردن، وإلى شوارع العاصمة الاردنية وعلى مرأى ومشهد من مصوري الصحافة والتلفزيون الأمريكي.

وهكذا، «توطن» الكفاح الفلسطيني المسلح في المملكة الاردنية، بدلاً من أن يكون جسراً لتمرير المقاتلين الى الأرض المحتلة. وشكل هذا التوطين، المسمار الأول في نعش تجربة الكفاح الفلسطيني المسلح في الشتات.

ثالثاً : تجييش المنظمات العسكرية الفلسطينية ونبذها حرب العصابات

كان المفروض أن تشكل معركة الكرامة، تطوراً تاريخياً في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي. والدلالة العسكرية الاستراتيجية لمعركة الكرامة، تتمثل في أن الاسلوب العسكري الأمثل لهزيمة قوات الغزو الصهيوني، انما تكون من خلال حرب العصابات التي مثلتها معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨. الى جانب حرب الألغام لتدمير الانشاءات الاقتصادية والزراعية، وخطوط السكك الحديدية للعدو. أي قاعدة «اضرب واهرب».

إلا أن ما حصل فيما بعد، جاء متعارضاً كلية، مع مبادىء معركة الكرامة ومبادىء حرب العصابات. حتى ليكاد المرء يشك بأن معركة الكرامة كانت مصادفة، أو مبالغاً فيه، بهدف التورم السرطاني للمقاومة. فأصبح لكل منظمة جيش له رتب عسكرية ضخمة ،وله إدارة أسوأ ألف مرة من الادارة العسكرية التقليدية. وأصبح للضباط امتيازات تفوق امتيازات الضباط في الجيوش النظامية العربية، وأصبح لهم مرافقات أكثر مما للضباط الاسرائيليين من مجندات.

بل وصل الأمر بالمنظمات، تشكيل أجهزة استخبارات متعددة «لجيشها» الواحد!

جرى كل هذا التطور ليس على الأرض الفلسطينية تحت الاحتلال، بل على أرض النظام الملكي الاردني، الذي يطرح استراتيجية الحل السلمي للصراع العربي الاسرائيلي من خلال قبوله بالقرار ٢٤٢. إضافة الى أن النظام الاردني، لم يكن لديه في حينه، طائرة مقاتلة واحدة، لحماية حدود تبلغ (٦٢٥) ستماية وخمسة وعشرين كيلومتراً مع الكيان الاسرائيلي.

كما لجأت بعض المنظمات الى شراء مدرعات عسكرية من ميزانيتها المالية الضخمة، وتم وضعها في مستودعات الجيش السوري.

ولجأت منظمة اخرى، الى شراء غواصات صغيرة، ووضعتها في إحدى القواعد البحرية السورية. وأنشأت لها كتيبة متخصصة، تستنزف أموال الشعب الفلسطيني، دون أن تتمكن تلك الغواصات من القيام بأي عمل فعال ضد البحرية الاسرائيلية.

ولجأت حركة فتح الى تدريب طيارين في عدد من الدول. وإلى شراء عدد من الطائرات الميج ١٧ وضعت بعضها لدى النظام السوري، وبعضها الآخر لدى النظام العسكري الليبي.

رابعاً : تحولت المعارك الصغيرة الحدودية مع القوات الاسرائيلية، من تكتيك هزيل الى استراتيجية دائمة. وتحولت استراتيجية الصراع الفلسطيني الى تكتيك فوضوي وهزيل

بالرغم من أن الممارسة الحقيقية للمنظمات العسكرية الفلسطينية هي ما يمكن تسميته بالارهاب، فإن افتراض مصداقية ممارسة تلك المنظمات للكفاح المسلح ضمن هدف نبيل هو تحرير الأرض، يقتضي مناقشة الأهداف والخطط الاستراتيجية لتلك المنظمات مثلما تقتضي استرايتجية تحرير الأرض لأي شعب أو أمة، جملة من الخطط العملية العسكرية والاقتصادية، والتحركات السياسية. والخطط العسكرية ذاتها، لا بد أن تخضع الى مراحل من التطور، والتصعيد، وتنتهي بالمعركة العسكرية الفاصلة الكبرى. أي أن هناك معارك صغيرة هامشية تبدأ بها حرب التحرير، تنفيذاً لاستراتيجية عامة، شاملة وعبقرية. كما أن هناك تطويراً للمعارك الصغيرة في اتجاهات عديدة، من حيث موقعها، ومن حيث نوعيتها. ومعارك الحدود المحدودة، هي تكتيك عسكري روتيني، تؤدي جزءاً صغيراً جداً من العمل بالخطة الاستراتيجية العسكرية. والأخيرة تخضع للاستراتيجية العامة لادارة الصراع، بكافة وجوهه.

بدأت حرب التحرير الجزائرية بعمليات عسكرية محدودة، في جبال وهران. ثم انتشرت، لتشمل كل الأرض الجزائرية. لم تقتصر على قوات جبهة التحرير، بل امتدت لتشمل المظاهرات الدامية في المدن. كما امتدت لتشمل تحرك جبهة التحرير في فرنسا ذاتها، مع أنصار الديمقراطية وحقوق الانسان، ضد اليمين الفرنسي المؤيد للمستوطنين.

بدأت حرب التحرير الفيتنامية بمعارك صغيرة محدودة، باسلوب حرب العصابات. لكنها انتهت، بمليون مقاتل فيتنامي، وبوجود نصف مليون جندي أمريكي.

... على عكس كل تجارب حركات التحرير في العالم، جاءتنا المنظمات العسكرية الفلسطينية عام ١٩٦٩، لتقوم بعمليات عسكرية «هزيلة وتعيسة» تتمثل بقيام مجموعة لا تتجاوز عشرة أشخاص يتمركزون شرقي النهر في الأرض الاردنية، ثم يقصفون إحدى المستوطنات اليهودية بصواريخ الكاتيوشا السوفييتية الصنع!!

حتى أن تجربة الكرامة، لم تتكرر. وبالتالي، لم تخضع للتطوير. بل حدثت انتكاسة عنها الى الوراء، ألف ميل، وميل.

أي أن المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، وفي ساحات الأنظمة العربية، حولت قصف المستوطنات اليهودية من داخل حدود الأنظمة العربية، والذي هو عمل تكتيكي عسكري بدائي وانتهازي، الى استراتيجية دائمة، وجامدة معاً.
لجأت المنظمات العسكرية الفلسطينية الى ما هو أخطر من ذلك، بتحويل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي من الدائرة الاستراتيجية، الى عمل تكتيكي.

وتمثل ذلك بجلاء، من خلال الادعاء، بأن تلك المنظمات وحدها، المسئولة عن إدارة الصراع مع العدو الاسرائيلي. وبالتالي، الغت الدور العربي والاسلامي لشعوب الأمة العربية، في المساهمة باسلوب ديمقراطي، بديل عن الاسلوب الديكتاتوري في إدارة الصراع مع العدو. وحيث أن محصلة إدارة الصراع، الذي فهمته المنظمات العسكرية الفلسطينية، يتمثل بتلك العمليات العسكرية الهزيلة، بقصف المستوطنات من الأراضي الاردنية واللبنانية، أي عمليات تكتيكية هزيلة وجامدة، فإنها بذلك، حولت الاستراتيجية الى تكتيك بدائي وهزيل. الى جانب تحويلها ما هو تكتيك، الى استراتيجية.

خامساً : بدلاً من أن يشكل الكفاح الفلسطيني المسلح استنزافاً بشرياً وعسكرياً لاسرائيل، تحول الى حرب استنزاف خطيرة للشعب الفلسطيني في الشتات

في كل مرة كانت تقوم فيها مجموعة لاحدى المنظمات العسكرية، التي نشأت عقب حرب حزيران ١٩٦٧ خصوصاً، بقصف احدى المستوطنات اليهودية، وحتى يومنا هذا، يتولى سلاح الجو الاسرائيلي، أو المدفعية الأمريكية البعيدة المدى، بتدمير جزء كبير من أحد المخيمات الفلسطينية، أو قواعد تلك المنظمة التي قامت بقصف المستوطنات.

أي أن الذين يخططون لقصف إحدى المستوطنات، لا يمتلكون وسائل لمنع اسرائيل

من الرد عليهم. موقعة بشعبهم من الخسائر، عشرات الأضعاف التي يوقعونها بالاسرائيليين. وفي عمليات عسكرية اسرائيلية انتقامية، جاءت حصيلة النتائج في الخسائر البشرية في صفوف الشعب الفلسطيني في لبنان، مائة ضعف للخسارة التي لحقت بالمستوطنة الاسرائيلية، والتي أسفرت عن مقتل مستوطن يهودي واحد!!

سادساً : تحول الكفاح المسلح لدى اليسار الفلسطيني وسيلة مؤامرات الأنظمة العسكرية ضد النظام الملكي الاردني

تمثل هذا التحول المأساوي في الساحة الاردنية، عندما تحالف النظام العسكري البعثي السوري، مع المنظمات العسكرية الفلسطينية، ضد النظام الملكي الاردني المعادي للبعث.

كما تمثل هذا التحول الخطير، وما يزال، في الساحة اللبنانية. فقد أعلنت المنظمات العسكرية الفلسطينية خاصة تلك التي تمولها الاستخبارات الدولية، تحالفها العلني مع الأنظمة التي تتبعها تلك الاستخبارات ضد خصومها.

تلكم أهم الأخطاء الاستراتيجية، التي ارتكبتها بوعي، أو وقعت بها دون وعي، المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات. وهي الأخطاء التي تكشف عمق الأزمة الذاتية الخطيرة التي تعيشها، وظهرت من خلالها تلك المنظمات، وجهاً جديداً آخر للأنظمة العسكرية والقمعية المعادية لاستعادة الديمقراطية، والمعادية للعمل الاستراتيجي، لإدارة الصراع ضد المشروع الاسرائيلي المتحالف مع وكالة الاستخبارات المركزية .C.I.A.

تلك الأخطاء لم تكن لتحدث، أساساً، لو كانت قيادة تلك المنظمات، تمتلك العقلية الاستراتيجية والكفاءة الاستراتيجية في مواجهة الأزمات.

... من خلال تلك الأخطاء الاستراتيجية وقع الصدام الذي فجرته تلك المنظمات بأزمتها المعروفة ضد النظام الملكي الاردني في أيلول ١٩٧٠.

كما أن تلك الأخطاء بحد ذاتها، شكلت مناخاً مناسباً لتنفيذ الخطة الاستراتيجية التي وضعتها وكالة الاستخبارات المركزية لتفجير أزمة سبتمبر ١٩٧٠ بهدف إفشال مبادرة روجرز، وهو ذات الهدف الذي كانت تسعى اليها المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات.

رابعاً : الخطة الاستراتيجية لوكالة الاستخبارات المركزية C.I.A لإفشال مبادرة روجرز

... الأهداف، والمبررات، والتكتيك

تزامنت أزمة سبتمبر / أيلول ١٩٧٠ مع مرور عام على بدء عمل د. هنري كيسنجر في منصبه الجديد مستشاراً لجهاز الأمن القومي الأمريكي، عند انتخاب الرئيس نيكسون لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وضع د. كيسنجر خطة استراتيجية لتنفيذها في المنطقة، تضمن تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية الأميركية الثابتة في المنطقة.

ولقد تأثر د. كيسنجر بفشل خطته في كمبوديا، والتي كان يراهن عليها لتحسين الوضع العسكري والتفاوضي للولايات المتحدة في فيتنام. وهو الواقع الذي كان يتصاعد بشكل عكسي مع طموحات، وأهداف الادارة الأمريكية للرئيس نيكسون.

وفي المنظور الاستراتيجي للوحة الصراع الدولي الذي يرتبط بإدارة الجانب الأمريكي له، فقد كانت لوحة الصراع في جنوب شرقي آسيا تسير بخط معاكس للاستراتيجية الأمريكية التي طورها نيكسون - كيسنجر في كمبوديا خصوصاً، وفي الفيتنام وجنوبي شرقي آسيا، عموماً.

يقابل ذلك، بروز الساحة الاردنية منطقة توتر إقليمية تتصارع فيها عدة قوى دولية، وللاتحاد السوفييتي فيها منطقة نفوذ وتأثير غير مباشر من خلال النظامين العسكريين، البعث السوري، والناصري المصري.

كان فشل خطة د. كيسنجر في كمبوديا، وهي الخطة الاستراتيجية الأولى التي يضعها موضع التطبيق من تخطيطه هو، في بداية عمله بمنصبه الخطير الذي عين فيه لأول مرة، بمثابة كارثة سياسية له. فوجد نفسه أمام التحدي الكبير الذي يهدد مستقبله السياسي.

أدرك د. هنري كيسنجر بحسه اليهودي، وكفاءته الاستراتيجية، وبأسلوبه الاستراتيجي في تفجير الصراعات الإقليمية، أنه بالامكان إحداث توازن في الخلل الاستراتيجي الذي تعرضت له الخطة الأمريكية في كمبوديا والفيتنام، بإحداث خلل موازٍ في الاستراتيجية السوفييتية في الشرق الأوسط. فضلاً، عن أن تحقيق نصر

سياسي أمريكي في الشرق الأوسط لحساب اسرائيل، من شأنه محو آثار الهزيمة السياسية الأمريكية في كمبوديا وفيتنام.

أدرك د. كيسنجر وبحكم رئاسته لجهاز الأمن القومي الأمريكي، وبالضرورة رئاسته العليا لوكالة الاستخبارات المركزية، حقيقة ما يجري في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفي الساحة الاردنية خصوصاً.

... باعتباره مخططاً استراتيجياً، ومن منطلق عقيدته السياسية والدينية المعادية للمنطقة العربية وللعقيدة الاسلامية، فقد أثارت ازدواجية مواقف الأنظمة العربية تجاه النظام الملكي الاردني شهيته. كما شد انتباه د. كيسنجر مناظر العصابات المسلحة وهي تعيث فساداً في الساحة الاردنية، وتعمل للإطاحة بالنظام الملكي الاردني سراً، وعلانية.

... وأدرك د. كيسنجر باسلوبه الاستراتيجي، أن الحاق الهزيمة بالخصم السوفييتي لا بد أن يسبقه استدراجه الى معركة محسوبة، ومسيطر على اتجاهاتها المستقبلية، مع بدائل جاهزة لا تترك للسوفييت مجالاً للانتصار.

كما أن د. كيسنجر كان يدرك تماماً، أن استدراج الاتحاد السوفييتي الى معركة سياسية في المنطقة الشرق أوسطية بهدف هزيمته رداً على الهزيمة الأمريكية في كمبوديا وفيتنام، يتطلب شرطاً أساسياً استراتيجياً، وهو، تفجير أزمة سياسية مفاجئة تربك الاتحاد السوفييتي، وتفشل قدرته على الحركة بها.

إذن، الأزمة الصاخبة، هي المقدمة الضرورية لهزيمة سياسية لا بد أن تلحق بالاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط، تكون كافية لصعود نجومية د. كيسنجر بحيث تغطي على فشله، ورئيسه نيكسون، في كمبوديا والفيتنام.

شكلت الساحة الاردنية منطقة ملائمة في منظور د. هنري كيسنجر لتفجير الأزمة بها لعدد من الأسباب، أهمها :

١ ـ أن لاسرائيل حليفة الولايات المتحدة الأمريكية دور مميز في المنطقة. ولاسرائيل أصدقاء يسيطرون على صناعة القرار السياسي، وعلى اتجاهات الرأي، ووسائل الاعلام في واشنطن.

٢ ـ منطقة الشرق الأوسط، من أكثر مناطق العالم أهمية استراتيجية للصناعات الرأسمالية. عكس جنوب شرقي آسيا، لوجود غالبية منابع النفط بها. وبالتالي، ستدافع الدول الصناعية عن مصالحها ضد الخطر السوفييتي في المنطقة.

٣ ـ الفكر السائد في المنطقة هو الفكر الديني، المعادي للشيوعية.

٤ ـ غالبية الأنظمة السياسية في المنطقة صديقة للولايات المتحدة الأمريكية.

٥ - الأنظمة الصديقة للاتحاد السوفييتي في المنطقة لا تتمتع بالميزات الثورية التي تتمتع بها الأنظمة الحليفة للسوفييت في جنوب شرق آسيا، مثل فيتنام الشمالية، وفي كمبوديا.

في ظل هذه المعطيات لتحليل الوضع الدولي لمنطقة الشرق الأوسط، تفتحت شهية د. كيسنجرلاستدراج الاتحاد السوفييتي الى معركة سياسية في الشرق الأوسط، بهدف هزيمته، رداً على الهزيمة الأمريكية في كمبوديا وفيتنام.

الا أن المشكلة الوحيدة التي شكلت علامة سلبية في توجهات د. كيسنجر، هي قبول الدول المؤثرة في الصراع في المنطقة، وهي مصر والاردن، واسرائيل بمبادرة روجرز لتحقيق تسوية سلمية تستند الى القرار ٢٤٢.

ويبدو جلياً، وكما يتضح من مذكرات د. هنري كيسنجر نفسه، أن مبادرة روجرزهي العقبة الوحيدة التي واجهت السيناريو الذي كان د. كيسنجر قد وضعه لتفجير الأزمة في الاردن، لاستدراج السوفييت الى معركة تقودهم الى الهزيمة المؤكدة.

... لم يتردد مستشار الأمن القومي الأمريكي في مواجهة التطور الذي أحدثته مبادرة وزير الداخلية الأمريكية وليم روجرز... لقد قرر د. هنري كيسنجر التصدي لمبادرة روجرز ذاتها، وإفشالها!

الا أنه من الضروري، التأكيد على مسألة بالغة الأهمية، وهي أن تصدي د. كيسنجر لمبادرة روجرز، كان في نطاق الخطة الاستراتيجية لتفجير الصراع على الساحة الاردنية، بهدف الحاق الهزيمة السياسية بالاتحاد السوفييتي. ولم يكن الهدف الحاق الهزيمة بوزير خارجية بلاده، وليم روجرز.

كما ان تنفيذ الخطة، سيحقق بالنتيجة، مكاسب سياسية للادارة الأمريكية، ولاصدقائها في المنطقة على حساب هزيمة سياسية تلحق بالسوفييت في المنطقة.

كانت خطة د. كيسنجر محكمة ومسيطر عليها. وهي كخطة استراتيجية صحيحة، بالرغم من أنها تتعارض مع أبسط المبادئ الأخلاقية والانسانية.

ولعل أهم خطر في تلك الخطة، هي تضحيتها في أمن الشعب الاردني، وتعريض نظامه السياسي الملكي للخطر. الا أن د. كيسنجر وكما أوضحنا، كان يبحث عن هزيمة يلحقها بالسوفييت لمحو آثار الهزيمة التي لحقت به، وبرئيسه نيكسون، في لاوس وفيتنام.

من خلال تحليل مجمل التوجهات والأعمال التي رافقت أزمة سبتمبر / ايلول ١٩٧٠، يمكن رصد الأهداف الاستراتيجية التي وضعها د. هنري كيسنجر لتفجير

الأزمة الشرق أوسطية بالتالية :

١ ـ استمرار ضمان السيطرة على منطقة الشرق الأوسط الاسلامية، باعتبارها منطقة نفوذ أمريكية، وعدم السماح للاتحاد السوفييتي بزيادة نفوذه المحدود، والمسيطر عليه أمريكياً في المنطقة.

٢ ـ تطوير العمل على ضمان استمرار صمود الأنظمة «المعتدلة» الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بشكل أفضل، ومنعها من السقوط تحت ضغوط الموجة الجديدة من حالات التعبئة الجماهيرية النامية، والداعية لضرب المصالح الأميركية.

٣ ـ خلق ظروف سياسية جديدة أكثر ملاءمة للأنظمة العسكرية الوطنية، ودورها في السيطرة على إدارة الصراع في المنطقة، وتوظيف تلك السيطرة بما لا يؤدي الى التصادم مع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية.

٤ ـ الحيلولة دون تطوير الكفاح الفلسطيني المسلح في الشتات، حتى لا يصبح حالة ثورية تشمل الجيوش العربية، شبيهة بحرب التحرير الصينية، أو المقاومة اليوغسلافية ضد الجيوش النازية.

٥ ـ ابعاد التضامن الاسلامي عن ساحة الصراع ضد اسرائيل.

للوصول الى تلك الأهداف مجتمعة، وضع د. هنري كيسنجر خطة استراتيجية، عهد بتنفيذها الى جهاز وكالة الاستخبارات المركزية تقوم على الخطوات التالية :

١ ـ خلق منظمات ماركسية تحمل إسم الكفاح الفلسطيني في الشتات. والهدف من هذا التكتيك، دفع الجماهير العربية ذات المشاعر الدينية، الى الابتعاد عن الكفاح الفلسطيني المسلح، بل واعتباره معارضاً ومعادياً للعقيدة الاسلامية، أي تحييد الاسلام وابعاده عن دائرة الصراع ضد اسرائيل.

٢ ـ تصعيد الخلافات السياسية بين المنظمات الماركسية الجديدة، والأنظمة العربية المعتدلة. والهدف من هذا التكتيك، دفع الأنظمة المعتدلة الى طلب المعونة والدعم من الولايات المتحدة. الى جانب تهيئة الظروف لضرب تلك المنظمات في الوقت المناسب، وبعد أن تكون قد حققت الهدف المطلوب.

٣ ـ إحداث صدام مسلح بين المنظمات العسكرية الفلسطينية والنظام الاردني، ومساعدة الاردن لتصفية تلك المنظمات. والهدف من هذا التكتيك توجيه ضربة للقوى اليسارية الماركسية وحليفها الاتحاد السوفياتي واشعاره بعدم جدوى الرهان على منظمات المقاومة الفلسطينية. الى جانب اشعار تلك القوى، بأن محاولاتها لضرب المصالح الأمريكية في المنطقة عديمة الجدوى.

٤ - اسقاط نظام حركة ٢٣ شباط السوري الحاكم، بسبب طرحه شعار : حرب التحرير الشعبية. والهدف من هذا التكتيك، هو خلق نظام عسكري جديد في سوريا يكون حليفاً للمعتدلين العرب، وصديقا للولايات المتحدة الأمريكية أو غير معاد لها بالضرورة.

ومن خلال النظرة السريعة للخطة الاستراتيجية التي وضعها د. هنري كيسنجر، يتضح أن الأساس الذي تستند عليه تكتيكات الخطة، يتمثل في تخريب البيئة الوطنية الاستراتيجية في البلدان العربية. الى جانب احداث توتر فيها، تكون فيه وكالة الاستخبارات المركزية قادرة على السيطرة على التوتر، وتوجيهه فيما يخدم أهدافها.

تطلبت الخطة الاستراتيجية الأمريكية تلك، أن يبدأ تنفيذها، من خلال إحداث التوتر والخلل في البيئة الاستراتيجية الوطنية الاردنية أولاً. وكانت الجهة الوحيدة القادرة على تفجير التوتر في البيئة الاردنية، هي المنظمة السياسية الأكثر نزعة نحو الارهاب. فالنزعة الى الارهاب هي الوجه الآخر للكفاءة السياسية في تفجير التوتر وتصعيده، وفقدان السيطرة عليه. فالارهابي، رجل مسلح غير عقلاني، غبي، وحاقد، ذا نزعة تدميرية. بينما رجل القيادة الاستراتيجية في منتهى الذكاء والكفاءة والمرونة في التعامل مع الخصم يلجأ الى الخطط، والى المناقشة السياسية والفكرية، لكل خطوة قد يلجأ اليها. ورجل الاستراتيجية، يضع الهدف أولاً، ثم يضع الخطة ثانياً. بينما يلجأ القائد الارهابي الى تفجير العنف أولاً، على أن يحصد النتائج لاحقاً. ولأنه كذلك يتعامل مع الأولويات، فإنه يخسر حياته، وأهدافه معاً.

الا أن الخطورة في الأنشطة الارهابية أنها تقود الى تخريب تلك البيئة. وهذه إحدى أهم النتائج التي لا تعيرها المنظمات الارهابية أي اهتمام. كما أن هذه النتيجة (أي تخريب البيئة الاستراتيجية الوطنية) هي التي تشكل عوائق أمام الارهابيين تحول دون تحقيق أهدافهم السياسية المعلنة.

وهكذا، ومن منطلق استراتيجي، كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هي المرشحة الوحيدة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لوكالة الاستخبارات المركزية، ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتلك الوكالة.

غداة أزمة ايلول، وبعد تلك المقدمات التي سبقتها عن استراتيجية جهاز الأمن القومي الأمريكي، أعلن كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي، في حينه، بكل

صراحة، أن معركة ايلول، هي معركة بين من أسماهم «بالمعتدلين العرب» ضد من أسماهم «بالمتطرفين العرب».

فهو يقول حرفياً : «علينا أن نشجع المعتدلين العرب ليتولوا هم المبادرة في التصدي لخطط المتطرفين. وعلينا أن نقف الى جانب المعتدلين».

هل بعد هذه الصراحة الكيسنجرية صراحة في أصابع كيسنجر في أزمة سبتمبر / ايلول ١٩٧٠؟

خامساً : ازدواجية مواقف الأنظمة العربية وأثرها في تفجير أزمة ٦ سبتمبر / ايلول ١٩٧٠

شكلت ازدواجية مواقف بعض الأنظمة العربية المؤثرة، تجاه النظام الاردني، أهم الأسباب في تفجير أزمة السادس من سبتمبر / ايلول ١٩٧٠، واشعال الحرب بين النظام الاردني من جهة، وبين المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات المتواجدة على الساحة الاردنية من جهة اخرى.

لقد تشكل حلف غير معلن من عدة أنظمة عربية متعارضة في أنظمتها السياسية، بهدف دعم المنظمات العسكرية الفلسطينية، ولاسقاط النظام الملكي الاردني.

ضم ذلك التحالف غير المعلن، الأنظمة التالية :

١ - البعث العسكري السوري.
٢ - البعث العسكري العراقي.
٣ - النظام العسكري المصري.
٤ - نظام العقيد القذافي الليبي.
٥ - النظام العسكري النميري.

هذا الى جانب المحاولات العديدة الفاشلة من جانب وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لاسقاط النظام الملكي الاردني بحركات انقلابية على غرار الحركات الانقلابية في سورية

وكذلك اتسم الموقف الاسرائيلي الدائم، ضمن هدف استراتيجي ثابت، بانهاك النظام الاردني وتوريطه في صراعات اقليمية، أو أزمات وطنية بهدف إبقاء خطوطه الاستراتيجية البالغة ٦٢٥ كيلو متراً مع اسرائيل بدون أية فعالية.

فجريمة النظام الملكي الديمقراطي الاردني في نظر اسرائيل ووكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، هو أنه يتمتع بأطول حدود لدولة عربية مع اسرائيل. حيث تبلغ تلك الحدود ٦٢٥ كيلومتراً. فهي تقترب من منابع المياه، كما هي قادرة على شق الكيان الاسرائيلي شقين، كما هي قريبة من منطقة النقب. أي أنه يشكل الضربة القاضية على رأس اسرائيل، وخاصرتها وعلى أقدامها معاً.

ولأن الصهيونية العالمية تدير الصراع ضد الشعوب الاسلامية والعربية بعقلية وخطط استراتيجية، فقد وضعت الصهيونية الأولى، وقبل قيام الكيان الاسرائيلي،

هدفاً استراتيجياً لها، بابقاء الكيان الاردني ضعيفاً، وبدون استقرار. والمؤسف أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، استطاعت الترويج للشعارات الهادفة لتقزيم وانهاك الكيان الاردني، والتآمر عليه من قبل الأنظمة العسكرية الوطنية العربية. ولكن العنصر المأساوي، هو انضمام بعض القوى الخليجية، لدعم المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات في صراعها لنشر الارهاب والفوضى على أرض النظام الملكي الاردني، بهدف تخريبه وإسقاطه.

وبالرغم من انحياز الأنظمة العربية المشار اليها لصالح المنظمات العسكرية الفلسطينية ضد النظام الاردني الملكي، فإن كل نظام حكم كان له هدفه الخاص من ذلك الموقف.

فالنظام العسكري المصري، انحاز الى جانب المنظمات العسكرية ضد النظام الاردني، بهدف التغطية على هزيمته عام ١٩٦٧، وبهدف احتواء آثار تلك الهزيمة، ليس أكثر. خاصة أن ما كان بقي من فلسطين حافظ على استقلاله وعروبته النظام الاردني، بينما اضاعه النظام المصري في حرب ١٩٦٧.

أما البعث العسكري السوري، فقد كان هدفه افشال مبادرة روجرز، ليس أكثر. والنظام الاردني كان قد قبل بتلك المبادرة.

البعث العسكري العراقي، كان يعاني من حصار الأنظمة العربية جميعاً له، بما فيها البعث العسكري السوري. هذا اضافة الى أنه، أي البعث العسكري العراقي، كان يرفض القرار ٢٤٢، ويسعى لأن يرث البعث العسكري السوري، بعد هزيمة الأخير في حرب ١٩٦٧.

أما النظامان العسكريان في ليبيا والسودان، فلقد اتخذا موقفهما العدائي من النظام الاردني، تنفيذاً لأوامر النظام العسكري المصري.

ازدواجية موقف النظام العسكري المصري من النظام الاردني وأثرها في تفجير أزمة ٦ سبتمبر / ايلول ١٩٧٠

يوم ٢١ اغسطس / آب ١٩٧٠ قام الملك حسين بن طلال ملك الاردن بزيارة الى القاهرة اجتمع خلالها مع البكباشي جمال عبدالناصر. وفي اليوم التالي، أبرزت صحيفة الاهرام القاهرية المباحثات التي جرت، في العناوين الرئيسية التالية على الصفحة الأولى :

« ٣ مسائل رئيسية في محادثات عبدالناصر والملك حسين »

« ١ - التنسيق الكامل في مواجهة التحركات السياسية الدولية.
٢ - المحافظة بكل وسيلة على حركة المقاومة الفلسطينية.
٣ - الحرص على استمرار وجود الجيش العراقي في الاردن»

وكتبت الصحيفة تحت تلك العناوين البارزة تقول حرفياً :

«علم مندوب «الأهرام» أن محادثات الرئيس جمال عبدالناصر والملك حسين قد تناولت ثلاث مسائل رئيسية، وكانت هذه المسائل الثلاث هي مدار البحث في الجلسات التي عقدت واشتركت فيها وفود الجانبين، كما كانت ايضاً مجال البحث في اللقاء الثنائي الذي عقد بين الرئيس عبدالناصر والملك حسين أول أمس في استراحة المعمورة.

وعلم مندوب الاهرام أن التحليل المشترك بين الرئيس والملك في هذه المسائل الثلاث كان على النحو التالي :

أولاً : ضرورة التنسيق الكامل بين البلدين في مواجهة التحركات السياسية الدولية الخاصة بأزمة الشرق الأوسط، وكان اتفاق الرئيس والملك أن المشكلة بالغة الصعوبة والتعقيد، لأن مطامع اسرائيل التوسعية واضحة، ولأن المساندة التي تجدها من القوى الدولية المؤيدة لها تعطيها مجالاً واسعاً للمناورة.

ثانياً : ان المصلحة القومية تقتضي المحافظة بكل وسيلة على حركة المقاومة الفلسطينية. وكان اتفاق الرئيس والملك انه مهما كان من تجاوز بعض منظمات المقاومة في تصرفاتها ومهما كان من سوء فهم بعض هذه المنظمات وسوء تقديرها في

حسابات التحرك الدولي، فان ذلك كله لا ينبغي الوقوف عنده طويلاً كما أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار ظروف نشأة وعمل منظمات المقاومة الفلسطينية.
ثالثاً : أن قومية المعركة تقتضي الحرص على وجود الجيش العراقي في الاردن. وكان رأي الرئيس جمال عبدالناصر أن الاردن يجب أن يبقى بعيداً عن الخلافات بين الجمهورية العربية المتحدة وبين النظام الحزبي الحاكم في العراق».

يتضح من خلال تحليل الأهداف السياسية للتوجه السياسي الاعلامي الذي كان يسعى النظام العسكري المصري الى تكريسه نتيجة لمحادثات الملك حسين مع رئيس النظام العسكري المصري، الأمور التالية :

١ ـ الهدف السياسي الأول : توظيف النظام السياسي الملكي الاردني في خدمة الحركة السياسية الدولية للنظام العسكري المصري، فيما يتعلق بالقبول بمبادرة روجرز الأمريكية.

وأهمية ذلك الهدف في الساحة التعبوية والجماهيرية كبيرة، خاصة لجهة رفض نظام البعث العسكري في كل من العراق وسورية لتلك المبادرة الأمريكية. أي أن النظام المصري أراد «احتواء» النظام الملكي الاردني سياسياً، في مرحلة القبول بمبادرة روجرز الأمريكية، لمواجهة الأنظمة الاخرى الحدودية، الرافضة لتلك المبادرة.

٢ ـ الهدف السياسي الثاني : تحريض المنظمات الفلسطينية، ودفعها للصدام مع النظام الملكي الاردني لإقامة سلطة فعلية لتلك المنظمات في الاردن، تعويضاً عن مسئولية عبدالناصر في تفريطه بقطاع غزة والضفة الغربية في حرب ١٩٦٧.

وهذا ما يفسره العنوان البارز للاهرام عن محادثات عبدالناصر والملك حسين بند (٢)

«٢ ـ المحافظة بكل وسيلة على حركة المقاومة الفلسطينية».

وكان واضحاً لكل ذي بصيرة أن ما أسماه الاعلام العسكري الناصري «بحركة المقاومة الفلسطينية» هو اصطلاح يخالف الحقيقة والواقع. حيث أن المنظمات العسكرية الفلسطينية التي أطلق عليها، ليس لها أي وجود في داخل فلسطين المحتلة. بل هي منظمات عسكرية في الشتات، تجمعت على ساحة النظام الاردني، بتمويل من خارج الاردن، ومن خارج الشعب الفلسطيني ايضاً، وبهدف اسقاط النظام الاردني.

فحركة التحرير في جنوب الفيتنام، مثلاً، انطلقت فعلاً من تنظيمات داخل فيتنام الجنوبية، ضد المؤسسات العسكرية الأمريكية وحلفائها من قوات حكومة سايغون على أرض فيتنام الجنوبية. ولم تكن حركة فيتنام الجنوبية تمارس عملها من أراضي

فيتنام الشمالية.

كما أن حركة التحرير الوطني الجزائرية قامت بعملياتها ضد قوات الاحتلال الجزائرية على الأرض الجزائرية حقيقة، ولم تمارسها من خلال الأراضي التونسية مثلاً.

كما أن حركة المقاومة اليوغسلافية ضد النازي الألماني، قامت على الأرض اليوغسلافية حقيقة، ولم تكن في موسكو.

ويلاحظ، أن البند (٢) من عنوان الأهرام، يتعارض مع البند (١) الذي سبقه. فالبند (١) يؤكد «التنسيق» بين النظامين المصري والاردني في التحركات السياسية الدولية.

بينما البند (٢) يعطي الأفضلية لدعم النظام العسكري المصري للمنظمات العسكرية الفلسطينية المتواجدة على أرض النظام الملكي الاردني ضد رغبة الشعب الاردني.

وعندما نقول الاردني، فإننا نقصد الشعب الاردني الأصلي والشعب الفلسطيني الذي أعلن باتفاقه الشرعي الديمقراطي عام ١٩٤٩ وحدته السياسية الخالدة تحت قيادة العرش الاردني.

٣ . الهدف السياسي الثالث اضفاء الشرعية السياسية على الأعمال الفوضوية التي كانت تمارسها المنظمات الفلسطينية على الساحة الأردنية، وهذا مابدا واضحا من ادعاء الاهرام في بند ثانيا القول: «... انه مهما كان من تجاوز بعض منظمات المقاومة في تصرفاتها من سوء فهم بعض هذه المنظمات وسوء تقديرها في حسابات التحرك الدولي فإن ذلك كله لاينبغي الوقوف عنده طويلا..»

أي ان النظام العسكري المصري اعتبر فوضى المنظمات العسكرية الفلسطينية وتجاوزاتها الصارخة للنظام والقانون من باب "سوء الفهم" ولابد من التسامح مع تلك الفوضى!؟

٤ . الهدف السياسي الرابع، ابقاء القوات العسكرية للبعث العراقي على أرض النظام الملكي الاردني، بهدف مساعدة المنظمات العسكرية الفلسطينية ضد النظام الملكي الاردني حين تحين ساعة الصفر.

وخطورة الهدف السياسي المصري من إصراره على بقاء قوات جيش البعث العسكري العراقي في الاردن هي في مسألتين :

الأولى، معارضة البعث العراقي لمبادرة روجرز التي قبل بها الاردن.

الثانية، دعم البعث العراقي لبعض المنظمات العسكرية الفلسطينية المعادية للنظام الملكي الاردني.

فالمعنى الوحيد لبقاء قوات البعث العسكري العراقي على الساحة الاردنية، هو أنها تشكل خطراً على النظام الملكي الاردني.

ويلاحظ هنا، أن البند (٣) من العناوين البارزة للأهرام، يتفق مع البند (٢). أي أن مسألتين من المسائل الثلاث التي قالت الأهرام أن عبدالناصر فرضها على الملك حسين، هي في محصلتها السياسية، للقضاء على النظام الملكي الاردني، كما هي للقضاء على المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، ايضاً.

لقد جاءت تلك التوجهات السياسية للنظام العسكري المصري، في التحريض العلني لاسقاط النظام الملكي الاردني، في ظل المصادمات اليومية بين المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات على الساحة الملكية الاردنية من جهة، وبين القوات الاردنية المخلصة لمليكها، ولنظامه السياسي الديمقراطي من جهة اخرى.

وما يؤكد ذلك الخط السياسي الفوضوي في المنهاج السياسي للنظام العسكري المصري، هو الاجتماع الذي عقده عبدالناصر في اليوم التالي أي يوم ٢٢ اغسطس/آب ١٩٧٠ مع السيد ياسر عرفات.

فلقد أعطت صحيفة الأهرام للاجتماع المذكور في عددها الصادر يوم ١٩٧٠/٨/٢٣ العنوان الرئيسي التالي على الصفحة الأولى :

«عبدالناصر يجتمع بوفد المقاومة لثاني مرة»
«القاهرة تعتبر عمل المقاومة من ضرورات التحرير»

وتحت العنوان أوردت الصحيفة صورة لعبدالناصر وهو يبتسم مصافحاً السيد ياسر عرفات بحجم ربع صفحة. وكتبت الأهرام تقول حرفياً :

«استقبل أمس الرئيس جمال عبدالناصر السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومعه وفد اللجنة، وذلك لثاني مرة في أقل من ٢٤ ساعة. وحضر المقابلة الاستاذ محمد حسنين هيكل وزير الارشاد.

وكان الرئيس عبدالناصر قد استقبل الوفد مساء الثلاثاء، واستمر اجتماعه به

حتى ساعة مبكرة من صباح أمس، وتم فيه بحث كل المسائل السياسية والعسكرية المتعلقة بالموقف ودور المقاومة وعملها.

وتعتبر القاهرة هذا العمل ـ كما صرح مصدر مسئول ـ من ضرورات التقدم نحو هدف التحرير.

وحضر الاجتماعين مع السيد ياسر عرفات من أعضاء اللجنة المركزية : أبو اياد وأبو اللطف [فاروق قدومي] من قيادة «فتح» وضاحي جمعاني قائد منظمة الصاعقة وابراهيم بكر [من المستقلين] وهايل عبدالحميد ممثل حركة «فتح» في القاهرة.

وصرح مصدر مسئول بأن كل الاتصالات التي أجراها وفد اللجنة المركزية لمنظمة تحرير فلسطين برئاسة السيد ياسر عرفات دارت في جو الاخوة النضالية التي تربط القاهرة دائماً بكل الذين يقاتلون من أجل الحرية والتحرير، خصوصاً اذا كان هذا القتال من أجل فلسطين وعلى أرضها.

وقال المصدر :«ان سياسة القاهرة ومواقفها المبدئية واضحة أمام كل جماهير الامة العربية، وهي لا تحتاج الى تأكيد، مع حرص القاهرة ـ باستمرار ـ على تبادل وجهات النظر مع القوى صاحبة الحق في المستقبل العربي، والقادرة على الاسهام في صنعه بنزاهة وفاعلية..»

وأضاف :«ان القاهرة تعتبر أن التزامها ازاء حقوق الشعب الفلسطيني هو التزام مصيري، وكذلك فانها تعتبر ان وجود وعمل المنظمات الفلسطينية ضرورة من ضرورات التقدم نحو هدف التحرير..»

وقد غادر السيد ياسر عرفات القاهرة مساء أمس الى عمان لحضور اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني».

ومن خلال ما أوردته الأهرام عن اجتماع عبدالناصر مع قيادة حركة «فتح» يتضح الآتي :

١ ـ ان النظام العسكري المصري يصر على حماية الوجود السياسي الفوضوي للمنظمات العسكرية الفلسطينية على أرض النظام الملكي الاردني.

٢ ـ ان المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، والتي كانت في حينه تمارس الصدام اليومي مع قوات النظام الاردني، هي وحدها «صاحبة الحق في المستقبل العربي». وبالمفهوم المخالف، فإن النظام الاردني في مفهوم النظام العسكري المصري، ليس صاحب حق في المستقبل العربي!؟

٣ ـ ان المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات على الساحة الاردنية، قادرة وحدها على تحرير فلسطين. وبالمفهوم المعاكس، فإن الجيش الاردني لا قيمة سياسية ولا عسكرية له في دائرة الصراع مع اسرائيل. وبالتالي، يمكن التضحية بذلك الجيش، إذا ما قررت قيادة المنظمات الفلسطينية في الشتات ذلك.

يوم ٢٤ اغسطس/آب ١٩٧٠ طلعت صحيفة الاهرام القاهرية بعنوان رئيسي في الصفحة الأولى يقول :

«القاهرة تلفت النظر الى استمرار اسرائيل
في خرق اتفاق وقف اطلاق النار»

«ابلاغ كبير المراقبين الدوليين وأمريكا
بمخالفات محددة لترتيبات وقف اطلاق النار»

يقابل تلك العناوين البارزة على النصف الثاني من الصفحة الأولى، أعلى الصفحة وهي المكان المخصص لأهم الأخبار التي يريد النظام تسليط الضوء عليها عادة، العنوان الكبير التالي، مع صورة بحجم ربع الصفحة

«عبدالناصر يجتمع بوفد المقاومة الفلسطينية»

ودلالة ذلك في القاموس الاعلامي السياسي، أن النظام العسكري المصري، يعطي الأولوية في رده على خرق اسرائيل لوقف أطلاق النار، بدعم إعلامي دعائي للمنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات. أي أنه يسعى لتحويل الانظار عن فشله العسكري مع اسرائيل، بتحويل الانظار الى قضية اخرى، لاعطائها الأهمية والأولوية.

بعد ذلك بيومين، أي في ١٩٧٠/٨/٢٥، كتبت صحيفة الأهرام في الصفحة الأولى على أربع أعمدة العنوان الرئيسي التالي لها عن التنسيق السياسي بين ياسر عرفات والنظام المصري :

«ياسر عرفات يجري محادثات في القاهرة

محادثات مع ممثلي المقاومة تتناول كل التطورات الأخيرة»

في يوم ١٩٧٠/٨/٣٠ أوردت الأهرام خطاب الملك حسين على عمود واحد وفي (١٠) عشرة أسطر فقط! أي في (٥٠) خمسين كلمة!!!!
بينما هي أوردت بجانب خبر خطاب الملك، العنوان التالي عن الاشتباكات بين المنظمات التي كانت تسعى لاسقاط النظام الملكي الاردني، وعلى عمودين :

«التوتر يسيطر على عمان بعد ٤ اشتباكات
بين المقاومة وقوات الأمن»

وتقول الصحيفة في معرض سردها للخبر التالي :
«... وقد وقع أول اشتباك اليوم قرب مبنى البلدية. وقالت مصادر المقاومة، إن أفراد القوات الخاصة في الجيش الاردني استفزوا أفراد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مما أشعل الاشتباك»
هذه الفقرة وردت حرفياً في عدد جريدة الاهرام يوم ١٩٧٠/٨/٣٠.
ومعنى ذلك سياسياً، أن القوات الخاصة الاردنية في مفهوم النظام المصري، ارتكبت جريمة كبرى لأنها «استفزت» عناصر مسلحة تنتمي لتلك المنظمة المسماة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».
هذا مع العلم، أن النظام العسكري المصري لم يكن يسمح لأحد، حتى لياسر عرفات نفسه، بأن يحمل ذخيرة لمسدسه طيلة تواجده على الأرض المصرية. وبالتالي، لم يكن مسموحاً لأي عنصر من عناصر المنظمات العسكرية الفلسطينية بحمل السلاح، لا في مصر ولا في السعودية ولا في الكويت ولا في ليبيا.

في ١٩٧٠/٩/٣، أي قبل ثلاثة أيام فقط من تفجير المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات الأزمة مع العالم، ومع النظام الاردني، أعلن النظام العسكري المصري خطوته السياسية العلنية، بالانحياز اللامسئول الى جانب منظمات السيد عرفات ضد النظام الملكي الاردني.
فقد كتبت صحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم ١٩٧٠/٩/٣ في الصفحة

الأولى على الأربع أعمدة العليا من النصف الأيسر، العناوين البارزة التالية :

«مصر تؤيد طلب منظمة تحرير فلسطين بعقد اجتماع عاجل لمجلس الجامعة العربية لبحث احتمالات الموقف في الاردن ووسائل السيطرة عليه»

وأوردت الصحيفة مادة الخبر بما يلي حرفياً :

«أيدت مصر طلب منظمة تحرير فلسطين بعقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية لبحث تطورات الأزمة في الاردن ووسائل السيطرة على الموقف.

وكانت منظمة التحرير قد تقدمت بهذا الطلب الى الأمانة العامة للجامعة العربية صباح أمس. وفي المساء أبلغت وزارة الخارجية المصرية الأمانة العامة أنها تزكي هذا الطلب لبحث تطورات الأزمة واحتمالات الصدام المتجدد بين السلطات الاردنية ومنظمات المقاومة الفلسطينية.

وقد بدأت الأمانة العامة على الفور باتصالاتها في شأن الطلب وأصبح من المرجح أن يعقد الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة يوم السبت القادم، خاصة وأن القاهرة دعت الى عقد هذا الاجتماع في أسرع وقت معربة في الوقت نفسه عن أملها أن تتحقق حتى يتم اجتماع المجلس والضمانات الكفيلة لامكان السيطرة على احتمال الموقف المتفجر في الأزمة.

ومن بين الاقتراحات التي تقدمت بها الجمهورية العربية المتحدة في هذا الشأن :

١ ـ وقف الاشتباكات المسلحة.

٢ ـ وقف كل عمليات الاستفزاز.

٣ ـ وقف محاولات استغلال الأزمة استغلالاً سياسياً من جانب أي طرف من الأطراف.

وكان من رأي القاهرة الذي أوضحته وزارة الخارجية لأمانة الجامعة العربية، أنه حين يكون الأمر مسألة دماء عربية تراق بسلاح عربي، وحين يكون الأمر متصلاً بالمقاومة الفلسطينية، فإن المسألة تصبح مصيرية وتتطلب أن ترتفع التصرفات فيها على شبهات ومظان عمليات الدعاية والادعاء».

ويلاحظ في الموقف السياسي المصري المشار اليه الاتي :

١ ـ الاعلان الصريح بأن «مصر تؤيد طلب منظمة التحرير...»

٢ ـ لم يحاول النظام المصري أن ينتقد تلك الفوضى وحالة الارهاب التي كانت تمارسها المنظمات العسكرية الفلسطينية على الساحة الاردنية.

٣ ـ أن البيان المصري لم يكن متوازناً. فهو قد تجاهل النظام الاردني، ومؤسساته كلية. بل إنه دعا النظام الاردني علانية الى عدم استفزاز تلك العصابات المسلحة الخارجة على القانون، والتي ارتكبت بعد (٣) ثلاثة أيام فقط من ذلك الدعم الناصري، أكبر عملية ارهابية في العالم عندما اختطفت الجبهة الشعبية أربع طائرات ركاب مدنية يوم ٦ سبتمبر/ايلول.

ففي السادس من سبتمبر/ايلول ١٩٧٠ حدث الزلزال الارهابي باختطاف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (٤) أربع طائرات ركاب، مدنية اثنتان منها ملك شركة بان اميركان الأمريكية، واحدة من طراز جمبو الضخمة، والاخرى بوينغ ٧٠٧ بينما الثالثة ملك «سويس اير» السويسرية. أما الرابعة، فهي تابعة لشركة «العال» الاسرائيلية!؟ أي والله تابعة لشركة «العال» الاسرائيلية!

والعنصر المفاجيء في العملية، هو أن اختطاف الطائرات الأربع تم في ساعة واحدة تقريباً!؟؟؟؟

وما يهمنا في هذا المجال، هو تعامل الاعلام المصري مع تلك العملية الارهابية، والذي يكشف عن دعم وتأييد للعملية يثير الكثير من علامات الاستفهام.

فقد كتبت صحيفة الأهرام في اليوم التالي ١٩٧٠/٩/٧ العنوان الرئيسي التالي بالصفحة الأولى :

«نسف أضخم طائرة في العالم بعد خطفها الى القاهرة

الفدائيون العرب خطفوا أمس أربع طائرات ركاب خلال ساعة واحدة.

طائرة اسرائيلية هبطت في لندن وطائرتان أمريكية وسويسرية في الاردن وأمريكية في بيروت ثم القاهرة»

«قصة خطف الطائرة العملاقة»

وفي منتصف الصفحة الأولى كتبت الأهرام العنوان التالي :

«٥٢ قتيلاً و٢١٠ جرحى ضحايا الأحداث الأخيرة في الاردن»

ومن خلال استعراض المادة الخبرية التي أوردتها الأهرام للحادث، لم تصدر كلمة

واحدة تكشف عن موقف سياسي مصري معادي للعملية بما تمثله من ارهاب مفضوح. بل على العكس من ذلك، كان أسلوب عرض الأحداث، يتصف بالتعاطف السياسي مع منفذي العملية التي قالت الأهرام أنهم «فدائيون» !!؟؟

وقد عادت الأهرام في اليوم التالي ١٩٧٠/٩/٨ لتتحدث في نصف صفحة أولى، بالخبر الرئيسي تحت العنوان التالي :

«ساعات حرجة في مطار القاهرة قبل وبعد نسف الطائرة الأمريكية الضخمة فيه»

هذا مع التذكير، بأن السيد محمد حسنين هيكل كان في حينه وزير الارشاد القومي في النظام العسكري المصري.

احدى أهم النتائج السياسية التي لم يستوعبها النظام المصري، هي أن حكومة اسرائيل أعلنت بعد ساعة واحدة من اختطاف تلك الطائرات الأربع يوم ١٩٧٠/٩/٦ انسحابها من الاتصالات مع المبعوث الدولي جونار يارنغ، والذي كانت مهمته، بعد اعلان مبادرة روجرز، جزءً من تلك المبادرة!!

والخلاصة في هذا الموضوع، أن النظام العسكري المصري مارس ازدواجية في موقفه السياسي تجاه كل من النظام الملكي الاردني، والمنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات المعادية للنظام الاردني. وقد أدت تلك الازدواجية الى تفجير الأزمة في الاردن، والى تدمير تلك المنظمات الارهابية ذاتها، اضافة الى اضعاف النظام الملكي الاردني. دون أن يكون النظام الاردني قد سعى الى التآمر على النظام العسكري المصري. بل ان الموقف الاردني كان دائماً يتمثل بالاستجابة للتنسيق مع النظام المصري في التحرك السياسي الدولي تجاه الجانب العربي في الصراع، ضد المشروع الاسرائيلي.

ازدواجية موقف مؤسسات النظام الكويتي من النظام الاردني وأثرها في تفجير أزمة ٦ سبتمبر/ايلول ١٩٧٠

لئن كان للموقف السياسي المصري المنحاز الى جانب المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات المتواجدة على الساحة الاردنية، أثره في صراع تلك

المنظمات العلني ضد النظام الاردني، فإنه كان للدعم المالي السخي من المؤسسات الكويتية أبلغ الأثر في تشكيل تلك العصابات المسلحة على أرض النظام الاردني، بهدف اسقاط ذلك النظام.

وأود التأكيد بداية، على أن الدعم المالي من المؤسسات الكويتية لتلك المنظمات العسكرية الفلسطينية لم يكن يعني هدفاً مبيتاً من أمير الكويت لإسقاط النظام الاردني الملكي. ما جرى هو جزء من خطة استراتيجية نفذتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية منذ عام ١٩٦٣، حين اتجهت تلك الوكالة الى تحريض بعض عناصرها من المثقفين الفلسطينيين الى تشكيل حركة سياسية عسكرية فلسطينية، تتولى على المدى البعيد الاطاحة بالنظام الملكي الاردني، بهدف إقامة سلطة فلسطينية بديلةعميلة للوكالة الأمريكية.

ولقد كانت تلك العناصر مندسة من قبل في عدد من الأحزاب والحركات السياسية، مثل حزب البعث، والقوميين العرب، والاخوان المسلمين، والشيوعيين. ولعل هذا ما يفسر تجاوب البعث العسكري السوري في تدريب عناصر حركة «فتح» في ثلاثة معسكرات تدريب في سورية. الى جانب مشاركة عناصر من القوميين العرب، والاخوان المسلمين، والشيوعيين، والبعث، في التشكيلات الأولى لحركة «فتح».

بل إن هذا هو التفسير الوحيد لذلك الدعم المالي الهائل من المؤسسات والشركات الكبرى الكويتية والخليجية عموماً لحركة «فتح». وهي المؤسسات والشركات المرتبطة بشكل، أو بآخربالشركات الامريكية ، وبوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. ولهذا السبب، وجدنا النظام العسكري المصري يشن حملة دعائية قوية ضد حركة «فتح» حين بداية نشاطها عام ١٩٦٦ ويتهمها بالعمالة لايران وباكستان، بالرغم من عدم وجود أية علاقة بين حركة فتح والنظام الشاهنشاهي، أو الباكستاني العسكري في حينه. ولكن النظام المصري لم يكن قادراً على استيعاب خطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في عملية خلق حركة «فتح» في حينه.

أدركت الوكالة الأمريكية مدى نجاح التجربة الجزائرية في الكفاح المسلح لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي لدى الجماهير العربية. بل إن كثيراً من المثقفين الفلسطينيين بدأوا يدعون لتطبيق التجربة الجزائرية على الواقع الفلسطيني، والأرض الفلسطينية المحتلة. خاصة في ظل فشل مشروع الوحدة العربية أولابقيادة

الديكتاتور العسكري، وتمزق البعث الذي راهنت عليه وكالة الاستخبارات المركزية عند بروز نجمه في الخمسينات. ومن المعروف، أن وكالة الاستخبارات المركزية تحاول دائماً رصد حركة التطورات المحتملة للايعاز لعناصرها الأكثر دهاءً باستباق الأحداث، وركوب موجات الحركات السياسية والعسكرية الأكثر تطرفاً. فالتطرف الوطني، وأحياناً ممارسة الارهاب ضد الشعارات الأمريكية، وضد بعض المصالح الأمريكية الهامشية، هو السلاح الفعال لجواسيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، كما هو جواز سفر المرور لاختراق المنظمات التي تدّعي الثورية.

ما يهمنا في موضوع الدعم المالي الكويتي السخي لمنظمة العاصفة الفلسطينية، أنه الدعم الذي استهدف احتواء حركة سياسية عسكرية سيكون لها الدور الصدامي الحتمي مع النظام الملكي الاردني. ولن يترتب على ذلك أي ضرر بالنظام الكويتي مع اسرائيل، لعدم قدرة الطيران الاسرائيلي في حينه، الوصول الى الكويت لبعد المسافة الجغرافية بينهما.

وبكل المقاييس الاخلاقية والسياسية، فإن أي دعم مالي عام ١٩٦٤ أو ١٩٦٥ لمنظمة عسكرية قيادتها السياسية في الكويت، لتتولى القيام ببعض العمليات العسكرية الهزيلة والصبيانية، انطلاقاً من الأراضي الاردنية هو عمل تخريب بالدرجة الأولى. وهو الى جانب ذلك، عمل عدائي للنظام الاردني في الدرجة الثانية. هذا فضلاً عن عدم وجود حالة ثورية للكفاح المسلح، وهو الشرط الأول والأساسي لممارسة الكفاح المسلح في كل زمان ومكان.

كان الهدف السياسي المرسوم لحركة فتح منذ تأسيسها، هو أن تكون حركة عسكرية فلسطينية خارج فلسطين، وبطبيعة سياسية تصادمية مع النظام الملكي الاردني.

ومهما يكن حجم الخسائر التي قد تلحقها حركة «فتح» بمناطق الحدود في فلسطين المحتلة، فإنها تظل أقل بكثير من حجم الخسائر التي ستنشأ في حال وجود حركة ثورية حقيقية تقود الكفاح الفلسطيني الصحيح داخل فلسطين المحتلة، أو تقود حرباً تحررية عربية حقيقية من الدول العربية ضد المصالح الأمريكية في البلدان العربية.

وللسيطرة بشكل أكثر على المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، اتجهت وكالة الاستخبارات المركزية الى التحريض علي وجود منظمات عسكرية فلسطينية جديدة موازية لحركة «فتح»، وببرامج ماركسية أحياناً، وقومية متطرفة أحياناً اخرى.

جميع تلك المنظمات لقيت الدعم المالي السخي من المؤسسات النفطية الأمريكية في الكويت، مباشرة أو بشكل غير مباشر، عن طريق حركة «فتح» ذاتها.

لقد اتضح بشكل أكيد، أنه لولا الدعم المالي السخي من الكويت، لما وجد مسلح واحد على ساحة الاردن. ولما قامت أية منظمة بخطف أية طائرة ركاب مدنية أوروبية.

ذلك أن المال عصب أية حركة عسكرية، خاصة لحركة مثل حركة «فتح» التي كانت تنفق بسخاء على عناصرها وعملائها. هذا في الوقت الذي لم تكن فيه أية دولة في العالم العربي على استعداد لأن تدفع دولاراً واحداً لأية حركة تسعى للكفاح المسلح داخل فلسطين المحتلة.

فالنظام العسكري المصري وقف ضد حركة «فتح» بداية،واتهمها بالعمالة للرجعية.

ونظام البعث العسكري الاشتراكي السوري لم تكن تسمح له ظروفه السياسية، والاقتصادية، أن يقدم أي دعم لحركة «فتح»، سوى الدعم السياسي، وتوفير قاعدة من قواعد جيشه للتدريب فقط. على أن لا يسمح لأية منظمة بأن تقوم بأي عمل من داخل الاراضي السورية ضد الكيان الاسرائيلي. ونظام البعث العسكري العراقي الاشتراكي لم يكن يسمح له نظامه بالانفاق المالي على أي تنظيم، بما يسمح بتمويل عمليات تتم من خارج الأرض الفلسطينية.

كذلك الوضع الاردني، لم يكن يسمح بدعم أية أنشطة لحركة «فتح» لا سياسياً ولا مالياً.

والخلاصة، أن الدعم المالي الكويتي السخي، هو السبب الرئيسي للوجود العسكري المسلح الفلسطيني على الساحة الاردنية.

كما هو السبب غير المباشر لتفجير أزمة السادس من سبتمبر ١٩٧٠.

سادساً : انفجار الأزمة

تفجرت الأزمة من خلال الخطوة المثيرة للجدل التي اتخذتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، باختطافها (٤) أربع طائرات ركاب مدنية، اثنتان منها امريكيتان، والثالثة اسرائيلية، بينما الرابعة سويسرية في يوم ٦ سبتمبر/ايلول ١٩٧٠. فلجأت الجبهة الى تفجير إحداها في مطار القاهرة، بينما اتجهت بالطائرات الثلاث الاخرى الى الاردن، واعتبرت ركاب الطائرات رهائن للمساومة على عملية اطلاق سراحهم، مقابل مطالب سياسية من اسرائيل، خصوصاً.

كان واضحاً، أن الهدف السياسي لتلك العملية الارهابية، هو افشال مبادرة روجرز بشكل أساسي.

ولقد اتضح فيما بعد، أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ساعدت في تنفيذ تلك العملية الارهابية لجهة التسهيلات التي وفرتها الوكالة لعناصر الجبهة الشعبية في اختطاف الطائرات الأربع بشكل مسرحي.

اذن، حصل تصعيد خطير للأزمة، بنقل الطائرات الثلاث المختطفة الى الاردن. أي أن الأزمة دخلت مرحلة المواجهة العسكرية بين النظام الاردني، وبين تلك المنظمات العسكرية المسلحة جميعها، باعتبارها مؤيدة للعملية الارهابية، ومعارضة للنظام السياسي الاردني من حيث المبدأ.

فالعملية الارهابية، بخطف الطائرات المدنية الأربع والانتقال بثلاث منها الى الاردن، وأخذ ركابها المدنيين رهائن، شكلت تحدياً صارخاً للنظام الاردني. كما أنها في الوقت ذاته، شكلت ضغوطاً سياسية دولية كبيرة على النظام. فالرهائن الأوروبيون أصبحوا على أرض نظامه السياسي، وكان عليه بالتالي، أن يحدد موقفه من تلك المنظمات المسلحة الارهابية التي أصبحت تهدد الأمن والسلام على المستوى العالمي.

ولئن كان النظام الاردني قد أصبح يواجه أزمة الاعتداء على سيادته، يومياً، من تلك المنظمات الارهابية المعادية له في الأساس، منذ هزيمة البعث العسكري السوري والنظام العسكري المصري منذ يونيو ١٩٦٧، فإنه أصبح يواجه خطر تعرضه لعملية عسكرية دولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، لتحرير الرهائن من ركاب الطائرات المدنية الذين اختطفتهم المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، واحتجزتهم في الفنادق الاردنية.

كان النظام الاردني بين خيارين لا ثالث لهما :

الأول: الاعتراف بعجزه عن تحرير الرهائن الأوروبيين من قبضة المنظمات العسكرية الفلسطينية، وتفويض القوات الأمريكية وحلفائها بتحرير الرهائن.

الخيار الثاني: أن تقوم القوات الاردنية بمباشرة عمل السيادة، وفرض الأمن الوطني والاسلامي معاً، وتحرير الرهائن الأوروبيين، بل ومعاقبة تلك العصابات المسلحة وطردها من ساحة النظام الاردني، أسوة بما هو واقع الحال بالنظام العسكري المصري، وبالأنظمة العربية الاخرى التي لم تكن تسمح بالتواجد العسكري المسلح على أرضها لغير قواتها النظامية.

ضمن أجواء التوتر الدولي الذي أحدثته تلك العملية الارهابية الدولية للمنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، وبعد فشل كل المحاولات السياسية لاطلاق سراح الرهائن ركاب الطائرات المدنية الثلاث، كان لا بد للنظام الاردني من أن يطبق القانون الوطني، وفي مقدمته الاخلاق والمبادىء الاسلامية التي ترفض احتجاز رعايا الدول الأجنبية المدنيين رهائن، ولو كانت الدول التي ينتمي اليها أولئك الرهائن متحالفة مع اسرائيل.

وهكذا، كان النظام الاردني مضطرا الى مطاردة العصابات الارهابية، لتطبيق شريعة الاسلام... فكانت الحرب في سبتمبر/ايلول ١٩٧٠.

سابعاً : كيف أدارت المنظمات العسكرية الفلسطينية أزمة سبتمبر / ايلول ١٩٧٠ ؟

أوضحنا في مناسبات عديدة سابقة، أن الادارة أو المواجهة الناجحة للأزمات، تستند كلتاهما على مبادىء سياسية أساسية لا بد من توافرها وتطبيقها جميعاً، للوصول الى مواجهة ناجحة، أو إدارة ناجحة للأزمة. وبحيث يتحقق الهدف الاستراتيجي الذي ترسمه القيادة السياسية التي تتولى مواجهة الأزمة، ان فوجئت بها، أو إدارتها، ان كانت هي الطرف الذي خطط للأزمة، وفجرها بداية، ونشأة.

ولقد سبق وأوضحنا تلك المبادىء لمواجهة الأزمات، في الموضوع الخاص بها، فنحيل اليها منعاً للتكرار.

واذا نحن طبقنا تلك المبادىء على الاسلوب الذي أدارت به قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات الأزمة التي فجرتها هي في سبتمبر/ايلول

١٩٧٠، لاستكشاف مدى كفاءة تلك القيادة في إدارة الأزمة، وبالتالي، مسئوليتها عن الحرب التي أدت اليها الأزمة، لاتضح لنا التالي :

١ ـ من حيث تحديد أطراف الأزمة :

أخطأت المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات في اعتبارها الشعوب الأوروبية طرفاً في الصراع العربي الاسرائيلي، لمجرد أن غالبية الحكومات الأوروبية تعترف بالكيان الاسرائيلي، وتتبادل التعاون العلمي والتجاري معه، الى جانب التعاون السياسي.

فالمعنى الوحيد لاحتجاز الرعايا المدنيين من دول أوروبية، هو المساومة على حياة المختطفين. ولقد أوضحت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في العديد من بياناتها السياسية عند كل اختطاف طائرة أوروبية، أن الشعوب الأوروبية مطالبة بالضغط على حكوماتها، لتتخلى الأخيرة عن علاقاتها مع الكيان الاسرائيلي.

وهكذا، أخطأت تلك المنظمات باعتبار دول أوروبا طرفاً في الصراع، وفي الأزمة. وتكون بالتالي، اخطأت في مبدأ أساسي من مبادىء إدارة الأزمات، أو مواجهتها.

كما أخطأت تلك المنظمات الارهابية في اعتبار النظام الملكي الاردني طرفاً مباشراً في الأزمة. بل إن تلك المنظمات اعتبرت النظام الاردني عدواً لها، وراحت تطرح الشعارات العلنية لاسقاطه، واعتبار اسقاط النظام الملكي الاردني الديمقراطي جسراً لتحرير فلسطين كما زعموا!!!؟؟

وهكذا تكون تلك المنظمات الارهابية قد ارتكبت خطأ قاتلاً باعتبارها النظام الملكي الاردني بمثابة «العدو» وهي إذ طرحت أولوية اسقاط النظام الملكي الاردني، تكون بذلك قد اتجهت عملياً، الى تأجيل الصراع ضد العدو الاسرائيلي.

كما تكون من جهة اخرى، منفذة لخطة قديمة متجددة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A الهادفة لاسقاط النظام الملكي الاردني، واستبداله بحكم عسكري على غرار الحكم العسكري في البلدان العربية .

والخلاصة في ذلك، أن المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات أخطأت في تحديد أطراف الأزمة. فوجود تلك المنظمات على الأرض الملكية الاردنية ،وخطف طائرات الركاب المدنية الأوروبية الأربع، هو الأزمة.

٢ ـ من حيث معرفة حقيقة الأهداف التي يسعى اليها أطراف الأزمة.

عجزت قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات عن تحديد الأهداف التي كانت تسعى المبادرة الأمريكية المعروفة «بمبادرة روجرز» للوصول اليها. هذا

على افتراض أنها لم تكن البادئة بتفجير الأزمة.

فلقد بات واضحاً، أن مبادرة روجرز لم تكن «عدواناً» على الشعوب العربية. كما لم تكن المبادرة تتعارض مع درجة الوعي السياسي السائد لدى الشعوب العربية والاسلامية في الصراع القائم بين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحقوق الشعوب العربية من جهة، وبين العدوان الصهيوني الذي يمثله الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية وبعض الأراضي العربية من جهة اخرى.

فلقد جاءت مبادرة روجرز ترجمة صادقة لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وهو القرار الدولي الذي وافقت عليه غالبية الدول العربية.

لقد ثبت بالملموس، أن مبادرة روجرز أفضل ألف مرة من مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات، وما تمخض عنها من اتفاقات الصلح المصرية الاسرائيلية المنفردة في اتفاقات كامب ديفيد.

كما ثبت أن اسرائيل كانت ترفض مبادرة روجرز عملياً، وان كانت أعلنت لفظياً قبولها بها.

وهكذا، افتقرت قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية الى الكفاءة السياسية في معرفة حقيقة أهداف ومعطيات مبادرة روجرز التي أعلنت الحرب عليها، كما عجزت عن فهم حقيقة موقف اسرائيل منها.

٣ - من حيث تحليل الأوضاع الاستراتيجية لأطراف الأزمة.

عبرت قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات عن جهل فاضح في فهم واستيعاب هذا المبدأ. بل ان الخطيئة الكبرى لتلك المنظمات، وقياداتها، أنها اعتبرت وجودها العسكري السرطاني، بديلاً عن النظام السياسي الملكي الاردني!

لقد فجرت تلك المنظمات أزمة دولية ضد المبادرة الأمريكية، دون أن تكون لها سلطة وطنية على كيلومتر مربع واحد. وبالتالي، لم تحاول تلك المنظمات تحليل الأوضاع الاستراتيجية لنظام البعث العسكري السوري الذي يشاركها رفض المبادرة الأمريكية. فلقد انهار ذلك النظام خلال الأزمة وفي الأيام الأخيرة منها دون قطرة دم واحدة، حين استولت مؤسسة الاستخبارات السورية على الحكم، بعد أن تحركت تلك المؤسسة باتجاه ابعاد القيادة السياسية في حينه للبعث العسكري السوري، وجاءت بقيادة جديدة تقبل بالمبادرة الأمريكية.

كما عجزت قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات عن إدراك حقيقة الدعم الخليجي المالي لها، وهو ان ذلك الدعم كان بهدف الاطاحة بالنظام الملكي

الاردني، وهو هدف سياسي قديم لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وليس بهدف تحرير فلسطين.

فلقد واجه النظام الملكي الاردني سلسلة طويلة من مؤامرات الوكالة الأمريكية لنشر الارهاب والانقلابات العسكرية، بهدف تخريب أطول جبهة استراتيجية عربية مع اسرائيل، وهي الجبهة الملكيةالاردنية بطول ٦٢٥ كيلومتراً.

٤ ـ من حيث الهدف السياسي البديل للأزمة :

لم يكن لدى قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، أي هدف سياسي بديل لمبادرة روجرز، بعد أن تصاعدت الأزمة وأصبحت تنذر بالمواجهة العسكرية المسلحة مع قوات النظام الاردني. هذا طبعاً، مع افتراض أن تلك المنظمات فوجئت بالأزمة. مع أن الواقع الوثائقي عكس ذلك. وهو أن المنظمات العسكرية الفلسطينية، هي التي فجرت الأزمة بالأساس، لإفشال المبادرة الأمريكية.

واستطراداً، فإن تفجير المنظمات العسكرية للأزمة، كان له هدف سياسي أعلنت عنه المنظمات صراحة، وهو، إفشال مبادرة روجرز الأمريكية.

وحتى مع عدم كون تلك المنظمات هي البادئة في تفجير الأزمة، فإنها لم تسعَ لهدف سياسي بديل للأزمة للنجاة من الخطر، بعد أن تصاعدت الأزمة، وأصبحت تنذر بخطر المواجهة العسكرية.

لقد جاء اختطاف طائرات الركاب المدنية الأربع ليفجر الأزمة.

٥ ـ الخطة الاستراتيجية في مواجهة الأزمة :

أما عن الخطة الاستراتيجية وأهميتها في مواجهة الأزمة، أو ادارتها، فلا مجال لمناقشتها في أزمة سبتمبر/ايلول ١٩٧٠. ذلك، أن قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، لا تمتلك الحد الادنى من الكفاءة السياسية. فما بالك بالعقلية الاستراتيجية، وهي أعلى درجة في سلم القيادة السياسية؟

معنى ذلك، أن قيادة تلك المنظمات لم تكن تمتلك بدائل للأزمة. كما لم تكن تملك بالضرورة، المرونة في القرار السياسي.

إن أهم مبدأ في إدارة الأزمات، أو مواجهتها، هو القدرة على اعطاء الخصم الفرصة للانسحاب من الأزمة «بما يحفظ ماء الوجه».

وتطبيق مثل هذا المبدأ على أزمة المنظمات الفلسطينية في الشتات في سبتمبر/ايلول ١٩٧٠ كان يقتضي الخضوع للقانون الاردني، والتخلي عن الارهاب، واطلاق سراح الرهائن من ركاب الطائرات المدنية الأوروبية فوراً. الا أن ما حصل جاء عكس ذلك تماماً. حيث رفضت قيادة المنظمات كل الدعوات التي وجهت لها لاطلاق سراح أولئك الركاب المدنيين الابرياء. بل ولجأت تلك المنظمات الى محاصرة قوات الحكومة الاردنية واعتقال كبار موظفيها، وإقامة سلطة سياسية لها في بعض المناطق والمدن!!

وهكذا، لجأت قيادة المنظمات الى تصعيد الأزمة بشكل خالف كل مبادىء تسوية الأزمات، أو تهدئتها. فكان أن تطورت الأزمة الى حرب دموية لم تكن تسعى اليها بتفجير الأزمة. ومعنى ذلك في القاموس السياسي، فشل قيادة تلك المنظمات في إدارة أزمة السادس من سبتمبر/ايلول ١٩٧٠. وهذا هو مبرر هذه الدراسة، ولتأكيد صحة النظرية التي نطرحها، وهي أن الادارة الفاشلة للأزمة تقود الى حرب لم يقصد الوصول اليها من فجر الأزمة، لا بد من استعراض النتائج التي قادت اليها أزمة سبتمبر ١٩٧٠.

ويؤكد كاتب هذه الدراسة ان النتائج التي انتهت اليها الازمة واساليب تفجيرها التي لجأت اليها عناصر العمليات الخارجية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لم تكن ضمن سيطرة واهداف زعيم الجبهة الدكتور جورج حبش، والذي كان وما يزال يمثل رصيداً وطنياً وقيادة نظيفة. الا ان ما قامت به عناصر الجبهة يؤكد في الوقت ذاته عدم كفاءة الدكتور حبش لمواجهة الازمات.

النتائج التي قادت إليها الأزمة

ترتب على الأزمة الدولية التي فجرتها المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات على الساحة الاردنية النتائج التالية :

١- اعلان اسرائيل رسمياً انسحابها من مبادرة روجرز

بعد ساعة واحدة فقط من اختطاف عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للطائرة الاسرائيلية المدنية من مطار امستردام، اجتمعت الحكومة الاسرائيلية برئاسة جولدامائير، واتخذت قراراً أعلنته رسمياً على العالم بانسحابها من الاتصالات التي كان يجريها الوسيط الدولي جوناريارنج، ضمن مبادرة روجرز.

ومعنى ذلك، انسحاب اسرائيل من مبادرة روجرز. أي أن الأزمة التي فجرتها المنظمات العسكرية الفلسطينية على الساحة الاردنية، قدمت لاسرائيل المبرر لتحقيق هدف اسرائيلي استراتيجي، هو الانسحاب من مبادرة روجرز.

٢- وصم المنظمات الفلسطينية بالارهاب

أظهرت الأزمة للعالم، أن الصراع الفلسطيني الاسرائيلي هو صراع بين الارهاب الذي تمثله المنظمات الفلسطينية من جهة، وبين اسرائيل «الديمقراطية» من جهة اخرى. وأن اسرائيل هي كما يقول اعلامها الصاخب في أوروبا والأمريكيتين، ضحية الارهاب الفلسطيني، والعربي من قبل الأنظمة العسكرية العربية (كذا....) .

كما أدت الأزمة، والادارة الفاشلة لها من جانب المنظمات الفلسطينية، والنظام المصري لها، الى خلق جبهة عالمية ضد ما أسموه «بالارهاب العربي» ضد اسرائيل.

٣- مقتل واصابة حوالي ١٠،٠٠٠ عشرة آلاف شخص

أدت المصادمات الدموية التي بدأت منذ بداية الأزمة وحتى نهايتها، الى مقتل واصابة مالا يقل عن ١٠،٠٠٠ عشرة آلاف شخص من عناصر المنظمات العسكرية الفلسطينية والجيش الاردني.

كما ترتب على الأزمة وذيولها، إصابة الحياة الاقتصادية بما يشبه الشلل. مما أدى الى إفلاس العديد من الشركات، أو توقف بعضها عن العمل لمدة طويلة من الزمن.

٤- خروج المنظمات العسكرية الفلسطينية من الاردن الى الأبد

كان بديهياً، أن تؤدي الحرب المسلحة بين عصابات مسلحة تواجدت على الأرض الاردنية بقرار من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، أن تطرد من الاردن نهائياً، بعد أن فشلت تلك المنظمات في تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي أرادته لها الوكالة الأمريكية وحلفاؤها، وهو اسقاط النظام الملكي الاردني.

٥- الفشل في تحقيق أية مكاسب في القضية الفلسطينية

لم تحقق الأزمة التي فجرتها المنظمات العسكرية الفلسطينية أية مكاسب للقضية الفلسطينية. بل جاءت النتائج عكس ذلك تماماً.

صحيح أن الأزمة أجهضت المبادرة الأمريكية التي دعا اليها روجرز، ولكن الصحيح أيضاً، أن اجهاض مبادرة روجرز جاء وفق الخطة والأهداف التي رسمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، واسرائيل. أي أن مبادرة روجرز أجهضت بقرار اسرائيلي اتخذ من الأزمة مبرراً لذلك الاجهاض.

والأهم من ذلك، أن اجهاض مبادرة روجرز التي كان أحد نتائج الأزمة، فرض على المنطقة فيما بعد أوضاعاً سياسية كانت السيطرة فيها للأهداف الاسرائيلية.

وهذا ما تحقق بعد ذلك بثمان سنوات في اتفاقات الصلح المصري الاسرائيلي المنفرد.

٦- سقوط قيادة البعث العسكري السوري

ترتب على الأزمة، ونتيجة لها، سقوط حكم القيادة السياسية للبعث العسكري السوري، والتي عرفت بحركة ٢٣ فبراير/شباط ١٩٦٦. وهي الحركة التي طرحت شعار حرب التحرير الشعبية دون استراتيجية تكفل تحقيق الشعار.

الا أن الأمانة التاريخية تقتضي القول، بأن القيادة السياسية التي مثلتها حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ من أكثر قيادات البعث نظافة، وابتعاداً عن أية علاقات مباشرة، أو غير مباشرة، بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. الا أن تلك القيادة بالمقابل، من أقل القيادات كفاءة سياسية في إدارة الصراع الدولي، والأزمات.

فإدارة الأزمات، والصراع الدولي، خصوصاً في مواجهة التحالف الأمريكي الاسرائيلي، تتطلب الكفاءة الاستراتيجية، الى جانب الطهارة الديمقراطية، ونظافة الوجه واليد والاخلاق الاسلامية.

٧- هزيمة النفوذ السوفييتي في المنطقة

ترتب على أزمة سبتمبر/ايلول ١٩٧٠، نتيجة مهمة في دائرة صراع الاستقطاب الدولي في المنطقة، الا وهي، هزيمة النفوذ السوفييتي من خلال الهزيمة التي لحقت بقيادة البعث العسكري لحركة ٢٣ شباط. كما انعكست آثار الهزيمة السوفييتية في ساحة النظام العسكري المصري، بعد أقل من ثلاث سنوات على الأزمة، حين صدر الأمر الرئاسي المصري بطرد الخبراء السوفييت من مصر في ابريل ١٩٧٣. وهو الهدف الذي سعت الى تحقيقه والوصول اليه، وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية من تفجير أزمة سبتمبر/ايلول ١٩٧٠ أساساً. لقد اعترف د. هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي بذلك.

وهذا ما يضفي على هذه الدراسة، الجدية، والأهمية معاً. ووثائق التاريخ هي الحكم

الازمة اللبنانية
(الثانية)

مارس ١٩٧٥ الى يونيو ١٩٨٢

الفرضية التي تطرحها الدراسة الخاصة بهذه الأزمة، هي أن النهج السياسي والعسكري الذي مارسته المنظمات العسكرية الفلسطينية جميعها، بلا استثناء، وفي مقدمتها حركة «فتح» عقب نزوحها إلى لبنان بعد طردها من الاردن عام ١٩٧١، عكس استمرار عمق الازمة الذاتية المستعصية التي تعيشها تلك المنظمات، والتي أسفرت عن نتائج مأساوية تتعارض مع الأهداف السياسية والعسكرية المعلنة لتلك المنظمات.

فبينما كانت تلك المنظمات تعلن أن هدفها هو تحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي، فإن مجمل ممارساتها العملية على أرض الواقع أدت الى تفجير الأزمة الرهيبة في لبنان على ثلاث مراحل متتالية مترابطة :

١ - انفجار الحرب الأهلية بين تلك المنظمات من جهة، وبين السلطة اللبنانية والقوى المؤيدة لها من جهة اخرى في مارس / آذار ١٩٧٥.

٢ - انفجار الحرب بين تلك المنظمات من جهة، وبين القوات السورية التي جاءت لانقاذ النظام اللبناني من ممارسات تلك المنظمات من جهة اخرى في يونيو ١٩٧٦.

٣ - الغزو الاسرائيلي الى لبنان في يونيو ١٩٨٢، وهو الغزو الذي أدى الى القضاء على العمود الفقري لتلك المنظمات وقيادتها «الفتحاوية» العرفاتية وطردها من لبنان، وإلى الأبد.

معنى ذلك، انعدام الكفاءة الاستراتيجية لقيادات تلك المنظمات عموماً، وللقيادة العرفاتية لحركة «فتح» خصوصا.

والخطورة في الأزمة اللبنانية التي فجرتها المنظمات العسكرية الفلسطينية منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٢، جاءت بشكل متوالي، بعد تلك الأزمة الدموية التي فجرتها المنظمات العسكرية الفلسطينية ذاتها، وقياداتها السياسية ذاتها، على أرض النظام الملكي الاردني الهاشمي الديمقراطي في سبتمبر / ايلول ١٩٧٠. مما يعني استفحال خطر الازمة الذاتية لتلك المنظمات مع استمرار انعدام الكفاءة الاستراتيجية لدى القيادة العرفاتية في إدارتها لكل أزمة تنشب بينها وبين خصومها، وبغض النظر عن الطرف الذي فجر الأزمة.

ونحن لو تحرينا مدى تطبيق قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية بزعامة السيد عرفات للمبادئ الأساسية في إدارة الأزمات، أو مواجهتها، على إدارة تلك القيادة للأزمة اللبنانية الثانية؛ لاتضحت لنا الفاجعة السياسية، وهي أن أسلوب القيادة العرفاتية في إدارة الأزمة اللبنانية، هو أسوأ الف مرة من إدارة تلك القيادة لأزمة سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ ضد النظام الملكي الاردني الهاشمي الديمقراطي.

وسنحاول فيما يلي تطبيق المبادئ الأساسية في مواجهة الأزمات، أو إدارتها، على الاسلوب الذي آدارت به تلك القيادة أزمتها ضد النظام الديمقراطي اللبناني، وفي مراحل الأزمة الثلاثة. والهدف واضح، وهو استكشاف مدى كفاءة قيادات المنظمات العسكرية الفلسطينية تلك في مواجهة الأزمات، وإدارة الصراع، والدفاع عن القضية السياسية الوطنية لشعبها.

١ ـ المبدأ الأول، تحديد أطراف الأزمة

لم تحاول قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات، المطرودة والهاربة الى لبنان بعد هزيمتها السياسية والعسكرية في الساحة الاردنية، أن تتعرف على الأطراف المحلية والإقليمية صاحبة المصلحة في الصراع السياسي على أرض لبنان.

فمما لا شك فيه، أن لبنان كان يتمتع بوضع سياسي خاص في المنطقة في ظل حكم الاستبداد التركي ضمن يافطة الخلافة الاسلامية العالمية المزعومة التي حملها سلاطين الترك.

وعند بدء مؤامرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A ضد مبادئ الاسلام السياسي في المنطقة، وازدهار صناعة الانقلابات العسكرية الوطنية التي رعتها وأشرفت عليها تلك الوكالة لتدمير المؤسسات الديمقراطية في المنطقة ، فقد برز لبنان على أنه الساحة الوحيدة للديمقراطية في المنطقة العربية.

والسبب الوحيد الذي حال دون قيام حركة انقلاب عسكرية في لبنان ضمن أنشطة الوكالة الأمريكية C.I.A، هو تلك الرعاية الخاصة من فرنسا الديمقراطية للبنان.

ولقد أوضحنا في الأزمة اللبنانية الأولى ١٩٥٨، كيف بدأت الأنظمة العسكرية الوطنية العربية تتجه الى الساحة اللبنانية لتفجير أزماتها الوطنية، بعيداً عن أرض نظامها الوطني.

استتبع طرد المنظمات العسكرية الفلسطينية من الاردن، وسقوط نظام الحكم البعثي السوري الحليف لها خلال الأزمة، الى عدم سماح النظام العسكري الجديد في سورية بقبول تلك المنظمات على أراضيه.

.. ورفضت جميع الأنظمة العربية قبول أي من تلك المنظمات العسكرية في أراضيها.

... ضمن مداخلات بالغة التعقيد من د. هنري كيسنجر رئيس جهاز الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٧٠، تم توجيه المنظمات العسكرية الفلسطينية المطرودة

من الاردن لتتجه الى لبنان.

...وعندما اتجهت تلك المنظمات لتفجير الأزمة اللبنانية الثانية، ولتقود الحرب الأهلية الظالمة ضد مؤسسات النظام السياسي اللبناني الديمقراطي، فإن تلك المنظمات لم تفكر لحظة واحدة بالأطراف المحلية والإقليمية والدولية التي لها وجود سياسي فاعل في الساحة اللبنانية.

فلم يكن حزب الكتائب الماروني - رغم صداقته لاسرائيل - هو الطرف الوحيد في الأزمة اللبنانية.

تنوعت أطراف الأزمة اللبنانية، فمنها المحلية، ومنها الإقليمية، وأخيراً تلك الدولية.

في مقدمة أطراف الأزمة اللبنانية الثانية، يأتي الكيان الاسرائيلي.

وفي مقدمة الأطراف الدولية، تأتي وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A تليها فرنسا، ثم الاتحاد السوفييتي السابق.

وفي مقدمة الأطراف الإقليمية في الأزمة اللبنانية الثانية، تأتي الاستخبارات الليبية. تليها الاستخبارات البعثية العراقية. ثم النظام العسكري السوري، يليه النظام الاسلامي الايراني. وأخيراً، جامعة الدول العربية.

أما الأطراف المحلية في الأزمة اللبنانية، فهم بعد السلطة، القوى المارونية بزعامة حزب الكتائب، يليها «جبهة القوى الوطنية التقدمية» وهي الجبهة التي ضمت القوى السياسية المعادية لحزب الكتائب. هذا بالاضافة الى الطرف الأساسي في الأزمة، وهي المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات التي استدرجتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A برئاسة د. هنري كيسنجر، الى لبنان.

لأن القيادة العرفاتية للمنظمات الفلسطينية لم تدرك الوجود السياسي المادي لتلك الأطراف الإقليمية والدولية في الساحة اللبنانية، فإنها بالضرورة لم تدرك حجم ومدى مداخلات تلك الأطراف، ولا الأهداف الاستراتيجية لها، في الأزمة.

وهكذا، تكون المنظمات العسكرية الفلسطينية قد أخطأت في تطبيق المبدأ الأول في مواجهة الأزمات، أو إدارتها. خاصة وأنها هي ذاتها، الطرف الأساسي الذي فجر الأزمة اللبنانية بمراحلها الثلاث.

وحتى تتضح خطورة هذا المبدأ الأول، ينبغي تسليط الضوء على الأهداف الاستراتيجية التي سعت اليها الأطراف المتورطة في الأزمة، وهو موضوع المبدأ الثاني من مبادئ مواجهة الأزمات، أو إدارتها.

المبدأ الثاني : الأهداف الاستراتيجية التي سعت اليها أطراف الأزمة اللبنانية الثانية

١ ـ الدور الاسرائيلي في الأزمة اللبنانية الثانية

لم تكن اسرائيل مجرد كيان مجاور للبنان أو بموقف سياسي محايد. بل إن الحركة الصهيونية التي قادت المشروع الاسرائيلي الى الوجود، كانت تخطط مسبقاً للحصول على مكاسب جغرافية وبيئية معينة من لبنان، قبل ظهور الكيان الاسرائيلي عام ١٩٤٨.

وعليه، فلا يمكن فهم حقيقة الدور الاسرائيلي في الأزمة اللبنانية الثانية، إلا من خلال فهم مجمل التوجهات والأطماع الاسرائيلية تجاه لبنان.

أولاً : الأهداف الاستراتيجية للحركة الصهيونية تجاه لبنان قبل قيام الكيان الاسرائيلي في مايو / أيار ١٩٤٨

تمثلت الأهداف الصهيونية في تلك المرحلة، بمحاولة توسيع خريطة الوطن القومي اليهودي الذي صدر به وعد بلفور، ليشمل جنوب لبنان حتى بيروت. ومنطقة جبل الشيخ بأسرها.

كان الهدف الصهيوني، هو الحصول على موارد مائية ضرورية تكفي لإقامة الوطن اليهودي، ولاستيعاب أكبر عدد من الغزاة الصهاينة. ومن أجل الوصول الى ذلك الهدف، نشطت الحركة الصيونية لاقناع التحالف البريطاني الفرنسي في الاستجابة لامتداد الوطن اليهودي في الأراضي اللبنانية، بل وفي الأراضي السورية للوصول الى منابع نهر الاردن.

تحركت الحركة الصهيونية في الاتجاهات التالية لتحقيق أهدافها :

١ ـ تقدمت بمذكرة رسمية الى مؤتمر الصلح عام ١٩١٩، طالبت فيها بأن تشمل الحدود الشمالية للوطن اليهودي منطقة جنوب لبنان وجبل الشيخ، الا أن فرنسا

رفضت المذكرة الصهيونية. وصدرت خريطة فلسطينية عن اللجنة الخاصة التي شكلها مؤتمر سان ريمو ضمن التقرير النهائي للجنة في ١٩٢٣/٣/٢٧ دون الاستجابة للمطالب الصهيونية. مما اثار سخط الحركة الصهيونية على الخريطة التي أعلنتها اللجنة الفلسطينية.

٢ ـ ازاء الرفض الفرنسي للمطالب الصهيونية، اتجهت الحركة الصهيونية الى سياسة تملك الأراضي اللبنانية القريبة من منابع الليطاني ومنابع نهر الاردن، بعملية شراء من خلال سماسرة محترفين. فابتاعوا قرية المنارة اللبنانية، كما حصلوا بالشراء الاحتيالي بواسطة السماسرة على امتياز تجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المجاورة لها، بهدف السيطرة على منابع نهر الاردن والليطاني.

٣ ـ عرضت الشركات الصهيونية على الحكومة اللبنانية في عهد الانتداب الفرنسي على لبنان عام ١٩٤١ تزويد المدن والقرى اللبنانية بالطاقة الكهربائية، من خلال حصولها على امتياز بالسيطرة على مصادر مياه الليطاني والحاصباني. الا أن فرنسا رفضت العروض الصهيونية.

ثانياً : الأهداف الاستراتيجية الاسرائيلية في لبنان عقب قيام الكيان الاسرائيلي في ١٥ مايو / أيار ١٩٤٨.

كان طبيعياً، أن تلجأ القيادة الاسرائيلية عقب بروز الكيان الاسرائيلي في منطقة معادية له، الى وضع استراتيجية عامة في ثلاثة خطوط متوازية:

الخط الأول، استراتيجية بناء الكيان الاسرائيلي ذاته، وفق طموحات الحركة الصهيونية، العقل المفكر للمشروع الاسرائيلي.

الخط الثاني، وضع استراتيجية تستهدف الأرض الفلسطينية، بهدف طمس الهوية الفلسطينية واكتساب أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية.

الخط الثالث، وضع استراتيجية تجاه المنطقة العربية المعادية لها، بهدف ايجاد منطقة جوار ضعيفة، لا تشكل خطراً على اسرائيل. ويتحقق ذلك الهدف الاستراتيجي من خلال خطة استراتيجية تعتمد المبادئ التالية :

١ ـ تحطيم أية محاولة لقيام وحدة من المنطقة العربية المعادية لها تستهدف تهديد الأمن الاسرائيلي.

٢ ـ تشجيع الحركات الداعية الى قيام دول متطرفة دينية، بدلاً من الدول القائمة.

٣ ـ دعم الحركات الفوضوية والعسكرية المعادية للديمقراطية، بهدف اغراق المنطقة

في دوامة نزاعات إقليمية، تكون من نتائجها، اضعاف أي توجه صحيح يستهدف تحرير الأرض المحتلة.

٤ ـ الحصول على منابع مصادر المياه في المنطقة القريبة من الحدود الاسرائيلية.

تلكم هي الخطوط المتوازية الثلاث الاستراتيجية الاسرائيلية العامة، غداة الاعلان عن قيام اسرائيل في مايو /أيار ١٩٤٨.

وعلى صعيد الأهداف الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه لبنان، فهي التالية :

١ ـ أن يكون لبنان دولة ضعيفة، لا تشكل خطراً على الأمن الاسرائيلي.

٢ ـ الحصول على مصادر المياه لنهر الليطاني والوزان.

٣ ـ ابعاد النظام السياسي اللبناني عن التنسيق مع الدول العربية الاخرى ضد اسرائيل.

٤ ـ التحقيق الأمثل للأهداف الاستراتيجية السابقة، يكون من خلال دعم التوجه لإقامة كيانات طائفية في لبنان، عندما تسمح ظروف النزاعات الاقليمية والوطنية اللبنانية بذلك.

تلكم هي الأهداف الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه لبنان عند قيام الكيان الاسرائيلي في مايو/أيار ١٩٤٨.

وعند بروز العمليات الفدائية الفلسطينية من جنوب لبنان ضد المستوطنات اليهودية، أضافت القيادة الاسرائيلية، هدفاً استراتيجياً اقتضاه ذلك التطور العسكري، ويتمثل في ضرورة إضعاف المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان، سواء من خلال توريطها في صراع مع قوى لبنانية محلية، أو من خلال توجيه ضربات عسكرية اسرائيلية مباشرة ضد قواعد المنظمات، وأحياناً كثيرة ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان.

٢- واشنطن ودورها في الأزمة اللبنانية الثانية

تميزت التوجهات السياسية الأميركية تجاه لبنان حسب المراحل التاريخية التالية :
١ ـ مرحلة ما قبل عهد كيسنجر. ٢ ـ مرحلة عهد كيسنجر ٣ ـ مرحلة إدارة كارتر. ٤ ـ المرحلة الريجانية.

ونظراً لميزات كل مرحلة وخصائصها، وانعكاساتها على النظام السياسي اللبناني الديمقراطي والأزمة اللبنانية الثانية، فإننا سنتحدث عن خصائص كل مرحلة على حدة.

المرحلة الأولى، مرحلة ما قبل عهد كيسنجر

انعكست مضامين الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في الخمسينات على لبنان بشكل واضح. إضافة الى أن وكالة الاستخبارات الأمريكية اتخذت من بيروت مقراً رئيسياً لنشاطها في المشرق العربي، بعد مركز القاهرة باعتباره مركز الاستخبارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ككل.

تمثلت قمة ضغوط الحرب الباردة الأمريكية السوفييتية على لبنان، أيام الرئيس الأمريكي ايزنهاور. ولقد أوضحنا في مجال آخر من هذا الكتاب، اعتماد الاستراتيجية الأمريكية العسكرية على مبدأ «سد الفراغ» الذي طرحه جون فوستر دالاس وزير الداخلية الأميركي، وعرف المبدأ في حينه بإسم «مبدأ ايزنهاور».

أسفرت الضغوط الأمريكية عن قبول الرئيس اللبناني كميل شمعون بمبدأ ايزنهاور. الا أن البرلمان اللبناني لم يتخذ موقفاً مؤيداً من المشروع.

وتجلت الضغوط الأمريكية على النظام اللبناني من خلال قبول الرئيس كميل شمعون عام ١٩٥٤ بنشاط النقطة الرابعة الأمريكية. وهو نشاط خدماتي أو تنموي بسيط في ظاهره، الا أن وكالة المخابرات المركزية هي التي تشرف على إدارته.

من خلال نشاط وكالة المخابرات المركزيةمن مقرها في بيروت، استطاعت تلك الوكالة، تنظيم الانقلاب العسكري الذي قاده عميلها حسني الزعيم في سوريا ضد النظام البرلماني القائم على التعددية الحزبية في سوريا في نيسان ١٩٤٩،

ومن خلال نشاط وكالة المخابرات المركزية من مقرها في بيروت، استطاعت الوكالة إدارة الصراع ضد النفوذ البريطاني، وضد حركة الوعي الوطني الديمقراطي في منطقة الشرق العربي منذ نيسان ١٩٤٩ وحتى مرحلة كيسنجر.

كما لجأت الادارة الأمريكية في عهد الرئيس ايزنهاور الى انزال ١٥٫٠٠٠ خمسة عشر ألف جندي أمريكي في ١٦ يوليو/تموز عام ١٩٥٨ في بيروت. إضافة الى

الاسطول السادس الذي رابط في المياه الإقليمية اللبنانية عقب المجزرة الأمريكية التي حدثت في العراق في ١٤ يوليو/تموز من العام ذاته.

إلا أن الانزال الأمريكي المشار اليه، تم بناء على طلب دستوري من الرئيس شمعون. فقد سبق الانقلاب العسكري الدموي العراقي، حالة من العصيان المسلح في لبنان، نشأت من خلال وجود عشرين ألف مسلح من عناصر الاستخبارات السورية في لبنان منذ نيسان ١٩٥٨. ورفضت إدارة الرئيس ايزنهاور إرسال أي جندي أمريكي الى هناك، بالرغم من الطلبات المتكررة من الرئيس اللبناني كميل شمعون.

والخلاصة، أن موقف الادارة الأمريكية تجاه لبنان، قبل عهد كيسنجر، تمثل في النقاط التالية :

١ ـ اتخاذ بيروت مركزاً لنشاط وكالة الاستخبارات الأمريكية في المشرق العربي، ثم مركزاً لنشاطها في الشرق الأوسط المعادي للمبادىء الاسلامية وللحركة الديمقراطية العربية.

٢ ـ التدخل العسكري لحماية النظام اللبناني في وجه الأطماع السوفييتية المحتملة.

٣ ـ ممارسة أنشطة ثقافية ودعائية في جميع الاوساط اللبنانية، على اختلاف طوائفها لكسبها الى جانب المصالح الأمريكية في المنطقة، والسياسة الأمريكية في المعركة ضد الاتحاد السوفييتي السابق في حينه.

المرحلة الثانية : لبنان في عهد كيسنجر

منذ أن تولى الدكتور هنري كيسنجر منصب مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الولاية الأولى للرئيس نيكسون عام ١٩٦٩، فإنه وضع قواعد للتعامل مع المصالح الأمريكية في العالم، حماية لتلك المصالح من المعسكر السوفييتي وحلفائه، وأصدقائه «الثوريين» في دول العالم الثالث، من خلال رؤية استراتيجية واحدة. ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار، العناصر الدينية والقومية والبشرية لكل نزاع.

يعترف د. هنري كيسنجر في مذكراته، أنه حين كان مستشاراً لجهاز الأمن القومي الأمريكي، واجتمع مع مستشار الرئيس المصري الراحل أنور السادات، أوضح له في رسالة أرسلها الى حافظ اسماعيل قبل حضوره لواشنطن، أن لقاءه به، سيكون دون علم وزارة الخارجية الأمريكية، ولجنة الشؤون الخارجية الأمريكية، ولجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس. بالرغم من أنه ـ أي حافظ اسماعيل ـ سيلتقي مع وزير الخارجية الأمريكي، جوزيف سيسكو في حينه. في فبراير ١٩٧٣، اجتمع د. كيسنجر حسب الاتفاق مع حافظ اسماعيل في مكان سري في واشنطن، دون علم

وزير الخارجية الأمريكية!

يوضح د. كيسنجر، تلك السرية بنفسه، حيث يعترف بأنه خلال رئاسته لجهاز الأمن القومي، لم يكن يطلع وزارة الخارجية على تفاصيل خططه الاستراتيجية لادارة الصراع، لا في الشرق الأوسط، ولا في الهند الصينية.

كما تتضح من مذكرات كيسنجر، أن هناك الى جانب دبلوماسية وزارة الخارجية الأمريكية، يجري تطبيق استراتيجية خاصة بجهاز الأمن القومي، تسير بخط موازٍ لاستراتيجية وزارة الخارجية أحياناً، كما تتعارض معها أحياناً اخرى.

وبديهي، أن استراتيجية جهاز الأمن القومي الأمريكي، تستهدف خدمة الأهداف السياسية للحركة الصهيونية بشكل أساسي.

ومن خلال مقارنة الاستراتيجيتين الأمريكيتين المتوازيتين لوزارة الخارجية، ولجهاز الأمن القومي الأمريكي، يبدو واضحاً، أنه بالرغم من أن الأهداف العليا واحدة لكل من المؤسستين، إلا أن الفارق بينهما، أن وزارة الخارجية الأمريكية تسعى لتسويق استراتيجيتها بضغوط دبلوماسية، بينما تسعى وكالة الاستخبارات الأمريكية وهي العمود الفقري لجهاز الأمن القومي الأمريكي، لتسويق تكتيكات استراتيجيتها في منتهى السرية، وبأبشع وسائل الغدر.

على صعيد الصراع في الشرق الأوسط عموماً، يتضح أن، استراتيجية الدكتور كيسنجر لإدارة الصراع في المنطقة تمثلت بالخطوات التالية :

١ ـ فرز القوى السياسية في المنطقة، الى من أسماهم «بالمعتدلين» العرب، و«المتطرفين» العرب، وهم الأنظمة العسكرية الحاكمة، والمنظمات الارهابية، والمنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات.

٢ ـ تحريض المتطرفين الى مقاتلة المعتدلين و«دعم» المعتدلين في معركة طويلة الأمد ضد «المتطرفين».

٣ ـ ربط جميع نزاعات الشرق الأوسط بسلسلة واحدة، ثم ربط السلسلة بالمصالح الأمريكية الاسرائيلية.

٤ ـ الاستمرار في «عسكرة» الصراع العربي الاسرائيلي. أي دعم الأنظمة العسكرية الوطنية العربية ودعم مركز قيادتها في المنطقة بحيث يتحول الصراع العربي الاسرائيلي الى صراع عربي ـ عربي.

٥ ـ افهام «المتطرفين» أن طريق التسوية العربية الاسرائيلية تمر من واشنطن.

٦ ـ فتح معارك «استنزاف» مع المتطرفين العرب.. من خلال اسرائيل، وقوتها الضاربة، بحيث يبدو الاتحاد السوفييتي عاجزاً عن تقديم النصر الحاسم الذي ينتظره منه «المتطرفون» العرب.

٧ ـ رفض أية تسوية سياسية يطرحها الاتحاد السوفييتي، أو تضمن بقاء حلفائه «المتطرفين» في الحكم، أو حلفائه من المنظمات العسكرية لما يمثلونه من خطر تكتيكي على المعتدلين العرب، وعلى «أمن» اسرائيل.

والخلاصة، أن أساس خطة كيسنجر لإدارة الصراع في المنطقة منذ توليه منصب مستشار الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٦٩، تمثلت «بتعريب» الصراع، ملغياً بذلك الصراع العربي ـ الاسرائيلي عملياً. وهي ذات الخطة التي طبقها د. كيسنجر في لبنان.

الخطة الاستراتيجية الكيسنجرية تجاه لبنان

ودورها

في تصعيد الأزمة اللبنانية الثانية

١ ـ الاستمرار في اختراق المنظمات العسكرية الفلسطينية على الساحة اللبنانية، وتشجيعها للاستمرار في عملياتها الارهابية ضد أهداف مدنية في أوروبا.

٢ ـ تشجيع استمرار الدعم المالي من الدول الخليجية النفطية للمنظمات العسكرية الفلسطينية.

٣ ـ دعم التحالفات التي نشأت بين قوى ما يسمى باليسار اللبناني والمنظمات العسكرية الفلسطينية.

٤ ـ استدراج القيادة العرفاتية الى إقامة التحالفات مع قوى اليمين الاسلامي ممثلة بمنصب رئاسة الوزراء التي كانت للطائفة السنية. وبالتالي، استدراج المنظمات العسكرية الفلسطينية الى المعركة المرسومة مع القوى السياسية المارونية الحليفة للرئاسة الأولى في لبنان.

٥ ـ تسميم عقلية القيادة العرفاتية بمرض الوهم المسمى «جنون العظمة» ضمن أقنية إعلامية وسياسية معقدة مارستها بخبث وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية C.I.A. كان من نتيجتها، أن أصبحت قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية وكأنها «شريك» أساسي في السلطة الحاكمة في لبنان. ومن ذلك المنطلق لمرض جنون عظمتها، اتجهت قيادة المنظمات العسكرية الى تنفيذ مهمات سياسية لدول أجنبية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، هي من صميم اختصاص الحكومة اللبنانية. مثل اطلاق سراح مختطفين أجانب من قبل عناصر مسلحة الخ...

بل وصل الأمر بالسيد عرفات، أن أصبح يستقبل السفراء العرب والأجانب في

مقر قيادته في الضاحية الغربية من بيروت!

أي أن أساس خطة د. هنري كيسنجر تجاه لبنان، قام على أساس التضحية بلبنان، نظاماً سياسياً، وشعباً، وتحويله الى ساحة صراع عربي - عربي من خلال استدراج المنظمات العسكرية الفلسطينية لممارسة اختصاصات السلطة اللبنانية في قضايا هي من صميم أمور السيادة اللبنانية.

بل وصل الأمر بكيسنجر تجاه الأزمة اللبنانية، أن رفض مشاركة النظام اللبناني في مؤتمر جنيف للسلام! فلقد صرح لدى زيارته لبنان في ديسمبر ١٩٧٣، وكان قد أصبح وزير للخارجية، بأنه لا يرى مبرراً لأن يشترك لبنان في محادثات جنيف للسلام. لقد كان واضحاً، أن التصريح يرتبط بخطته التي كان يجري الاعداد لها «لبلقنة» لبنان، ولتفجير الصراع الفلسطيني - اللبناني على أرضه بهدف إنهاء الصراع العربي - الاسرائيلي. أو تحويله عن مساره الطبيعي، وفي اتجاه يؤدي الى حماية الأمن الاسرائيلي في النتيجة.

المرحلة الثالثة : إدارة كارتر

تسلم الرئيس جيمي كارتر الحكم مطلع عام ١٩٧٧ من سلفه الرئيس فورد، بعد استقالة الرئيس نيكسون بسبب الفضيحة التي أودت بحكمه قبل انتهاء ولايته الثانية، والمعروفة بفضيحة «ووترغيت». كما تولى زبيغيو بريجنسكي منصب مستشار شئون الأمن القومي الامريكي الذي كان يشغله من قبل د. هنري كيسنجر.

يمكن القول، أن وجهة نظر إدارة كارتر تجاه لبنان، جاءت لتشكل نقيضاً لتلك التي مارستها الادارة السابقة لنيكسون - كيسنجر. فقد كان أساس السياسة الخارجية للرئيس كارتر تجاه لبنان ضمن التوجهات السياسية التي طرحتها الادارة تجاه الشرق الأوسط، والمتمثلة بضرورة التوصل الى تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي.

وللحقيقة والتاريخ، فإن توجهات إدارة الرئيس كارتر تجاه لبنان كانت تختلف جذرياً عن توجهات نيسكون - كيسنجر .

فلقد كانت إدارة كارتر تدعو الى تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي. وبالضرورة، فإن الأساس للتسوية لتدخل حيز التنفيذ، هو وقف أعمال العنف. وبالتالي، فإن إحلال السلام بين اسرائيل ولبنان، كان يتطلب استعادة الدولة اللبنانية كامل سلطتها وممارسة أعمال السيادة على أراضيها بواسطة حكومة قوية. الى جانب

وقف كل أنشطة المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان. سواءً ما كان من تلك الأنشطة مداخلات في التسلط على الحكم الداخلي، أو القيام بأعمال عسكرية فوضوية ضد المستوطنات الاسرائيلية انطلاقاً من أراضي جنوب لبنان.

محصلة ذلك كله، أن إدارة كارتر كانت تتطلع الى استعادة الحكم اللبناني عافيته. وقيام مؤسسات الدولة اللبنانية التي دمرتها المنظمات العسكرية الفلسطينية من خلال الأزمة.

وباختصار، كانت إدارة الرئيس كارتر ترى ضرورة السيطرة على الأزمة اللبنانية الثانية، بهدف استعادة الدولة اللبنانية مؤسساتها، والقاء سلاح المنظمات العسكرية الفلسطينية.

وفي هذه المسألة، تختلف توجهات إدارة كارتر تجاه لبنان، عن تلك التي طرحها وطبقها ميدانياً وبشكل دموي، سلفه الرئيس نيسكون، من خلال خطة د. كيسنجر رئيس جهاز الأمن القومي ووزير الخارجية في عهد نيسكون. حيث وجدنا أساس تلك الخطة، وهدفها، هو التضحية بمؤسسات الدولة اللبنانية واستدراج المنظمات العسكرية الفلسطينية الى لبنان، بهدف تدميرها، وتدمير كل المشاريع العربية الهادفة الى ممارسة الضغوط على اسرائيل.

وباختصار، فإنه بينما اتجه د. كيسنجر في عهد إدارة نيكسون الى «بلقنة» لبنان والمنطقة، اتجهت إدارة كارتر الى «التسوية السلمية»، أي الى «رفض البلقنة» نظرياً وعملياً.

المرحلة الرابعة : المرحلة الريجانية

يرى البعض، أن الرئيس رونالد ريجان الذي تسلم الرئاسة عام ١٩٨١، اتبعت إدارته استراتيجية خاصة مميزة تجاه لبنان، تتعارض كلية مع تلك التي انتهجتها إدارة سلفه الرئيس جيمي كارتر. كما أنها تلتقي مع استراتيجية د. هنري كيسنجر من حيث الأهداف، وتختلف عنها في التكتيك.

من خلال متابعة مجمل الخطوات التي تعاملت بها الادارة الريجانية مع لبنان، والمنظمات العسكرية الفلسطينية على الساحة اللبنانية، تتضح ملامح الخطة الاستراتيجية التالية مقارنة بتلك التي وضعها، ونفذها، د. هنري كيسنجر:

١ ـ رفض أية تسوية سلمية، ومنها تلك التي طرحتها الادارة السابقة (كارتر) قد يستفيد منها من تعتبرهم إدارة ريغان «المتطرفين». وفي هذا الهدف الاستراتيجي،

تتفق توجهات إدارة ريغان مع توجهات د. كيسنجر.

٢ ـ دعم مطلق للعمليات العسكرية الاسرائيلية في عمق لبنان، وصولاً الى مشارف بيروت لتحطيم البنية العسكرية للمنظمات العسكرية الفلسطينية هناك. وهذا ما تحقق في الغزو الاسرائيلي للبنان في يونيو ١٩٨٢.

وفي هذا التكتيك، تختلف خطة د. هنري كيسنجر، والذي كان يعارض مثل هذا التصعيد العسكري الاسرائيلي، ويرى تكتيكاً آخر، هو الاستنزاف البطيء للمنظمات العسكرية في لبنان، وبانهاكها من خلال توريطها في صدامات مع القوى المحلية اللبنانية، والقوى الإقليمية العربية، مثل صدامها مع الجيش السوري. وبذلك حقق كيسنجر عدة أهداف استراتيجية في تكتيك واحد، وهو، تخريب البيئة اللبنانية، وتدميرها، واستنزاف الجيش السوري، وتخريب البيئة الإقليمية ذاتها. وبحيث تحول الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الى صراع عربي ـ عربي على أرض لبنان. وكان واضحاً، أن العمود الفقري لخطة د. كيسنجر هي المنظمات العسكرية الفلسطينية بعد أن استدرجها الى لبنان. حيث كانت ترفض جميع الأنظمة العربية وجود أي من تلك المنظمات، ولو مجردة من السلاح، على أرضها.

٣ ـ التضحية بمؤسسات النظام اللبناني، وبشعب لبنان. وفي هذا الهدف الاستراتيجي، التقت خطة الادارة الريغانية، مع مثيلتها الكيسنجرية.

٤ ـ رفض وجود القوات السورية في لبنان، والتي دخلت لانقاذ لبنان من عصابات المنظمات العسكرية العرفاتية، وبطلب رسمي من الرئيس اللبناني.

في هذه المسألة، تختلف خطة د. كيسنجر الذي وافق على دخول القوات السورية الى لبنان مع الخطة الريجانية.

والحقيقة، أن التطورات التي حدثت في المنطقة في أواخر عهد الرئيس كارتر، وعقب تولي الرئيس رونالد ريجان الادارة، جاءت بمعطيات جديدة، لم يكن بامكان الادارة الريغانية وهي الأكثر انحيازاً الى اليمين الأمريكي بشكل عام، وإلى اللوبي الصهيوني بشكل خاص، سوى الاستجابة السريعة لتوجهات المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في إدارة الصراع ضد المنطقة.

إلا أن التطور السياسي الإقليمي البالغ الخطورة في منظور اليمين الأمريكي، والحركة الصهيونية العالمية الذي تزامن مع بداية الادارة الريجانية، وجعلها تدخل تغييراً جوهرياً في تكتيكات خطة د. كيسنجر تجاه لبنان، هو انتصار الثورة الاسلامية الايرانية، وانحياز النظام السوري الى الجانب الايراني، لجهة العداء السوري للنظام البعثي العسكري العراقي، وهو العداء ذاته الذي بدأ منذ اليوم الأول لانتصار الثورة الإسلامية مع النظام البعثي العسكري العراقي.

ضمن تلك التطورات، طرأ تطوير جذري من إدارة ريجان على خطة كيسنجر. وكان لا بد لتلك التطورات، أن تدفع الادارة الريجانية لتطوير خطة كيسنجر في منظور المصالح الأمريكية، ورؤيتها اليمينية المتطرفة لادارة الصراع. فكان قرار الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان، وبيروت.

ثم كان توجه الادارة الريجانية الاسرائيلية المشترك، لربط لبنان باتفاق صلح مع اسرائيل تم التوقيع عليه فعلاً في ١٥ مايو / أيار ١٩٨٣.

الا أن الادارة الريجانية فيما بعد، عادت لتقبل بالقرار اللبناني الخاص بالغاء اتفاق مايو / أيار ١٩٨٣. فلماذا هذا التبدل بالمواقف؟ وما دلالاتها على صعيد الاستراتيجية الأمريكية؟ وهل القرار ذو طبيعة استراتيجية؟ أم تكتيكية؟!

المتغيرات الجوهرية في منطقة الشرق الأوسط في يونيو / حزيران ١٩٨٢ في المنظور الريجاني

بدا للقيادة الأمريكية الريجانية في يونيو / حزيران ١٩٨٢، أن المعطيات السياسية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، تختلف عن تلك التي كانت سائدة منذ معارك اكتوبر ١٩٧٣.

وقد بدأ للادارة الريجانية، أن التناقض أو الاختلاف في المعطيات يتمثل في الآتي:

أولاً: العلاقات الايرانية الاسرائيلية

ففي ١٩٧٦/٦/١ غداة دخول القوات السورية بناء على طلب الحكومة اللبنانية، كانت ايران في ظل الحكم الامبراطوري الشاهنشاهي الحليف الأقوى للولايات المتحدة في الخليج، وعلى الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي. إضافة الى أن النظام الشاهنشاهي كان حليفاً قوياً لاسرائيل.

أما في ١٩٨٢/٦/٥ فكانت ايران قد انتهت من سيطرة الادارة الأمريكية الى الأبد. كما أن النظام الاسلامي الايراني الجديد، يعتبر معادياً لاسرائيل.

وعلى صعيد علاقة النظام السوري بايران، فقد طرأ عليه التناقض ايضاً.

ففي ١٩٧٦/٦/١ وقف شاه ايران ضد دخول القوات السورية الى لبنان. وفي ١٩٨٢/٦/٥ كان النظام الاسلامي الايراني قد دخل في تحالف مع النظام السوري، ومع قواته المتواجدة في لبنان.

ثانياً : تبدل المواقف العربية الرسمية من النظامين السوري والعراقي

صبيحة الأول من حزيران / يونيو ١٩٧٦ كانت جميع دول الخليج العربية النفطية، ومعها النظام الاردني، تقف الى جانب النظام السوري دعماً له في حربه ضد المنظمات العسكرية الفلسطينية، وحلفائها من القوى التقدمية. كما كانت تلك الأنظمة العربية، تناصب النظام العراقي البعثي العداء السافر، أو الضمني.

الا أن هذه المواقف للأنظمة العربية اختلفت عشية الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢. فقد تعاطفت بعض الأنظمة العربية الخليجية النفطية ومعها النظام الاردني، واليمن الشمالي، مع النظام العراقي من خلال الحرب العراقية الايرانية. واستطراداً لذلك الموقف، تخلت بعض تلك الأنظمة عن دعمها السابق اللامحدود للنظام السوري، بسبب تحالف الأخير مع ايران ضد العراق في الحرب.

ثالثاً : استنزاف طاقة النظام السوري في لبنان

عند دخول القوات السورية الى لبنان بموافقة ودعم جميع الدول العربية، وبناءً على طلب رسمي من الحكومة اللبنانية، وبموافقة الادارة الأمريكية، وعدم ممانعة اسرائيل ايضاً، كان النظام العسكري السوري في «عنفوان شبابه السياسي».

بعد أقل من ثلاث سنوات على معارك اكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٣ التي أسفرت عن إزالة حالة الاحباط السياسي الذي خلفته هزيمة الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧ العسكرية، ومع اقتراب صيف عام ١٩٨٢، وبعد تلك الحرب التي فجرتها المنظمات العسكرية الفلسطينية ضد القوات السورية ذات الوجود الشرعي في لبنان، على مدى (٦) ست سنوات، فإن جزءً كبيراً من طاقات النظام السوري قد استنزفتها المواجهة العرفاتية غير المسئولة، له.

ولعل هذا ما يفسر، حالة الارباك والعجز عن الرد العسكري من القوات السورية في لبنان، تجاه الغزو الاسرائيلي الساحق ضد المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان في يونيو ١٩٨٢.

المعطيات الجديدة التي دفعت الادارة الريجانية لدعم اتفاق الصلح الاسرائيلي اللبناني

إضافة الى المتغيرات التي سبقت الاشارة اليها، والتي ظهرت واضحة على خريطة الشرق الأوسط في حزيران / يونيو ١٩٨٢، فقد ظهرت المتغيرات التالية في مايو/ أيار ١٩٨٣ على الساحة اللبنانية.

١ـ اختلال ميزان القوى العسكرية لأطراف النزاع المحليين على الساحة اللبنانية.

تمثلت هذه المعطيات للخلل في ميزان القوى، بتحطيم قواعد المنظمات العسكرية الفلسطينية في جنوب لبنان، وخروج قيادتها من بيروت ذاتها. وهذه المسألة من الوضوح، بحيث لا ضرورة لإعادة تأكيدها.

٢ـ خروج القوات السورية من لبنان

ارتبطت الموافقة الاسرائيلية على دخول القوات السورية الى لبنان بمسألتين متلازمتين:

الأولى، أن لا يتجاوز انتشار القوات السورية جنوباً، حدود مدينة بيروت جنوباً باتجاه صيدا. وقد اعتبر جسر الأولي منطقة حمراء للانتشار السوري.

الثانية، أن تكون مدة بقاء القوات السورية في لبنان بشكل مؤقت، بحيث لا يسعى النظام السوري لتثبيت مواقعه في لبنان للحصول على مكاسب استراتيجية على الصعيدين: السياسي والعسكري.

لهذين السببين، طلب فيليب حبيب مبعوث الرئيس الأمريكي ريغان، بإسم واشنطن وتل أبيب معاً، من القيادة السورية، منذ اللحظة الأولى التي بدأ فيها الغزو الاسرائيلي للبنان، أن تمتنع القوات السورية في لبنان عن أية محاولة لمساعدة المنظمات العسكرية الفلسطينية. وصدور الأمر فوراً للقوات السورية بالانسحاب من بيروت ومنطقتها، والتوجه الى البقاع.

٣ـ ظهور التحالف الكتائبي الاسرائيلي العسكري علناً.

كان طبيعياً، أمام هزيمة المنظمات العسكرية الفلسطينية من جنوب لبنان وبيروت، وعقب خروج القوات السورية من بيروت، أن يبرز التحالف العسكري بين القوات الكتائبية وأسرائيل، ويتعزز على جميع المستويات.

٤ـ اختلال التوازن السياسي لصالح المارونية السياسية.

مثلت أوضاع لبنان في اغسطس ١٩٨٢، تلك الحالة المثالية التي تصورها بن غوريون عام ١٩٥٤ لقيام الدويلة المارونية بدعم من اسرائيل، عقب اضطرابات تماثل اضطرابات واحداث عام ١٨٦٠.

جاء الانتصار العسكري الاسرائيلي في لبنان في حزيران ١٩٨٢، على اشلاء هزيمة المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان، ليشكل حالة من الانتصار السياسي الاسرائيلي في لبنان، لم يكن يحلم بها بن غوريون أساساً.

... وهكذا، لم يعد هناك أية قوة على الأرض تمنع القوى الكتائبية من أن تقيم تحالفاً مباشراً مع اسرائيل.

وهكذا، أصبحت الكلمة الأولى لصياغة القرار السياسي للبنان، للمارونية السياسية ممثلة بحزب الكتائب، وحلفائه.

ونتيجة لتعزيز الانتصار السياسي الكتائبي وتأكيده، ولدت اتفاقية الصلح الاسرائيلية اللبنانية في مايو / ايار ١٩٨٣.

بالاضافة الى ذلك كله، ونتيجة له، فإن رؤية الادارة الريجانية للقضية اللبنانية أصبحت تختلف استراتيجياً عن النظرة الكيسنجرية لها.

أوضحت فيما سبق، أن استراتيجية هنري كيسنجر تجاه منطقة الشرق الأوسط لادارة الصراع، اعتمدت أساساً، على تفجير الحرب الأهلية في لبنان. فالدكتور كيسنجر هو الذي خطط لتفجير الساحة اللبنانية باسلوب خطته المعروف «بالبلقنة» أي «تعريب الأزمة والصراع» على غرار مخطط الفتنمة في حرب فيتنام.

لو أن إدارة ريجان هي التي كانت في الحكم منذ عام ١٩٧٠، ومع استبعاد هنري كيسنجر عن منصب مستشار الأمن القومي الأمريكي، لما حدثت الأزمة اللبنانية، ولما تجمعت المنظمات العسكرية الفلسطينية على أرض لبنان. وبالتالي، لما تفجرت الحرب الأهلية في لبنان.

وهكذا، واجهت إدارة ريجان في صيف عام ١٩٨٢، وفي بداية صيف ١٩٨٣، معطيات دولية وإقليمية في لبنان، متغايرة عن تلك التي سادت لبنان وتميزت عام ١٩٧٠، وفي اكتوبر ١٩٧٣، وفي مطلع ١٩٧٥، وفي ١٩٧٦/٦/١.

باختصار، واجهت الادارة الريجانية الواقع اللبناني عامي ١٩٨٢، ١٩٨٣ وقد استنفذته، وتجاوزته، مخططات الدكتور هنري كيسنجر وأدواته التنفيذية المتمثلة في المنظمات العسكرية الفلسطينية، وقيادتها العرفاتية.

العوامل التي أدت لسقوط اتفاق
الصلح الاسرائيلي - اللبناني

مع الاقرار الكامل، بأن معطيات جوهرية في خريطة الصراع الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط قد برزت في يونيو/حزيران ١٩٨٢، اختلفت عن تلك التي ساهمت عقلية الدكتور كيسنجر في تقييمها، واستحداثها أساساً، في عام ١٩٧٠، وأعوام ١٩٧٣، ١٩٧٥، وفي ١٩٧٦/٦/١.. إلا أنه ترتب على اتفاق الصلح الاسرائيلي اللبناني في مايو/ أيار ١٩٨٣ نتائج جديدة اصطدمت باسلوب الادارة الريجانية لادارة الصراع في مواجهة المتغيرات. كما اصطدمت تلك النتائج لاتفاق مايو/أيار ١٩٨٣ بانعدام كفاءة القيادة العسكرية المارونية للسيطرة على لبنان، وإدارة الصراع محلياً، في مواجهة تلك المتغيرات الاقليمية والدولية على الساحة اللبنانية.

ظهرت الى السطح عقب عدة أشهر من توقيع اتفاق الصلح اللبناني الاسرائيلي المعطيات التالية ضمن المتغيرات الاقليمية :

أولاً : الصفة المارونية الطائفية لاتفاق مايو/أيار ١٩٨٣

أظهرت المارونية السياسية في لبنان نوعاً غريباً من الانتهازية والغباء السياسي معاً، لم يشهد لهما التاريخ مثيلاً من قبل. ففي حين لم تدرك المارونية السياسية الدور الأمريكي في خطة د. كيسنجر للتضحية بلبنان، نظاماً وشعباً في سبيل تفجير الصراع العربي - العربي على أرض لبنان، فإنها اتجهت دون وعي الى تنفيذ المخططات الأمريكية المعادية لها، وللبنان عموماً.

وبالرغم من الدعم العسكري السوري للحفاظ على الوجود البشري والسياسي للطائفة المارونية في مواجهة العدوان على السيادة اللبنانية، وعلى الامتيازات السياسية للطائفة المارونية من قبل المنظمات العسكرية الفلسطينية، وهو الدعم الذي تمثل بالجهد السوري في دخول القوات السورية الى لبنان في مايو ١٩٧٦، فإن المارونية السياسية، اتجهت بكل ثقلها، وبحركة انتقالية سريعة، الى جانب اسرائيل عدوة سورية الرئيسية. ورمت بكل ثقلها الى جانب اتفاق مايو ١٩٨٣ مع اسرائيل.

حتى لقد بات واضحاً لكل مراقب، أن الاتفاق المذكور هو اتفاق ماروني - صهيوني.

مقابل ذلك، أعلنت جميع الطوائف المسيحية الاخرى، ومعها الاسلامية جميعاً، معارضتها للاتفاق.

ثانياً : اعلان الدروز للادارة المدنية المستقلة في الجبل

في الثالث من اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٣، أعلنت الميليشيات الدرزية المسلحة بقيادة وليد جنبلاط، إقامة سلطة درزية مستقلة في منطقة تواجدها في جبل لبنان. وأنشأت إذاعة خاصة بها، وعلماً خاصاً للدولة الدرزية الجديدة.

والغريب في الأمر، هو أن إقليم الادارة المستقلة على مناطق التجمع للطائفة الدرزية في جبل لبنان، تسلمته الميليشيات الدرزية من القوات الاسرائيلية لدى انسحاب الأخيرة منه! وهي منطقة تحاذي الحدود السورية في الوقت ذاته! فهل كانت اسرائيل تجهل التطلعات الاستقلالية للميليشيات الدرزية قبل انسحابها من تلك المناطق؟

ثالثاً : دعم الثورة الاسلامية الايرانية لكفاح الشيعة المسلح ضد اسرائيل

رمت الثورة الاسلامية الايرانية بكل ثقلها الى جانب تصعيد الكفاح المسلح ضد اسرائيل، والنضال السياسي لاسقاط اتفاق الصلح الماروني الصهيوني. وكانت الثورة الاسلامية الايرانية تسعى بذلك لتحقيق هدفين :

الأول : تأكيد موقفها الاسلامي السياسي الثوري الرافض لوجود الكيان الاسرائيلي، وبأن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لانهاء الغزو الاستيطاني اليهودي.

الثاني : محاولة عزل النظام العراقي، وتشديد الضغط على جبهته الداخلية لتفجيرها، من خلال إظهار الحكم الاسلامي الايراني، بأنه في ذات الوقت الذي يخوض فيه الحرب ضد نظام البعث العراقي، فإنه يخوض حرباً من خلال حلفائه الشيعة في جنوب لبنان، ضد اسرائيل.

رابعاً : ظهور العمليات الاستشهادية ضد القوات الأمريكية والفرنسية في بيروت.

في ٢٣/١٠/١٩٨٣ تم نسف مقر قيادة الاسطول الأمريكي وقيادة القوات الفرنسية في بيروت. ونجم عن تلك العملية التي نفذتها حركة الجهاد الاسلامي اللبنانية الموالية للحكم الاسلامي الايراني، خسائر بشرية كبيرة في صفوف القوات الأمريكية والفرنسية.

طرحت تلك العملية، وعملية نسف مقر السفارة الأمريكية في بيروت الشرقية فيما بعد، في الأوساط الأمريكية، والكونجرس بالذات، المخاوف من احتمال أن تصبح بيروت فيتنام جديدة للقوات الأمريكية. وهو ما كانت تعارضه أغلبية فئات الشعب الأمريكي وقواه السياسية، لما مثلته الحرب الفيتنامية من خسائر بشرية فادحة في صفوف الأمريكيين.

لكل ما سبق ذكره، وجدت الادارة الأمريكية، أن سلبيات اتفاق الصلح الماروني الصهيوني أكثر بكثير من ايجابياته.

كما وجدت المارونية السياسية في لبنان، أن اتفاق تصالحها مع اسرائيل، لم يمكنها من استعادة امتيازاتها السياسية التسلطية السابقة على كل لبنان، ولا على بيروت ذاتها. بل ولا على الضاحية الشرقية من بيروت.

لكل ذلك، كان القرار الأمريكي ـ الماروني السياسي اللبناني، بالتخلي عن اتفاق الصلح الماروني الصهيوني. خاصة، وقد تلقت القيادة المارونية التأكيدات من المشاركين بمؤتمر الحوار الوطني اللبناني في لوزان، ببقاء الامتيازات السياسية المارونية القديمة على لبنان.

فرنسا والأزمة اللبنانية (الثانية)

تميز الموقف الفرنسي من المسألة اللبنانية، بأنه تعامل معها قبل الحرب الأهلية، وخلالها، وبعد أن دخلت الحرب الأهلية مرحلة التدويل.

عندما كان الوضع السياسي في لبنان، في نطاق الأزمة السياسية، وقبل دخول القوات السورية الى لبنان، حاولت فرنسا من خلال لوي دي جيرنجو رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية، ومن خلال مساعيها الحميدة، التقريب بين وجهات نظر أطراف الأزمة في لبنان. واجتمع جيرنجو لهذا الغرض، مع رئيس الكتائب بيار الجميل، ومع كميل شمعون رئيس حزب الوطنيين الأحرار. كما اجتمع ايضاً، مع ياسر عرفات، وكمال جنبلاط رئيس ما عرف في حينه بالجبهة الوطنية التقدمية حليفة المنظمات العسكرية الفلسطينية. كان ذلك في سبتمبر ١٩٧٥.

ولم تستجب الأطراف المعنية للمسعى الفرنسي. كما أن واشنطن لم تكن مهتمة لا بالمسعى الفرنسي ولا بأهدافه السياسية. فالمسعى الفرنسي من شأنه عند نجاحه، افشال مخطط كيسنجر الذي يعتمد بشكل أساسي، على عنصر الصدام المسلح من خلال التعريب حتى حافة النهاية العظمى، ثم تقديم مبادرات سياسية «لتهدئة» الوضع أشبه «بهدنة» عسكرية بين الأطراف المتحاربة، دون أن يكون الهدف الوصول الى «تسوية دائمة».

في نيسان ١٩٧٦، تقدمت فرنسا بمبادرة جديدة، محددة، تعتمد على إرسال قوة عسكرية فرنسية للفصل بين المتحاربين. وكانت الحرب الأهلية قد بدأت بين المنظمات العسكرية الفلسطينية من جهة، وبين الجيش اللبناني وميليشيات الكتائب والقوى السياسية المارونية من جهة اخرى. والتفاصيل التي سربت عن عناصر المبادرة الفرنيسة تلك، أوضحت ان القوة الفرنسية المقترحة ستعطي الأولوية لحماية الشطر الشرقي من بيروت.

الا أن المبعوث الفرنسي أوضح بكل جلاء، ان مبادرة بلاده تعتمد في تطبيقها على ثلاثة أسس متصلة ببعضها، ولا يمكن فصلها أو التخلي عن بعضها. وهي :

١ ـ موافقة الأطراف المعنية في النزاع عليها.

٢ ـ أن يتولى رئيس الجمهورية المنتخب توجيه طلب بذلك الى فرنسا رسمياً.

٣ ـ ان توافق الدول العربية والدول الأعضاء بمجلس الأمن على الخطوة الفرنسية.

وكانت جبهة القوى التقدمية اللبنانية، الحليف الرئيسي للمنظمات العسكرية الفلسطينية أول من تصدى لرفض المبادرة الفرنسية! أما هنري كيسنجر، فقد أبدى عدم اعتراضه عندما سئل عن موقفه من المبادرة. وكان كيسنجر يدرك تماماً، أن

فرص نجاح المبادرة الفرنسية ضعيفة جداً بسبب رفض المنظمات العسكرية الفلسطينية، وحلفائها، للمبادرة.

في ٨ مايو (ايار) ١٩٧٦، نجح الياس سركيس بتولي منصب الرئاسة اللبنانية.

وفي ١/٦/١٩٧٦، دخلت القوات السورية الى لبنان بناءً على طلب الحكومة اللبنانية. الا أن المنظمات تصدت لها عسكرياً.

عادت فرنسا وتقدمت بمبادرة جديدة ثانية، في ٣/١٠/١٩٧٨ بشأن احتواء الأزمة اللبنانية. وقد جاء الاعلام عن المبادرة على لسان لوي دي جيرنجو، وزير الخارجية الفرنسي.

لخص الوزير الفرنسي مبادرته، بأنها تقوم على ما أسماه تكوين «قوة وساطة».

وتلك القوة عسكرية محلية، من الجيش اللبناني، وعلى أساس متساو من المسيحيين والمسلمين.

أما قيادة تلك القوة العسكرية اللبنانية، فهي تتألف من ممثلين عن القوات السورية، بالاضافة الى ممثلين عن أطراف النزاع في لبنان، وسفير فرنسا في لبنان.

أي أن المبادرة الفرنسية اعتمدت على قوة عسكرية لبنانية لوقف الحرب. على أن تكون القيادة السياسية لتلك القوة، مستوعبة للقوى السياسية المشاركة في الحرب الأهلية. وبمشاركة فرنسية فاعلة في مراقبة قيادة قوة الوساطة تلك.

جاءت المبادرة الفرنسية تلك، عقب توصل مصر واسرائيل الى اتفاقات كامب ديفيد.

كما ترافقت المبادرة الفرنسية مع تصعيد العمليات العسكرية الفلسطينية من جنوب لبنان ضد اسرائيل، لافشال اتفاقات كامب ديفيد، كما قيل في تبريرها في حينه.

كما جاءت المبادرة الفرنسية، مع بروز ما عرف في حينه، بـ «جبهة الصمود والتصدي» لاسقاط اتفاقات كامب ديفيد.

اعتمدت المبادرة الفرنسية، على دور مميز ورئيسي للقوات السورية، في قيادة قوة الوساطة المقترحة. وقد رفض النظام السوري المبادرة الفرنسية، لأنها لم تتضمن موقفاً سياسياً واضحاً من اتفاقات كامب ديفيد التي كان يرفضها.

في أواخر اغسطس ١٩٨٩، تقدمت الحكومة الفرنسية بمبادرة ثالثة جديدة لتسوية المسألة اللبنانية. وقد ترافقت المبادرة الفرنسية، بتحركات عسكرية بحرية للاسطول الفرنسي قبالة الشواطئ اللبنانية على بعد (٣٠٠) ثلاثمائة كيلومتر. وأعلنت الحكومة الفرنسية أن تحركات اسطولها لا تعني أنها ستتدخل عسكرياً لصالح أحد الأطراف المتنازعة دون آخر. بل إن الهدف من وجود الاسطول الفرنسي، هو المساعدة في ترحيل الرعايا الفرنسيين عن لبنان، إذا ما تأزم الوضع الى درجة بالغة الخطورة، مما يستدعي ترحيل جميع الفرنسيين.

٤- الاتحاد السوفييتي السابق والأزمة اللبنانية

مثل الموقف السوفييتي السابق قمة الانتهازية والتآمر على الشعب اللبناني، وقضيته الانسانية، طيلة مسيرة المعاناة التي شهدها لبنان. وهو موقف لم يكن له أي مبرر. خاصة، وأن لبنان لم يكن عضواً في حلف الأطلسي، كما لم يكن إحدى الدول التي قادت الحرب الباردة في عصر الصراع على النفوذ واقتسام مناطق العالم بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة.

كما تمثل الموقف السوفييتي السابق بازدواجية الموقف، وتأييده لجميع الأطراف المتصارعة.

... وقف الاتحاد السوفييتي السابق، داعماً المنظمات العسكرية الفلسطينية، وحلفائها الشيوعيين اللبنانيين وأنصارهم. وباعهم السلاح السوفييتي عديم الاستعمال في الحروب النووية والاستراتيجية، بملايين الدولارات الأمريكية التي دفعتها دول الخليج النفطية.

ووقف الاتحاد السوفييتي السابق في الوقت ذاته، مؤيداً بالكامل، للخطة الاستراتيجية التي وضعها د. هنري كيسنجر لتعريب الصراع على أرض لبنان.

أعلن الاتحاد السوفييتي السابق لفظياً تأييده لمبادرات السلام الفرنسية النظيفة.

الا أنه في الوقت ذاته، وقف الى جانب حلفائه اليساريين في لبنان الذين رفضوا تلك المبادرات السلمية.

صحيح أن الاتحاد السوفييتي السابق كان يدعو لإحلال السلام في لبنان. ولكن الصحيح ايضاً، أن السلام الذي كان يدعو له، هو ذلك السلام المستحيل.

فهو كان يريد للسلام في لبنان، أن يضمن استقلال لبنان، واستمرار الأنشطة العسكرية للمنظمات العسكرية الفلسطينية على أرض لبنان. وهو أمر مستحيل، عدا عن أنه يتعارض مع استقلال وسيادة لبنان. كما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

أي أن محصلة موقف الاتحاد السوفييتي من الأزمة اللبنانية، ارتبطت بخطين متعارضين:

الأول، دعم الخطة الكيسنجرية القائمة على تعريب الصراع في لبنان.

الثاني، دعم المنظمات العسكرية الفلسطينية في تصعيد الأزمة، وزيادة قيمة مشترياتها من الأسلحة التشيكية غير الاستراتيجية، مقابل عائدات بمئات الملايين من الدولارات النفطية قيمة تلك الأسلحة.

٥ ـ النظام الليبي والأزمة اللبنانية (الثانية)

ارتبط النظام الليبي بالأزمة اللبنانية، من خلال ثلاثة دوائر أساسية، هي التالية حسب تسلسلها التاريخي :

١ ـ امتلاك وسائل اعلام لبنانية، وتجنيد صحافيين لبنانيين للترويج لبضاعته السياسية.

٢ ـ التدخل العسكري في لبنان، من خلال ثمانمائة مسلح ليبي وتغطية نفقات العديد من المنظمات العسكرية الفلسطينية والدولية في لبنان.

٣ ـ الإتهام الموجه إليه من الطائفة الشيعية في لبنان بأنه متواطئ في اختطاف الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الأعلى للطائفة الشيعية في لبنان، ورئيس حركة أمل لصالح جهات دولية اخرى حليفة له.

ويتلخص الاتهام في أن النظام الليبي وجه كعادته في سبتمبر من كل عام، دعوات الى العديد من الشخصيات وزعماء الأحزاب والحركات السياسية في العالم العربي، لحضور الاحتفالات بذكرى الانقلاب العسكري الذي قاده الملازم معمر القذافي في سبتمبر من عام ١٩٦٩ وأطاح فيه بالنظام الملكي الليبي. وكان من بين المدعوين لاحتفالات سبتمبر ١٩٧٨ الإمام موسى الصدر الذي غادر بيروت في ١٩٧٨/٨/٣١ يرافقه اثنان من مساعديه قاصداً طرابلس الغرب.

وصل الإمام الصدر في اليوم ذاته الى العاصمة الليبية. ومنذ لحظة وصوله انقطعت أخباره نهائياً عن العالم.

وعقب انتهاء الاحتفالات التي استمرت اسبوعاً، عادت الوفود الى بلدانها، باستثناء الإمام موسى الصدر ورفيقاه، الذين لم يعودوا الى لبنان حتى يومنا هذا.

في ١٩٧٨/٩/١١، أعلن رسمياً في بيروت عن عدم عودة الإمام الصدر ورفيقيه الى لبنان، وعدم وجود أي دليل على مغادرتهم طرابلس الغرب.

الرئيس القذافي ظل ملتزماً الصمت. وصدر أول نفي من حكومته عن اختطاف الإمام الصدر في ٢٤ سبتمبر، أي بعد (١٣) ثلاثة عشر يوماً من إعلان اختفائه. كما جاء النفي الليبي إثر إضراب عام استمر لمدة اسبوع شارك فيه المسلمون جميعاً في لبنان، احتجاجاً على اختطاف الإمام الصدر.

الظروف الإقليمية المحيطة باختطاف الإمام موسى الصدر

جاء اختطاف الإمام موسى الصدر، ضمن الظروف الإقليمية البارزة التالية :

١ - رفض الإمام موسى الصدر الانحياز الى أي من أطراف الأزمة، والحرب الأهلية اللبنانية.

٢ - جاء الاختطاف بينما كان الرئيس السادات يجري مباحثات مع مناحيم بيجن في كامب ديفيد قرب واشنطن، لترتيب معاهدات الصلح مع اسرائيل بدعم أمريكي.

٣ - جاء الاختطاف مع توجه التحالف الكتائبي اللبناني الدعوة الى إجراء محادثات صلح مع اسرائيل على غرار المحادثات المصرية - الاسرائيلية، وهو الأمر الذي عارضه النظام العسكري الليبي .

٤ - جاء الاختطاف في ظل تصاعد الثورة الايرانية ضد الحكم الشاهنشاهي، والتزام الإمام الصدر جانب الحذر في تلك المسألة. فهو لم يؤيد الثورة، كما لم يهاجمها.

٥ - جاء الاختطاف بينما كان الإمام الخميني في بغداد استمراراً لإقامته منذ (١٥) خمسة عشر عاماً فيها.

٦ - ترافقت عملية الاختطاف في ظل ذروة التنسيق العسكري في لبنان، بين الاستخبارات الليبية والمنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان.

٧ - ترافقت العملية مع نداء لمجلس النواب اللبناني، بناءً على توصية من لجنة الدفاع في المجلس، يدعو لوقف العمليات العسكرية الفلسطينية من جنوب لبنان ضد اسرائيل. وقد صدرت توصية مجلس النواب المشار اليها في ٢٧ ابريل (نيسان) ١٩٧٨. أي قبل عملية الاختطاف بأربعة أشهر. الا أن تفاعلات تلك التوصية، أو النداء، ظلت مثار جدل في الشارع السياسي اللبناني، وبين القوى السياسية حتى زمن طويل.

٨ - تزامنت العملية، وهذا هو الأمر الأكثر خطورة ودلالةً، مع دعوة الإمام موسى الصدر لوقف العمليات العسكرية الفلسطينية من جنوب لبنان. واعتبر سماحته الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الجنوب بسبب تزايد تلك العمليات، وأن الخاسر الوحيد هو أبناء الطائفة الشيعية التي يمثلها الإمام. وقد جاء موقف الإمام موسى الصدر متعارضاً مع موقف القوى الوطنية اللبنانية اليسارية المتحالفة مع النظام الليبي والمنظمات الفلسطينية والتي رفضت كل دعوة لخروج المنظمات العسكرية الفلسطينية من جنوب لبنان.

٩ - جاءت مباحثات كامب ديفيد، ورعاية إدارة كارتر لتلك المباحثات، بين النظام

العسكري المصري واسرائيل، لتشكل تعارضاً لمخطط كيسنجر في لبنان بالضرورة. أي أن ورقة كامب ديفيد جاءت لتشكل تعارضاً جذرياً مع ورقة كيسنجر.

ومن المعلوم، أن الوجود الفاعل لنشاط المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان، جاء انسجاماً مع خطة د. هنري كيسنجر، وتنفيذاً تكتيكياً لها في تعريب الصراع على الساحة اللبنانية.

والعكس صحيح. حيث أن تخلي إدارة كارتر - بريجنسكي عن مخطط كيسنجر كان يعني تجريد المنظمات العسكرية الفلسطينية من أسلحتها، ليصار الى تحقيق اتفاق سلام بين لبنان واسرائيل، على غرار الاتفاق المصري - الاسرائيلي.

في ظل مجمل تلك الظروف، جميعها، تم اختطاف الإمام موسى الصدر ورفيقاه، واتهمت الطائفة الشيعية في لبنان النظام الليبي العسكري اختطافهم . رغم النفى الليبي المتكرر لأي دور له في العملية وبأن الامام الصدر غادر طرابلس الغرب في حينه (...).

٦- النظام البعثي العسكري العراقي والأزمة اللبنانية

وقفت جميع الأطراف المعنية في الأزمة اللبنانية، وطيلة مراحل تطوراتها، ضد النظام البعثي العراقي!

وقفت الجبهة اللبنانية وحلفاؤها من الميليشيات الكتائبية، ضد ذلك النظام وتنظيمه الحزبي في لبنان.

كما وقفت منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادتها العرفاتية والمعارضين لتلك القيادة فيها، ضد العراق واطروحاته السياسية.

وقفت جبهة القوى التقدمية بزعامة كمال جنبلاط ضد النظام البعثي العسكري العراقي، جغرافياً وسياسياً.

وقفت الطائفة الشيعية في لبنان، ومعها غالبية السنة، ضد النظام البعثي العسكري العراقي.

وقفت إدارة كيسنجر، ومن بعدها إدارة كارتر - بريجنسكي موقف العداء الصارخ ضد البعث العراقي الحاكم، وأطروحاته السياسية. بل إن هنري كيسنجر لجأ الى دعم حركة الانفصال البرازانية ضد النظام البعثي العراقي.

أما اسرائيل، فقد اعتبرت البعث العراقي الحاكم أخطر أعدائها في المنطقة. فلجأت الى التحريض المكشوف على النظام العراقي، داعية الحركات الانفصالية، والقوى السياسية المعارضة له لممارسة الارهاب والعنف ضد النظام العراقي.

لم يكن للنظام العراقي من أنصار في لبنان في حينه، سوى النائب في البرلمان اللبناني عن منطقة طرابلس، عبدالمجيد الرافعي.

استمر هذا الموقف حتى وقوع الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في يونيو (حزيران) ١٩٨٢.

نتيجة للغزو الاسرائيلي، وهزيمة المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان، تراجعت «بعض» المنظمات العسكرية الفلسطينية عن عدائها السياسي للعراق، وهي تحديداً حركة «فتح» وجبهة التحرير الفلسطينية.

إلا أن التطور الحاسم في الموضوع، تمثل في تحالف حركة «فتح» مع النظام العراقي عام ١٩٨٣، والذي تمثل بدعم النظام العراقي عسكرياً لقيادة عرفات في معركتها ضد النظام السوري في طرابلس بعد أن طردتها القوات الاسرائيلية من بيروت وجنوب لبنان عام ١٩٨٢. ذلك، ان القوات السورية شنت هجوماً عسكرياً

مباشراً في اكتوبر ١٩٨٣ ضد قيادة عرفات وحلفائها من جماعة التوحيد الإسلامية في مدينة طرابلس بشمال لبنان، فوقف العراق الى جانب قيادة عرفات وجماعة التوحيد.

إلا أن الدعم العراقي ذاك، لم يكن مقدراً له أن ينقذ قيادة عرفات من الحصار السوري العسكري الشامل له. فهزم عرفات في معركة طرابلس، لتضاف الى سلسلة هزائمه العديدة.

.. في مارس (آذار) ١٩٨٩، حصل تطور آخر في العلاقة بين العراق والأزمة اللبنانية. تمثل في قيام تعاون سياسي وعسكري، بين النظام العراقي والحكومة العسكرية في لبنان، برئاسة العماد ميشال عون.

أثمر الدعم السياسي والعسكري العراقي لحكومة العماد ميشال عون الى حد منعه من السقوط مؤقتاً، ونتج عنه دعم الحكومة العسكرية اللبنانية، في صراعها العسكري مع القوات السورية في لبنان.

إلا أن ذلك الدعم العسكري العراقي المحدود لحكومة العماد ميشال عون، اصطدم فيما بعد، بطلب اللجنة الثلاثية العربية، المنبثقة عن قمة الرباط في مايو (أيار) ١٩٨٩، الخاص بتسوية الأزمة اللبنانية الثالثة، بوقف تزويد أطراف النزاع اللبناني بالسلاح. وكان موقف القيادة السياسية العراقية، هو الاستجابة التامة لطلب اللجنة بهذا الصدد. والأزمة اللبنانية الثالثة تخرج عن نطاق هذه الدراسة.

٧- النظام العسكري السوري والأزمة اللبنانية

جاء دخول القوات السورية الى لبنان في الثاني من يونيو / حزيران ١٩٧٦ بناءً على طلب من الحكومة اللبنانية قدمه رئيس الجمهورية الياس سركيس.

وللحقيقة، فإن قيادة النظام السوري لجأت الى الحصول على موافقة كل من، الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية للاستجابة الى الطلب اللبناني الرسمي.

هذا الى جانب موافقة أغلبية الدول العربية على الخطوة السورية.

معنى ذلك، أن دخول القوات السورية الى لبنان كان، وما يزال، دخولاً بمقتضى الشرعية الدولية، وشبه الإجماع العربي. ناهيك عن مشروعيته لبنانياً.

وبالرغم من كل هذه الدلالات الشرعية، وتلك، فقد لجأت المنظمات العسكرية الفلسطينية بقيادة السيد ياسر عرفات، الى إعلان الجهاد الفلسطيني المقدس المزعوم ضد القوات السورية. وأعلنت رفضها الانصياع الى الأمر العسكري الصادر من القيادة العسكرية السورية لتلك العصابات المسلحة التي عاثت في لبنان فساداً وتخريباً ودماراً.

وللحقيقة والتاريخ، فإن قيادة النظام العسكري السوري، استطاعت كسب الرئيس اللبناني الراحل سليمان فرنجية الى جانب تعديل الميثاق الوطني اللبناني، والتخفيف من الامتيازات المارونية السياسية التي كرسها الدستور اللبناني. وجاءت تلك الخطوة السورية، حركة ايجابية لاحتواء الأزمة اللبنانية التي كانت تسعى القيادة العرفاتية الى تصعيدها.

فلقد أعلن الرئيس فرنجية في ١٩٧٦/٢/١٤، وقبل ثلاثة أشهر ونصف من دخول القوات السورية للبنان، ما عرف في حينه «بالوثيقة الدستورية» والتي تضمنت تعهداً بتنفيذ اصلاحات سياسية عديدة. في مقدمة تلك الاصلاحات، ما تعهد به الرئيس فرنجية من توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين. الى جانب مسئولية رئيس الجمهورية والوزراء عن أية أخطاء مقصودة يرتكبونها.

وباختصار، فإن «الوثيقة الدستورية» التي أعلنها الرئيس سليمان فرنجية بجهود قيادة النظام العسكري السوري، تقترب كثيراً من ميثاق الطائف الذي وافقت عليه الأطراف اللبنانية المتحاربة عام ١٩٨٩.

تلك حقيقة من الخطأ تجاهلها. كما أن ذكرها أمر تقتضيه الأمانة التاريخية وحدها.

٨-ايران والأزمة اللبنانية (الثانية)

تميزت العلاقات الايرانية تجاه لبنان، بموقفين :
الأول، موقف النظام الشاهنشاهي البائد.
الثاني، موقف النظام الاسلامي الايراني الحالي.

أولاً : النظام الشاهنشاهي والمسألة اللبنانية

تميز موقف النظام الشاهنشاهي تجاه لبنان بشكل عام، بموقف الصداقة والدعم السياسي للنظام السياسي اللبناني، واحترام الدستور اللبناني. هذا الى جانب المساعدات المالية من الشاه للطائفة الشيعية في لبنان، ضمن المجلس الشيعي الأعلى في لبنان.

على صعيد الموقف من المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان، وعملياتها العسكرية ضد المستوطنات اليهودية انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، فقد كان النظام الشاهنشاهي ضد تلك العمليات. كما كان النظام الشاهنشاهي من المعارضين لوجود المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان من حيث المبدأ.

وعلى صعيد الموقف من دخول القوات العسكرية السورية الى لبنان، فقد تأثر موقف النظام الشاهنشاهي والى حد بعيد، بموقف النظام الساداتي المصري المعارض للخطوة السورية. ذلك ان المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان، ومعها القوى التقدمية، طالبت من النظام العسكري المصري إرسال قواته لمحاربة القوات السورية.

وبالرغم من أن الفريق حافظ الأسد كان قد زار ايران عام ١٩٧٥، وأجرى مباحثات مع شاه ايران، الا أن العلاقات بين الرئيس المصري وشاه ايران الراحلين، كانت أقوى بكثير من علاقة الشاه الايراني بالرئيس السوري.

ومن جهة اخرى، فقد تأثر موقف شاه ايران، في اتفاقية الصلح التي أبرمت في نيسان ١٩٧٥ بينه وبين النظام العراقي، والتي عرفت في حينه، وما تزال «باتفاقية الجزائر». وبالرغم من أن تلك الاتفاقية، كانت لوضع حد للنزاع الحدودي بين العراق وايران حول شط العرب، ولوقف الدعم الشاهنشاهي للحركة الانفصالية التي قادتها مجموعة البرازاني المشبوهة، إلا أن النظام الشاهنشاهي وجد في الأزمة اللبنانية، تفجيراً لنزاع سياسي جديد في الشرق الأوسط، قد ينجر اليه، إن هو أعلن تأييده لأحد الأطراف مما يهدد اتفاق الجزائر.

لكل تلك الأسباب، جاء الموقف الشاهنشاهي المعارض دخول القوات السورية المشروع الى لبنان.

ثانياً : النظام الاسلامي الايراني والمسألة اللبنانية

حدث أول تقارب سياسي بين الجمهورية الاسلامية الايرانية، والنظام السوري من خلال زيارة وزير خارجية ايران، صادق قطب زاده لدمشق في نيسان ١٩٨٠.

مع نشوب الحرب بين العراق وايران، وانحياز النظام السوري الى جانب ايران، كان طبيعياً أن تؤيد الجمهورية الاسلامية الايرانية موقف النظام السوري في لبنان.

إلا أن الحقيقة، والأمانة السياسية، تقتضيان التأكيد، على أن أطروحات النظام الاسلامي الايراني تتناقض جذرياً مع أطروحات النظام البعثي السوري.

ففي لبنان انحصر توجه النظام الاسلامي الايراني، نحو دعم حركة سياسية تلتقي مع التوجهات السياسية الخارجية له. فنشأ ما يسمى «حزب الله» استجابة لذلك التوجه.

والمتتبع لنشاط ذلك الحزب، يلمس أنه بدأ نشاطه، وما يزال، في المساجد التي يتردد عليها أبناء الطائفة الشيعية.

أي أن النشاط الذي مارسه النظام الاسلامي الايراني في لبنان، اتسم بالنشاط السياسي، والثقافي. وهو نشاط معاد لكل أوجه النشاط السياسي للأحتكارات الأمريكية وحلفائها. كما هو نشاط سياسي وفكري معادٍ للأطروحات الصهيونية بكل تأكيد.

عقب الغزو الاسرائيلي الى لبنان عام ١٩٨٢ اتجه الحزب الاسلامي (حزب الله) الى تشكيل طلائع المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان.

وفي مرحلة لاحقة متطورة، وعقب نزول القوات الأمريكية في لبنان، قامت مجموعات تنتمي الى «حزب الله» بعمليات استشهادية ضد تلك القوات أسفرت عن الحاق خسائر بشرية جسيمة بالأمريكيين.

وفي مرحلة لاحقة ايضاً، لجأ تنظيم انشق عن «حزب الله» الى خطف عدد من الرهائن الأمريكيين والأوروبيين. بالرغم من انكار الحزب أن يكون له أي دور في تلك العملية. بل إن الحزب كان يستنكر، وما يزال، اختطاف الرهائن.

وأغلب الظن، أن العناصر الذي قامت باختطاف الرهائن، هي عناصر لبنانية إسلامية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A تسللت الى الحزب للقيام بتلك العمليات بهدف تشويه صورة الحزب، والنظام الاسلامي الايراني في وقت واحد. والدليل على ذلك، هو طرد الحزب لتلك العناصر عند اكتشاف توجهاتها في اختطاف الرهائن.

كما اتخذ الموقف الاسلامي الايراني تجاه لبنان، موقف الدعم المالي لأبناء الجنوب، وغالبيتهم من الطائفة الشيعية.

٩ ـ الجامعة العربية
والأزمة اللبنانية (الثانية)

ارتبطت أنشطة الجامعة العربية تجاه الأزمة اللبنانية الثانية، بمراحل ثلاث مميزة، هي:

مرحلة ما قبل دخول القوات السورية الى لبنان في ١٩٧٦/٦/١ بناءً على طلب رسمي من الحكومة اللبنانية.

٢ ـ مرحلة الحرب التي شنتها المنظمات العسكرية الفلسطينية وحلفائها اليساريين ضد القوات السورية في لبنان.

٣ ـ اللجنة السداسية العربية.

أولاً : قبل دخول القوات السورية الى لبنان

عقب اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، وفي يناير ١٩٧٦ اقترح السيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية، عقب تقديم رشيد كرامي رئيس وزراء لبنان استقالته نتيجة لانفجار تلك الحرب الأهلية.

برز اقتراح القمة تلك، من خلال اجتماع الأمين العام للجامعة العربية، مع المندوبين الدائمين لدى الجامعة في مقرها بالقاهرة. حيث أبلغهم السيد رياض باقتراحه بعقد القمة لينقلوا الاقتراح الى حكوماتهم. الا أنه تم تجميد الاقتراح عقب التوصل الى اتفاق لوقف الاشتباكات بين الأطراف المتحاربة.

ثانياً : عقب دخول القوات السورية الى لبنان

في ١٩٧٦/٦/٢ ولدى دخول القوات السورية الى لبنان، وجهت القيادة، الى المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان، وحلفائها من أدعياء اليسار، تطلب منهم جميعاً، إخلاء الطريق الممتد من شتورا حتى بيروت وصيدا.

وأوضح الانذار السوري، أن القوات السورية المسلحة النظامية، قد دخلت بناءً على طلب حكومة لبنان وأنها اتخذت طريقها للوصول الى قلب بيروت، وصيدا.

في اليوم التالي للانذار، ولدى مرور القوات السورية في جبل لبنان، تصدت المنظمات العسكرية الفلسطينية وحلفائها في لبنان من قوات حزب جنبلاط، من الأكثرية الدرزية، للقوات السورية. وعندما اقتربت القوات تلك من بيروت وصيدا، تصدت لها ايضاً المنظمات العسكرية الفلسطينية والقوى السياسية اللبنانية الحليفة لها.

ولدى هزيمة تلك المنظمات في ظل الحرب تلك، طلبت منظمة التحرير الفلسطينية عقد اجتماع عاجل وطارئ لمجلس الجامعة.

عقد المجلس فعلاً عدة جلسات له. صدرت عنه عدة قرارات، كان من أهمها :
- الطلب الى جميع الأطراف الوقف الفوري للقتال.
- تأليف قوات أمن عربية رمزية تحت إشراف الأمين العام للجامعة، لكي تحافظ على الأمن والاستقرار في لبنان، ولتحل محل القوات السورية.
- دعوة الأطراف اللبنانية الى إجراء مصالحة وطنية شاملة حفاظاً على وحدة الشعب اللبناني ووحدة ترابه، وسيادته.
- رفض جميع المخططات الرامية الى تقسيم لبنان، والالتزام العربي الجماعي باحترام استقلاله ووحدة أراضيه.
- التأكيد على الالتزام العربي بدعم المنظمات العسكرية الفلسطينية وحمايتها !!؟

تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة العربية المشار اليه، فقد باشر الأمين العام اتصالاته على الفور لتشكيل قوة الأمن العربية من وحدات عسكرية من الدول التالية :
المملكة العربية السعودية، سوريا، ليبيا، السودان.
وصلت طلائع تلك القوات فعلاً. إلا أن القوة الليبية اتخذت موقفاً مميزاً، حيث لم تخضع لأوامر القائد العسكري لقوة الأمن العربية منذ لحظة وصولها الى لبنان!!؟
كما تحركت لجنتان انبثقتا عن المجلس، الأولى اتجهت الى دمشق، والأخرى الى لبنان لاحتواء آثار الصدام العسكري بين القوات السورية من جهة، وقوات المنظمات العسكرية الفلسطينية وحلفائها من جهة اخرى.
إزاء استمرار تدهور الموقف العسكري، دعا الأمين العام للجامعة العربية الى عقد قمة عربية لحل المشاكل السياسية، التي رأتها اللجنة المنبثقة عن مجلس الجامعة العربية الخاص ببحث الصدامات العسكرية في لبنان.
تم الاتفاق على عقد قمة مصغرة سداسية في الرياض، تضع الخطوط العريضة لقمة شاملة، لبحث سبل إعادة السلام الى لبنان.
عقدت القمة السداسية في الرياض في الفترة من ١٦ - ١٨ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٦ والدول التي شاركت في القمة هي :
السعودية، سوريا، لبنان، مصر، الكويت، منظمة التحرير الفلسطينية.
صدرت عن قمة الرياض السداسية، القرارات التالية لإعادة السلام الى لبنان.
١ - وقف إطلاق النار وإنهاء الاقتتال في كافة الأراضي اللبنانية من قبل جميع

الأطراف بصورة نهائية، اعتباراً من الساعة السادسة صباح يوم ١٩٧٦/١٠/٢١ والتزام الأطراف بذلك التزاماً تاماً.

٢ - تعزيز قوات الأمن العربية الحالية (في حينه) لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان، بإمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً، على أن تكون في حدود الثلاثين ألف جندي ويكون من مهامها الأساسية :

أ - فرض الالتزام بوقف إطلاق النار، وإنهاء الاقتتال والفصل بين القوات المتحاربة، وردع أي مخالف.

ب - تطبيق اتفاقية القاهرة وملحقاتها.

جـ - حفظ الأمن الداخلي.

د - الاشراف على سحب المسلحين الى الأماكن التي كانوا فيها قبل تاريخ ١٩٧٥/٤/١٣، وإزالة المظاهر المسلحة وفقاً للجدول المبين في الملحق المرفق.

هـ - الإشراف على جمع الأسلحة الثقيلة من مدفعية وهواوين وقواعد صواريخ وآليات مدرعة الخ.. تحت مسؤولية الأطراف المعنية.

و - مساعدة السلطة اللبنانية، عند الاقتضاء، على استلام المرافق والمؤسسات العامة تمهيداً لإعادة تسييرها وحماية المنشآت العامة العسكرية والمدنية.

٣ - إعادة الحياة الطبيعية في لبنان الى الحالة التي كانت عليها البلاد قبل بدء الأحداث (أي قبل تاريخ ١٩٧٥/٤/١٣) كمرحلة أولى. طبقاً للجدول الزمني المتفق عليه.

٤ - تنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها والالتزام بمضمونها، نصاً وروحاً، وذلك بضمانة من الدول العربية المجتمعة. وتؤلف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها. وتكون مدتها تسعين يوماً من تاريخ إعلان وقف إطلاق النار.

٥ - تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية احترامها لسيادة لبنان وسلامته وعدم تدخلها في شؤونه الداخلية، انطلاقاً من التزامها الكامل بأهداف القضية الفلسطينية القومية. وتضمن السلطة الشرعية اللبنانية بالتالي لمنظمة التحرير الفلسطينية، سلامة وجودها وعملها على الأراضي اللبنانية، ضمن إطار اتفاقية القاهرة وملاحقها.

٦ - تتعهد الدول العربية المجتمعة باحترام سيادة لبنان وسلامته ووحدة شعبه وأرضه.

٧ - تؤكد الدول العربية المجتمعة، التزامها بمقررات القمة في الجزائر والرباط

وبمساندة المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعمها واحترام حق الشعب الفلسطيني في الكفاح بكافة الوسائل لاسترداد حقوقه الوطنية.

عقب اختتام قمة الرياض تلك، أصبحت الطريق معبدة لعقد قمة شاملة. فاجتمع وزراء الخارجية العرب يوم ٢٠/١٠/١٩٧٦ حيث تم دراسة قرارات قمة الرياض. وأوصى الوزراء بعقد قمة جامعة للمصادقة على قرارات قمة الرياض.

اجتمعت القمة الجامعة في القاهرة في الفترة بين ٢٥ و٢٦ اكتوبر / تشرين الأول. وأصدرت القمة القاهرية بياناً أكدت فيه تمسكها ودعمها لقرارات قمة الرياض السداسية ورفض تقسيم لبنان، تحت أي صورة، وبأي شكل. كما أكدت القمة الحفاظ على وحدة لبنان وعدم المساس بوحدة أراضيه، ودعت لعدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية.

كما أكد البيان الحفاظ على المقاومة الفلسطينية وتنفيذ اتفاقية القاهرة وملحقاتها، وكذلك أكد دعم التضامن العربي بوصفه قاعدة أساسية لنجاح العمل المشترك، وتحقيق أهداف الأمة العربية في التحرير والتنمية.

وأصدر المؤتمر قرارات صادق فيها على قرارات قمة الرياض، وعلى أن تساهم الدول العربية كل حسب امكاناتها في إعادة تعمير لبنان، وعلى تمويل قوات الأمن العربية التي قررها مؤتمر الرياض.

١٠ ـ الأطراف المحلية

في الأزمة اللبنانية (الثانية)

انقسمت القوى المحلية اللبنانية الى فريقين تجاه المنظمات العسكرية الفلسطينية على الساحة اللبنانية.

الفريق الأول، وقف معارضاً للنشاط العسكري لتلك المنظمات ضد اسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. وعلى رأس ذلك الفريق، كان حزب الكتائب والقوى الطائفية المارونية والقوى السياسية الاسلامية المحافظة ذات المصالح التجارية والمصرفية.

الفريق الثاني، وقف مؤيداً ومتحالفاً مع المنظمات العسكرية الفلسطينية في مواجهة حزب الكتائب والقوى المؤيدة له. ولقد عرف الفريق الثاني في حينه، بإسم «جبهة القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية».

استند موقف الفريق الماروني السياسي بمعارضته للنشاط العسكري للمنظمات الفلسطينية من الأراضي اللبناني، الى موقف السلطة الحاكمة المعارض لذلك النشاط. وهو ذاته موقف جميع الأنظمة العربية دون استثناء.

بينما جاء تحالف ما يسمى «بجبهة القوى الوطنية التقدمية اللبنانية» استناداً الى مواقف انتهازية سياسية، وبهدف مواجهة الموقف الكتائبي المدعوم من السلطة، بموقف مضاد تمثله المنظمات العسكرية الفلسطينية في الساحة اللبنانية.

إلا أن كلاً من التحالف الكتائبي، وخصومها الجبهة الوطنية التقدمية، أخطأ في مواجهة الأزمة التي فجرتها المنظمات العسكرية الفلسطينية على الساحة اللبنانية. ومرد ذلك الخطأ، أن الفريقين المتصارعين، لم يستوعبا حقيقة المؤامرة الدولية ضد بلدبهما لبنان. كما أن الفريقين المتصارعين، الماروني وخصمه اليساري، لم يدركا حقيقة أساسية، وهي أن المنظمات العسكرية الفلسطينية قد تم استدراجها الى لبنان، لتكون السيناريو الذي من خلاله تخرج المؤامرة الصهيونية الى حيز التنفيذ.

لم يكن بإمكان الجبهة الكتائبية المارونية إدراك، دور القيادة العرفاتية التنفيذي في خطة د. كيسنجر. على العكس من ذلك، اعتقدت تلك الجبهة الغارقة في أميتها السياسية، أن السيد ياسر عرفات سيأتي بالارهابي ابراهيم قليلات السني، رئيساً للجمهورية اللبنانية بدلاً من سليمان فرنجية الماروني.

لقد دللت المارونية السياسية بقيادة حزب الكتائب على أنه أكثر غباءً بمسافة ألف ميل، من مثيله الذي كان يسيطر على خصومها في المنظمات الفلسطينية.

المبدأ الثالث : التحليل السليم
للأوضاع الاستراتيجية لأطراف الأزمة

المقصود بهذا التحليل، هو ذاك المفترض أن يكون لدى الطرف الذي أدار الأزمة، أو واجهها. وهو هنا في هذه الدراسة، الطرف الفلسطيني ممثلاً بالمنظمات العسكرية الفلسطينية على أرض لبنان، وفي ظل قيادة «فتح» العرفاتية لها.

كان واضحاً، أن السلطة اللبنانية الرئاسية، والقوى المارونية الحليفة لها، ومعهم المؤسسة العسكرية، هم الطرف الأساسي والخصم السياسي الوحيد للمنظمات الفلسطينية، وفي منظور قيادات تلك المنظمات على الأقل. فلم تكن تلك المنظمات لتعير أي اهتمام للثقل السياسي الأمريكي باعتباره طرفاً أساسياً في الأزمة!
ولقد كانت القيادة العرفاتية ترفض الاعتراف بأي وجود، أو دور لفرنسا في لبنان.

واستطراداً، فقد خيل للقيادة العرفاتية أن ليس لإسرائيل أي تأثير داخل المساحة الجغرافية للبنان. وأن قذائف الكاتيوشا على المستوطنات الشمالية الاسرائيلية، كفيلة بإلغاء الدور الاسرائيلي خارج الأرض اللبنانية.

من خلال استعراض مداخلات الأطراف الدولية والإقليمية في لبنان، والتي أوضحناها بما فيه الكفاية ضمن المبدأ الثاني السابق لمواجهة الأزمات، تتضح حقيقة الأوضاع الاستراتيجية لأطراف الأزمة اللبنانية الثانية، وهي كما يلي :
١ ـ أن الدور الأمريكي هو المسيطر فعلياً على تطورات الأزمة، وتصاعداتها.
وبالتالي، فإن المخطط المرسوم للأزمة مسبقاً، من اخراج وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A ورئيسها د. هنري كيسنجر.

أي أن كلا من حزب الكتائب والمنظمات العسكرية الفلسطينية لم يكن سوى رأس الحربة في تفجير الأزمة.
٢ ـ أن الدور الفرنسي كان هو الدور الوحيد الحريص على السلام في لبنان، بل ويمكن القول، أن فرنسا كانت تدرك حقيقة المخطط الأمريكي لتفجير الأزمة.
ولو أن المنظمات العسكرية الفلسطينية استجابت للمبادرات الفرنسية المتوالية، لما حدثت الأزمة، ولما وقعت الواقعة.

٣ ـ إن دخول القوات السورية الى لبنان كان شرعياً، ومتفقاً مع القانون الدولي. خاصة، وأن القيادة السورية حصلت على موافقة مسبقة لدخول قواتها من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي (السابق).

٤ ـ جاء دخول الاستخبارات الليبية في الأزمة اللبنانية ضمن دور مرسوم مسبق لها في الخطة الكيسنجرية. وبهدف استفزاز القوى الكتائبية ودفعها لتأزيم الموقف. فضلاً عن هدف سياسي آخر لها، وهو افتعال معركة سياسية خارج الأرض الليبية يظهر بها النظام العسكري القذافي وكأنه يرسل أبناء ليبيا للدفاع عن القضية الفلسطينية، وعن قضية القدس (كذا...)

٥ ـ إن الهدف الاستراتيجي الأمريكي من تفجير الأزمة بالاداة الفلسطينية العرفاتية، هو استنزاف الطاقات العسكرية الفلسطينية، وكذلك طاقات الدول والشعوب العربية، في معركة بعيدة سياسياً وجغرافياً، عن دائرة الصراع العربي - الاسرائيلي.

المبدأ الرابع : طرح هدف
سياسي بديل لتسوية الأزمة سلماً

على افتراض أن المنظمات العسكرية الفلسطينية كانت تحترم السيادة اللبنانية، ولم تكن تمارس ازدواجية السلطة، ولم تكن عناصرها تظهر في المدن اللبنانية، ولا في ملاهي بيروت الليلية وهي مدججة بالسلاح... على افتراض التزام تلك المنظمات بالأخلاق السياسية العليا، وبالمبادئ الاسلامية، وبأن الفريق الكتائبي هو الذي فجر الأزمة، على افتراض ذلك كله، فلقد كان المطلوب من القيادة الفلسطينية العرفاتية، بعد أن تصاعدت الأزمة الى طرح هدف سياسي بديل لتسويتها.

على العكس من ذلك، لجأت قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية عموماً، والقيادة العرفاتية خصوصاً، الى رفض كل المبادرات السلمية التي تقدمت بها عدة أطراف، وفي مقدمتهم فرنسا.

والحقيقة، أن رفض القيادة العرفاتية للمبادرات الفرنسية السلمية لتسوية الأزمة، مرده عجز تلك القيادة عن إدراك من هم الأطراف الحقيقيون في الأزمة. الى جانب عجز تلك القيادة، عن إدراك حقيقة الأوضاع الاستراتيجية لأطراف الأزمة.

ومن الغريب في الأمر، أن القيادة العرفاتية ظلت على نهجها الرافض لأية تسوية سلمية مع النظام اللبناني والفريق الكتائبي طيلة المراحل الثلاث للأزمة.

لا بل إنها لجأت الى إعلان الحرب على القوات السورية التي دخلت لبنان بموافقة القوتين الأعظم، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. بل وبموافقة أغلبية البلدان العربية، باستثناء نظام الرئيس المصري أنور السادات.

ما هذه الهستيريا السياسية؟؟

أي قيادة هذه التي تأمر بضعة آلاف من عناصرها في التصدي للجيش السوري المدعوم من السلطة اللبنانية، ومن أكبر دولتين في العالم، إضافة الى دعم غالبية الدول العربية؟؟ ثم إن تلك العصابات الفلسطينية المسلحة لا تقف على أرضها الوطنية.

بل هي لاجئة، ومطرودة الى بلد غير بلدها، لبنان.

... من صفات الكفاءة الاستراتيجية في مواجهة الأزمات، أن تطرح القيادة التي تواجه خطر الأزمة هدفاً سياسياً بديلاً لتسوية الأزمة سلماً، وحتى لا تنفجر الأزمة حرباً.

... لجأت القيادة العرفاتية الى ما هو أسوأ من ذلك، حيث رفضت المبادرات السلمية الفرنسية لتسوية الأزمة.

المبدأ الخامس : مواجهة الأزمة بخطة استراتيجية تستند الى قرار سياسي مرن وكفوء

يرتبط تطبيق هذا المبدأ، وهو الأخير من مبادئ مواجهة الأزمات، أو إدارتها، بالمبادئ الأربعة السابقة له ارتباطاً عضوياً لا يقبل الاستقلال.

فحتى يمكن عمل خطة استراتيجية لمواجهة الأزمة، لا بد من تحديد أطراف الأزمة، وعما إذا كان الطرف الخصم، قد أصبح في منزلة العدو، أم لا. وهذا هو المبدأ الأول.

بعذ ذلك، يأتي تطبيق المبدأ الثاني، وهو الخاص بتحديد الأهداف الاستراتيجية التي يسعى اليها مفجرو الأزمة، أو أطرافها.

يأتي بعد ذلك، تطبيق المبدأ الثالث وهو الخاص بتحليل الأوضاع الاستراتيجية لأطراف الأزمة، ومدى ارتباطها بالأوضاع الإقليمية والعالمية.

يأتي بعد ذلك المبدأ الرابع السابق، والخاص بضرورة طرح هدف سياسي بديل لتسوية الأزمة سلماً.

وأهمية المبدأ الرابع المشار اليه، هو أنه دليل كفاءة سياسية لمواجهة الأزمة بهدف احتوائها، أولاً. كما أنه يشكل المقدمة، أو الأرضية التي تستند اليها الخطة الاستراتيجية لاحتواء الأزمة سلماً، ثانياً، وهي موضوع المبدأ الخامس والأخير من مبادئ مواجهة الأزمة.

في موضوع هذه الدراسة، وهو الأزمة اللبنانية الثانية، وبعد أن طبقنا المبادئ الأربعة عليها لاستكشاف مدى استيعاب قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية المطرودة من الأنظمة العربية الى لبنان، لتلك المبادئ التي تسبق الخطة الاستراتيجية في مواجهتها للأزمة في كافة مراحلها، وعلى افتراض أنها واجهت الأزمة رغماً عنها، ودون أن تكون قد ساهمت بوعي في تفجيرها، فهل لجأت تلك المنظمات بقيادتها العرفاتية، وقيادة خصومها معاً، الى مواجهة الأزمة بخطة استراتيجية تستند الى قرار سياسي مرن، وكفؤ بهدف تسوية الأزمة سلماً؟

تبقى الأدلة الوثائقية هي سيدة الأحكام، وعنوان الحقيقة لتلك الخطة وقيمتها، إن وجدت.

ومن المعلوم، أن الممارسات والخطوات العملية، هي وحدها التي تكشف عن الخطط الاستراتيجية للطرف الذي يمارسها في مواجهة الأزمات.

فلقد ثبت وثائقياً، أن قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان، كانت

أعجز من أن تضع أية خطة لمواجهة الأزمة اللبنانية.

والسبب في ذلك، انعدام الكفاءة الاستراتيجية لتلك القيادات عموماً، والقيادة العرفاتية خصوصاً.

إذ أن مجرد الوجود المسلح للمنظمات الفلسطينية على أرض النظام اللبناني الديمقراطي، هو عمل يتناقض ومبدأ السيادة اللبنانية. وهو مبدأ تقدسه مبادئ الأمم المتحدة.

فالقانون اللبناني يمنع اللبنانيين أنفسهم من تشكيل منظمات عسكرية تحمل أسلحة خفيفة. فما بالك بعصابات مسلحة أجنبية تتواجد على أرض النظام اللبناني، وبأسلحة ثقيلة؟

إضافة الى ذلك، ونظراً لخصوصية القضية الفلسطينية وانعكاساتها والظروف المحيطة بها، فقد أبدت السلطة اللبنانية حسن النية من جانبها، وطرحت حلاً سياسياً وعسكرياً من شأنه تنظيم أنشطة تلك المنظمات بما لا يؤدي الى صدامات مسلحة مع الجيش اللبناني. وتم ذلك عام ١٩٦٩ بالاتفاق الذي عرف بإسم «اتفاق القاهرة» وأهم بنود ذلك الاتفاق، هو منع الظهور المسلح للمنظمات الفلسطينية في المدن اللبنانية. الى جانب ضرورة إبلاغ قيادة الجيش اللبناني، مسبقاً، عن أي تحرك لأية مجموعة عسكرية فلسطينية في الجنوب للقيام بعملية داخل فلسطين المحتلة.

جاء «اتفاق القاهرة» دليلاً مادياً على مرونة سياسية من السلطة اللبنانية، كما جاء تعبيراً عن التعاطف الوطني من لبنان تجاه القضية الفلسطينية، والذي تجسد بالسماح لتلك المنظمات القيام بعمليات محدودة داخل فلسطين المحتلة، بعد موافقة القيادة العسكرية اللبنانية.

ومن الناحية القانونية الدولية، فإن «اتفاق القاهرة» كان يعني مسئولية الحكومة اللبنانية عن أية أعمال تقوم بها المنظمات العسكرية الفلسطينية داخل وخارج لبنان.

إن أياً من الأنظمة العربية لم يبرم مع أي من المنظمات العسكرية الفلسطينية اتفاقاً شبيهاً «بإتفاق القاهرة». بل إن الأنظمة العربية جميعها، باستثناء البعث السوري قبل اكتوبر ١٩٧٠، كانت، وما تزال حتى يومنا هذا، ترفض الوجود العسكري المسلح للمنظمات العسكرية الفلسطينية على أراضيها.

كان واضحاً، أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A ومن خلال أقنيتها الخاصة، ساهمت في إقناع الحكومة اللبنانية في حينه، بتوقيع «اتفاق القاهرة» ضمن الخطة الاستراتيجية التي كان قد بدأ إعدادها لتعريب الصراع في المنطقة.

وبالمنظور السياسي العملي، والنفعي لتلك المنظمات بعد طردها من الاردن،

واستدراجها من قبل د. هنري كيسنجر الى لبنان، أن تتمسك «باتفاق القاهرة» مع السلطة اللبنانية، باعتبار أن لبنان أصبح الساحة السياسية الأخيرة لتلك المنظمات. وأقول الساحة السياسية، وليس العسكرية، لأن لبنان وبكل المقاييس العسكرية، ومن واقع ظروفه وإمكاناته، قياساً بظروف وإمكانات إسرائيل، لا يمكن أن يكون الساحة العسكرية المناسبة للمنظمات العسكرية الفلسطينية لتقود حرب عصابات من جنوب لبنان لتحرير وطنها المحتل، فلسطين.

فجنوب لبنان، وبواقع التفوق الاستراتيجي العسكري الاسرائيلي، وفي ظل الواقع السياسي المعاصر وسيطرة الديكتاتوريات العسكرية على الحكم، «وعسكرة» الصراع العربي - الاسرائيلي... كل ذلك من شأنه، أن يجعل جنوب لبنان مكاناً مناسباً للانتحار المجاني، والغبي معاً، للمنظمات العسكرية الفلسطينية التي تدّعي قدرتها على تحرير فلسطين، انطلاقاً من جنوب لبنان.

... وهكذا، وبالرغم من الخطأ السياسي الذي ارتكبته الحكومة اللبنانية في توقيعها «لاتفاقية القاهرة» عام ١٩٦٩ فإن المنظمات العسكرية الفلسطينية لجأت في مارس ١٩٧٥ الى الخروج على الاتفاق، بتوزيع السلاح على جميع أنصارها والتصدي للسلطة، وللقوى السياسية الأخرى المعارضة لها، ذلك ما عرف بالحرب الأهلية.

صحيح أن القوى الكتائبية، ارتكبت مجزرة عين الرمانة وهي مجزرة بشرية في مارس ١٩٧٥، ولكن الصحيح ايضاً، أن حمل السلاح في وجه السلطة، هو العصيان المسلح بعينه. فهو مجزرة سياسية، وبشرية معاً. والمعنى الواضح للعصيان المسلح الذي قامت به المنظمات العسكرية الفلسطينية، وتحالفها مع ما عرف في حينه «بجبهة القوى الوطنية التقدمية» كان يعني تحالفاً عسكرياً مع قوى سياسية معارضة للسلطة. وبالتالي، جاء التصعيد العسكري من المنظمات الفلسطينية انتهاكاً صارخاً «لاتفاقية القاهرة» واغتيالاً لها. تلك كانت المرحلة الأولى للأزمة.

وفي مرحلة ثانية لاحقة، وعقب دخول القوات السورية الى لبنان في ١٩٧٦/٦/٢ استجابة لطلب الحكومة اللبنانية، وبموافقة القوتين الأعظم، الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وغالبية الدول العربية، لجأت المنظمات العسكرية الفلسطينية الى التصدي المسلح للقوات السورية. تلك كانت المرحلة الثانية للأزمة اللبنانية الثانية، التي فجرتها المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان.

... أي قيادة سياسية هذه التي تتصدى وهي الأجنبية في لبنان، للقوات السورية التي دخلت بإسم الشرعية الدولية والاجماع العربي، والسلطة اللبنانية؟؟

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة، أدت مجمل ممارسات المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان، وأعمالها العسكرية التعيسة ضد المستوطنات الاسرائيلية، الى الغزو الاسرائيلي في ٦ يونيو/حزيران ١٩٨٢. ووصلت قوات الغزو الى الجزء الغربي من بيروت وحاصرت مقار قيادات تلك المنظمات، بما فيها مقر قيادة السيد عرفات. وبعد (٦٥) يوماً من الحصار، وقعت المنظمات العسكرية الفلسطينية وثيقة طردها من لبنان، الى الأبد.

كل تلك الممارسات جاءت نتيجة حتمية لانعدام الكفاءة الاستراتيجية لدى قيادة تلك المنظمات، وارتكابها أخطاءً استراتيجية فادحة . وهي ممارسات تؤكد عمق الازمة الذاتية السرطانية التي كانت تعيشها تلك المنظمات وقياداتها ، منذ ظهرت علي المسرح ، وما تزال.

الأخطاء الاستراتيجية للمنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان

ارتكبت قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان، وفي مقدمتها حركة «فتح» العرفاتية الأخطاء الاستراتيجية التالية :

أولاً : «لبننة» الكفاح المسلح الفلسطيني.

كان المفروض سياسياً ومنطقياً، أن يكون الكفاح الفلسطيني المسلح في لبنان وعلى افتراض نظافة قيادته ومنظماته ، مؤقتاً، ومقتصراً على الفلسطينيين المقيمين في لبنان منذ ١٩٤٨ ، وبهدف تأمين تدريب كوادر على حرب المدن والعصابات واستخدام السلاح، وأسلحة التفجير. ثم نقل هذه الكوادر سراً، الى الوطن المحتل. ومثل هذه النظرة الموضوعية، كانت تستدعي بالضرورة، أن تظل قواعد التدريب العسكري الفلسطيني في لبنان سراً من أسرار النضال الفلسطيني، وأن تكون تحت الأرض.

إلا أن ما حصل كان عكس هذه القاعدة. هذا الى جانب التحالف الذي قام بين تلك المنظمات والحركة الوطنية التقدمية اللبنانية. وهو التحالف الذي جعل من تلك المنظمات طرفاً يعرض التوازن الطائفي والسياسي الذي جاء به الميثاق الوطني اللبناني للخطر، مما ساعد في تأزيم الموقف واندلاع الحرب الأهلية التي خطط لها هنري كيسنجر أساساً، وكما أراد.

وبدلاً من سرية قواعد المنظمات الفلسطينية في لبنان، انتقلت تلك القواعد الى المهرجانات السياسية لدعم حلفائها اللبنانيين، وهكذا «توطن» الكفاح الفلسطيني المسلح في لبنان، بدلاً من أن يكون جسراً لتعبير المقاتلين الى الأرض المحتلة. وشكل هذا التوطين، المسمار الأول في نعش تجربة منظمات ذلك الكفاح الفلسطيني

ثانياً : «تجييش» المنظمات العسكرية الفلسطينية

كان المفروض أن تشكل معركة الكرامة، تطوراً تاريخياً في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

إلا أن ما حصل فيما بعد، جاء متعارضاً كلية، مع مبادئ معركة الكرامة ومبادئ حرب العصابات. فأصبح لكل منظمة جيش، له رتب عسكرية ضخمة، وله إدارة أسوأ ألف مرة من الادارة العسكرية التقليدية. وهو أمر يتعارض مع البيئة اللبنانية، كما يتعارض مع اتفاق القاهرة بين المنظمات والسلطة اللبنانية.

وجدت المارونية السياسية في تلك الظاهرة، خطراً على مصالحها وامتيازاتها. كما وجدت السلطة اللبنانية في تلك «الجيوش الفلسطينية» على أرض لبنان، تحدياً لجيشها الوطني اللبناني.

وبمعنى آخر، جاء ذلك التطور ليشكل تعارضاً صارخاً مع الدستور اللبناني. كما هو دليل على توجه المنظمات نحو الاستعراضات العسكرية في المدن اللبنانية.

ثالثاً : تحول اتفاق القاهرة الى تكتيك، وتحول الصراع مع القوى المارونية الى استراتيجية

تقتضي ظروف البيئة الاستراتيجية اللبنانية عشية الحرب الأهلية في ابريل/ نيسان ١٩٧٥، أن تتمسك المنظمات العسكرية الفلسطينية باتفاق القاهرة، المنظم للعلاقة بينها وبين السلطة، الى آخر نفس. وأن تعتبره مكسباً استراتيجياً، وأن تحترم نصوصه ومبادئه.

كما كانت تقتضي ظروف البيئة الاستراتيجية اللبنانية عشية الحرب الأهلية، أن تبتعد المنظمات العسكرية الفلسطينية عن أي صدام مع القوى اللبنانية الطائفية والسياسية المعارضة للوجود العسكري الفلسطيني.

إلا أن ما حصل جاء عكس ذلك.

فلقد تعاملت المنظمات العسكرية مع اتفاق القاهرة، على أنه خطوة تكتيكية، تجاوزها الزمن. كما تعاملت المنظمات العسكرية الفلسطينية مع القوى السياسية اللبنانية المعارضة للوجود العسكري الفلسطيني من منطلق أن تلك القوى بمنزلة العدو الوطني.

رابعاً : بدلاً من أن تشكل العمليات العسكرية الفلسطينية استنزافاً بشرياً وعسكرياً لاسرائيل، تحولت الى حرب استنزاف للشعب الفلسطيني في لبنان

في كل مرة كانت تقوم فيها مجموعة لإحدى المنظمات العسكرية من الحدود اللبنانية، بقصف إحدى المستوطنات اليهودية، كان يتولى سلاح الجو الاسرائيلي، أو المدفعية الأمريكية البعيدة المدى، القيام بتدمير جزء كبير من أحد المخيمات الفلسطينية، أو قواعد تلك المنظمة التي قامت بالقصف.

معنى ذلك أن قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان، كانت بعملياتها تلك، تقود الشعب الفلسطيني الى الفناء تدريجياً وبالتقسيط، وبدون خطط استراتيجية.

فميزة العمل الاستراتيجي في حرب العصابات، أنه يوقع أفدح الخسائر في صفوف العدو، مقابل أقل الخسائر في صفوف الشعب والثوار.

خامساً : تحولت العمليات العسكرية الحدودية ضد المستوطات اليهودية من تكتيك هزيل الى استراتيجية دائمة، وتحولت استراتيجية الصراع الفلسطيني الى تكتيك

لأن لبنان شكل الساحة الأخيرة والوحيدة للمنظمات العسكرية الفلسطينية، فقد كان المفروض أن يزداد التنسيق بين تلك المنظمات والسلطة اللبنانية. ومثل ذلك التنسيق كان يتطلب بداهة، التعامل مع العمليات العسكرية ضد الدوريات الاسرائيلية في المنطقةالحدودية، وكذلك ضد المستوطنات اليهودية، من زاوية تكتيكية فقط. وعلى أن لا تطغى تلك الممارسات التكتيكية على استراتيجية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وخططه الاستراتيجية. كما تقتضي استراتيجية تحرير الأرض لأي شعب أو أمة، جملة من الخطط العسكرية والاقتصادية، والتحركات السياسية. والخطط العسكرية ذاتها، لا بد أن تخضع الى مراحل من التطور، والتصعيد، وتنتهي بالمعركة العسكرية الفاصلة الكبرى. أي أن هناك معارك صغيرة هامشية تبدأ بها حرب التحرير، تنفيذاً لاستراتيجية عامة وعبقرية. كما أن هناك تطويراً للمعارك الصغيرة في اتجاهات عديدة، من حيث موقعها، ومن حيث نوعيتها. ومعارك الحدود المحدودة، هي تكتيك عسكري روتيني، تؤدي جزءً صغيراً من العمل ضمن الخطة الاستراتيجية العسكرية. والأخيرة تخضع للاستراتيجية العامة لإدارة الصراع بكافة وجوهه.

بعد هزيمة المنظمات العسكرية الفلسطينية من الساحة الاردنية، عقب معركة ايلول ١٩٧٠، الى لبنان، ظل هذا الاسلوب التكتيكي العسكري المحدود، يشكل استراتيجية العمل العسكري ضد اسرائيل لدى تلك المنظمات. أي أن المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان حولت قصف المستوطنات اليهودية من داخل حدود لبنان، والذي هو عمل تكتيكي عسكري بدائي وانتهازي، الى استراتيجية دائمة، وجامدة معاً.

لجأت المنظمات العسكرية الفلسطينية الى ما هو أخطر من ذلك، بتحويل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي من الدائرة الاستراتيجية، الى عمل تكتيكي.

كما اتجهت تلك المنظمات الى ممارسة نهج استراتيجي جديد، وهو المشاركة السياسية العملية في السلطة، من خلال التنسيق مع ما يسمى «جبهة القوى الوطنية التقدمية». وأصبح السيد ياسر عرفات يستقبل قادة الأحزاب الوطنية بمقر إقامته في بيروت. كما أصبح يستقبل السفراء العرب والأجانب!

. تلكم هي أهم الأخطاء الاستراتيجية، التي ارتكبتها بوعي، أو وقعت بها دون

وعي، المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان وظهرت من خلالها تلك المنظمات، قوة سياسية معادية للقوى الطائفية اللبنانية والمعادية للميثاق الوطني والسيادة اللبنانية. تلك الأخطاء لم تكن لتحدث، أساساً، لو كانت قيادة تلك المنظمات، تمتلك العقلية الاستراتيجية.

بسبب تلك الأخطاء، وقع النزاع السياسي بين القوى السياسية الديمقراطية اللبنانية، وتلك المنظمات، والذي تطور فيما بعد الى نزاع مسلح. ومن خلاله، تمكنت اسرائيل من تحريض بعض القوى اللبنانية، وتجنيدها للصراع العسكري ضد تلك المنظمات الفلسطينية العسكرية.

لم تكن تلك المنظمات تدرك حقيقة وجودها «الأجنبي» على الأرض اللبنانية. كما لم تكن تلك المنظمات قادرة على استيعاب موقعها، وحركتها الفوضوية، في دائرة مخطط د. هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي في حينه، وممارستها لاعمال هي من صميم اعمال السيادة اللبنانية.

الرد الفلسطيني المطلوب لمواجهة مخطط كيسنجر

ما هو اسلوب التعامل الأمثل، الذي كان على المنظمات العسكرية الفلسطينية في لبنان، أن تلجأ اليه، للرد على خطة كيسنجر لتعريب الصراع على أرض لبنان؟

كانت المنظمات مطالبة بأن تتجه للرد على مخطط كيسنجر في واحد من خيارين: إما من خلال خطوة مرحلية آنية، أو من خلال توجه استراتيجي شامل وجذري.

الخيار الأول، المرحلي والآني الفوري

يتمثل التعامل الفلسطيني العسكري في لبنان، من خلال هذا الخيار، بالخطوات التالية مجتمعة:

١ ـ وقف العمليات العسكرية الفلسطينية عبر الحدود اللبنانية ضد المستوطنات اليهودية في شمال فلسطين المحتلة، وعدم استخدام السلاح الا في حالة التصدي للاعتداءات الاسرائيلية فقط.

٢ ـ المصالحة مع المارونية السياسية اللبنانية.

٣ ـ الغاء مظاهر الوجود العسكري المسلح الفلسطيني في المدن اللبنانية نهائياً.

٤ ـ تجميد التحالف مع الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية وهو التحالف الذي كان جزءً من مخطط كيسنجر. ذلك أن كيسنجر كان يعتمد على تلك الورقة لتحريض المارونية السياسية، والنظام السياسي اللبناني، ككل، ضد المنظمات العسكرية

الفلسطينية من خلال عملياتها العسكرية ضد المستوطنات اليهودية، ولما يمثله العمل العسكري الفلسطيني على الأرض اللبنانية، من اعتداء على السيادة اللبنانية.

كما أن تجميد التحالف العسكري الفلسطيني مع الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية، كان كفيلاً بإحراق الورقة التي استخدمها كيسنجر والمارونية السياسية، والتي من خلالها، اتهم الطرفان المنظمات العسكرية الفسطينية بالاخلال بالتوازن الطائفي الذي نظمه الميثاق الوطني اللبناني عام ١٩٤٣ بسبب تحالف المنظمات مع اليسار اللبناني.

أما تتويج تلك الخطوات بالتصالح مع المارونية السياسية اللبنانية، فكان يمكن أن يؤدي تلقائياً، الى أن يكون بديلاً ناجحاً، وعملياً، للتنسيق الأمريكي الاسرائيلي مع المارونية السياسية اللبنانية.

ومهما قيل عن مثالية هذا الطرح لمعالجة حدث سبقنا بثمانية عشر عاماً مضت، فإن أهمية طرحه تكمن في اغناء الفكر السياسي الاستراتيجي لإدارة الصراع. ثم ان مداخلات المسألة اللبنانية، والمخطط الأمريكي الاسرائيلي، قد يعود للهيمنة على جغرافية الصراع في لبنان مستقبلاً.

الخيار الثاني : التعامل الاستراتيجي مع المخطط الأمريكي الاسرائيلي

يتمثل التعامل الفلسطيني العسكري في لبنان مع المخطط الأمريكي الاسرائيلي من رؤية استراتيجية لمواجهة المخطط جذرياً، بالخطوات الاستراتيجية التالية :

١ ـ إنهاء الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، وحل كافة التنظيمات العسكرية وتسليم الأسلحة الثقيلة للجيش اللبناني. وأن تحتفظ القيادات وحراساتها بالأسلحة الفردية للدفاع عن النفس، أو للحراسة الشخصية.

٢ ـ المصالحة الشاملة مع الطوائف اللبنانية، دون تمييز.

٣ ـ الخروج من لعبة الصراع السياسي الطائفي في لبنان.

٤ ـ المنظمات العسكرية التي ترفض حل تنظيماتها العسكرية، وترفض تسليم أسلحتها الثقيلة للجيش اللبناني، أن تتجه الى العراق، أو إلى أي دولة عربية، تقبل بلجوئهم العسكري اليها ليتخذوا من أرضها منطلقاً لعمليات عسكرية مستقبلية ضد اسرائيل.

٥ ـ نقل أكبر عدد ممكن من المقاتلين الى داخل الأرض المحتلة، ولتنظيم اسلوب جديد من حرب العصابات في فلسطين المحتلة ضد الاسرائيليين المحتلين ومؤسساتهم.

٦ - التحالف مع الطليعة الإسلامية العربية للقضاء على أنشطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في المنطقة .C.I.A باعتبارها العدو رقم واحد للشعب الفلسطيني ولكل الشعوب العربية والاسلامية.

٧ - وضع استراتيجية جديدة لإدارة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، تكفل إسقاط وصاية الديكتاتوريات العسكرية الوطنية على القضية الفلسطينية. كما تكفل الاستراتيجية الجديدة التوجه المرحلي في النضال السياسي. وبحيث تكون الأولوية في الأهداف من أية تسوية سلمية، لمبدأ «العودة» الى الوطن المحتل، وليس لمبدأ السلطة الوطنية الغامضة المضللة او للحكم الذاتي، أو صلاحياته.

إلا أن الأهم من ذلك كله، هو الحاجة الملحة لغياب القيادة السياسية الحالية لما يسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي تحديداً القيادة العرفاتية عن المسرح السياسي، والى الأبد. وعلى أن تحل محلها قيادة جديدة ديمقراطية جماعية وذات كفاءة في إدارة الصراع، ومواجهة الأزمات.

يتضح مما سبق، أن قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية، وعندما فجرت الأزمة في لبنان منذ عام ١٩٦٩ وحتى هزيمتها أمام القوات الاسرائيلية على مشارف بيروت في أغسطس ١٩٨٢، فإنها لم تكن تتوقع أنها ستواجه الحرب مع الجيش اللبناني والقوى المؤيدة للشرعية في مارس ١٩٧٥.

كما لم تكن تلك القيادات تتوقع نشوب الحرب بينها وبين القوات السورية التي دخلت لبنان لانقاذه من جرائم تلك المنظمات السياسية والعسكرية.

وأخيراً، لم تكن تتوقع قيادات تلك المنظمات، هزيمتها المنكرة في اغسطس ١٩٨٢ أمام القوات الاسرائيلية على مشارف بيروت، وفي وضح النهار.

والسبب في تلك النتائج المأساوية، هو ان تلك القيادة ومنظماتها جميعها ، كانت تعيش ازمة سرطانية ذاتية منذ نشأتها عام 1965. ونجم عن تلك الازمة الذاتية المستعصية انعدام الكفاءة الاستراتيجية لقيادات تلك المنظمات عموماً، ولحركة «فتح» ممثلة بقيادتها العرفاتية، خصوصاً.

وهذا هو موضوع الدراسة، والهدف منها.

أزمــــة الخلـــيج

أغسطس ١٩٩٠

الفرضية التي تطرحها هذه الدراسة ، هي أن الحرب الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لطرد القوات العراقية الغازية من الكويت، لم تكن في حسابات قيادة النظام العسكري العراقي . وبالتالي، فإن تلك الحرب جاءت نتيجة حتمية لعدم كفاءة قيادة ذلك النظام في إدارة الأزمة التي فجرتها ، هي ذاتها ، ضد المجتمع الدولي. كما ان تلك الازمة الخليجية جاءت تعبيراً عن ازمة ذاتية مستعصية كان النظام البعثي العسكري العراقي ، وما يزال ، يعيشها منذ اغتصابه السلطة.

ومعنى ذلك ، ان الحرب الدولية ضد العراق في ١٦ يناير ١٩٩١م هي تكرار لحرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ضد مصر ، من حيث أن كلا الحربين، لم يكن يتوقعها قائد النظام العسكري الذي فجر الأزمة التي مهدت للحرب في كل من ، الكويت ، وضد قوات الطوارئ الدولية في سيناء.

هذا مع الفارق في مدى خصوصيات كل واحدة من الأزمتين، والمدى الذي لجأت إليه كل من القيادة المصرية والعراقية ، في إستخدام دبلوماسية القوة في كل من الأزمتين.

ففي حين إستخدم البكباشي جمال عبدالناصر دبلوماسية القوة ، ولجأ الى حصار اسرائيل بحريا في خليج العقبة ومضيق تيران ، وطرد القوات الدولية من سيناء ليحاصر اسرائيل من جهة سيناء ، حسب اعتقاده هو، فإن المهيب صدام حسين قائد البعث العسكري العراقي، لجأ الى استخدام دبلوماسية القوة بشكل أكثر خطورة، حيث غزت قواته دولة الكويت خلال ١٨ ساعة في وضح النهار ، بينما عدسات الأقمار الصناعية الأمريكية تنقل تحركات قواته دقيقة بدقيقة.

إلا ان الحقيقة الثابتة التي ارتبطت بذلك الغزو ، هو ان قيادة النظام العسكري العراقي لم تكن تتوقع أن تحاربها القوات الدولية ردا على ذلك الغزو.

على العكس من ذلك، فلقد اعتقدت قيادة النظام العراقي أثناء الأزمة، أن الإدارة الامريكية للرئيس جورج بوش لا تمانع في قيام القوات العراقية بغزو الكويت. وهذا ما كان واضحا من رسالة الرئيس بوش الشفوية التي نقلتها سفيرته في بغداد السيدة غلاسبي الى قائد النظام العسكري العراقي في الخامس والعشرين من يوليو ١٩٩٠.

ومما لاشك فيه ، ان تحريض الرئيس الامريكي جورج بوش لرئيس البعث العسكري العراقي بغزو الكويت، هو أخطر عنصر في تفجير أزمة الخليج. كما هو في الوقت ذاته، الدليل الوثائقي على عدم كفاءة المهيب صدام حسين، في إدارة الازمة الدولية التي فجرها ، هو ، وحصد ثمارها هزيمة عسكرية منكرة ، ودمارا للعراق، في آن واحد.

فلو كانت لدى الرئيس العراقي أبسط مبادئ الكفاءة السياسية في ادارة الازمة، لكان اكتشف ، ان تحريض الرئيس الامريكي جورج بوش، له لإحتلال الكويت، انما هو خدعة لتوريطه في أخطر ازمة دولية بهدف القضاء على القوة العسكرية العسكرية للعراق ، ولعودة القوات الامريكية الى منطقة الخليج..

معنى ذلك كله ، أن الحرب الدولية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق، لم يكن يريدها ، كما ، لم يكن يتوقعها قائد النظام العسكري العراقي.

أي ان تلك الحرب، مثلها في ذلك مثل ، حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧، كانت حرباً غير متوقعة نجمت عن سوء ادارة الازمة التى سبقتها ، وارتبطت بها سببا ونتيجة.

وهذا هو المبرر لبعض اهداف هذه الدراسة من حيث موضوعات هذا الكتاب، للحروب غير المقصودة الناجمة عن عدم الكفاءة السياسية في إدارة الأزمات ، أو مواجهتها.

إلا ان أزمة الخليج لم ترتبط فقط، بتحريض الرئيس جورج بوش، لقائد نظام البعث العسكري العراقي على غزو الكويت. بل ارتبطت بعدة عناصر، ومقدمات ، مهدت للأزمة، وساعدت في تفجيرها . كما ان هناك عناصر اقليمية لاحقة للغزو العراقي للكويت ساهمت في تصعيد الأزمة، بهدف إفشال المحاولات التي بذلت لتسوية الأزمة لمنع الحرب الدولية ضد العراق.

وبناءً عليه ، فإن هذه الدراسة لأزمة الخليج تستند الى الموضوعات التالية:

١ ـ الأزمة الذاتية لنظام البعث العسكري العراقي التي سبقت الأزمة.
٢ ـ العناصر الإقليمية التي ارتبطت بالأزمة ومهدت لها.
٣ ـ الاوضاع العالمية التى أرتبطت بالأزمة.
٤ ـ الخطة الإستراتيجية للرئيس الامريكي جورج بوش، في تصعيد الأزمة.
٥ ـ تفجير الازمة ، ثم الغزو العسكري العراقي للكويت.
٦ ـ فشل القيادة العراقية في ادارة الازمة وهو الفشل الذي ادى الى وقوع الحرب الدولية.
٧ ـ مقارنة بين أسلوب كل من الرئيس كنيدي في تسوية ازمة الصواريخ السوفييتية في كوبا، واسلوب الرئيس جورج بوش في تصعيد أزمة الخليج، وقيادة الحرب الدولية ضد العراق.

أولاً : الأزمة الذاتية لنظام البعث العسكري العراقي

سبقت ازمة الخليج في اغسطس ١٩٩٠، حالة معقدة من الأزمة الذاتية السرطانية داخل نظام البعث العسكري العراقي الحاكم. ولقد كانت الحرب مع إيران ، والتى استمرت على مدى (٨) ثمانية أعوام ، احد اخطر عوامل تلك الأزمة.

ويبدو ، ان توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية في اغسطس ١٩٨٨، جاء ليكشف عن عمق الازمة التى تأصلت جذورها بسبب تكلفة تلك الحرب بشريا ، وسياسيا ، واقتصاديا. واستطرادا، فلقد جاءت الأزمة العراقية ـ الكويتية في يوليو/تموز ١٩٩٠، نتيجة حتمية للحرب الدموية الظالمة التى فجرها البعث العسكري العراقي ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

والحقيقة، ان العنصر الأساسي الأكثر خطورة في المأزق السياسي الذاتي للبعث العسكري العراقي، هو ذلك الموقف العدائي من الحزب تجاه الديمقراطية والشورى الإسلامية. فبسبب ذلك الموقف، إتجه الحزب الى المؤسسة العسكرية .

فحقيقة التكوين السياسي لحزب البعث ، سواء كان في العراق أم سوريا ، هو في كونه تنظيما يستند الي المؤسسة العسكرية ، ويستمد منها وحدها السلطة السياسية للسيطرة على الحكم. أما العناصر المدنية في ذلك الحزب العسكري ، فهم موظفون في خدمة الطغمة العسكرية التي تتولى قيادة ذلك الحزب العسكري.

ونتيجة لذلك التكوين العسكري للبعث ، فهو نظام سياسي عسكري، يخضع لقيادة عسكرية ديكتاتورية، وقمعية معا.

يترتب على ذلك، افتقار القرار السياسي لقيادة نظام البعث إلى المشاركة من قبل المؤسسات الكفؤة والإستراتيجية.

من حيث النتيجة ، فإن القرار السياسي لقيادة البعث العسكري العراقي، ولكل قيادة في أي نظام عسكري آخر ، يكون مرتجلا ويفتقر إلى المرونة، والكفاءة ، نتيجة لعدم مشاركة المؤسسات الديمقراطية الكفؤة في صناعة القرار السياسي.

وبالتالي، فإنه لو كان على رأس قيادة البعث العسكري العراقي في اغسطس ١٩٨٠، ضابط آخر غير صدام حسين، لكان قام بنفس الدور السياسي، وهو غزو إيران.

واستطرادا، لو كان على رأس البعث العراقي الحاكم في اغسطس ١٩٩٠، ضابط آخر غير صدام حسين لكان غزا الكويت ، بذات الطريقة التي نفذها صدام حسين.

وعلى العكس من ذلك ، فإنه لو كان في العراق نظام سياسي ديمقراطي ، قائم

على التعددية السياسية حيث الجيش لا يتدخل في السلطة التنفيذية أو التشريعية، بل يخضع لأشراف السلطة التنفيذية مثل سائر الجيوش في الدول الديمقراطية ، لما حدثت الحرب العراقية ـ الإيرانية ، ولما حدث الغزو العراقي للكويت.

فسلسلة الأزمات في المنطقة العربية والإسلامية بدأت ، وظهرت ، مع بروز ظاهرة الانظمة العسكرية الوطنية.

وستبقى هذه الأزمات ما دامت هناك أنظمة عسكرية في السلطة .بالمقابل ، ستنتهى هذه الأزمات في اليوم الذي تنتهي فيه ظاهرة الأنظمة العسكرية الوطنية التى تغتصب السلطة.

والسبب في ذلك، ان النظام العسكري الوطني ذو طبيعة تدميرية للبيئة الوطنية الإستراتيجية

مثلما يسعى تجار المخدرات الى خلق حالة من الطلب على بضاعتهم السامة أولا ، وهي الترويج الكاذب بأن المخدرات طريق الاحلام والسعادة لمن يتعاطاها ، يسعى العسكريون الطامحون الى اقامة نظام سياسي قمعي ، الى خلق حالة من الدعوة للبطل العسكري القادر على القضاء على إسرائيل بضربة سريعة مفاجئة وتحرير فلسطين.

ومثلما يسترخص مدمن المخدرات شرفه وماله، وحياته، في سبيل الحصول عى المخدرات، يدعو قادة الأنظمة العسكرية شعوبهم الى التضحية بحقوقهم السياسية وبكرامتهم ، وأن يتقبلوا قانون الطوارئ وامتيازات مؤسسة الاستخبارات الوطنية القمعية، وتجاوزاتها ، في سبيل أن يقوم الديكتاتور البطل الزعيم القائد المفدى ، ذات يوم بتوجيه الضربة القاضية لإسرائيل والناس نيام !.

ذلك العنصر، وهو الموقف المعادي للديقراطية وللشورى الإسلامية من قبل البعث العسكري العراقي، كان واحدا من أخطر العناصر التى ساهمت في الأزمة الذاتية للنظام السياسي للبعث العراقي، ومهدت بالتالي لأزمة أغسطس 1990.

حدثت أزمة الغزو العسكري العراقي للكويت في الثاني من اغسطس / آب ١٩٩٠ ، أي بعد مرور عامين على توقف الحرب بين العراق وإيران بمبادرة شجاعة من القائد الإسلامي الإيراني الإمام الخميني، رضوان الله على روحه الطاهرة..

والحقيقة، ان هناك علاقة جدلية بين النتائج التى أدت إليها الحرب التى قادها النظام العراقي ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة ، وبين الأزمة الخليجية التى فجرها الغزو العسكري العراقي للكويت بعد سنتين فقط من توقف الحرب العراقية ضد إيران.

فمع توقف الحرب العراقية ضد إيران الاسلامية ، بدأت تتكشف للسلطة الحاكمة

البعثية في بغداد، فواتير قيمة السلاح الكبيرة المستحقة الاداء للمصارف الدولية.
كما تكشفت فواتير الديون المستحقة للدول الاجنبية ومصارف تلك الدول، لما تم استيراده من بضائع ومواد للاستهلاك ، وللحرب بطريق مباشر، أو غير مباشر.
والمواطن العراقي الذي خضع لقانون الطوارئ ولمتطلبات الحرب على مدى (٨) ثمان سنوات ، بدأ يتطلع الى استهلاك وامتلاك الحاجات التى حرم منها خلال سنوات الحرب.

أي أنه مع توقف الحرب ضد إيران ، بدأت حاجات ومطالب تموينية وسلعية وترفيهية للمواطنين العراقين تشكل هاجساً للسلطة الحاكمة.
والسبب في ذلك ، تلك الأعباء المالية الكثيرة من الديون التى تسببت بها نفقات الحرب ، والتي تحول دون تلبية المطالب الشعبية الكبيرة.

شعرت قيادة البعث العراقي بمفهومها هي ، بعدم وفاء الأنظمة النفطية الخليجية لها ، والتى كانت تحرضه بإستمرار على مواصلة الحرب ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وقدمت له بعض المساعدات خلال الحرب ، وتوقفت عن مساعدته المالية بعد ان توقفت تلك الحرب.
ولقد أوضح رئيس النظام العراقي صدام حسين هذه المسألة بكل صراحة. وزادها ايضاحا ، بأن ضرب مثلاً في الدعم الامريكي للاتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية لمقاتلة قوات النظام النازي الألماني ، وبالدعم الامريكي لدول اوروبا الغربية التى خرجت شبه مدمرة من تلك الحرب.

ولو ان النظام الكويتي سارع في تقديم الدعم المالي للبعث العراقي بعد توقف الحرب، لما حدث الغزو العسكري العراقي للكويت.
في مواجهتها للضغوط الشعبية ، وللمطالب الشعبية من المواد الاستهلاكية لحالة ما بعد الحرب ولحاجات التنمية والرفاهية، بدأ الإحباط من عدم الدعم المالي من دول النفط الخليجية الكفيل بتلبية حاجات الشعب العراقي، يتفاعل لدى قيادة البعث العراقي الحاكم.
تلك كانت المقدمة الاقتصادية للأزمة الذاتية العراقية.

إذن ، لابد من مورد مالي ضخم لسداد فاتورة طلبات التنمية العراقية بعد (٨) ثماني سنوات من الحرب !.

وعلى ما يبدو، فلقد ادركت وكالة الأستخبارات المركزية الامريكية تلك التفاعلات التي بدأت تتفاعل داخل النظام العراقي . فقرر الرئيس الامريكي جورج بوش توظيف تلك الأزمة الذاتية العراقية لإنجاح الخطة التى كان قد بدأ باعدادها لعودة القوات الإمريكية للمنطقة.

وفي ظل غياب المؤسسات الديمقراطية داخل النظام البعثي العراقي، فقد سعى النظام الى السيطرة على أزمته الأقتصادية، والسياسية، بما يضمن استمرار سيطرته على الحكم أولاً .

ثم كان على النظام العراقي، شأنه في ذلك شأن كل الأنظمة العسكرية، أن ينسب الأزمة الى عدو اجنبي وهمي .

فكان ان افتعل النظام العراقي الأزمة مع الكويت ، واتهمها بأنها المسؤولة عن سرقة المخزون النفطي العراقي من الآبار القريبة من حقل الرميلة قرب الحدود مع الكويت ! وفي تصعيد آخر لاحق ، راح النظام العراقي يردد الاسطوانة القديمة القائلة بأن الكويت أرض عراقية (كذا....) ! .

ثانيا : العناصر الإقليمية لأزمة الخليج

لم تنطلق أزمة الخليج من فراغ، بل جاءت نتيجة حتمية لسلسلة من التناقضات في العلاقات بين دول الخليج فيما بينها من جهة ، ولتناقضات في مفهوم التحالفات بين دول المنطقة والدول الكبرى من جهة اخرى . لقد كانت المنطقة، وما تزال، تخضع لعملية استقطاب دولي، ولعملية تخريب سياسي في مفهوم علاقات الجوار بين دول المنطقة.

يمكن حصر العناصر الإقليمية ذات العلاقة الوطيدة بأزمة الخليج بالدائرة الإستراتيجية فيما يلي:

١ - الخطة الإستراتيجية الامريكية، بإخضاع المنطقة العربيـــة «لمركـــز قيادة ثلاثـــي» بزعامة مصـــر

شكلت هذه الخطة، أحد أهم اسباب أزمة الشرق الاوسط والتى بدأت واضحة منذ الصراع العلني على النفوذ في المنطقة ، بين بريطانيا ، والولايات المتحدة الامريكية، في الخمسينات، والذي تزامن مع ظهور الكيـان الاسرائيلي وبداية الصراع العـربي الاسرائيلي.

فضـمن هذه الخطة، أيدت واشنطن حـركـة ٢٣ يوليـو في اسقـاط النظام الملكي الحليف لبريطانيـا في مـصـر، وفي إسقـاط النظام الملكي الهاشـمي الديمقـراطي في العـراق في ١٤ يوليـو/تموز ١٩٥٨. استـندت تلك الخطة الى تفـجـيـر الإنقـلابات العسكرية في المنطقة للأطاحة بالأنظمة الحليفة لبريطانيا في حينه ، وتشجيع قيام انظمة سياسية عسكرية بديلة تتولى السيطرة على الصراع العربي الاسرائيلي بهدف تجميده عملياً من خلال توجيه الانظمة العسكرية لتفجير ازمات وطنية واقليمية اخرى.

ضمن تلك الخطة الإستراتيجية فجّرت واشنطن أول انقلاب عسكري في سوريه في آذار١٩٤٩ ، بقيادة عميلها حسنى الزعيم.

إلا انه يجب ان يكون واضحاً، ان تكريس الإدارة الامريكية وجود مركز القيادة الثلاثي (مصر وسوريا والسعودية بزعامة الاولى) لا يعني بالضرورة، وجود قيادة موحدة لتلك الدول الثلاث، لقيادة المنطقة العربية.كما لايعني تجانس تلك الدول سياسياً.بل ان المقصود بالمركز الثلاثي، هو ان تتوزع قيادة المنطقة العربية، بين تلك الدول الثلاث.

كما أن الادارات الامريكية سعت منذ نجاح الحركة العسكرية المصرية في ٢٣ يوليـو 1952 ، ومـاتزال حتى يومنا هذا ، إلى تكريس النظام العسكري المصري على عموم المنطقة العربية، وبالضرورة ، على مركز القيادة الثلاثي.

والحقيقة، ان مركز السعودية في «مركز القيادة الثلاثي» ، له اعتباراته غير العسكرية ودون ارتباط مباشر بالقرار الامريكي بهذا الصدد. فهو يمثل زعامة السعودية إسلاميا ، والمركز المهم في الدعم المالي، والسياسي، للدول العربية والإسلامية.

ولقد حققت السعودية مركزها القيادي بجهودها الذاتية ولوجود اهم الاماكن الاسلامية بها ، وليس بتواطؤ مع الادارة الامريكية بهذا الصدد.

ولقد رأينا ، كيف اتجهت المملكة العربية السعودية الى التحالف، وعقد ميثاق تعاون عسكري مع عبد الناصر والنظام العسكري السوري، لمواجهة محاولات النظام العراقي «الملكي» ، أيام نوري السعيد الذي كان يتصدى بصلابة للنفوذ الامريكي في سورية.

بالمقابل، تصدت السعودية بكل صلابة للنظام العسكري المصري، ولغزوه العسكري ضد اليمن عام ١٩٦٣.

مثلما استفادت واشنطن من طرد النفوذ البريطاني في المنطقة، واستبداله بالنفوذ القوي والهيمنة لوكالة الاستخبارات المركزية ، حيث اصبحت توجهاتها السياسية التخريبية والفوضوية هي السائدة في مجال العمل السياسي ، فإنها استطاعت احتواء حالة العداء القومية والإسلامية ضد السياسة والمصالح الامريكية في المنطقة.

فهزيمة النظامين، المصري والسوري عسكرياً في حرب ١٩٦٧ ، قضى على أمكانية توجيه اي تهديد مستقبلي من النظامين ضد اسرائيل . وإذ شعرت الادارة الامريكية باحتمالات الاطاحة الشعبية بالمركز القيادي للنظام العسكري المصري على منطقة الشرق الاوسط العربية منها نتيجة لهزيمته العسكرية في تلك الحرب ، فإنها سارعت في الطلب الى دول النفط العربية لتقديم الدعم المالي والسياسي للنظام العسكري المصري ، وللنظام البعثي العسكري السوري . وإن كان الاخير قد رفض ذلك الدعم بسبب طفولته اليسارية والسياسية.

في معارك اكتوبر ١٩٧٣، تحققت المكاسب الإستراتيجية الكبرى للخطة الإستراتيجية الامريكية من «مركز القيادة الثلاثي» بزعامة النظام العسكري المصري وتمثل ذلك في مسألتين:

الأولى : إلتزام الرئيس السادات بخطته العسكرية المتفق عليها مع د .هنري كيسنجر في بقاء القوات المصرية على الضفة الشرقية للقناة، وعدم توغلها في سيناء . ثم قبوله بوقف اطلاق النار. ولقد ترتب على ذلك فشل الهجوم العسكري السوري، الذي كان يعتمد اساسا ، على تقدم القوات المصرية في عمق سيناء.

الثانية: اشتراك القوات العراقية بتلك المعارك كقوة «اسناد» للقوات السورية وليس بأعتبارها قوات قيادة مركزية في معارك اكتوبر ١٩٧٣. لهذا السبب عندما وافق النظام السوري على وقف اطلاق النار بسبب توقف الهجوم المصري حسب خطة

د. هنري كيسنجر،عادت القوات العراقية الى بلدها فوراً.

فلو كان العراق، من «دول المركز» ولو أنه دُعي للمشاركة مسبقا بمعارك أكتوبر ١٩٧٣، بشكل اساسي، لتغير وجه تلك المعارك، ولكانت خارطة الصراع في المنطقة قد تغيرت بكل تأكيد.

وإذا انتقلنا الى أزمة الخليج، فإننا نجد دول «مركز القيادة الثلاثي» بزعامة النظام العسكري المصري، قد انحازت بكاملها الى الطرف الامريكي والكويتي في النزاع، ضد الطرف العراقي.

٢ - تقزيم الاردن استراتيجيا

تشكل المسألة الأردنية في لوحة الصراع في المنطقة، لوحة من الألغاز، يكاد يستعصى فهم مداخلها، على من لم يطلع على حقيقة الخطط الإستراتيجية الإسرائيلية .

انها في الوقت ذاته، تطرح قضايا أساسية يجري التعتيم عليها باستمرار. دولة لها اطول حدود مع العدو الاسرائيلي وتبلغ ٦٢٥ كيلومتراً ولا تملك موارد مالية كافية دائمة لتغطية نفقات الجيوش التي تكفل حماية هذه الحدود الطويلة ، وتتخلى العديد من الأنظمة العربية ذات الإمكانات المالية الكبيرة عن دعمه لتمكينه من، التصدي للعدوان الاسرائيلي المستمر على الشعوب العربية والاسلامية.

جاء توزيع خارطة الشرق الاوسط في مؤتمر باريس، عقب نهاية الحرب العالمية الاولى، ليجعل من الارض الاردنية، وإمارة شرق الاردن منطقة ضعيفة اقتصاديا، بحيث لا تمتلك في المستقبل ابة امكانية لإفشال المشروع الاسرائيلي.

وهذا ما اوضحه ونستون تشرشل في مذكراته، مذكرا بفضل خطته الإستراتيجية، تلك، على الحركة الصهيونية، عندما وضع خريطة امارة شرق الاردن.

اذن ، ارتبطت المسألة الاردنية، بواقع اقليمها الجغرافي، وموارد الدولة الاردنية الاقتصادية في إقليمها ، بمسألة الوطن القومي اليهودي، والذي كان تشرشل قد التزم به قبل ان تضع الحرب العالمية الاولى أوزارها. أي ان الحلفاء الأوروبيين ضحوا بالاردن عام ١٩٢١، من أجل اسرائيل، قبل ان تعلن في بيان الرئيس ترومان في مايو /آيار١٩٤٨. ثم جاءت الأنظمة العربية التى تولت زعامة المنطقة بعد عام ١٩٤٨ لتواصل محاصرة النظام الملكي الهاشمي الاردني.

كان المفروض، ان تكون الدولة الأردنية كما كانت في مراحل التاريخ السابقة ذات عمق استراتيجي، تضم كامل منطقة العقبة وسيناء والمدن الفلسطينية التى تقع غرب نهر الاردن مباشرة ، مثل بيسان والى جانب منابع نهر الأردن ، واليرموك، والتى هي الان جزء من سورية. ففي مراحل التاريخ الاسلامي ، كانت مدينة صور اللبنانية ضمن إمارة الاردن.

وإذا كانت الحركة الصهيونية وحلفاؤها، قد تآمروا على الاردن، بكل المقاييس الإستراتيجية، منذ نشر خريطة إمارة شرق الأردن ، عقب هزيمة الأمبراطورية التركية، وبالرغم من الجهود الاساسية التي قدمها الشريف حسين بن علي في الثورة على الإستبداد التركي، فإن حركة ٢٣ يوليو العسكرية المصرية، قد جعلت اهم اهدافها السياسية، خلق حالة من الصدام اليومي مع النظام الملكي الأردني.

ولابد في هذا المجال، من توضيح حقيقة الدوافع والأسباب التى أدت الى تلك الوحدة الأندماجية بين امارة شرق الاردن ، والضفة الفلسطينية، وهي الضفة الغربية لنهر الاردن عام ١٩٤٩، والتى ترافقت مع ولادة المملكة الاردنية الهاشمية.

فلقد كانت امارة شرق الاردن في حينه، تخضع للحماية البريطانية. وكانت بريطانيا قد انسحبت من فلسطين، وأكملت انسحابها يوم ١٤مايو/آيار١٩٤٨. في تلك الفترة اشتد، الصراع بين النفوذ الامريكي والبريطاني في منطقة الشرق الاوسط. وكان واضحا، ان الدعم الامريكي وحده هو الذي أدى لقيام إسرائيل في ١٥مايو/آيار عام ١٩٤٨.

بينما كانت بريطانيا ترتبط بمعاهدات عسكرية مع غالبية دول الشرق الاوسط ، واكثرها أهمية ، بما فيها الاردن.

لذا ، وردا على الدعم الامريكي لقيام اسرائيل على اكثر من نصف الارض الفلسطينية، اتجهت غالبية القيادة الفلسطينة، تؤيدها في ذلك الحكومات العربية، إلى دعم وحدة الضفة الفلسطينية مع الاردن الحليف مع بريطانيا.

وهكذا لم يكن امام الارض الفلسطينية سوى خيارين، إما ان تُلحق بدولة اسرائيل، أو ان تتحد مع الاردن وتندمج بكيانه . ولقد اختارت غالبية القيادات الفلسطينية، الحل الاسلامي والعربي الاردني.

وعليه فإن «أردنة» الضفة الفلسطينية لم يكن هدفا استراتيجيا اردنيا عدائيا للقضية الفلسطينية قائما بذاته ، بل كان بهدف الحفاظ على عروبة ذلك الجزء من فلسطين الإسلامية.

«الأردنة» جاءت نتيجة طبيعية لتلك الوحدة الأندماجية، في تلك الظروف الصعبة. وعدم الاشارة للهوية الفلسطينية داخل الكيان السياسي الجديد الذي نجم عن اتحاد شرق فلسطين مع الاردن، لا ينتقص من قدسية ذلك العمل الوحدوي الخلاق . كما أنه لا يلغى تلك الهوية الأصل.

عشية حرب حزيران ١٩٦٧، في ظل قيادة حركة ٢٣ يوليو العسكرية المصرية للتيار الجماهيري العربي بغالبية، وفي ظل اضخم ضجيج اعلامي عرفه التاريخ وجد النظام الاردني نفسه محاطا بضغوط معنوية وسياسية من القيادة الناصرية، للدخول في تحالف عسكري معها، في ظل تهديد عبد الناصر بالقاء اسرائيل في البحر.

وهكذا، دخل الاردن في ٢٩ مايو/آيار ١٩٦٧، في تحالف عسكري مع عبدالناصر، واضعا الضفة الغربية - أي الضفة الفلسطينية المندمجة بالمملكة الاردنية منذ ديسمبر 1949 ، وبما تمثله من موقع استراتيجي حيوي - تحت تصرف القيادة العسكرية المصرية.

وكانت نتيجة تلك الحرب معروفة ، وهي الهزيمة العسكرية التي لحقت بالنظام العسكري المصري ، ولم تلحق به الهزيمة السياسية. وهذا ما يفسره الدعم المالي الجماعي من دول النفط الحليفة لامريكا الى نظام عبد الناصر العسكري عقب حرب ١٩٦٧.

وترتب على تلك الهزيمة العسكرية إحتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية . أي ان الاردن كان أكثر دولة تضررت استراتيجيا من حرب ١٩٦٧.

وكان المفترض بداهة، ان ينال الاردن اكبر حصة من الدعم العربي المالي لإعادة التوازن الى اوضاعه المالية والاقتصادية، وصولا لإعادة التوازن الإستراتيجي بينه وبين اسرائيل. إلا ان ما حصل كان العكس تماما. فابقت القيادة الثلاثية بزعامة النظام العسكري المصري على الأردن بدون أية قيمة إستراتيجية وفي آخر الإهتمامات العربية.

واذا كانت الخطة الإستراتيجية الإسرائيلية قد قررت اسقاط الاردن من الدور القيادي ، واستبعدته من دائرة «مركز القيادة الثلاثي» فإن إعلام الأنظمة العسكرية الوطنية ظل على منهاجه في أعتبار الاردن عقبة في وجه مشروع الوحدة العربية .

وبدلا من ان تتجه المنظمات العسكرية الفلسطينية في المنفى الى دعم الاردن اقتصاديا وسياسيا ، ليعيد بناء قواته العسكرية ومؤسساته الاقتصادية، بحيث يستعيد توازنه الإستراتيجي في مواجهة اسرائيل، اتجهت تلك المنظمات الى استنزاف الحكم الاردني في معارك يوميه، انتهت الى معركة أيلول ١٩٧٠ المأساوية.

كان المطلوب عقب الهزيمة لحرب ١٩٦٧ ان يطرح الشعار التالي :

لا حرب ولا سلام بدون الأردن...

إلا ان التيار البعثي المضلل، التقى مع الإستراتيجية الإسرائيلية «بتقزيم» حجم الأردن ، وراحوا يطرحون شعارهم المضلل والقائل «لا حرب ولاسلام بدون مصر».. ثم تطور الشعار البعثي السوري ليصبح «لاسلام بدون سوريا ولا حرب بدون مصر»...

وهكذا، أستبعد الأردن من دائرة الإهتمامات من لدن ادعياء الثورة الوحدوية الإشتراكية بدعم وكالة الاستخبارات المركزية ، وورثة الثروة النفطية، على حد سواء.

انعقدت قمم عربية كثيرة، قدمت الدعم لسورية، ومصر، الا ان حصة الاردن من الدعم كانت أقل الحصص.

مع ان التحليل الاستراتيجي للامور ، وإعمال التفكير الاستراتيجي لمواجهة الخطر الاسرائيلي لابد الا ان يؤدي الى الإقرار، بأن يكون الدعم القومي، والمالي ، بشكل اساسي للأردن من منطلق ان له اطول حدود مع العدو الاسرائيلي ، والتي تبلغ ٦٢٥

كيلومترا .

هذا الحلم لم يتحق حتى الآن، بل ما حصل كان عشرات المؤامرات على الأردن.

وحده العراق الملكي، كان المنقذ للاردن دائما، من الأزمات التى تفجرها على ارضه، الاهداف الاستراتيجية لوكالة الاستخبارات الامريكية والاسرائيلية المعادية.

وحده العراق، كان يتعامل مع الاردن من منطلق استراتيجي ، مقدراً أهمية الدور القيادي للاردن في دائرة الصراع ضد التحالف الامريكي - الاسرائيلي ، وضد المشاريع الامريكية في المنطقة.

تجلى هذا الموقف العراقي عملياً ، ووثائقياً ، خلال عهد العراق الملكي . ففي ابريل 1958 ، قامت اول حركة وحدوية بين العراق الملكي والاردن.

كان الاتحاد الهاشمي حركة دفاع استراتيجية ضد المشروع الامريكي ، والذي كانت تنفذه تحت شعارات حزبية مضللة ، مؤسسة الاستخبارات السورية حليفة وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية ، بقيادة العقيد عبد الحميد السراج وزمرته.

جنّ جنون وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية لقيام الاتحاد الهاشمي، ولما يمثله من عودة للأهمية الاستراتيجية للاردن.

لابد من الاعتراف بالحقيقة المؤلمة ، وهي ان وكالة الاستخبارات الامريكية استطاعت ان تخترق القوى السياسية العراقية وأنصارهم من العسكريين ونظام البعث العراقي في حينه من خلال بعض عناصرها السياسية والعسكرية، حيث نجح أولئك في اسقاط النظام الملكي العراقي واسقاط التحالف العراقي - الاردني.

ونجم عن تلك المؤامرة الامريكية ، سقوط الدور الاستراتيجي للاردن. وعادت مؤسسة الاستخبارات السورية ، وكذلك المصرية ، لفرض استراتيجية «تقزيم» الدور الاستراتيجي للاردن ، وهي ذاتها الاستراتيجية الصهيونية القديمة.

بل ان مؤسسة الاستخبارات السورية - المصرية المشتركة ، نقلت الهجوم الى ساحة النظام الملكي الاردني ، لاسقاطه بهدف انهائه سياسيا ، واستراتيجيا ، ولإلحاقه مع محافظة درعا السورية.

ولقد تعامل مخططو معارك اكتوبر الامريكية 1973 ، مع الاردن الذي له حدود مع اسرائيل طولها 625 ، كيلومتراً على أساس هذا الواقع «التقزيمي» . اي تجاهل الاردن وموقعه ، ودوره الاستراتيجيين.

فإن علم الاستراتيجية العسكرية ، الى جانب علم الاستراتيجية السياسية ، كانا يفرضان ومايزالان ، ان تكون الجبهة الاردنية ، هي الجبهة الاساسية في تلك المعارك.
ما حصل كان العكس تماماً ، حيث استبعد مخططو معارك اكتوبر 1973 ، أي

دور عسكري ، او سياسي ، للاردن .. بل انهم لم يحيطوه علماً بنواياهم.
كما ان ملك الاردن عندما فوجىء بتلك المعارك ، ارسل بعض الكتائب العسكرية الاردنية للقتال في الجبهة السورية . رغم ان اصغر ضابط عسكري محترف يعلم تماماً ، انه لايمكن للقوات العسكرية المصرية والسورية ان تخوض حرباً تحررية دون ان تتخذ من الاردن قاعدة الهجوم الاستراتيجية.

حقا لا حرب بدون الاردن. هذه حقيقة استراتيجية عسكرية.
حقاً لا سلام بدون الاردن. هذه حقيقة استراتيجية سياسية ، اساسية.

في ظل هذا الوضع ، «المأساوي» من المسألة الاردنية ، ولمواجهة الحصار الذي فرضته عليه وكالة الاستخبارات المركزية من خلال الانظمة العسكرية الوطنية ، جاء النظام العراقي المعاصر ، ليتعامل مع الاردن معاملة غير عدائية ، من منطلق التقدير لاهمية الموقع الاستراتيجي للاردن .

من هنا نشأت هذه العلاقة المميزة بين النظامين الاردني والعراقي. بغض النظر عن طموحات النظام العراقي السياسية والاقليمية ، الى جانب العلاقة الاخوية المميزة بين الشعبين الاردني والعراقي.

هذه العلاقة الاستراتيجية بين العراق والاردن ، الى جانب العلاقات الاخوية بين الشعبين ، لم يستوعبها الكثيرون اثناء الغزو العراقي للكويت فكانوا يدعون القوات الامريكية لاغلاق ميناء العقبة الاردني ، فجاءت تلك الدعوة لتزيد من التفاف الشعب الاردني حول قيادته وحول الدعم للعراق. علما ، بأن الاردن لم يعترف بالغزو ، وظل يعترف بامير الكويت حاكماً للكويت.

فبدلاً من أن يحاول المسؤولون العرب تفهم موقف الاردن ، وكسب ود حكومته وشعبه، نحو التحرك لحل النزاع الكويتي العراقي سلمياً ، إتجه اولئك المسؤولون لتحريض امريكا وحلفائها على الاردن. وهذا ما ادى لتعقيد الازمة.

٢ - الهدف الاستراتيجي الامريكي الإسرائيلي بمنع العراق من الاقتراب من مركز القيادة وابقائه في دائرة المحيط

تأكد هذا الهدف وثائقيا وبالملموس ، منذ بدء الصراع بين النفوذين البريطاني والامريكي ، في منطقة الشرق الاوسط ، وعقب الإعلان الامريكي الرئاسي بقيام اسرائيل في 15مايو/آيار 1948.

ولقد تولت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية قيادة الصراع لطرد النفوذ البريطاني من المنطقة.

اتخذ الموقف الاستراتيجي الامريكي شكل الهجوم على العراق، وكان ذلك في العهد العراقي الملكي المتحالف مع المصالح البريطانية في المنطقة . نفذ الهجوم السياسي لعزل العراق ، لإبعاده عن مركز القيادة الثلاثي ، اللواء حسني الزعيم في انقلابه العسكري في نيسان/ابريل 1949 في سوريا ، ضد النظام البرلماني الديموقراطي القائم على التعددية السياسية .

وكان اللواء حسني الزعيم ، الذي نصب نفسه حاكماً مطلقاً على سوريا عقب نجاح إنقلابه العسكري ، يتباهى بنشر صور لقائه مع الملحق العسكري الامريكي ، كما كان يتباهى بنشر تصريحاته المعادية للعراق.بينما كانت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية هي الجهة الوحيدة التي حرضت عميلها حسني الزعيم للقيام بانقلابه العسكري.

عقب قيام الإتحاد الهامشي من العراق والاردن عام 1958 ، وما يمثله الاتحاد من إقتراب العراق عمليا واستراتيجيا من دائرة القيادة الاساسية الاستراتيجية الفعالة للصراع ضد اسرائيل ، تولى عبد الناصر طرد العراق من دائرة الصراع ضد العدو الاسرائيلي ا.

إن احدى اهم النتائج المأساوية لسقوط الاتحاد الهاشمي في مجزرة ١٤ تموز/يوليو 1958 ، هو إبعاد العراق عن دائرة الإلتحام المباشر في الصراع ضد العدو الاسرائيلي . لذا ، لم يكن مستغرباً ان يشعر العراقيون بعد ان افاقوا من الصدمة ، ان النظام الملكي كان اكثر رحمة وعدلاً وديمقراطية ، من النظام الدموي الذي اقامه انقلابيو ١٤ تموز/يوليو 1958 ، بقيادة الشعوبي عبد الكريم قاسم والبعث العراقي.

وكما اوضحت يوميات الاحداث ، فإن الاطار السياسي الذي تسللت منه عناصر

العسكريين العرب للترويج للفكر العسكري ، وللانظمة العسكرية ، هو تلك المقولة المضللة ان الاولوية هي لإسقاط الانظمة الملكية.

كما ان الشعار الذي تسلل به منتسبو وكالة الاستخبارات المركزية داخل الاحزاب العسكرية الوطنية والقومية في البلاد العربية ، هو : الاولوية لمحاربة النفوذ البريطاني!.

وكانت الوسيلة الى ذلك ، هي اللجوء الى الانقلاب العسكرية للإطاحة بالانظمة الحليفة لبريطانيا . اما النتيجة العملية فكانت تأجيل الصراع ضد العدو الاسرائيلي.

عادت مصر السادات زعيمة دول «مركز القيادة الثلاثي» ، وبدعم من د. هنري كيسنجر ، واستبعدت العراق من دائرة الصراع ضد اسرائيل في معارك اكتوبر الامريكية 1973.

على الجانب الآخر ، استطاعت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية ، ان تنجح في استخدام قوات الملا مصطفى البرزاني ، الانفصالية في استنزاف المقدرات والامكانيات العراقية على مدى عدة سنوات. وهذا هو الهدف الاستراتيجي الامريكي من دعم الحركة الكردية الانفصالية.

ولقد وقف النظام الشاهنشاهي الإيراني الى جانب تلك الحركات. وهذا ما ادّى عملياً ، الى ابقاء العراق ، في دائرة «المحيط» وإبعاده عن دائرة « دول المركز الثلاثي». بالرغم من كون نظامه العسكري البعثي الحاكم منفذاً لاهداف الاستراتيجية الامريكية بطريق غير مباشر .

تأكد الموقف الاستراتيجي الامريكي – الاسرائيلي هذا تجاه العراق مرة اخرى ، في الحرب العراقية – الإيرانية.

ففي المنظور الامريكي نظرياً ، ومن منطلق أزمة الرهائن الامريكيين في السفارة الامريكية في طهران منذ ٤ نوفمبر ١٩٧٩، كان المفروض ان يتجه النظامان العسكريان المصري والسوري، وهما من دول «قيادة المركز الثلاثي»، الى التحالف مع العراق، ضد إيران.أو على الأقل دعمه عسكريا. خاصة وان النظام العسكري المصري كان تابعاً للحكومة الامريكية ، اما النظام العسكري السوري وان لم يكن تابعا للولايات المتحدة الإمريكية، فكان صديقا للحكومة الامريكية وهي التي سمحت له بدخول لبنان عام ١٩٧٦.

ولكن ما حصل جاء عكس ذلك ، فقد تحالف النظام السوري مع إيران ضد العراق ، بينما وقف النظام العسكري المصري محايدا منها .

ومحصلة موقف النظامين المصري، والسوري، انها لم تكن في مصلحة العراق بل

في مصلحة إيران بشكل غير مباشر بالنسبة الموقف المصري، وبشكل مباشر بالنسبة للتحالف السوري الإيراني.

وهكذا ، فإن الادارات الامريكية المتعاقبة منذ عهد ترومان حتى اليوم، متمسكة بالهدف الاستراتيجي الامريكي بالابقاء على العراق في حالة استنزاف دائم، ليبقى في دائرة المحيط ، وحتى لا يقترب العراق من دائرة «دول المركز الثلاثي».

عادت الادارة الامريكية وحافظت على تمسكها بذلك الهدف الاستراتيجي، عند انعقاد القمة العربية الطارئة في يونيو ١٩٩٠، في بغداد. وترجمت الإدارة الامريكية ذلك الهدف الاستراتيجي الى حركة هجومية، اخترقت النزاع الكويتي العراقي، فكانت الأزمة الخليجية المعاصرة.

٤ - إستبعاد إيران من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي ومأزق الدول الإسلامية

شكلت المحطة الإيرانية وعلاقاتها بدائرة الصراع العربي الاسرائيلي محور أهتمام دائم لدى مخططي الاستراتيجية الامريكية، وفي الخطط الاستراتيجية الامريكية، وفي الخطط الاستراتيجية الخاصة بالسيطرة على الصراع في الشرق الاوسط، لصالح الاهداف الاستراتيجية الامريكية.

في ظل الحكم الشاهنشاهي البائد، استطاعت الادارة الامريكية ان تقنع شاه إيران بتزويد اسرائيل بحاجاتها من النفط الخام، اضافة الى إقامة علاقات دبلوماسية إيرانية - إسرائيلية.

عقب سقوط النظام الشاهنشاهي اتجهت الثورة الإسلامية الإيرانية الى الدعوة لتشكيل جيش الاسلام لتحرير بيت القدس من الاحتلال الاسرائيلي، ولتحرير كامل التراب الفلسطيني المحتل. بل وتم تشكيل كتائب من ذلك الجيش وصل بعضها الى سورية، وهي الحليفة الوحيدة للجمهورية الإسلامية الإيرانية كما هو معلن رسميا.

وعندما تأكد بالملموس، رفض النظام البعثي العسكري السوري السماح لجيش الاسلام بممارسة أي عمل عسكري ضد اسرائيل ، لجأت إيران الاسلامية الى دعم «حزب الله» ليشكل كتائب من المقاتلين اللبنانيين للقيام بعمليات عسكرية ضد اسرائيل من الحدود اللبنانية.

وما يقال عن الهدف الاستراتيجي الامريكي - الاسرائيلي بأستبعاد ايران من دائرة الصراع ضد اسرائيل، يقال عن ذات الهدف، بأستبعاد تركيا، وباكستان، وكلاهما دولتان اسلاميتان، عن دائرة الصراع ضد اسرائيل. الا ان الاسلوب الامريكي أتخذ شكلا آخر، تبعاً لوجود قواعد عسكرية امريكية في تركيا وشبه تحالف مع باكستان.

تلك المداخلات والتعقيدات ، والتناقضات ، التى افرزتها مواقف الدول الإسلامية، مثل باكستان وتركيا والجمهورية الاسلامية الإيرانية، مع امريكا وأسرائيل ، وعلى الساحة اللبنانية، هي التى شكلت المأزق الذي أنعكس على الخلاف العراقي - الكويتي، وهذا ما قصدته بعنصر المأزق الاسلامي. فهو مأزق الدول الإسلامية، وليس الاسلام كعقيدة دينية، أو سياسية.

٥ - إلتزام النظام المصري بقيود معاهـــــدة الصلح مع اسرائيل واتفاقات التعاون العسكري مع واشنطن

شكل الاندفاع العراقي نحو النظام المصري نهجا سياسيا متعارضا كلية مع أهدافه وطموحاته السياسية المعلنة، والعملية.

فالعراق هو الذي دعا لقمة بغداد عام ١٩٧٨، لطرد النظام العسكري المصري من الجامعة العربية لتوقيعه الصلح مع اسرائيل. بينما تراجع عام ١٩٨٩، ودخل في اتحاد اقليمي مع النظام المصري، مع استمرار النظام المصري مخلصا لاتفاقات الصلح مع اسرائيل؟.

يبدو واضحا ، ان الهدف العراقي من الدخول في اتحاد اقليمي مع مصر ، والذي عرف بأسم «مجلس التعاون العربي» ، كان بهدف تخريب خطة امريكية تسربت للعراق.وهي حقيقة واقعية تستهدف ايجاد صيغة تنسيق سياسي مصري - سوري، يكون من اهدافها محاصرة العراق. واذ أدركت قيادة النظام العراقي اطار الخطة الاستراتيجية الامريكية الجديدة، فإنها اخطأت في اسلوب إفشالها والتصدى لها.

دخول النظام العراقي في اتحاد اقليمي مع النظام المصري المرتبط بأتفاقات الصلح الاسرائيلي ، واتفاقات التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الامريكية، كان يعنى في القاموس السياسي خطأ استراتيجيا فادحا. بل وعملاً انتحاريا. فمن خلال ذلك الاتحاد المشلول، أعاد النظام العراقي زعامة المنطقة والدور القيادي العربي للنظام المصري.

لم تكن حسابات النظام العراقي دقيقة. كما ان الهواجس التى انتابته من الخطة الامريكية لاحياء التنسيق السوري - المصري جرى تزوير بنودها، وتضخيم نتائجها المحتملة. ويبدو، أن الخبراء الامريكيين تعمدوا قصدا تمرير الخطة الاستراتيجية الامريكية العراقية، ضمن اهداف غير تلك التى تستهدفها الخطة في الجانب العراقي منها. فالنظام المصري لو لم يدخل في ذلك الاتحاد مع العراق، لما أستعاد زعامته العربية للمنطقة .

ان أحدى اهم الاسباب التى يبرر بها النظام العسكري السوري وجوده، وتحفظ له استمرار ديمومته، هو بأنه يسعى لإستعادة الاراضي السورية المحتلة بأسلوب يختلف عن اسلوب الرئيس السادات وأتفاقات كامب ديفيد. بل ان النظام السوري ما يزال يدين اتفاقات كامب ديفيد بأدبياته.

إن أقصى ما يمكن تحقيقه من تقارب بين النظامين، السوري ـ والمصري هو عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما. وهذا ما تم فعلا عشية زيارة الرئيس مبارك لدمشق في مايو آيار ١٩٩٠. حتى ان التعاون الاقتصادي بين البلدين لن يكون كاملا بسبب قرارات المقاطعة ضد اسرائيل. معنى ذلك، ان المعلومات الامريكية التى سُربت للعراق عن اتحاد وشيك بين سوريا ومصر كانت مضللة بكل تأكيد.

بل يبدو ان تلك المعلومات استهدفت اساسا، دفع العراق ليسارع في الدخول مع النظام المصري في ذلك الاتحاد الاقليمي الذي حدد كفنه، وتاريخ نعيه مسبقا.

وللحقيقة والتاريخ، فإن قيادة النظام المصري كانت، وما تزال، صريحة في إعلان تمسكها بأتفاقية الصلح المصرية ـ الإسرائيلية.

في منظور التزام النظام المصري بأتفاقاته مع اسرائيل وواشنطن، فإن موقفه وتعامله مع النزاع الكويتي العراقي، كان امراً منطقيا لتلك المعاهدات والمواثيق. ذلك أنه حسب اتفاقات كامب ديفيد فلا قيمة لتلك الاتفاقات الثنائية، أو الاقليمية. ذلك نص صريح اكدته الفقرة ح/١ من المادة الثالثة من معاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية ونصها الآتي:

« يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد بأستخدام القوة أو استخدامها احدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر ويحل كافة المنازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية ».

أما الفقرة (٢) من المادة الثالثة من المعاهدة فقد حددت التزامات مصر بحفظ سلامة امن اسرائيل مستقبلاً بشكل اكثر دقة.
يقول النص :

« يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب او الافعال العدوانية او افعال العنف او التهديد بها من داخل اقليمه او بواسطة قوات خاضعة لسيطرته او مرابطة على أراضيه ضد السكان والمواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر .. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم او التحريض او المساعدة او الاشتراك في فعل من افعال الحرب او الافعال العدائية او النشاط الهدام او افعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في اي مكان ... كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الافعال للمحاكمة ».

كذلك فإن الفقرة (٤) من المادة السادسة من معاهدة الصلح المصرية – الاسرائيلية تنص على عدم دخول مصر في اي تحالف مع اي بلد عربي يتعارض في اهدافه مع

معاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية .
يقول النص ما يلي :
« يتعهد الطرفان بعدم الدخول في اي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة».

وهكذا يتضح بجلاء ، ان العراق قبل عضوية مصر في مجلس التعاون العربي من منطلق تكتيكي بهدف احتوائها لإفشال الخطة الامريكية التي اوهمته عن قيام إتحاد سوري - مصري.

بينما قبلت مصر العرض العراقي من منطلق إستراتيجي في التعامل مع الإدارة الإمريكية.

٦ - فشل مشاريع التسوية الامريكية

تحاول الادارات الامريكية المتعاقبة ، ان تظهر احياناً بمظهر الوسيط في الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي لتبعد الانظار عن دخولها طرفاً في الصراع الى جانب اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ، وضد الشعوب الاسلامية والعربية . والهدف هو حماية مصالحها في المنطقة العربية.

كما ثبت تاريخياً ، انه في كل مرة تتصاعد فيها حدة التوتر في المنطقة ضد الدعم الامريكي غير المحدود للعدوان الاسرائيلي ، تبدأ بعض الدول العربية الصديقة ، او الحليفة للولايات المتحدة الامريكية بالحديث عن تسوية امريكية لحل النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي سلمياً . فتتلقف الادارة الامريكية تلك التوجهات من حلفائها في المنطقة ، وتوظفها للحفاظ على مصالحها ، وليس لعمل اية خطوة في تلك التسوية المزعومة. واحياناً ، تجد تلك الانظمة الحليفة لواشنطن ، هي التي تبادر الى دعوة الادارة الامريكية للبحث عن تسوية سلمية للنزاع الفلسطيني الاسرائيلي .

والملاحظة الجديرة بالاهتمام والدراسة ، هي موقف الانظمة العسكرية الوطنية من مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ، حيث تقف تلك الانظمة بشكل تلقائي لتعلن رفضها لاية تسوية . بل انها وفي حالات خاصة ، تلجأ الى دعم الحركات الإرهابية لإفشال مشاريع التسوية الامريكية.

ولقد حدث ذلك في موقف البعث العسكري السوري من مبادرة وزير الخارجية الامريكي وليم روجرز عام 1970.

وللتغطية على عجزها في تحرير ارضها الوطنية ، وارض فلسطين ، تلجأ الانظمة العسكرية الوطنية الى رفض التسوية ، بدعوى الانحياز الامريكي لإسرائيل. أي ان تلك الأنظمة العسكرية ترفض التسوية السلمية كما ترفض محاربة اسرائيل، كما ترفض منح شعوبها الديمقراطية. إلا ان الغريب في الأمر، أن الادارات الامريكية تواصل دعمها لتلك الأنظمة العسكرية بشكل مباشر احيانا ، أو من خلال بعض دول النفط الخليجية العربية احياناً اخرى.

وهكذا، اصبح ملف العدوان الإسرائيلي يحمل في مدوناته، حديثا عن تسوية امريكية سلمية مزعومة عقب كل عدوان أسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وعلى الشعوب العربية. حدث ذلك عقب عدوان اسرائيل عام ١٩٦٧، ثم عقب معارك اكتوبر ١٩٧٣.

ضمن هذا المفهوم الامريكي للتسوية السياسية، وجدنا ان تسوية امريكية واحدة لم تتحقق منذ عام ١٩٤٨، حتى يومنا هذا . إنما هو دليل على الاستمرار في ابقاء النزاع الإسرائيلي - العربي بشكل عام ضمن الأطار الذي يخدم طموحات اسرائيل الكبرى. فلو تمت التسوية السياسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس مشروع قرار التقسيم الدولي الصادر في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ لما كانت اسرائيل بحجمها العسكري والنووي الحالي. ولما كانت ظهرت الأنظمة العسكرية الوطنية العربية، على المسرح ومنها نظام البعث العسكري العراقي. وحسب مسلسل التسويات الامريكية المزعومة، فإن آخر تسوية معلنة هي تلك التى تضمنت دعوة منظمة التحرير للأعتراف أولا بالقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ وبحق اسرائيل في الوجود، ليصار بعدها الى ان تعترف الإدارة الامريكية بمنظمة التحرير برئيسها السيد ياسر عرفات ، وتحقيق تسوية سلمية مع اسرائيل.

سارعت قيادة منظمة التحرير العرفاتية ، واستجابت للشروط الامريكية في ديسمبر ١٩٨٨. وتمثلت مصداقية الموقف الامريكي من التسوية بوقف الحوار الاستعراضي بين السفير الامريكي في تونس، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية في مايو /آيار ١٩٩٠.

ولأن الضربة الامريكية هذه المرة كانت بالغة الشدة لقيادة المنظمة ولرئيسها السيد عرفات ، فقد اتجهت تلك القيادة الى الوقوف الى جانب الغزو البعثي العراقي للكويت.

هذا ما قصدت إليه من القول بأن فشل التسوية الامريكية المزعومة، والاخيرة ،شكل عنصرا من عناصر الأزمة الوطنية والقومية ساهم في انفجار أزمة الخليج. وقديما قيل «وعلى الباغي تدور الدوائر».

في المنظور الاستراتيجي، فإن الترويج الإعلامي لأية تسوية سياسية مزعومة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في ظل استمرار التحالف المباشر القائم بين واشنطن - واسرائيل من جهة، والتحالف غير المباشر القائم بين وكالة الأستخبارات المركزية الامريكية والأنظمة العسكرية الوطنية من جهة أخرى إنما هو دليل على الإستمرار في إبقاء النزاع الاسرائيلي الإسلامي بشكل عام، ضمن الإطار الذي يخدم أهم الأهداف الإستراتيجية لوكالة الاستخبارات المركزية باستمرار حالة «البلقنة» بالمنطقة.

فلو تمت التسوية السياسية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي على أساس مشروع

قرار التقسيم الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ لما ظهرت الانظمة العسكرية الوطنية العربية الى الوجود، وفي مقدمتها حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والبعث بجناحيه العراقي والسوري.

فلقد ثبت تاريخياً ، ان التسوية السلمية هي البديل السياسي الأقل تكلفة للحرب بين طرفين.

واستطرادا ، فإن التسوية السلمية هي صيغة اتفاق سياسي يتضمن تنازلات من كلا الطرفين في التسوية لتجنب خسائر فادحة،او لتجنب تنازلات اشد خطرا، قد تفرضها وتفرزها الحرب، أو التهديد بها . وعليه، فإن الولايات المتحدة الامركية ستؤيد بصدق التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي في حالة واحدة فقط ، وهي ان يكون لها مصلحة في تلك التسوية. ويكون لواشنطن مصلحة في دعم تسوية سلمية للصراع الفسطيني ـ الإسرائيلي عندما تظهر انظمة سياسية ديمقراطية في المنطقة قادرة على إقامة علاقات سياسة مع الولايات المتحدة على أساس من التكافؤ، وبما يخدم الحقوق العربية والمصالح الامريكية بشكل متوازن. كما ان اسرائيل لن تقبل بالتسوية السلمية للصراع إلا عندما تواجه أنظمة ديمقراطية عربية أو اسلامية، تتبع الشورى الإسلامية، وتسقط الأنظمة العسكرية الوطنية الى الأبد .. ذلك ان وجود الأنظمة العسكرية في البلاد العربية التى تحتكر القيادة، يوفر لإسرائيل واحدا من أهم أسباب البقاء والدعم الدولي. هذا فضلا عن العجز الذاتي لتلك الأنظمة العسكرية على إدارة الصراع معها . الى جانب مواجهتها أوضاعا ذاتية من داخل كيانها «اسرائيل» تنذر بأحتمال إنهيار داخلي نتيجة اوضاع اقتصادية بالغة السوء، أو تفسخ في المجتمع الاستيطاني الصهيوني وقيام حرب أهلية اسرائيلية.

٧- سقوط المشروع الوحدوي ومقولة التضامن العربي وعدم وضوح مبادئ وأسس الأمن القومي

ثبت تاريخيا، ان مشروع الوحدة العربية المعاصرة بمفهومها السائد من حيث اعتبارها الخطوة الأولية التي تسبق تحرير فلسطين، وأن يتم قيام دولة الوحدة الشاملة فعلياً على الأرض، بقيادة الديكتاتور العسكري، وبحدودها الجغرافية المعلنة من طنجة حتى البصرة، انبثق من تخطيط وكالة الأستخبارات المركزية الامريكية.

أي انَّ المشروع تكتيك امريكي لخدمة الإستراتيجية الصهيونية بالمنطقة.

ولا بد من التمييز الدقيق، بين موضوعين في منتهى الأهمية.

الأول، مشروع الوحدة العربية الشاملة من حيث مبدأ الاولويات الذي طرحه البعث العسكري السوري، وطرحته مؤسسة الاستخبارات السورية في عهد رئيسها عبدالحميد السراج، وحركة ٢٣ يوليو المصرية فيما بعد، ثم الحركة العسكرية الليبية.

الموضوع الثاني، مشروع الوحدة العربية باعتباره مرحلة لاحقة لمرحلة بناء أنظمة ديمقراطية وطنية.

فالموضوع الثاني، لا جدال في سلامة مشروعيته.

بينما مشروع الوحدة العربية الشاملة باعتباره خطوة سابقة لمرحلة مواجهة العدوان الاسرائيلي في بداية الخمسينات، كان يعني عملياً، تأجيل الصراع ضد اسرائيل. وهذا ما حقق لاسرائيل مكسباً استراتيجياً لتلتقط أنفاسها، وتبني كيانها الطاريء العدواني الذي بدأ منذ عام ١٩٤٨.

من هنا، لجأت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الى تشجيع الأحزاب السياسية العربية مثل البعث، والحركات الانقلابية العسكرية التي كانت تطرح شعار الوحدة العربية أولاً. حيث أصبح مدلول ذلك الشعار يعني تأجيل الصراع ضد اسرائيل، وتأجيل الديمقراطية ايضاً، واعطاء الأولوية لإسقاط الأنظمة الملكية الديمقراطية في حينه، والتي كانت متحالفة مع بريطانيا.

حمل لواء الدعوة للوحدة العربية الشاملة أولا ، حزب البعث العسكري السوري منذ ١٩٤٩، ثم جاءت حركة ٢٣ يوليو العسكرية المصرية لتنشرها عقب حرب السويس عام ١٩٥٦، وما مثلته تلك الحرب، من انتصار الهيمنة الامريكية في

منطقة الشرق الاوسط على حساب هزيمة النفوذ البريطاني في مصر.

بل ان ما جرى من صراع على الساحة السورية في نهاية الاربعينات واوائل الخمسينات، يعكس حقيقة دعم وكالة الأستخبارات المركزية لمشروع الوحدة العربية، بمفهومها البعثي السوري والناصري المصري.

ففي حين كان حزب الشعب السوري يطرح شعار الوحدة مع العراق باسلوب ديمقراطي ، جاء حزب البعث العسكري السوري ليطرح شعار الوحدة الشاملة مع الأقطار العربية من خلال الانقلابات العسكرية. وثم إتجه الحزب البعثي الى طرح شعار الوحدة مع النظام العسكري المصري أولا، لتأكيد مفهومه للوحدة الشاملة. وكان هدف البعث السوري والنظام العسكري المصري للوحدة بينهما، هو محاصرة آخر قلعة للنفوذ البريطاني في المنطقة، وهي العراق الملكي المؤيد للديمقراطية. أما الدعم الذي وفرته وكالة المخابرات المركزية الامريكية للبعث العسكري السوري، فلا يحتاج لدليل. يكفى الإشارة الى ان حزب البعث كان الحزب الوحيد الذي وقف الى جانب أول أنقلاب عسكري حدث في سورية ، وهو الإنقلاب الذي قام به عميل وكالة المخابرات المركزية اللواء حسني الزعيم.

ما هي مصلحة وكالة الأستخبارات المركزية الامريكية بدعم مشروع الوحدة العربية الشاملة أولاً ؟

لفهم حقيقة التحرك السياسي الامريكي في أية منطقة من العالم، لابد من تحديد حجم، وطبيعة المصالح الامريكية ، في تلك المنطقة أولا. بعد ذلك، يكون المطلوب فهم الخطة الإستراتيجية الامريكية في المنطقة.
هذا الأسلوب في فهم حقيقة الحركة السياسية الامريكية، هو ما يرشدنا إليه ويعترف به، المحللون الإستراتيجيون الامريكيون أنفسهم.
فيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط، فإن ما تشير اليه الوثائق الامريكية ذاتها، هو أن المصالح الامريكية العليا في المنطقة تتمثل بالآتي:

١ ـ ضمان السيطرة السياسية والاقتصادية على منابع النفط الخام، لتبقى هذه المادة الإستراتيجية في خدمة اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية والدول الصناعية ولكن من خلال السيطرة الامريكية.
٢ ـ توظيف عائدات دول المنطقة من النفط في خدمة الاقتصاد الامريكي.
٣ ـ جعل المنطقة سوقا استهلاكية للبضائع الامريكية.
٤ ـ ضمان بقاء المنطقة بأراضيها الجغرافية ومياهها الإقليمية واجوائها، في خدمة الإستراتيجية العسكرية الامريكية العالمية.

اما الاهداف الإستراتيجية الامريكية في المنطقة فهي التالية:

١ ـ ضمان الوصول الى منابع النفط، وحمايتها من السقوط في أيدي القوى والدول المعادية للولايات المتحدة.
٢ ـ إقامة قواعد امريكية، أو ايجاد تسهيلات جوية، وبحرية لإساطيلها في المنطقة.
٣ ـ دعم الأنظمة الصديقة للمصالح الامريكية وللأهداف الإستراتيجية الامريكية.
٤ ـ ضمان أمن اسرائيل في المنطقة وتعزيز قوتها العسكرية.
٥ ـ محاربة القوى والأنظمة المعادية للأهداف الإستراتيجية الامريكية وفق

خطط استراتيجية مدروسة، تكفل عدم قيام حركة انظمة ديمقراطية.

تلك هي الاهداف الإستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، وهي اهداف ثابتة منذ عهد الرئيس ترومان حتى يومنا هذا.

إلا ان كل إدارة امريكية جديدة تأتي، تضع لإدارتها الخطة الاستراتيجية التى تراها كفيلة بتحقيق هذه الاهداف الاستراتيجية. فالاستراتيجية في حقيقتها، هي الوسيلة الأمثل لادارة الصراع ولتحقيق الاهداف بأقصر الطرق، وأقل التكاليف.

لذا، ليس ما يمنع الإدارة الامريكية الجديدة ان تتبع الخطة الاستراتيجية التى سبق ان طبقتها الإدارة السابقة في منطقة الشرق الاوسط، لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الامريكية الثابتة. أو تجرى فيها تعديلات تكتيكية تقتضيها تطورات جديدة، وبهدف احتواء تلك التطورات.

نعود الى مشروع الوحدة العربية الشاملة **أولاً** وموقعها في الخطة الاستراتيجية لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية.

لابد من التأكيد، على ان مشروع الوحدة العربية الشاملة اولاً الذي أخترعته الوكالة الامريكية، هو ذلك المشروع الذي يدعو لوحدة اندماجية بين بلدين عربين أو أكثر تحت قيادة الديكتاتور القائد العسكري.

أي انه مشروع وحدة في ظل النظام العسكري . والنظام العسكري كما ثبت وثائقيا ، ومايزال، هو حركة انقلاب عسكرية ، معادية للشورى الإسلامية وللنظام الاسلامي ، وللديمقراطية . فالسلطة القمعية وحصرها في الديكتاتور ، رمز النظام العسكري ، هي العمود الفقري للنظام العسكري .

على ضوء ذلك المضمون العسكري لمشروع الوحدة العربية أولاً، قامت اول وحدة في العصر الحديث بين مصر وسوريا عام 1958. وبسبب ذلك المضمون القمعي للمشروع ، فقد إنهارت بعد ثلاثة اعوام من قيامها .

وعلى ضوء ذلك المضمون العسكري القمعي لمشروع الوحدة العربية الشاملة أولاً، يمكن فهم دعم وكالة المخابرات المركزية للمشروع ، وتفسير ذلك بالأتي :

تتعامل الوكالة الامريكية تلك ، مع الدوائر العالمية ، حفاظاً على المصالح الصهيونية الامريكية ، هجوماً او دفاعاً ، وفقاً لمفاهيم استراتيجية ، وبمساعدة ، ومشاركة هيئات استراتيجية متخصصة.

فحتى تضمن تلك الوكالة الامريكية نجاح اهدافها الاستراتيجية المحققة للاهداف الاستراتيجية الصهيونية ، فإنها تكلف الوكالات المتخصصة ، بوضع الاستراتيجية التي سيتم إتباعها في المنطقة لضمان نجاح تلك الاهداف.

اولى الاسس التي تتم بموجبها ، صياغة الخطة الاستراتيجية الامريكية خارج

القارة تتمثل في محاولة استكشاف استراتيجية الخصم، اولاً .

والهدف من هذه الاولوية واضح ، كما هو سليم. الا وهو ، التوصل الى احداث خلل ذاتي ، بالتدخل المقصود بكل تأكيد ، في العناصر الاساسية لإستراتيجية الخصم.

فالاستراتيجية لها قوانيها وخصائصها ، ولها عناصرها . يستوي في ذلك ، ان تكون الاستراتيجية عسكرية صرفة ، او استراتيجية ادارية ، او اقتصادية ، او بمعناها الشامل ، وهو الاستراتيجية العليا .

جوهر الاستراتيجية هو الاستجابة لمطالب البيئة ، باقل قدر من التكلفة . بل ان البروفسور الامريكي آنسوف ، يعرف الاستراتيجية الاقتصادية بانها « البيئة » ، ويقصد بذلك الاستجابة لمطالب البيئة.

والاستراتيجية بالمفهوم العسكري ، وكذلك الاستراتيجية العليا ، تجد طريقها للتطبيق من خلال وسائل ، يطلق عليها «التكتيك» . بل بل ان كتاب وخبراء الاستراتيجية يعرفون الاستراتيجية بأنها «فن اختيار التكتيك».

وإذا كانت الاستراتيجية هي فن الاستجابة لمطالب البيئة ، بأقل قدر من التكاليف ، فإن التكتيك كذلك . اي لابد للتكتيك الناجح ان يستجيب لمطالب البيئة ، وبأقل قدر من التكاليف.

في الجزء الاول من سلسلة الدارسات الاستراتيجية الاسلامية قدمت التعريف التالي للإستراتيجية العليا :

« إنها الاسلوب الامثل لبناء الدولة ، ولنموها ، ولإدارة الصراع ومواجهة التحديات من خلال توظيف المقدرات الوطنية المشروعة ، بهدف الإستجابة لتلبية الطلبات المشروعة لعناصر البيئة الوطنية ، في تناسق مع البيئة الاقليمية ، والعالمية ، وبأقل قدر من التكاليف والخسائر ».

واذا نحن عدنا الى موضوع السؤال الاول الذي طرحناه عن الأسباب التي من اجلها وقفت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية وراء مشروع الوحدة العربية الشاملة كما طرحه البعث وعبدالناصر فيما بعد، فإننا نجد الأسباب التالية

١ـ ان مشروع الوحدة العرّبية الاندماجية مشروع مستحيل عملياً، وسياسياً. وهذا ما رأيناه في الوحدة السورية ـ المصرية عام 1958. لقد فشلت تلك الوحدة بعد أقل من ثلاث سنوات لعدم وجود الثقل الجغرافي بينهما حيث تفصل بينهما عدة دول.

٢ ـ تتطلب الوحدة بمفهومها الإندماجي كياناً سياسياً واحداً جديداً. وهذا يعنى تخلي الانظمة العسكرية عن سلطتها القمعية ، وهو أمر يرفضه الديكتاتور الوطني.

٣ ـ تتطلب عملية الوحدة، كما حققتها الشعوب الاخرى مثل شعوب الولايات

المتحدة الامريكية وغيرها ، وجود مؤسسات ديمقراطية تشارك في عملية البناء الوحدوي، او الاتحادي . بينما الاولوية في الانظمة العسكرية الوطنية هي لمحاربة الديمقراطية ولتكريس ديكتاتورية مؤسسة الإستخبارات ، وسلطة الديكتاتور. لذلك ، تلجأ الانظمة العسكرية الى طرح شعار الوحدة العربية الشاملة اولا للتضليل . او تطرحه بصيغ تكفل بقاء الديكتاتور على رأسها ، وهذا ما يفسر ربط الناصريين لتحقيق الوحدة بشرط ، ان يكون البكباشي عبد الناصر رئيساً لها وبدون انتخاب لمدى الحياة.

٤ – ان التكتيكات التي تتطلبها استراتيجية مشروع الوحدة العربية اولاً بمضمونها العسكري القمعي ، هي تكتيكات سلبية ، بل ومدمرة للمشروع وللوحدة ذاتها ،كما طبقت عملياً في الوحدة السورية المصرية.

٥ – يترتب على الاسباب السابقة ، ان مشروع الوحدة العربية أولاً سيؤدي عملياً الى تأجيل الصراع ضد اسرائيل ويعطيها بالمقابل، عامل الزمن لبناء جيشها ومؤسساتها الاستيطانية. كما يؤدي المشروع الى تخريب البيئة الوطنية التي يتحرك على ارضها.

وهكذا يتضح بكل جلاء، ان اية قوة سياسية وطنية ، او اقليمية ، تتولى الحكم ام تكون في صفوف المعارضة ، تطرح مشروع الوحدة العربية أولاً بمفهومها البعثي العسكري او بمفهومها الناصري، انما تطرح مشروعاً مستحيلاً. كما انها في النتيجة العملية والملموسة ، إنما تدمر بايديها الذاتية ، بيئتها الوطنية ، وتعطل الإستراتيجية القادرة على إدارة الصراع ضد العدو الاسرائيلي .

في ظل تلك المعطيات الإستراتيجية لمشروع الوحدة العربية اولاً ، وقفت وكالة الإستخبارات المركزية ، وماتزال ، بطرق واساليب متطورة تعمل ، للترويج للمشروع. ولذلك تم إختراق حزب البعث والحركات الإنقلابية العسكرية ، لتدمير كل حركة جنينية قادرة على استعادة المؤسسات والانظمة الديمقراطية.

فالمعيار في نجاح اية خطة استراتيجية ، هو الاهداف المتوخاة منها في النتيجة . اما الضجيج الإعلامي فلا قيمة له تذكر في التخطيط الاستراتيجي.

في ضوء الواقع الراهن ، فإن مشروع الوحدة العربية أولاً قد سقط لكونه مشروعاً مستحيلاً ، ولم يسقط المشروع لقيام حركة وعي فكرية وطنية حول إرتباط المشروع بالخطة الاستراتيجية لوكالة الإستخبارات المركزية . ذلك ، ان منظري البعث والناصرية ، وكتابها وصحافتها ، ما زالوا بخير ، ولهم مخالب حادة.

بالمقابل ، نشطت الحركات الاقليمية القائمة على التعاون والمصالح بين مجموعات

دول عربية تجمعها منطقة جغرافية واحدة ، وتلتقي في أهداف إقتصادية متجانسة تقريباً مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وهكذا اصبح للتضامن العربي مدلول يرتبط بكل تجمع من هذه التجمعات الإقليمية . اما التضامن العربي الشامل المطلق فقد سقط بدوره ، مع سقوط الوحدة العربية الشاملة فكراً سياسياً ، ومشروعاً كيانياً واحداً.

وهكذا اصبح للأمن القومي العربي مفاهيم مختلفة. فمصر تفهمه على انه التضامن بينها وبين اي نظام حكم عربي يعترف بزعامة مصر للدول العربية وبحقها - حق مصر - في إحترام معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية ضمن التنسيق مع الادارة الامريكية. وبعض الانظمة العسكرية العربية مثل النظام العسكري الليبي ، تفهم الأمن القومي العربي ، وتفسره على انه يعتمد على الحركات الارهابية العالمية

أنظمة عربية اخرى ، تفسر مفهومها للأمن القومي بأنه يقوم على التضامن لمحاربة الشيوعية والجمهورية الاسلامية الايرانية.

وانظمة عربية أخرى تفسر الأمن القومي العربي ، بأنه التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية لحماية وتأكيد ذلك الأمن القومي. هذا التناقض في أسس ومباديء الأمن القومي العربي ، هو الذي أدى لغياب التضامن العربي، وليس العكس. فالتضامن العربي هو النتيجة المنطقية لمفهوم الأمن القومي العربي، ولأسس ومبادئ هذا الأمن.

في ظل غياب المبادئ الثابتة والإستراتيجية للأمن القومي العربي، تصاعد الخلاف العراقي - الكويتي وبرزت أزمة الخليج .

وفي ظل سيطرة فكرة الوحدة العربية الاندماجية أولاً بقيادة الديكتاتور العسكري، برر البعث العسكري العراقي غزوه للكويت.

٣- الإنعكاسات السلبية الخطيرة للحرب العراقية الإيرانية

كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية منذ بدأ التحريض عليها، ثم بداية الحرب الفعلية بالهجوم العراقي الكاسح في عمق الاراضي الإيرانية، وانتهاءً بوقف اطلاق النار في اغسطس ١٩٨٨، كانت تلك الحرب البغيضة، خطة أعدتها وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، لإستنزاف الإنبعاث الإسلامي على اساس الشورى الاسلامية والديمقراطية وحركة اليقظة الوطنية ضد العدوان الإسرائيلي وهما في لحظة التكوين الجنيني. وفي المنظور الإستراتيجي الامريكي، كان تفجير الحرب بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق تكتيكاً لخدمة الإستراتيجية الامريكية، في منطقة الشرق الاوسط. وهي الاستراتيجية الهادفة لخدمة المصالح الامريكية والأمن الاسرائيلي في المنطقة.

في ظل الصحوة الإسلامية وما تمثله من خطر على الهيمنة السوفييتية في البلدان الإسلامية، لجأ الاتحاد السوفييتي الى دعم الخطة الاستراتيجية الامريكية المعقدة التى ساهمت بتفجير الحرب بين العراق ـ وإيران.ووقفت تلك الدول العربية والإسلامية، عاجزة عن وقف تلك الحرب بين أكبر قوتين إسلاميتين في الشرق الاوسط، وفي العالم كله.

بل المؤسف، أن الدول العربية ومعها الدول الإسلامية، إنقسمت الى ثلاثة كتل تجاه الحرب العراقية ـ الإيرانية.

الاولى: كتلة وقفت الى جانب إيران ضد العراق، من سوريا وليبيا.

الثانية: كتلة وقفت الى جانب العراق ضد إيران ، من الأردن ـ والسعودية ـ والكويت ـ واليمن.

اما الكتلة الثالثة: فهي التى وقفت موقف الحياد السلبى.

وإذ استمرت تلك الحرب الامريكية ـ الصهيونية البغيضة مدة ثمانية أعوام، فإنها أدت الى تدمير الطاقات الإسلامية والوطنية العربية، والتى كانت تمر في مرحلة الصراع المصيري ضد المصالح الإسرائيلية في المنطقة.

ولأن الحرب بين العراق ـ وإيران، كانت حربا امريكية، سواء في تفجيرها، أو في الأهداف التى حققتها قوى الاستكبار العالمي من خلالها، فقد أنعكست تلك الحرب بالنتائج التالية على العرب والمسلمين :

١ ـ شكلت الحرب خروجا للنظام المصري من العزلة التى احاطته عقب اتفاقية الصلح التى ابرمها مع اسرائيل برعاية امريكا.

٢ ـ بسبب تلك الحرب البغيضة بين العراق وإيران ، فقد استغلت اسرائيل الفرصة وقامت بغزوها العسكري المدمر لجنوب لبنان، ووصلت الى مشارف العاصمة بيروت. بل وحققت كامل اهدافها العسكرية في طرد قوات المنظمات العسكرية الفلسطينية من جنوب لبنان ووقفت القوات السورية في لبنان المتواجدة منذ عام ١٩٧٦، عاجزة عن أطلاق رصاصة واحدة ضد قوات .. الغزو الاسرائيلية.

وهكذا وقفت الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق، عاجزين عن التصدى لذلك الغزو الاسرائيلي للبنان بسبب تلك الحرب الامريكية ـ الإسرائيلية الخفية الناشبة بينهما، وبأيديهما.

٣ ـ بسبب الحرب الامريكية بين العراق وإيران ازدادت الجبهة الإردنية استنزافا، وخللا استراتيجيا. يقابل ذلك، تطوير اسرائيل لإمكاناتها الاستراتيجية عسكريا، وتقنيا، واقتصاديا، بل وسياسيا. وتوج النشاط والتطور الاستراتيجي الاسرائيلي بذلك التحالف الاستراتيجي الذي أعلن عام ١٩٨٢، بعد ان كان سراً، بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل.

في مقابل التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل وأقوى دولة في العالم ، انهار الوضع الاستراتيجي للاردن، والذي يمثل في المنظور الاستراتيجي خط الدفاع الإسلامي والقومى الاول لمواجهة العدوان الامريكي الاسرائيلي. ذلك ان استنزاف العراق في حربه مع ايران ، ليس له سوى معنى واحد في المنظور الاستراتيجي العسكري والاقتصادي، وهو انهيار الجبهة الاردنية، أو ازدياد انهيارها استراتيجيا.

٤ ـ في خط مواز ، ازدادات الجبهة السورية انهيارا في مقوماتها الاستراتيجية نتيجة استمرار معارضة المنظمات العسكرية الفلسطينية بقيادة عرفات دخول القوات السورية للبنان ١٩٧٦ بالرغم من نبل الهدف المعلن لدخولها.

٥ ـ في خط مواز آخر، ازدادت الجبهة المصرية انهياراً استراتيجيا بعد بدء التنفيذ العملي لاتفاقية الصلح المصرية ـ الاسرائيلية، وتأكد خضوع مصر استراتيجيا للجبهة الاسرائيية، سواء في مسألة الصراع في الشرق الاوسط، أم في قضية النفوذ الاسرائيلي في افريقيا والعالم.

في ظل هدير مدفعية الحرب البغيضة بين إيران والعراق ،عززت الولايات المتحدة الامريكية من تواجدها العسكري ، حيث شكلت قوات التدخل السريع .كما عززت الولايات المتحدة من تواجدها السياسي ومشاريعها المالية .

خلاصة الآثار السياسية، والمالية، والعسكرية، للنتائج التى اسفرت عنها الحرب

الامريكية بين العراق إيران، إنها احدثت انعكاسات نفسية، واجتماعية، سلبية خطيرة مدمرة داخل المجتمعات الوطنية العربية والإسلامية.

حدث الانقسام القومي داخل المجتمعات العربية تجاه الحرب ذاتها، مع العراق أو ضده، مع إيران أو ضدهما. حدث الإنقسام الوطني ايضا ، مع إيران وضدها، مع العراق أو ضده. حدث الأنقسام داخل الصف الإسلامي، مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أو ضدها، مع النظام البعثي أو ضده. مقابل هذه الأنقسامات، عززت اسرائيل تحالفها الاستراتيجي مع أقوى دولة في العالم.

واستطرادا، توجت اسرائيل انتصاراتها السياسية، والعسكرية، بترسيخ انتصارها في معاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية .
عندما أطلت أزمة الخليج، كانت انعكاسات الحرب العراقية - الإيرانية ماتزال قوية بآثارها على الحياة السياسية ، والإجتماعية ، في المنطقة. وهذا ما زاد في تعقيد الازمة اكثر.

٤ - وقوع عمليات غزو عسكرية مماثلة سابقة والقبول بها امرا واقعا

لم يكن الغزو العسكري العراقي، أول عمل من نوعه تشهده المنطقة الإسلامية العربية، بل سبقه عدة عمليات مماثلة، وبعضها اسفر عن خسائر بشرية بمئات الآلاف، مثل الغزو العسكري المصري لليمن عام ١٩٦٣.

وفيما يلي سجل وثائقي بعمليات الغزو العسكري التى شهدتها المنطقة حسب تسلسلها التاريخي :

١. غزو الإستخبارات السورية للبنان عام ١٩٥٨ في عهد العقيد عبد الحميد السراج. وقد تأكدت الأمم المتحدة من وجود قوات الغزو فدعت الى خروجها من لبنان.
٢. غزو القوات المصرية لليمن في سبتمبر ١٩٦٣، حيث بقيت تلك القوات تقوم بعمليات عسكرية يومية ضد القوات الموالية للأمام البدر والقوات السعودية قرابة خمس سنوات.
٣ . الغزو العسكري التركي لقبرص عام ١٩٦٥، ماتزال قوات الغزو متواجدة في الجزيرة حتى يومنا هذا.
٤ . الغزو العسكري الإيراني الشاهنشاهي للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١، وقد تم دمج تلك الجزر بالامبراطورية الإيرانية ، وما تزال مندمجة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية حتى يومنا هذا.
٥ . الغزو العسكري العراقي للجمهورية الاسلامية الايرانية في اغسطس ١٩٨٠.
٦. هذا بالاضافة الى الغزو الإستيطاني اليهودي الإسرائيلي منذ الإستعمار البريطاني لفلسطين عام ١٩٢٠، وحتى يومنا هذا . وهو الغزو الذي اصبح مشروعاً بموجب اتفاقية الصلح المصرية - الاسرائيلية ، وهي الاتفاقية التي يتمسك بها النظام العسكري المصري حالياً.

ومن المؤسف، أنه لم يسبق للدول العربية والإسلامية ،أن أدانت واحدا من أعمال الغزو السابقة المشار إليها. فالغزو المصري لليمن عام ١٩٦٣ يعتبره فلاسفة الناصرية عملا ثوريا، ضد ما أسموه الرجعية العربية. والغزو التركي لقبرص اعتبرته

الدول الإسلامية جهادا اسلاميا ضد المسيحيين اليونانيين في الجزيرة، والغزو السوري للبنان عام ١٩٥٨، اعتبره كتاب مؤسسة الأستخبارات السورية بقيادة عبد الحميد السراج ، بأنه عمل تحرري ضد حكم كميل شمعون في لبنان.

اي ان الغزو العسكري من بلد عربي لبلد عربي آخر، هو عمل مشروع بعد ان استقر في العرف والواقع العربيين ، كما تريد ذلك وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية.

أي انه حتى الآن، لم تتحدد مواقف سياسية عقائدية ثابتة بإدانة كل أعمال الغزو السابقة الـ (٦) الستة المشار إليها .

وفي غياب مثل تلك المواقف ، جاء الغزو العسكري العراقي البعثي للكويت بإعتباره عملا مشروعا. شأنه في ذلك، شأن الغزو السوري للبنان ١٩٥٨، وشأن الغزو العسكري المصري لليمن عام ١٩٦٣، وشأن الغزو العراقي للجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٨٠.

ثالثا : التطورات العالمية التى إرتبطت بأزمة الخليج

تزامنت أزمة الخليج مع حدوث تطورات مهمة وخطيرة في لوحة الصراع الدولي، لجهة القيادة الامريكية العالمية ، وتطلعاتها الدائمة للسيطرة العالمية على موازين القوى، وحركة الاحداث في العالم.

ولعل أهم تلك التطورات التى ترافقت مع ازمة الخليج في المنظور الامريكي، هي التالية:

١ ـ انهيار الشيوعية في دول شرق اوروبا.

٢ ـ المصالحة السوفيتية ـ الامريكية وتنازل القيادة السوفيتية عن دورها القيادي العالمي لصالح الولايات المتحدة الامريكية.

٣ ـ التطورات الإقليمية في منطقة الخليج والشرق الاوسط، وبروز وقوى إقليمية جديدة تناصب الولايات المتحدة الامريكية العداء .

إنهيار الشيوعية

دلالة تلك التطورات، انه وبالرغم من هزيمة الشيوعية في اوروبا ، وهزيمة النفوذ السوفييتي بها ، فإن إنهيار الشيوعية في دول شرق أوروبا وتكريس الزعامة الامريكية للعالم الرأسمالي ولأوروبا تحديدا ، حدث لها تراجع عما كانت عليه من قبل .ولكن التراجع الذي حصل اصاب «الزعامة» الامريكية لأوروبا ، ولم يمس المصالح الامريكية في اوروبا .

ومن هنا يمكن فهم المعارضة التي أبدتها اسرائيل تجاه الوحدة الالمانية، الى جانب السلبية التى إتسم بها موقف ادارة الرئيس بوش من تلك الوحدة الالمانية.

... تزامن الإعلان العراقي بإمتلاكه الكيماوي المزدوج، والصورايخ البعيدة المدى، مع تلك التطورات الاوروبية.

ولقد خيل للرئيس الامريكي بوش، وادارته ، أن العراق في طريقه لأن يكون الدولة الأقوى في الشرق الاوسط، على خطى المانيا الموحدة..

واستطرادا، خيل للرئيس الامريكي بوش، ان الشرق الأوسط على وشك الخروج من وصاية «الزعامة» الامريكية مثلما خرجت اوروبا الغربية من وصاية «الزعامة العسكرية الامريكية».

ويبدو، ان خلفية الرئيس بوش العسكرية، ورئاسته السابقة لوكالة الاستخبارات المركزية عام 1976، جعلته اسير تحليل عسكري خاطئ، واسير أوهام وأباطيل كرستها الوكالة الامريكة ذاتها عن خطر الديكتاتور العسكري المزعوم، والذي كانت تروج له الوكالة الامريكية، بقصد تسويقها داخل المنطقة الإسلامية لتحطيم الأنظمة الملكية الحليفة لبريطانيا.

هذا ما قصدناه من القول، بانعكاس التطورات في اوروبا على بروز النزاع الامريكي ـ العراقي الذي سبق الغزو العراقي للكويت، وشكل ضغوطا على القرار العراقي، بعد ان احدث تخريبا في البيئة الوطنية العراقية.

المصالحة السوفييتية ـ الأمريكية

لم تنكشف حتى هذه اللحظات، الاسباب الحقيقية لذلك التنازل المجاني، من القيادة السوفييتية التى كان يمثلها الرئيس جورباتشوف عن النفوذ السوفييتي في دول العالم الثالث، لصالح الهيمنة الامريكية العالمية.

فالشيء الواضح مثل شمس الظهيرة، ان وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية اصبحت وريثة شرعية للنفوذ السوفييتي في الشرق الاوسط. بل واصبحت تمارس عمليات التخريب المكشوف للاقتصاد السوفييتي داخل موسكو، وداخل المصانع والمؤسسات السوفييتية، حسبما ورد في بيان لمدير جهاز الاستخبارات السوفييتة امام البرلمان السوفييتي في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٠.

وهكذا، سقطت حركة الاستقطاب الكبرى الثنائية عن منطقة الشرق الاوسط لصالح هيمنة وكالة الاستخبارات المركزية، بمفاهيمها السياسية للسيطرة على الصراعات الدولية، ومنها منطقة الشرق الاوسط.

جاءت قمة بغداد في أواخر مايو ـ آيار ١٩٩٠، ضمن ذلك التطور العالمي. ولقد كانت إدارة الرئيس بوش صادقة مع هيمنتها الاحادية على الشرق الاوسط، حين وجهت رسالتها الشهيرة الى قمة بغداد، تحذرها من مغبة التطاول على الامتيازات الامريكية الجديدة الممنوحة لها من القيادة السوفييتية، وسقوط الشيوعية.

وحيث ان النظام العسكري العراقي رفض الخضوع للانذار الامريكي، ولم يفهم دلالات ذلك الانذار، فقد ساهم ذلك السلوك العراقي، في تفجير تلك الحالة الجديدة من العداء، والنزاع، بين الإدارة الامريكية للرئيس بوش والنظام العراقي.

حدث ذلك قبل اربعة أشهر من تفجير أزمة الخليج وشكل احد المداخل الرئيسية لها.

شهدت منطقة الخليج تطورات حاسمة، كانت تشير الى إحتمال استعادة كل من العراق وإيران لزمام المبادرة السياسية في حركة الاحداث، بعيدا عن هيمنة القيادة الامريكية ونفوذها. فانعكست تلك التطورات ، وهي ايجابية في المنظور الاقليمي عراقيا وإيرانيا وإسلاميا بشكل عام ، الى شبه انذار لإدارة الرئيس بوش ، فساهمت بالتالي، في تصعيد الموقف الامريكي تجاه العراق.
تلك التطورات الإقليمية هي:

١ - بروز العراق كقوة عسكرية إقليمية

جاء ذلك التطور نتيجة لشبه الإنتصار العسكري الذي حققه العراق في حربه مع إيران. ومثل ذلك التطور، يشكل تهديدا للهيمنة الإسرائيلية ، وللأمن الإسرائيلي ، لأنه يشكل انقلابا في ميزان القوى في المنطقة.

ولعل خطورة ذلك التطور في المنظور القيادي الامريكي ـ الإسرائيلي، هو أنه جاء ليشكل تعارضا مع أحد أهم الاهداف الإستراتيجية التى سعت الى تحقيقها الإدارة الامريكية، من خلال توريط العراق بالحرب مع إيران. فلقد بات واضحاً ، ان التحالف الامريكي ـ الإسرائيلي كان يهدف الى انهاك واستنزاف قدرات العراق وإيران العسكرية وتخريب بينتهما الإستراتيجية بتلك الحرب البغيضة.

كما ان الموقف الامريكي ـ الإسرائيلي والسوفييتي معه، خلال مسيرة الحرب الإيرانية ـ العراقية، اكد بكل وضوح وبشكل وثائقي، عدم السماح بأن يخرج أي من العراق أو إيران منتصراً من تلك الحرب.

إلا ان ظروف العراق الاقتصادية والسياسية، والحالة النفسية، التى خلفتها ثمان سنوات من الحرب، دفعته لأن يراهن على معركة «الفاو». فكان انتصاره العسكري، على أرضه الوطنية ضد القوات الإيرانيـــة.

ثم جاء التطور الحاسم، بذلك الموقف الإسلامي الإيراني الشجاع، بقبول وقف أطلاق النار، بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨.

تأكد ذلك التقارب، من خلال المفاوضات المباشرة التى تحققت في جنيف بين وزيري خارجية إيران والعراق، في يونيو ١٩٩٠، والتى تمت بأشراف الأمين العام للأمم المتحدة. لقد سبق لقاء فيينا تبادل الرسائل بين الرئيس العراقي صدام حسين

والرئيس الإيراني على أكبر هاشمي رافسنجاني. واحاديث الرئيسين العلنية، عن إقتراب المواقف بينهما. ومثل ذلك التقارب الإيراني - العراقي شكل ناقوس خطر للمصالح الامريكية الإسرائيلية في المنطقة.

ولقد صدرت تصريحات عديدة من قادة اسرائيليين وامريكيين، تتحدث عن احتمالات تشكيل تحالف عسكري بين العراق - وإيران لمحاربة إسرائيل.

وقد تأكدت تلك المخاوف الإسرائيلية - الامريكية اكثر، بعد التصريحات التى أدلى بها ممثل إيران لدى الأمم المتحدة، من أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستقف الى جانب العراق، اذا تعرض لعدوان امريكي - إسرائيلي، وذلك عقب التهديدات الإسرائيلية بتدمير الصواريخ العراقية.

٢ - استعادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدورها القيادي في منطقة الخليج ومنظمة أوبيك

شكلت الزيارة الناجحة لوزير البترول الإيراني السيد اغازادة لأبوظبي في ١٢يوليو /تموز ١٩٩٠، شكلت هاجساً للإدارة الامريكية يفوق بأهميته وخطورته الإعلان العراقي بأمتلاك الكيماوي المزدوج، والتهديد بإستخدامه ضد إسرائيل ان تعرضٌ للعدوان الإسرائيلي.

فلقد استجابت قيادة دولة الإمارات بدافع اسلامي فقط للطلب الإيراني، بتخفيض انتاجها النفطي بمقدار مليون برميل يوميا، وليصل عند حد انتاج ٥ . ١ مليون برميل يوميا . الى جانب الموافقة على الطلب الإيراني الثاني المترابط مع سابقه، برفع سعر برميل النفط الخام الى ١٨ دولارا امريكي.

ولئن لقيت الخطوة الإيرانية والإستجابة الإماراتية لها، استحساناً لدى الدول والشعوب الإسلامية العربية، فإن تلك هذه الخطوة قوبلت بالغضب وعدم الرضا من لدن التحالف الامريكي - الإسرائيلي.

بل ان ذلك النجاح الإسلامي الاماراتي - الإيراني بخفض انتاج أوبيك، ورفع اسعار النفط الخام، الذي تكرس في قرار المجلس الوزاري لمنظمة أوبيك في ١٩٩٠/٧/٢٧، اعتبر في المنظور الأمريكي أزمة اقليمية؟.

وخطورة الخطوة الإيرانية في المنظور الامريكي، ليس بما تمثله من رفع لأسعار النفط الخام، وهو ما لا ترفضه واشنطن من حيث المبدأ، بل لما تمثله الخطوة الإيرانية من استعادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدورها القيادي في منظمة أوبيك..

فنجاح الخطوة الإسلامية الإيرانية في ظل حالة العداء بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الامريكية، يعني انتصاراً سياسياً اسلامياً إيرانياً على المستوى الاقليمي والعالمي.

كما تعني الخطوة الإيرانية بخط متواز، هزيمة ساحقة للسياسة الإمريكية في منطقة الخليج. وهكذا اضيف ذلك التطور، الى عناصر «الأزمة الخليجية»، بالمنظور الامريكي الإسرائيلي. وبالتالي، ازدادات الضغوط من الإدارة الامريكية على البيئة الوطنية العراقية لتخريبها.

الذين يتجاهلون مثل هذا التطور، وخطورته، يتنكرون لابجدية السياسة الامريكية النفطية تجاه الخليج، والمفهوم الامريكي للمصالح الحيوية الامريكية في منطقة الخليج.

٣ - انهيار سيطرة «دول المركز الثلاثية بزعامة مصر» وبروز قيادة مغايرة

تمثل ذلك التطور، وهو ما يعتبر «أزمة إقليمية»، في المنظور الامريكي - الإسرائيلي، بأنعقاد القمة العربية الطارئة في بغداد.

جاء انعقاد القمة الطارئة في بغداد ٢٨ - ٣١ مايو/أيار ١٩٩٠، ليؤكد امكانية الخروج على الأهداف الإستراتيجية الامريكية - الإسرائيلية في المنطقة. وليضيف في الوقت ذاته، دليلاً مادياً جديداً، على تمسك التحالف الامريكي - الإسرائيلي بثوابته الإستراتيجية في المنطقة.

فلأول مرة في تاريخ المنطقة العربية المعاصر، يدخل العراق الى دائرة «دول المركز»، في المنطقة العربية، بل وفي وضع رائد ومتميز لتلك الدائرة.

فلقد برز دور قيادي جديد للنظام العسكري العراقي، كما برز دور عسكري جديد لإيران يمكن توظيفه في الصراع ضد إسرائيل.

كانت لوحة القوى في المنطقة كالتالي: مصر - سوريا - اسرائيل.

أصبحت تلك اللوحة عشية ازمة الخليج التالية: العراق - إيران - إسرائيل.

وكان على التحالف الامريكي - الإسرائيلي أن يتحرك بسرعة ليتعامل مع اللوحة الجديدة بهدف الغائها، حتى تعود لوحة قيادة المركز الثلاثية القديمة بزعامة مصر وقيادتها لتأخذ دورها.

الخلاصة ، أن الإدارة الامريكية للرئيس جورج بوش فهمت تلك التطورات التى شهدتها منطقة الخليج، والشرق الاوسط، وهي تطورات تاريخة وفي الاتجاه الصحيح والسليم ايضا ، ولصالح شعوب المنطقة ايضا لو تم توظيفها في الإتجاه الديمقراطي، فهمتها ادارة بوش على انها ناقوس خطر لهيمنة القيادة الامريكية العالمية.

فكان الرد من إدارة الرئيس بوش، سريعا ويقضي، بوضع خطة استراتيجية لتوريط العراق، وتخريب بيئته الوطنية الإستراتيجية . وبالتالي « تقزيم العراق »، ولعودة القوات الامريكية، الى المنطقة بإعتبارها المنقذ الوحيد لدول النفط.

استقر تخطيط خبراء وكالة الإستخبارات المركزية، على ما يبدو، على توريط العراق بغزو الكويت، والتضحية بالنظام الأميري الكويتي، مؤقتا، طيلة مرحلة الغزو .. تلك احدى قواعد لعبة وكالة الأستخبارات المر كزية في مجال الخطط الإستراتيجية.

الخطة الإستراتيجية للرئيس جورج بوش في تصعيد أزمة الخليج

ادركت إدارة الرئيس الامريكي جورج بوش حقيقة تلك التطورات العالمية، وإنعكاساتها المستقبلية على الكيان الإسرائيلي، والنفوذ الامريكي في المنطقة عموما ، فبدأت في الأعداد لخطة استراتيجية تكفل تحقيق الاهداف الاستراتيجية التالية:

١ - ضرب الإتجاه الذي بدأ ينمو لتحقيق مصالحة إيرانية - عراقية.
٢ - تحطيم القوة الإستراتيجية العسكرية للعراق.
٣ - استعادة النفوذ الامريكي في المنطقة مع حضور عسكري استراتيجي امريكي.

ويبدو من خلال الأسلوب الذي تعامل به الرئيس الامريكي جورج بوش مع الأزمة، أن الخطة الإستراتيجية التى وضتها الإدارة الامريكية لتفجير الأزمة الخليجية قد أعتمدت العناصر التالية:

١ - التلويح بدعمه النظام العراقي قبل الأزمة لدفعه نحو «جنون العظمة».
٢ - استدراج رئيس النظام العراقي وإغرائه بغزو الكويت عند لحظة الذروة في الأزمة.
٣ - التنسيق المسبق مع النظام العسكري المصري لتصعيد الأزمة بعد بدايتها بانحيازه المطلق الي جانب النظام الكويتي والخطة الامريكية معاً.
٤ - تهيئة الرأي العام الامريكي لتنفيذ الخطة من خلال التركيز على خطورة تطلعات النظام العراقي وما يمثله من خطر على المصالح الامريكية.
٥ - تشكيل تحالف دولي عسكري لضرب العراق ومحاصرة إيران عسكريا في الخليج.
٦ - تنفيذ خطة عسكرية امريكية تضمن التفوق الامريكي في توجيه ضربة عسكرية حاسمة للعراق وهي الخطة التى عرفت فيما بعد بأسم «عاصفة الصحراء».

ومما لاشك فيه، ان العقلية الاستخباراتية للرئيس الامريكي جورج بوش، ولسلوكه الاستخباراتي، أثران بارزان في تلك الخطة ، وفي اسلوب التعامل مع النظام العسكري العراقي لتوريطه في أزمة إقليمية وعالمية لتبرير الضربة الإستراتيجية له .كما تكون مبرراً لدفع دول المنطقة لطلب القوة العسكرية الامريكية الى المنطقة.

ولقد وظّف الرئيس بوش، العوامل الإقليمية التى سادت المنطقة عشية الأزمة في رسم خطته الشريرة.

ومن خلال العقلية الإستخباراتية للرئيس بوش ، بإعتباره كان رئيسا لوكالة الأستخبارات المركزية الامريكية عامي ٧٥ /٧٦، فقد أدرك الأزمة الذاتية التى يعاني منها نظام البعث العسكري العراقي بعد ثماني سنوات من الحرب مع إيران.

فيما يتعلق بالعنصر الأول من عناصر خطته الاستراتيجية الامريكية لتحطيم القوة العسكرية العراقية، فقد كشف عنها ستيفن براين مساعد وزير الدفاع الامريكي الأسبق في تصريح له يوم ٧/ ٨/ ١٩٩٠، حيث قال : « أعتقد أننا طيلة الوقت كنا على علم بنوايا صدام حسين لكننا اخترنا تجاهلها لأننا رأينا ان هذا الموقف في مصلحتنا ».

فهل بعد هذا التصريح من صراحة في قصد الإدارة الامريكية ترك النظام العراقي يتضخم لأن تضخمه في ذلك الحين، فيه مصلحة للولايات المتحدة كما يقول المسؤول الامريكي الكبير.

هذا الى جانب ما روجت له وكالة الاستخبارات المركزية في وسائل اعلام عالمية من مزاعم تقول ، بأن النظام العراقي اصبح يمتلك رابع جيش في العالم من حيث الكفاءة والقوة العسكرية !!؟؟.

فيما يتعلق بالعنصر الثاني من الخطة، فقد قامت السفيرة الامريكية في بغداد السيدة غلاسبي لدى اجتماعها برئيس النظام العسكري العراقي صدام حسين يوم ٢٥ يوليو/ تموز ١٩٩٠، قبل أسبوع من الغزو العسكري العراقي للكويت ، حيث قالت له حرفيا :« ليس لدى الإدارة الامريكية النية للتدخل في النزاعات بين البلدان العربية فيما بينها مثل خلافكم الحدودي مع الكويت».

فهم رئيس النظام العراقي تلك الرسالة من الرئيس بوش على أنها ضوء أخضر لغزو الكويت.

ويبدو ان القيادة العراقية حللت معطيات الرسالة الامريكية التى نقلتها السفيرة غلاسبي على انها مقدمة «لصفقة»، امريكية تريد التضحية بنظام امير الكويت ليكون العربون الامريكي لها.

صحيح أن رسالة السفيرة الامريكية كانت دعوة صريحة لقيادة النظام العراقي لغزو الكويت ، ولكن الصحيح ايضا ، ان قيادة النظام العراقي لم تكن على مستوى الكفاءة السياسية لتحليل أبعاد الرسالة الامريكية.

فلقد جاءت الرسالة التحريضية لغزو الكويت بعد أقل من شهرين من التهديد الامريكي الذي نقلته الادارة الامريكية ذاتها للقيادة العراقية عبر الرسالة التي وجهها الرئيس بوش للقمة العربية التى عقدت في بغداد في مايو/آيار 1990 للرد على التهديدات الامريكية ضد العراق.

ان كل محلل استراتيجي، كان لابد ان يدرك بوضوح، أن رسالة السفيرة غلاسبي في الخامس والعشرين من يوليو للقيادة العراقية بغزو الكويت، انما كانت خدعة امريكية لتوريط النظام العراقي في الغزو، تمهيدا لتنفيذ الخطة الإستراتيجية الامريكية لتدمير القوة العسكرية للنظام العراقي ذاته تحت راية الشرعية الدولية.

والرسالة من جهة اخرى، لم تكن سوء تقدير، أو سوء تعبير، أو سوء تصرف من السفيرة الامريكية في بغداد كما يرى البعض. بل ان تلك الرسالة كانت خطة خبيثة وضعها الرئيس بوش ومستشاره للأمن القومى، وقامت السفيرة غلاسبي بنقلها الى القيادة العراقية بكل دقة، وكما طلب منها الرئيس بوش حرفيا.

القيمة الاستراتيجية لرسالة السفير غلاسبي الى رئيس النظام العراقي

جاءت رسالة بوش الشفوية التى نقلتها السفيرة غلاسبي لصدام حسين والتي تضمنت ضوءً أخضر بغزو عراقي للكويت، لتشكل العنصر الأساسي لتنفيذ الخطة الإستراتيجة التى وضعتها ادارة بوش، لضرب النظام العراقي. والقية الإستراتيجية لتلك الخطوة انها استهدفت الوصول الى وضعين استراتيجيين متلازمين معا ، وفي وقت واحد.

الأول: تحول النظام العراقي من موقع المدافع ضد عدوان امريكي - إسرائيلي محتمل عليه ، الى وضع المهاجم المعتدي على دول الخليج العربية. وهذا من شأنه تجريد النظام العراقي من الدعم الإسلامي والعربي له فيسهل القضاء عليه وهو منعزل، بل والدعوة إلى تحالف دولي ضده.

الوضع الثاني: تحويل قيادة الولايات المتحدة الامريكية من وضع الدولة المعتدية، أو التي تهدد بتدمير العراق، الى دولة منقذة لدول الخليج من العدوان العراقي!؟.

من هنا يمكن فهم اسباب الحملة الامريكية الشرسة ضد الشريف حسين، ملك الأردن ، لتحطيم جهوده السلمية لتسوية النزاع. ذلك ان نجاح التسوية السلمية لو تمت، من شأنه إفشال الخطة الإستراتيجية الإمريكية.

واذا نحن قارنا بين الخطوة التكتيكية لوكالة الإستخبارات الامريكية التي نفذها الدكتور وديع حداد في اغسطس/ آب ١٩٧٠، بإختطاف أربع طائرات ركاب مدنية امريكية واسرائيلية في ساعة واحدة .. باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحجز ركابها رهائن في مطار عمان وفنادقه، لا تضح لنا ان وكالة الاستخبارات الامريكية ما تزال تدير الصراع في المنطقة الإسلامية العربية، بذات الأساليب القديمة ذاتها، دون عناء تطويرها. وهي تكتيك استدراج الخصم الى المصيدة، ومن خلال دفع الخصم الإسلامي لان يخرب بيئته الوطنية بيده ، هو.

أي ان السر في نجاح النفوذ الامريكي في المنطقة ، وهزيمة القوى المعادية للمشروع الامريكي - الإسرائيلي، يتجسد في نجاح وكالة الأستخبارات المركزية الامريكية وقدرتها المذهلة، على تسويق تكتيكات سامة وتدميرية ، لدى قيادات الانظمة العسكرية والمنظمات العسكرية ، السرية منها والعلنية ، وهي تكتيكات تؤدي الي تدمير البيئة الوطنية الإستراتيجية.

اما العنصر الثالث للخطة الاستراتيجية الامريكية والذي تمثل بالتنسيق المسبق مع بعض الانظمة العربية لإفشال اي توجه لحل الازمة سياسياً عند تفجيرها ، فقد تحقق من خلال تحريض الكويت على رفض اية تسوية مع العراق قبل الغزو ، وبعده . وضمن هذا السياق لم تستجب مصر الى الدعوة لمؤتمر القمة المصغر الذي دعا الشريف حسين لعقده في جدة بعد يومين من الغزو . حيث كان رئيس النظام العسكري العراقي على استعداد لحضوره لتسوية الازمة.

من العنصر الرابع من خطة الرئيس بوش الاستراتيجية لتصعيد الازمة ، فقد اوضحت صحيفة الحياة السعودية التي تصدر في لندن ، حيث اكدت في عددها الصادر يوم الحادي عشر من يوليو /تموز 1990 ما يلي حرفياً :

" أجريت سلسلة استطلاعات للرأي العام في الولايات المتحدة الامريكية اعتبرت الغالبية الساحقة من المشاركين فيها أن العدو الحالي للولايات المتحدة ليس الاتحاد السوفييتي بل العراق واحياناً ليبيا وايران !؟".

هذا الى جانب ما روجت له وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية من إدعاءات بأن العراق اصبح لديه اقوى جيش في المنطقة ، واعتبرته تلك الدعاية الامريكية المضللة ، بأنه اصبح القوة العسكرية الرابعة في العالم . وكان ذلك ، ضمن امور اخرى ، بهدف تهيئة الرأي العام الامريكي لتبرير الخطة الاستراتيجية للرئيس بوش لتدمير القوة العراقية.

اما العنصران الخامس والسادس ، فقد بدأ تنفيذهما عقب الغزو العسكري العراقي للكويت مباشرة.

خامساً : تفجير الأزمة الخليجية

في غمرة العوامل السابقة وأهمها الأزمة الذاتية لنظام البعث العسكري العراقي، وتفاعلات تلك الأزمة مع التطورات العالمية من جهة ، وتفاعلاتها مع العناصر الإقليمية المحيطة والمؤثرة بها من جهة اخرى، اتخذت قيادة النظام العسكري العراقي خطواتها التى فجرت الأزمة.

اتضحت تلك الخطوة بالمذكرة العراقية، الى جامعة الدول العربية في ١٧ يوليو / تموز ١٩٩٠ ، والتى تتهم فيها حكومة دولة الكويت بسرقة كميات ضخمة من حقول النفط العراقية المجاورة لحقل الرميلة النفطي عند الحدود الكويتية ـ العراقية .

وطالبت المذكرة، بأن تطلب الجامعة العربية من حكومة الكويت بأن تعيد قيمة تلك الكميات النفطية المسروقة!؟.

جاءت الخطوة العراقية تلك، والتى أحاطها نظام بغداد بالعلانية الصاخبة، وبأعطائها الأولوية في إهتمامات الحكومة العراقية على ماعداها ، لتكون مؤشرا على أعتبارها القضية السياسية الأولى لنظام البعث العسكري العراقي بعد وقف حربه مع إيران، والتى دامت (٨) ثمان سنوات. بل ان مذكرة الأتهام العراقية اوضحت ، أن الكويت استغلت ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية وقامت بالإعتداء على حقول النفط العراقية، وبتعديل مواقع الحدود الكويتية، في العمق العراقي. أي ان القضية أكثر من كونها سرقة كميات من النفط العراقي، فهي قضية تطاول على النظام العراقي. وغدر به خلال الحرب.

وخطورة ذلك الإتهام ودلالاته، أنه عامل مهم من عوامل تهيئة البيئة الوطنية العراقية لعمل ثأري ضد الكويت.

لذا ، اعتبرت المذكرة العراقية إلى جامعة الدول العربية، بمثابة الخطوة التى فجرت الأزمة. واستطرادا ، فإن خطورة معطيات المذكرة العراقية، وتوقيتها ، يؤكدان بما لا يقبل أي شك، ان النظام العراقي كان قد وضع في حساباته مسبقا ، تفجير الأزمة مع الكويت حول موضع حقول الرميلة، وإستخدام دبلوماسية القوة ضد الكويت باعتبارها خطة احتياطية للخروج من أزمته الذاتية عند اشتداد تفاعلاتها .

أي أن الكشف عن النزاع مع الكويت حول اتهامها بإختلاس النفط العراقي، وتعديل حدودها على حساب الأراضي العراقية ، لم يظهر فجأة للقيادة البعثية العراقية يوم ١٧ يوليو/ تموز ١٩٩٠. بل ان تفجير الأزمة مع الكويت جاء ضمن عدة خطوات مرسومة وفقا للنهج الديكتاتوري التسلطي لأي نظام عسكري.

فقد سبقت الخطوة العراقية في تفجير الأزمة مع الكويت خطوة عراقية استراتيجية ضمن قرار استراتيجي عراقي، باعتبار البعث العسكري العراقي، هو القيادة الرئيسية للدول العربية ، ولمشروع الوحدة العربية اولاً ؟!.

وضمن ذلك القرار البعثي الذي ساعدت على بلورته ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية والدعم الامريكي المباشر منه، والغير مباشر للنظام العسكري العراقي ، نفذت قيادة البعث الخطوات التالية على الأرض قبل تفجير الأزمة مع الكويت ، وتمهيدا إليها :

١ ـ احتواء النظام العسكري المصري الحليف للولايات المتحدة الامريكية، والمتصالح مع إسرائيل . وكان نظام القاهرة في حينه يعاني من العزلة بسبب إتفاق الصلح مع إسرائيل. ولقد اعتقدت قيادة البعث العراقي، ان تلك العزلة التى يعيشها النظام العسكري المصري ستجعله يقبل الخضوع للخطة السياسية الطموحة الهادفة، لأن يكون البعث العراقي قائداً لمشروع الوحدة العربية ؟!.

٢ ـ التهديد بتوجيه ضربات صاروخية مدمرة ضد اسرائيل ، ثم التهديد بإستخدام الكيماوي المزودج ضد اسرئيل في حالة اعتداء الاخيرة على المنشآت الصاروخية العراقية.. وكان واضحا أن هدف قيادة البعث العسكري العراقي من الكشف عن امتلاكها للسلاح النووي والكيماوي المزدوج،إنما كان بقصد تأكيد قيادة البعث العسكري العراقي للدول العربية ولمشروع الوحدة العربية.

٣ ـ مطالبته الكويت بتأجيره جزيرة «بوبيان» لتكون منفذا بحريا يصلح ليكون قاعدة بحرية ملائمة لقطعه البحرية في الخليج، إلا ان حكومة الكويت رفضت الطلب العراقي.

٤ ـ دعت قيادة البعث العراقي إلى عقد قمة عربية في بغداد في اوآخر مايو /آيار ١٩٩٠ وحضرت جميع الدول العربية تلك القمة بما فيها دولة الكويت ممثلة بأميرها. ولم يشارك نظام البعث العسكري السوري بتلك القمة ، حيث أدرك الأخير تطلعات خصمه العراقي لقيادة مشروع الوحدة العربية اولاً.

٥ ـ لجأ النظام العسكري العراقي، الى المطالبة العلنية من دول النفط لسداد فاتورة حربه مع إيران على مدى (٨) ثمان سنوات. وكان تبرير الطلب العراقي هو ان تلك الحرب خاضها جيش العراق دفاعا عن الأنظمة الخليجية، في مواجهة الثورة الإسلامية الإيرانية، ومنعا من حدوث حركات ثورية في تلك الأنظمة لحساب النظام الإيراني (كذا.......).

القيمة الإستراتيجية للمذكرة العراقية الى جامعة الدول العربية

في المنظور الإستراتيجي، وضمن ظروف الأزمة الذاتية للبعث العسكري العراقي، فإن التوجه العراقي الى الجامعة العربية، والإجراءات الإعلانية الصاخبة التي أذيعت بها المذكرة العراقية وكذلك التحركات السياسية التى صاحبتها، هو جزء من دبلوماسية القوة في مفهوم قيادة البعث العسكري العراقي، على الأقل.

ولقد أدركت إدارة الرئيس جورج بوش خطورة الخطوة العراقية، ودلالتها في الأزمة. فبدأت - أي ادارة الرئيس بوش - أولى خطواتها لتوريط النظام العراقي في أزمة إقليمية، بأن حرضت قيادة النظام الكويتي وقيادة النظام العسكري المصري، لأفشال المطالب العراقية ، ورفضها.

وإذ نجحت تلك الخطوة الأولى حين رفضت قيادة الكويت المطالب العراقية، وعجزت جامعة الدول العربية عن طرح تسوية سلمية للأزمة العراقية - الكويتية، قرر الرئيس بوش توظيف الأزمة لصالح خطته الإستراتيجية، بأن أتجه الى تنفيذ الخطوة الثانية ، وهي استدراج النظام العراقي لغزو الكويت.

وهكذا، توجهت السفيرة الامريكية السيدة غلاسبي الى رئيس النظام البعثي العسكري العراقي يوم ٢٥ يوليو تموز ١٩٩٠ ، وأبلغته تلك الرسالة الشفوية من رئيسها جورج بوش، ونصها الحرفى: « ليس لدى الإدارة الامريكية النية للتدخل في النزاعات بين البلدان العربية فيما بينها، مثل خلافكم الحدودي مع الكويت».

فهم صدام حسين تلك الرسالة، بأنها تعاطف من الرئيس الامريكي مع المطالب العراقية... ومكافأة لنظام البعث العسكري العراقي أخيرا على حربه الطويلة الأمد ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية.

بعد تلك الرسالة الامريكية باسبوع واحد ، دخلت قوات البعث العسكري العراقي الكويت على مرأى من عدسات الاقمار الصناعية الامريكية ، بعد ان عسكرت عند منطقة الحدود مع الكويت لمدة يومين كاملين في وضح النهار.

بعد ستة ايام من ذلك الغزو ، إتخذ الرئيس جورج بوش قراره بإرسال قوة امريكية الى الخليج لمواجهة الغزو !!.

..... لقد وقع النظام البعثي العسكري العراقي اخيراً في المصيدة الكويتية حسب الخطة الامريكية!.

سادسا : فشل القيادة العراقية في إدارة الازمة

فجر النظام البعثي العسكري العراقي ازمته الدولية مع الكويت والمجتمع الدولي ، استناداً الى حسابات وتحليلات خاطئة . كما انه وبعد ان فجر الازمة ، وغزت قواته دولة عضواً بالامم المتحدة ، ادار ازمته الدولية مخالفاً المبادىء الاساسية في مواجهة الازمات او إدارتها .

وعند تطبيق تلك المبادىء على واقع ادارة القيادة العراقية للازمة يتضح الآتي :

من حيث تطبيق المبدأ الاول ، وهو تحديد اطراف الازمة

اخطأت القيادة العراقية في فهم هذا المبدأ بداية ، كما اخطأت في التعامل معه بالنتيجة. فلقد حددت قيادة البعث العراقي حكومة دولة الكويت بأنها وحدها المسؤولة عن اوضاع النظام العراقي الاقتصادية المنهارة ، اي ان الكويت في المنظور العراقي ، هي الطرف الوحيد ، والمباشر في الازمة.

ومما لاشك فيه ان اعتبار الكويت طرفاً وحيداً واساسياً في الازمة قبل الغزو العسكري للكويت ، هو خطأ فادح ، فضلاً عن كونه لا يستند الى اي دليل.

بل ان العكس هو الصحيح . فالكويت قبل الغزو العراقي لها ، كانت تشكل دعماً احتياطياً للعراق ، او على الاقل لايمكن ان تشكل وضعاً معادياً له . ولقد ثبت بالملموس ، ان العدو الاساسي للعراق والطرف الاساسي في تفجير الازمة مع الكويت والمجتمع الدولي ، هو النهج الديكتاتوري القمعي للنظام البعثي العسكري العراقي ذاته .

ذلك ان الموقف المعادي لذلك النظام من الديمقراطية والشورى الاسلامية ، حرم تلك القيادة القمعية من مشاركة المؤسسات الديمقراطية في تحليل حركة الاحداث داخل العراق وخارجه ، والتفاعلات بين الداخل والخارج . اضافة الى ان غياب المؤسسات الديمقراطية حرم العراق من الدراسات التي تكفل مواجهة الازمات بعقلانية وتوجهات سليمة.

كان واضحا لكل ذي بصيرة ، ان الادارة الامريكية للرئيس بوش هي الطرف الثاني في الازمة وليس النظام الكويتي . ومع ذلك ، عجزت القيادة العراقية عن تحديد ذلك الطرف . بل ان تلك القيادة لجأت الى تفسير الرسالة الشفوية التي نقلتها السفيرة الامريكية الى رئيس النظام البعثي العسكري العراقي يوم 25 يوليو/تموز ، على انها موافقة امريكية لغزو الكويت !!.

ولقد اثبتت الاحداث انه لولا تلك الرسالة لما تجرأ النظام العراقي على غزو الكويت .

إذن ، اثبتت القيادة العراقية عجزها عن تحديد اطراف الازمة .

واستطراداً ، فقد تحالف نظام البعث العسكري العراقي مع النظام العسكري المصري بقصد احتوائه ، في التوجه العراقي الجديد لقيادة الدول العربية ، وللسيطرة على مشروع الوحدة العربية.

ولقد ثبت لاقل الناس دراية بالامور السياسية وقضايا الصراع ، ان النظام العسكري المصري يوفر كافة التسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية في كافة تحركاتها العالمية.

وبالنتيجة ، اخطأت قيادة البعث العسكري العراقي تطبيق المبدأ الاول من مبادىء الادارة الناجحة للازمة ، وهو تحديد اطراف الازمة بشكل دقيق . حيث نراه حدد الصديق وهو الكويت ، بأنه بمثابة العدو والطرف الاساسي في الازمة . كما اعتبر النظام العسكري المصري ، بمثابة الحليف السياسي العسكري له في الازمة. كما اعتبرت القيادة العراقية الادارة الامريكية بمثابة الادارة الصديقة لها !؟.

كان ذلك قبل الغزو العسكري العراقي للكويت . وبعد الغزو وقيادة الادارة الامريكية للحملة الدولية العسكرية والسياسية للتصدي لغزو القوات العراقية الغازية من الكويت، بقيت القيادة العسكرية العراقية على منهجها السابق في إعتبار الكويت الطرف الاساسي في الازمة .

لجأت القيادة العراقية الى تفسير عملية غزوها للكويت بأنها عملية تصحيحية لمسيرة التاريخ ، وانها اعادت الفرع وهو (الكويت) الى الاصل (العراق) ! ضاربة عرض الحائط برأي الشعب الكويت والعراقي معاً.

وكان المفروض على القيادة العراقية ، وبعد ان تكشفت لها ابعاد مصيدة الكويت ، ان تراجع حساباتها ، وتعتبر الادارة الامريكية الطرف الاساسي في الازمة.

من حيث تطبيق المبدأ الثاني وهو معرفة الاهداف التي يسعى اليها مفجرو الازمة والخصوم فيها

فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي العراقي الذي تم تطبيقه فعلاً ، وبعد غزو القوات العراقية للكويت ، فإن ذلك الهدف اتضح كما هو معلوم ، بضم الكويت الى العراق ودمجها بالنظام السياسي والدستوري القائم في العراق واعتبار الكويت واحدة من محافظات العراق ، واخضاع الشعب الكويتي قسراً للنظام السياسي للبعث العراقي.

مثل ذلك الهدف الاستراتيجي يتعارض وبشكل صارخ مع مبادىء الامم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي . بل يتعارض مع ابسط مبادىء حقوق الإنسان . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، ومن حيث إعتبار الخطوة العراقية تلك عملية لا يقبل بها الشعب الكويتي ، فإن القيادة العراقية عجزت عن فهم الأهداف التي كانت الإدارة الامريكية للرئيس بوش ، تسعى اليها من خلال توريط النظام العراقي بمصيدة الكويت.

فلم تستطع قيادة النظام العسكري العراقي أن تستوعب حقيقة الأهداف الإستراتيجية للإدارة الامريكية تجاه النظام العراقي ، في تلك المرحلة التاريخية بعد سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية.

ولم تستطع قيادة البعث العراقي ان تستوعب حقيقة موقف ادارة الرئيس بوش، المعارض لتوجهات القيادة العراقية لزعامة الدول العربية ولسحب بساط الزعامة من تحت أقدام النظام العسكري المصري.

ولم تستطع قيادة البعث العسكري العراقي ان تستكشف هدف إدارة الرئيس بوش لإستعادة زمام المبادرة العسكرية السياسية في منطقة الخليج، وللعودة العسكرية الى منطقة الخليج، حفاظا على المصالح الامريكية.

من حيث تطبيق المبدأ الثالث وهـو التحليل السليم للأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة

كان واضحا للانسان العادي، قبل السياسي ، أن الكويت بأعتبارها اول دولة عربية مصدرة للنفط منذ الأربعينيات، ليست مهملة لا من قبل حكامها، ولا من قبل المصالح الامريكية والبريطانية. هذا فضلا عن وجود نشاط استثماري لدولة الكويت في العديد من أسواق الاستثمار العالمية. ويكفي للتدليل على الحجم الضخم للإستثمارات الكويتية في دول العالم الصناعي ، ان الحكومة الكويتية في المنفى استطاعت خلال فترة الغزو العسكري العراقي للكويت، ان تغطي نفقات الكويتيين الذين نزحوا من الكويت خلال الغزو، من بعض عائدات تلك الإستثمارات.

ومعنى ذلك، أن هنالك مصالح مالية ضخمة للكويت في العالم الصناعي، وهي مصالح تعتمد بالدرجة الاولى على المصالح الإساسية للكويت في بلدها ذاته .. وما دامت المصالح الكويتية بهذا الحجم من الضخامة والتأثير في أسواق المال النفطية، وبالتالي العالمية ، فلابد ان تكون للكويت اتفاقات مع المصالح النفطية العالمية لحمايتها والدفاع عنهامن أي عدوان يستهدف احداث خلل في اتفاقات المصالح تلك. وحسبما يقول المثل الشعبي ، لم تكن الكويت على صغر حجمها بلدا «داشرا». بل على العكس من ذلك، وكما أثبتت كل الاحداث، فقد كانت الكويت «شبه محمية امريكية». وإنه لأمر يستعصى على الفهم، كيف استهانت قيادة النظام البعثي العسكري العراقي في تحليل الوضع الإستراتيجي للكويت.

وحتى مع أمتلاك النظام العراقي لتحليل سليم للوضع الإستراتيجي للكويت، فإن الانتقام منه بدمجه قسريا في الجغرافيا والمؤسسة الدستورية العراقية، وبالنظام السياسي البعثي العراقي، كان خطوة تتعارض مع أبسط معطيات الوضع الإستراتيجي.

ولقد كان مقبولا مثلا، لو أن النظام البعثي العسكري العراقي لجأ الى احتضان المعارضة الكويتية ، خاصة بعد ان أقدمت الحكومة الكويتية على حل البرلمان عام 1988 ، وعلقت الحريات ، ثم إتجه النظام العراقي الى دعم حركة إنقلابية عسكرية من احد الضباط المغامرين من ابناء الكويت ، كما هي فلسفة البعث العسكري السياسية في الوصول الى السلطة بالاغتصاب.

ولو اتجهت قيادة البعث العراقي الى تلك الخطوة ، لكانت كسبت الكثير ، دون

ان تخسر شيئا على الإطلاق . فسجل التاريخ العربي مليء بالإنقلابات ، والتي نجحت في إسقاط انظمة ملكية مثل حركة 23 يوليو المصرية التي أطاحت بالملكية المصرية عام 1952 ومثل حركة سبتمبر ١٩٦٩ التى قادها الملازم الأول القذافي ضد الملكية الليبية ومثل مجزرة ١٤ يوليو/تموز ١٩٥٨ التى قادها البعث العسكري العراقي وانصاره من الضباط المغامرين المجهولين الأصل والهوية ، مثل عبدالكريم قاسم وزمرته.

حقاً إن اصرار البعث العسكري العراقي على تجاهل التحالف الإستراتيجي القائم بين النظام الأميري الكويتي والولايات المتحدة الامريكية، هو أمر يستعصي على الفهم. وهكذا، يكون البعث العسكري العراقي قد أخطأ في تطبيق المبدأ الثالث من المبادئ الاساسية في إدارة الأزمات، أو مواجهتها، وهو المبدأ القائل بضرورة التحليل السليم للأوضاع الإستراتيجة لأطراف الأزمة.

أي ان النظام العراقي اخطأ في تحليل الوضع الإستراتيجي لدولة الكويت، على الصعيدين، الإقليمي والعالمي.

من حيث تطبيق المبدأ الرابع وهو طرح هـــدف سياسي بديل لتســوية الأزمـــة

مضت فترة زمنية طويلة بين الغزو البعثي العسكري العراقي للكويت، وبدء الحرب الدولية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لطرد قوات الغزو البعثية من الاراضي الكويتية وهي الفترة الممتدة من الثاني من أغسطس آب ١٩٩٠، وحتى ١٦يناير كانون الثاني ١٩٩٠، أي انها فترة خمسة أشهر ونصف.

ومنذ اليوم الأول للغزو البعثي العسكري للكويت بدأت المواجهة العالمية ضد الغزو. أي ان الأزمة العراقية الكويتية اصبحت منذ الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ازمة النظام البعثي العسكري العراقي الدولية.

فلقد اجتمع مجلس الأمن بعد أقل من ست ساعات على الغزو. حيث دعا المجلس بقراره ٦٦٠ النظام العراقي لسحب قواته فورا من الكويت في ذات اليوم ٢ أغسطس ١٩٩٠، ثم تتابعت القرارات الدولية في فرض العقوبات والحصار على النظام العراقي. وقد اتصفت جميع تلك القرارات بالأجماع الدولي ، خاصة القرار ٦٦٥ الذي أجاز العقوبات العسكرية حسب الظروف. معنى ذلك ، ان المجتمع الدولي بأكمله وقف ضد الغزو. فكان النظام العراقي مطالباً بالبحث عن هدف سياسي بديل لتسوية الأزمة.

صحيح ان إدارة الرئيس جورج بوش كانت مصممة على افشال كل توجه سياسي لتسوية الأزمة سلميا ، وهذا ما بدا واضحا في التنسيق بين الإدارة الامريكية وقيادة النظام العسكري المصري حيث اتجهت الأخيرة الى إفشال الجهود السياسية التى بذلها كل من الملك الحسن الثاني ملك المغرب وأخيه الشريف حسين بن طلال ملك الأردن لتسوية الأزمة سلميا. إلا ان الصحيح ايضا،ان النظام العراقي كان مطالبا بأن يرد على خطة الإدارة الأمريكية بحركة سياسية وحيدة، وهي الإنسحاب الفوري من الكويت ولومن طرف واحد.

في موضوع إدارة الأزمات الدولية، او مواجهتها ، فإن ما هو اساسي

واستراتيجي ، هو تجنب المواجهة العسكرية بطرح بديل سياسي لتسوية الأزمة سلميا.

ويتأكد هذا المنهاج، المبدأ، عندما يكون أحتمال المواجهة العسكرية ينذر بالدمار الشامل لأطراف الأزمة ، أو لأحدهما. إلا ان ما حصل على أرض الواقع في أزمة الخليج كان مخالفا لكل تلك المبادئ التي استقر عليها العرف السياسي. فأصر نظام البعث العسكري العراقي على موقفه بإعتبار الكويت المحافظة ١٩ في جمهورية البعث العسكري العراقية!.

فبدلاً من الإنسحاب من الكويت لتجنب الدمار في أرضه الوطنية ذاتها، لجأ الى احراق الكويت واحراق مياه البحر في الخليج كله.

وهكذا فشلت قيادة البعث العسكري العراقي في تطبيق المبدأ الرابع من المبادئ الأسياسية في إدارة الازمات، وهو المبدأ الداعي لطرح هدف سياسي بديل لتسوية الأزمة سلميا.

من حيث تطبيق المبدأ الخامس وهو وجود خطة استراتيجية تضمن عدم تصعيد الأزمة وقرار سياسي مرن لإدارة الأزمة أو مواجهتها

هذا المبدأ هو أكثر المبادئ خطورة في مواجهة الأزمة.بل ان تطبيقه دليل وحيد على الكفاءة الإستراتيجية في مواجهة الأزمة أو ادارتها.
فالأحداث خلال الأزمة تتلاحق سريعا ، ولا يمكن تركها بأنتظار المفاجآت. من تطبيقات هذا المبدأ السيطرة على الأفعال وردود الأفعال، بهدف منع التصعيد في الأزمة حتى لا تحدث المواجهة العسكرية.ومن تطبيقات هذا المبدأ، أن تتضمن الخطة سرعة في الحركة مع المرونة بحيث تترك للخصم فرصة للأنسحاب من الأزمة «بما يحفظ ماء الوجه». وفي واقع أزمة الخليج محل هذه الدراسة، فلقد كان المطلوب من قيادة البعث العسكري العراقي. أن تكون لديها خطة استراتيجية لإدارة الازمة الدولية التى فجرتها. وان توفر تلك الخطة للقرار السياسي العراقي، المرونة والمواءمة، مع الهدف السلمي للأزمة.

فمثلا، كان على النظام العراقي ان يترك الفرصة للنظام الكويتي «بما يحفظ ماء الوجه» لتشجيعه على الجلوس على مائدة المفاوضات لتسوية الأزمة.

وكان على النظام العراقي وفقا لهذا المبدأ في إدارة الأزمات ، ان يكف عن تصعيد الأزمة.إلا ان ما حصل كان العكس، حيث لجأ الى أحتجاز رعايا الدول الأوروبية رهائن قرب المطارات والمصانع الحربية العراقية، واعتبرهم «ضيوفا» على جمهورية البعث العسكري العراقية!

وهكذا أثبتت قيادة البعث العراقية عدم كفاءتها في فهم وتطبيق المبادئ الأساسية في إدارة الأزمات ، أو مواجهتها.وكانت نتيجة ذلك معروفة في صفحات التاريخ.

مقارنة بين اسلوب كل من الرئيس كنيدي في تسوية أزمة الصواريخ الكوبية والرئيس بوش في تفجير أزمة الخليج

اتضح وثائقيا ، كيف ان الرئيس الامريكي الراحل جون كنيدي واجه أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا عام ١٩٦٢، ضمن المبادئ السياسية لمواجهة الأزمات فنجح في احتواء الأزمة وتسويتها سلميا. وكان من أهم نتائج تلك التسوية، ان سحب الاتحاد السوفييتي، صواريخه من كوبا، مقابل تعهد امريكي بعدم الأعتداء على كوبا، ويسحب صواريخ جوبيتر من القواعد الامريكية في تركيا.

على عكس الرئيس كنيدي ، فإن الرئيس جورج بوش سعى عبر خطة استراتيجية معقدة خبيثة لتوريط النظام البعثي العسكري العراقي في أزمة الخليج. وتأكيداً على الأهداف العدوانية للرئيس بوش ، فإنه سعى الى تشكيل تحالف لضرب العراق.

اذن، نحن بصدد اسلوبين متعارضين، وبشكل صارخ لكل من الرئيسين كنيدي وبوش. وعند اجراء مقارنة بين اسلوب كل من الرئيسين في مواجهة كل من الأزمتين حسب المبادئ السياسية لمواجهة الأزمات ، تتضح المفارقات التالية :

١ - من حيث خطورة الأزمة على الأمن القومي الامريكي

شكل وجود الصواريخ السوفييتية في كوبا خطرا استراتيجيا كبيرا على الأمن القومي الامريكي ، بسبب محاذاة كوبا للمياه الإقليمية لجنوب الولايات المتحدة والتي كانت معرضة لتلك الصواريخ.

بينما لم تشكل القوة العسكرية العراقية أي خطر على الأرض الامريكية ، ولا على الأمن القومي الامريكي.

كما ان الاتحاد السوفييتي كان يملك أسلحة نووية متطورة ، بينما لم يكن النظام البعثي العسكري العراقي يمتلك اي سلاح نووي.

٢ - من حيث علاقة الإدارة الامريكية بكل من الأزمتين

ثبت وثائقيا ، ان ادارة الرئيس جون كنيدي فوجئت بوجود الصواريخ السوفييتية

في كوبا. معنى ذلك ، ان الإدارة الامريكية فوجئت بأزمة الصواريخ الكوبية. أي ان الخصم السوفييتي هو الذي تسبب في تفجير الأزمة.

بينما ثبت لكل ذي بصيرة ، ان الرئيس جورج بوش هو الذي حرض رئيس البعث العسكري العراقي على غزو الكويت. أي أن ادارة الرئيس جورج بوش هي المسؤولة المباشرة عن الغزو العسكري العراقي للكويت ، وبالتالي المسؤولة عن الأزمة. وهذا ما كان واضحا في قناعات الكونجرس الامريكي بعد الإستماع الى شهادة السفيرة الامريكية في بغداد السيدة غلاسبي حول الرسالة الشفوية التي نقلتها الى صدام حسين في ٢٥ يوليو/تموز ١٩٩٠، قبل الغزو العسكري العراقي للكويت بسبعة أيام.

٣ - من حيث الهدف السياسي البديل لتسوية الأزمة

وضع الرئيس جون كنيدي هدفا سياسيا بديلا لتسوية الأزمة التي فجرها السوفييت. بإدخال صواريخهم الى كوبا. وكان الهدف الذي جعله الرئيس كنيدي نصب عينيه ، هو تجنب الحرب والوصول الى تسوية تقوم على سحب الصواريخ السوفييتية من كوبا ، مقابل إعطاء ضمانات امريكية للسوفييت بعدم الإعتداء على كوبا.

أي ان كنيدي وان كان واجه الأزمة بإعلان التعبئة ورفع درجة الإستعداد العسكري، واستخدم دبلوماسية القوة، إلا أنه وضع هدفا سياسيا موازيا وهو تجنب الحرب والوصول الى تسوية للأزمـــــة.

بينما وجدنا الرئيس جورج بوش حدد هدفا واحدا لفرضه على العراق قبل الأزمة ، وبعدها ، وهو محاربة العراق، بهدف تدمير قدراته العسكرية وزعامته السياسية في المنطقة، وبهدف تبرير التواجد العسكري الاستراتيجي الامريكي في المنطقة.

٤ - من حيث السيطرة على ردود الأفعال لتجنب انتقال الأزمة الى حالة المواجهة العسكـــــرية

يعترف الكتاب الاستراتيجيون الامريكيون ، بأن الرئيس كنيدي سيطر على

الأزمة الكوبية ، ومنع حدوث ردود أفعال في الجانب الامريكي من شأنها تصعيد الأزمة.

بل أنه ـ أي الرئيس كنيدي ـ حافظ على أستمرار الإتصالات بينه وبين الرئيس السوفييتي نيكيتا خروشوف ، وتم تبادل الإقتراحات خلال الأزمة. وكان لذلك الإسلوب أثره ضمن أمور اخرى ، لتهيئة الاجواء لتسوية الأزمة.

بينما رفض الرئيس جورج بوش إجراء أي إتصال مع الرئيس العراقي صدام حسين. بل لجأت الإدارة الامريكية الى مواصلة الحشد العسكري اليومي ، مع زيادة توجيه الانذارات اليومية للعراق. وكان لذلك اثره في التصعيد المتبادل من الجانبين للأزمة ، مما جعل المواجهة امراً محتوماً. ولقد جاء لقاء جيمس بيكر وزير خارجية بوش مع نظيره العراقي في المراحل الاخيرة للازمة ، بدون اي توجه لتسويتها.

٥ – من حيث إتباع اسلوب «حفظ ماء الوجه للخصم» لينسحب من الأزمة

لجأ الرئيس كنيدي الى اتباع اسلوب يضمن حفظ ماء الوجه للخصم السوفييتي. لترغيبه في الإنسحاب من الأزمة، وهذا ما وجدناه في الأمر الذي أصدره الرئيس كنيدي، للأسطول الامريكي الذي كان يحاصر كوبا ، بالانسحاب. أي أن الرئيس كنيدي وهو الذي يتعرض لخطر الأزمة ولخطر الصواريخ السوفييتية في كوبا ، بأمر بإلغاء الحصار الذي كان سبق وفرضه على كوبا حين اكتشاف وجود الصواريخ فيها. لقد جاءت تلك الخطوة لتشجيع القيادة السوفييتة، على سحب صواريخهم ، دون ان يشعروا بأنهم اضطروا الى ذلك تحت وطأة الحصار البحري الامريكي لهم.

بينما وجدنا ادارة الرئيس بوش وقد لجأت الى فرض أقصى حصار عرفه التاريخ في حصارها الشامل ضد العراق. بل ان الحصار الامريكي في أزمة الخليج شمل ميناء العقبة الاردني ، والمواد الغذائية للشعب الاردني!؟.

وهكذا يتضح حجم التناقض بين موقف كل من الرئيسين : جون كنيدي، وجورج بوش ، في مواجهة الازمات الدولية.

اسلوب الحكومة الكويتية
في مواجهة الأزمة

مع الاخذ بعيد الإعتبار مسؤولية النظام البعثي العسكري العراقي عن تفجير الأزمة الخليجية الكبرى، وغزوه الاثم للكويت، فإن الحكومة الكويتية، التى فوجئت بالأزمة، تعاملت معها قبل الغزو، وبعده. بطريقة توحي بالاعتماد الكلي على الموقف الأمريكي.

١ - من حيث تحديد اطراف الازمة

وقعت حكومة الكويت في ذات الخطأ الذي وقع به نظام البعث العسكري العراقي حيث أعتبرت نظام البعث العراقي هو الطرف الوحيد في الأزمة ... مثلما اعتبر النظام البعثي حكومة الكويت الطرف الوحيد في الأزمة. ولقد أثبتت يوميات الاحداث والأمريكيون انفسهم ، ان ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش هي التي حرضت النظام البعثي العسكري العراقي على تفجير الأزمة ، وغزو الكويت.

٢ - من حيث تحديد الأهداف التى يسعى إليها الطرف الذى فجر الأزمة

لم تدرك حكومة الكويت حقيقة اهداف الخطة الامريكية التى كانت تقضي بالتضحية بالنظام الكويتي ذاته ،ضمن عملية استدراج النظام البعثي العراقي لمصيدة الكويت. كما عجزت حكومة الكويت، عن فهم حقيقة الأزمة الذاتية للنظام العراقي. لقد جرى تزوير حقيقة اهداف كل من الإدارة الامريكية والنظام العراقي ، حيث سعت الإدارة الامريكية الى تصوير الأزمة لحكومة الكويت، بأعتبارها مجرد تهديدات لفظية من العراق، وان الأخير لن يجرؤ على المساس بأمن الكويت، الذي تحميه الولايات المتحدة الامريكية .. وفي ظل الفهم الكويتي الخاطئ للأهداف الحقيقية لكل من الإدارة الامريكية والنظام العراقي، تعاملت حكومة الكويت مع الأزمة.

٣- من حيث تحليل الأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة

لم تكن حكومة الكويت تمتلك أي تحليل دقيق للأوضاع الاستراتيجية لكل من النظام البعثي العسكري العراقي، والتوجهات الامريكية، الهادفة للعودة العسكرية لمنطقة الخليج.كما كما لم تكن لدى الحكومة الكويتية ، أية تحليلات عن التطورات الإقليمية التى تضطرم بها المنطقة.

كما لم تدرك الحكومة الكويتية المنظور الامريكي للموقف في المنطقة بعد توقف الحرب بين العراق وإيران ، وهو المنظور الذي كانت الإدارة الامريكية ترى فيه امكانية قيام تحالف بين العراق وإيران قد يقود الى سقوط كثير من الحسابات الامريكية في المنطقة.

٤-من حيث طرح هدف بديل لتسوية الأزمة

كان واضحا منذ بداية الأزمة ، ان الحكومة الكويتية تتعامل مع الأزمة من خلال التنسيق مع الإدارة الامريكية.

كان المفروض بداهة، أن تتجه حكومة الكويت الى إستنفار جميع الدول العربية والإسلامية لبدء مساعى السلام مع النظام العراقي بعد لحظات من تسليم العراق مذكرته الى الجامعة العربية حول أسباب نزاعه المدعى به مع الكويت. ففي قضايا الحرب والسلام، ومن أخطرها موضوع الأزمات التى تقود الى الحرب ، لامجال فيها للكبرياء الوطني الأجوف، ولا للتطرف الديني المضلل. إذ أن القيادة السياسية مسؤولية أمام الله والتاريخ .. من أولى متطلبات المسؤولية التى كرسها المنهاج المحمدي ، هو في تجنب سفك الدماء التى تقود إليها الأزمة عندما تتطور الى حرب. إذن ، فالمطلب الاساسي في مواجهة الأزمة هو السعي الى تحقيق هدف سياسي بديل يضمن تسوية الأزمة سلميا.

لقد رأينا الرئيس كنيدي رئيس الولايات المتحدة التى تتزعم العالم الصناعي الرأسمالي، وبما يملكه من أسلحة دمار شاملة ، وبالرغم من أن السوفييت هم المعتدين الذين فجروا الأزمة بأدخالهم الصواريخ الى كوبا ، بالرغم من ذلك ، فقد سعى الرئيس كنيدى الى هدف سياسي لتسوية أزمة الصواريخ التى تهدد الأمن القومى الامريكي سلميا.

ه - من حيث الخطة الاستراتيجية ووجود قرار سياسي مرن والسيطرة على الأزمة ومنع التصعيد وترك المجال للخصم للأنسحاب من الأزمة بما يحفظ ماء الوجه

في تعاملها مع الأزمة، ومع الغزو العسكري لبلدها ، أثبتت حكومة الكويت أنها لم تطبق هذا المبدأ.

والحقيقة أن مأزق الحكومة الكويتية ، هو في اعتمادها المطلق على حليفها الرئيس جورج بوش. اضافة الى أنها لم تكن تدرك حقيقة الخطة الإستراتيجية الأمريكية الهادفة لتوريط النظام العراقي في أزمة ضخمة مع الكويت بهدف تحطيم قوته العسكرية وتبرير العودة العسكرية الامريكية للمنطقة. لذلك، رفضت حكومة الكويت، أى مرونة في القرار السياسي للتعامل مع الأزمة، قبل الغزو العراقي وبعده. كما رفضت حكومة الكويت أي خيار «يحفظ ماء الوجه» لرئيس النظام البعثي العسكري العراقي ، لترغيبه في سحب قواته من الكويت.

قبل الغزو ، كانت حكومة الكويت وبناء على قنوات الإتصال مع حليفها الرئيس الامريكي، تراهن على أن الأزمة مفتعلة ولن يتجرأ الرئيس العراقي، على غزو الكويت!.

وبعد الغزو، اتجه رهان حكومة الكويت على القوات الامريكية لمحاربة العراق مهما تكن النتائج.

ضمن تلك المنطلقات السياسية واجهت حكومة الكويت الأزمة على أرضها.

الأزمة الايرانية - الاماراتية

(أغسطس ١٩٩٢م)

في ٢٤ اغسطس/اب ١٩٩٢ تفجرت أزمة بين الجمهورية الاسلامية الايرانية من جهة، وبين دولة الامارات العربية المتحدة من جهة اخرى. وكان السبب المباشر الذي فجر الأزمة مجدداً بين البلدين، هو إقدام السلطات العسكرية الايرانية في جزيرة أبوموسى على عدم السماح لسفينة ركاب اماراتية بالرسو في الجزيرة، وإنزال ركابها من الموظفين التابعين لحكومة إمارة الشارقة والعاملين في الجزء الخاضع لسيطرة إمارة الشارقة في الجزيرة.

فلقد استنكرت دولة الامارات الخطوة الايرانية، والتي جاءت بعد أقل من خمسة أشهر على خطوة مماثلة في مارس من العام ذاته (١٩٩٢) حين لجأت السلطات العسكرية الايرانية هناك الى طرد بعض الموظفين التابعين لحكومة الشارقة حسب اتفاقية نوفمبر ١٩٧١، والمعروفة «بمذكرة التفاهم» بين وزير الخارجية البريطاني ونظيره الايراني في حينه.

وكان طبيعياً أن تستثمر القوى المعادية للبلدين الجارين المسلمين ذلك التطور السلبي في العلاقات الذي فجره الحادث، بحيث راح بعض المراقبين يعتقدون، أن النزاع حول جزيرة أبوموسى، هو نسخة مكررة من بداية الأزمة العراقية ـ الكويتية التي قادت الى حرب الخليج.

ولقد وقع حادث اغسطس المشار اليه، في وقت كان فيه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة خارج دولة الامارات في إجازة.

... سارع كاتب هذه الدراسة بمتابعة الأيام الأولى من الأزمة، وقدم يوم ١٧ سبتمبر / ايلول لكل من القيادتين الاماراتية والايرانية دراسة استراتيجية متكاملة حول الأزمة، أسبابها، والأهداف التي يسعى الى الوصول اليها مفجرو الأزمة، وأخيراً السبيل الاسلامي الأمثل للتعامل مع الأزمة. مع نداء من الكاتب لكل من قيادتي البلدين، بتحكيم كتاب الله وسنة نبيه المصطفى، والعقل في احتواء الازمة وتسويتها سلماً.

وقد شكل الشيخ زايد لجنة طوارىء برئاسته شخصياً لمواجهة الأزمة، ضمت الصفوة المختارة من المسئولين.

اذن، اتجه الشيخ زايد في الاتجاه الصحيح، واتخذ الخطوة الأولى والأساسية، لمواجهة الأزمة. تلكم هي، اتباع مبدأ الشورى تمهيداً لمواجهة الأزمة وفقاً للمبادئ التي يستند اليها فن إدارة الصراع.

وإذا كانت الدراسة، قد أصبحت ملكاً لمكتبة التاريخ، خاصة بعد أن ارسل الكاتب نسخة منها لمقام آيت الله علي خامنئي مرشد الجمهورية الاسلامية الايرانية

فيما بعد، بهدف أن تتجه القيادة الايرانية بالاتجاه السلمي الاسلامي الذي اتجهت اليه القيادة الاماراتية، فإن الحقيقة التي لا بد من تأكيدها أمانة للتاريخ، ووفاءً له، هو ما أكده الشيخ زايد من حنكة سياسية وكفاءة قيادية نادرة في مواجهة الأزمة، ومن عمق الأصالة الاسلامية والعربية في أفكاره السياسية، والقيادية، معاً.

لقد وجدنا قيادات الدول العظمى قديماً، وحديثاً في أيامنا المعاصرة، كيف تتجه تلك القيادات الى تكليف الخبراء الاستراتيجيين، والمحللين السياسيين، لتقديم الدراسة والتحليل عن أسباب الأزمة، والاقتراحات لمواجهتها، للمساعدة في وضع الخطة للتعامل مع الأزمة، ومواجهتها، أو إدارتها.

فالتحليل السياسي، خاصة في موضوع مواجهة الأزمات، هي الخطوة الأساسية لتوفير شروط الصحة، والسلامة، والمواءمة، للقرار السياسي في كافة مراحل مواجهة الأزمة. كما هي الشرط التمهيدي لتطبيق المبادىء، والأسس، التي تستند اليها عملية المواجهة الناجحة للأزمة.

فمن حيث المبدأ الأول، وهو تحديد الطرف الأساسي في الأزمة، استبعدت القيادة الرشيدة لدولة الامارات والتي يمثلها الشيخ زايد، أن تكون القيادة الاسلامية الايرانية هي ذلك الطرف. كانت هناك شكوك بمداخلات من أطراف خفية إقليمية ودولية، بعضها معاد لأحد الطرفين الايراني والاماراتي، أو لكليهما، مثل الصهيونية العالمية، وحلفاؤها.

صحيح أن القوة العسكرية الايرانية في جزيرة أبوموسى هي التي فجرت الأزمة. ولكن الصحيح ايضاً، أن الخطوة الايرانية تلك، لم تكن خطوة من دولة معادية وبالتالي، فلم تأت من فراغ. كما لم تكن خطوة تمهيدية بقصد شن حرب على دولة الامارات، على غرار مرابطة قوات النظام البعثي العسكري العراقي على حدوده مع الكويت قبل ٤٨ ساعة من غزوه البعثي، العبثي، لها.

وهكذا، رفضت القيادة الاماراتية الحكيمة أعتبار الجمهورية الاسلامية الايرانية بمثابة دولة معادية، بالرغم من استنكار دولة الامارات للخطوة الاستفزازية التي قامت بها الوحدة العسكرية الايرانية في جزيرة أبوموسى.

معنى ذلك واضح تماماً، وهو أن القيادة الاماراتية ،ومع تمسكها بحقوقها الكاملة في جزيرة أبوموسى كانت قد رفضت اعتبار ايران دولة معادية. لقد جاء الموقف الاماراتي الشجاع هذا، وسط ضجيج الحرب الذي بدأت القوى المستفيدة منها تقرع طبولها، وتتوعد الجمهورية الاسلامية الايرانية بالويل والثبور، وبضربة أمريكية على غرار تلك التي أنزلها الرئيس بوش بالغزو العسكري البعثي العراقي للكويت!

ومن المبدأ الثاني الخاص بتحديد الأهداف الاستراتيجية التي يسعى اليها مفجرو الأزمة، فقد ثبت أن تلك الأهداف لا يمكن أن تسعى اليها أي من القيادتين، الايرانية أو الاماراتية. لا بل إن الدولتين ترفضان تلك الأهداف.

لقد ثبت أن من ضمن تلك الأهداف الاستراتيجية، تفجير حرب دولية في المنطقة، توفر فرص عمل لبعض قوات الأنظمة الاجنبية في المنطقة ، لانقاذ ميزان المدفوعات المتدهور فيها ، والتي سبق وشاركت في الحرب الأمريكية لتحرير الكويت، واستفادت من ذلك عشرات المليارات من الدولارات بالعملة الصعبة.

كما تأكد، بأن الرئيس الأمريكي جورج بوش في حينه، كان يتطلع الى تفجير أزمة جديدة في منطقة الخليج، وضد الجمهورية الاسلامية الايرانية تحديداً، لاستثمار تلك الأزمة في تحسين ظروف نجاحه في معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية أمام منافسة الرئيس الحالي بيل كلينتون.

أدركت القيادة الحكيمة للشيخ زايد بعض تلك الأهداف الاستراتيجية التي بدأت تظهر على هامش الأزمة، وقد تتحول الى عمقها. وفي هذه المسألة بالذات، عبرالشيخ زايد عن عمق أصالته العربية الاسلامية، وعن حنكته السياسية معاً.

فلو لم يكن لدى الشيخ زايد ايمان مطلق في القيم الاسلامية، لكان استجاب لتلك الاغراءات السياسية التي أعلنت عنها صراحة تصريحات عديدة من جانب قيادات بعض الأنظمة الداعية لشن الحرب على الجمهورية الاسلامية الايرانية بدعم من الأساطيل الامريكية وحلفائها، ممن اكتسبوا الخبرة في تصعيد الازمات، وتفجيرها حروباً مدمرة.

ومن المبدأ الثالث في تحليل الأوضاع الاستراتيجية لكل من الطرفين : الايراني الاسلامي، والاماراتي، فقد كان واضحاً جداً، أن تلك الأوضاع لم تكن من مصلحتها قيام حرب على غرار الحرب التي وضع خطتها الرئيس الأمريكي بوش لتدمير القوة العسكرية العراقية. فمثل تلك الحرب، لم تكن ضمن ما تشير اليه الأوضاع الاستراتيجية لأي من النظامين : الايراني، والاماراتي.

بينما وجدنا القيادة الديكتاتورية للنظام البعثي العسكري العراقي قد أخطأت في تحليل هذا المبدأ من مبادئ مواجهة الأزمات، حيث اعتقدت، أن الادارة الأمريكية للرئيس بوش لا تمانع في احتلال البعث العسكري العراقي للكويت!

من المبدأ الرابع، وهو طرح هدف سياسي بديل لتسوية الأزمة سلمياً، فلقد كان

هذا واحداً من القناعات الثابتة، والممارسات اليومية للقيادة الاماراتية التي يمثلها الشيخ زايد. من هذا المنطلق، وتعبيراً عنه، أعلن الشيخ زايد بكل وضوح، أنه يفضل الحل السلمي لاستعادة حقوق دولة الامارات في الجزر الثلاث، ومنها جزيرة أبوموسى، محل النزاع مع الجمهورية الاسلامية الايرانية.

معنى ذلك في القاموس السياسي، أن القيادة الاماراتية التي يمثلها الشيخ زايد، طبقت بنجاح أهم مبادىء مواجهة الازمات، وبهدف احتوائها، لمنع انفجارها حرباً مدمرة دون تفريط بالحقوق الوطنية محل النزاع.

فالحل السلمي الذي اختارته القيادة الاماراتية، هو الحل الاسلامي الذي يتفق مع عقيدة الشيخ زايد ونهجه السياسي، منذ أن تبوأ مقاليد الحكم.

والحل السلمي هو البديل الاسلامي الأقل تكلفة في تسوية المنازعات بين الدول. فلقد وجدنا كيف أن قيادة كل من البعث العسكري العراقي الغازية المعتدية على الكويت، وخصمها الحكم الكويتي في المنفى عند وقوع الغزو، كانا يرفضان الحل السلمي للأزمة.

أما المبدأ الخامس والأخير من مبادئ مواجهة الأزمات، وهو إدارة الأزمة وفق خطة استراتيجية تستند الى قرار سياسي مرن، من خلال بدائل تؤدي الهدف المقصود، فقد وجد صداه في الخطوات التالية :

١ ـ الأمر الذي أصدرته القيادة الاماراتية الى وسائل إعلامها، بتجنب كل ما من شأنه تصعيد الأزمة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية.

٢ ـ الابقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع القيادة السياسية الايرانية.

٣ ـ إعلان الموقف الرسمي من قبل الشيخ زايد، بأن الامارات تسعى من خلال الحل السلمي لتسوية الأزمة، واسترداد حقوقها في السيادة على الجزر الثلاث.

انعكس الموقف الاماراتي الشجاع بهذا التوجه السلمي في العلاقات الايرانية ـ الاماراتية. كما انعكس بالتفاؤل بقرب الوصول الى تسوية سلمية لموضوع الجزر الثلاث محل النزاع.

أي أن حكمة الشيخ زايد هي التي قادت الى السيطرة على الأزمة.

بل إن الذي واجه الأزمة، وسيطر عليها، وحال دون انفجارها الى حرب على غرار حرب الرئيس بوش في الكويت، هو القيادة الحكيمة، والحنكة السياسية النادرة للشيخ زايد، ولنهجه في الشورى، واستعانته بفريق عمل كفؤ.

فمما لا شك فيه، أن جهاز أمن الدولة، أبدى كفاءة ممتازة ومقدرة كبيرة في تحليله للمعلومات عن حقيقة الأوضاع الإقليمية والايرانية. وبالتالي، فإنه ساهم بتحليل مداخلات الأزمة بتقديم تقرير يتفق مع كثير من الحقائق الميدانية على الأرض.

فلم يعد سراً، أن الكفاءة الاستراتيجية لأجهزة المخابرات في أي نظام سياسي لأي بلد في العالم، هي تلك التي تكون قادرة على التحليل الاستراتيجي الصحيح للمعلومات التي تجمعت لديها، ودلالات تلك المعلومات، وليس على «كمية» المعلومات.

لقد وجدنا كيف أن جهاز الاستخبارات في النظام البعثي العراقي العسكري، وبالرغم من حجمه الهائل وامكاناته التقنية والبشرية والمالية الكبيرة، بل ومشاركته في صناعة القرار السياسي... وجدنا كيف أنه عجز عن تحليل الوضع الاستراتيجي الاقليمي والعالمي قبل غزو نظامه العسكري للكويت. بل إن تفسير جهاز الاستخبارات العراقية لرسالة السفيرة الأمريكية السيدة غلاسبي لرئيس النظام البعثي في ١٩٩٠/٧/٢٥ دللت على الغباء السياسي الشديد في تحليل المعلومات لقيادة ذلك الجهاز. حيث جاء تفسيرها للرسالة ليدلل على عمق الأزمة في الكفاءة الاستراتيجية للتحليل.

إلا أن الحقيقة، هي أن الكفاءة القيادية النادرة للشيخ زايد، ساهمت الى حد كبير في مواجهة سموه للأزمة، وأعانه الله سبحانه وتعالى، في تجنب حرب كانت ستكون مدمرة، لا قدر الله، لكل من ايران والامارات.

صحيح أنه لم تبدأ حتى الان المباحثات الجادة لتسوية الأزمة سلمياً بين البلدين المسلمين الجارين حول الجزر الثلاث، الا أن الصحيح، هو أن مناخ العلاقات بين البلدين الان، (وقت نشر هذا الكتاب) هو المناخ بين علاقات أخوية اسلامية من شأنها توفير الأجواء السياسية الملائمة لانجاز التسوية السلمية الاسلامية عندما تبدأ المحادثات بين البلدين . وهذا هو المكسب الوحيد الذي تحقق عملياً بفضل القيادة الاماراتية الحكيمة للشيخ زايد، وسيطرته الكاملة على الأزمة.

وما يأمله المخلصون من القيادة الاسلامية الايرانية الآن ، هو التجاوب السياسي بحجم الموقف السياسي السلمي للقيادة الاماراتية، التي أبطلت مفعول الأزمة.

المراجع

١ ـ الوثائق ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ / جمال عبدالناصر / مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
٢ ـ الوثائق ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠م / جمال عبدالناصر / مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الاهرام ـ القاهرة.
٣ ـ هنري كيسنجر وإدارة الصراع الدولي / أمين هويدي/.
٤ ـ الفرص الضائعة / أمين هويدي.
٥ ـ ملفات السويس/ محمد حسنين هيكل/ مركز الأهرام للترجمة والنشر.
٦ ـ مشاكل إدارة الأزمات / مجموعة خبراء وأساتذة جامعة ستانفورد الأمريكية.
٧ ـ التاريخ الدبلوماسي / ج. ب. دروزيل/ تعريب د. نور الدين حاطوم.
٨ ـ تاريخ عصرنا / د. نور الدين حاطوم.
٩ ـ الأزمة اللبنانية / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / معهد البحوث والدراسات العربية.
١٠ ـ حرب السنتين / دار النهار اللبنانية.
١١ ـ أيام في البيت الأبيض / الجزء الثالث / د. هنري كيسنجر / ترجمة دار طلاس للطباعة والنشر.
١٢ ـ مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٥ منير الهور وطارق الموسى / دار الجليل للنشر.
١٣ ـ أوكار الهزيمة / تجربتي في حزب البعث العراقي / هاني الفكيكي.
١٤ ـ أميركا وغطرسة القوة / قدري قلعجي / دار الشواف للنشر.
١٥ ـ مذكرات أنتوني إيدن / ترجمة دار الحياة بيروت.
١٦ ـ مجلة السياسة الدولية / دار الأهرام ـ القاهرة.
١٧ ـ السياسية الخارجية والاستراتيجية العليا في إدارة الصراع الدولي ـ المؤلف.
١٨ ـ حرب اكتوبر / الفريق سعد الدين الشاذلي/.
١٩ ـ من سيناء الى الجولان / جمال حماد / دار الزهراء للاعلام العربي.
٢٠ ـ نظرية الأمن القومي العربي / د. حامد ربيع.
٢١ ـ الأداة العسكرية الاسرائيلية / رياض الأشقر/ مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
٢٢ ـ لبنان والعمل الفدائي الفلسطيني / منشورات ندوة الدراسات الإنمائية.
٢٣ ـ مجلة شئون فلسطينية / أعداد مايو، يونيو، يوليو، أغسطس، سبتمبر،

اكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩٧٠/.
٢٤ ـ مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي / د. نظام بركات.
٢٥ ـ القوى السياسية في اسرائيل / السيد عليوه حسن/.
٢٦ ـ صحيفة الأهرام / الأعداد من يونيو الى نهاية اكتوبر ١٩٧٠/.
٢٧ ـ الفريق المرجحى يروي الحقائق / قائد جبهة سيناء في حرب ١٩٦٧.
٢٨ ـ حرب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ / هيئة البحوث العسكرية المصرية.
٢٩ ـ حرب سيناء ١٩٥٦ / تصورات اسرائيلية / ترجمة بدر العقيلي.
٣٠ ـ الحكومة الخفية في عهد عبدالناصر / جمال حماد.
٣١ ـ حرب الاستنزاف / عدد من الباحثين.
٣٢ ـ مصر والصراع العربي الاسرائيلي / مركز دراسات الوحدة العربية.
٣٣ ـ مهمتي السرية بين عبدالناصر وأمريكا / علوي حافظ.
٣٤ ـ الناصرية والعالم الثالث / كمال أحمد.
٣٥ ـ البعث ولبنان / نقولا الفرزلي.
٣٦ ـ يوميات الغزو الاسرائيلي / لبنان ١٩٨٢ / المركز العربي للمعلومات.
٣٧ ـ نافذة على المستقبل / د. سليم الحص.
٣٨ ـ لبنان آخر حروب اسرائيل / دار المروج.
٣٩ ـ تاريخ الأفكار السياسية / جان توشار / مراجعة علي الخشن.
٤٠ ـ العلاقات السياسية الدولية / د. اسماعيل صبري المقلد.
٤١ ـ الصراع الأمريكي السوفييتي حول الشرق الأوسط / د. اسماعيل صبري المقلد.
٤٢ ـ التيارات السياسية في القرن الأول الهجري / د. ابراهيم بيضون.
٤٣ ـ دولة الرسول في المدينة / د. أحمد ابراهيم الشريف.
٤٤ ـ امريكا والعرب واسرائيل / وليام كوانت / ترجمة عبداللطيف حماد.
٤٥ ـ إرهاب المخابرات المركزية / شيل بادرايجي / ترجمة حليمة أحمد.
46 - طريق السلام في الشرق الاوسط/محمود رياض
47 - استراتيجية المصالحة/الفريق اول محمود فوزي

الفهرس

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع ٤٨٢٣ / ٩٥

I.S.B.N. 977-5471-07-9